بنك المغرب
BANK AL-MAGHRIB

◆ التقرير السنوي ◆

قدمه والي بنك المغرب
إلى صاحب الجلالة ملك المغرب نصره الله

السنة المالية **2007**

◆

بنك المغرب

الوالـي

السيد عبد اللطيف الجواهري

المدير العام لبنك المغرب

السيد عبد اللطيف فوزي

مندوب الحكومة

السيد عبد اللطيف لوديي

المجلس

السيد الوالي

السيد المدير العام

السيد عبد اللطيف بلمدني

السيد محمد بنعمور

السيدة مريم بن صالح شقرون

السيد زهير الشرفي

السيد بسيم جاي حكيمي

السيد عبد العزيز مزيان بلفقيه

السيد مصطفى مساوي

يونيو 2008

بنك المغرب

تـــقـــريـــر

مرفوع إلى صاحب الجلالة نصره الله
من والي بنك المغرب السيد عبد اللطيف الجواهري
عن السنة المالية 2007

مـولاي صاحـب الجلالـة،

لي عظيم الشرف أن أرفع إلى جلالتكم، طبقا للفصل 57 من الظهير الشريف المؤرخ في 20 شوال 1426، الموافق لـ 23 نونبر 2005 بمثابة قانون 03-76 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب، التقرير الخاص بسنة 2007، وهي السنة المالية التاسعة والأربعون التي مرت على تأسيس معهد الإصدار.

بنك المغرب

مـولاي،

تميز الاقتصاد العالمي في سنة 2007 بالاضطرابات القوية التي شهدتها أسواق القروض المهيكلة، مما أثر سلبا على كافة مكونات الأسواق المالية، بما فيها السوق ما بين البنوك في الدول المتقدمة التي عرفت تقلصا حادا للسيولة. وفي هذا السياق، سارع الاحتياطي الفدرالي الأمريكي إلى تخفيض أسعار الفائدة بنسب مهمة. كما قام على غرار البنوك المركزية الرئيسية الأخرى بعدة عمليات لضخ السيولة شملت مبالغ غير مسبوقة. وقد أدت هذه الاضطرابات المالية التي سرعان ما انتشرت انعكاساتها ابتداءً من شهر يوليوز 2007 إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي في البلدان المتقدمة الكبرى خلال الثلاثة أشهر الأخيرة من السنة. وعلى الرغم من ذلك، ظل النمو الاقتصادي العالمي قويا نسبيا خلال مجموع السنة، لاسيما في البلدان الصاعدة وفي أوروبا التي تعد الشريك الاقتصادي الرئيسي للمغرب.

وبالنسبة للبلدان الصاعدة، تمثل سنة 2007 نهاية لمرحلة طويلة تميزت بظروف مالية ملائمة. وقد مكنت هذه الظرفية الخزينة المغربية من إصدار اقتراض سندي في السوق المالية الدولية في يونيو 2007 بهامش 55 نقطة أساس عوض 215 نقطة برسم الاقتراض الذي أصدر سنة 2003. وقد حصل هذا الإصدار على تصنيف «درجة استثمار» من وكالتين من أهم وكالات التصنيف الدولية. وستشكل التوترات التي برزت سنة 2007، والتي لم تتضح بعد أبعادها الكاملة، عاملا من عوامل الضعف بالنسبة لاقتصادات البلدان الصاعدة في سنة 2008.

وبالمقابل، لم يتأثر النمو الاقتصادي في المغرب بشكل كبير بتدهور المحيط الخارجي. فقد عرف النمو الذي دعمه الطلب الداخلي على الخصوص تراجعا ملموسا يعود بالأساس إلى الانخفاض الشديد في القيمة المضافة للقطاع الأولي بنسبة 18,5%. غير أن التوسع القوي الذي شهدته القطاعات الأخرى مكن من تخفيف حدة

هذا التراجع. وهكذا، بلغ نمو الناتج الداخلي الإجمالي 2,7% عوض 7,8% سنة 2006. وارتفعت وتيرة نمو الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي من 4,1% إلى 6%، مدعومة بتوسع الاستثمارات وبارتفاع استهلاك الأسر، فيما كانت مساهمة الصادرات الصافية سلبية لأول مرة منذ 2004. وعلى الصعيد القطاعي، تواصل النمو بوتيرة مطردة في كافة القطاعات تقريبا، لاسيما في قطاعات الصناعة والبناء والأشغال العمومية وكذا السياحة والاتصالات.

وفي هذا السياق، ظلت وضعية سوق الشغل شبه مستقرة، حيث انتقل معدل البطالة على الصعيد الوطني من 9,7% سنة 2006 إلى 9,8% سنة 2007. وقد مكنت مناصب الشغل الجديدة التي أحدثت أساسا في قطاعات الخدمات والبناء والأشغال العمومية والصناعة من تعويض المناصب التي فقدت في المناطق القروية.

وعلى صعيد المعاملات مع الخارج، تدهور رصيد المبادلات التجارية نتيجة تزايد الواردات وتباطؤ وتيرة نمو الصادرات. وقد سجلت هذه الأخيرة توسعا بلغ 7,1%، يعزى بالخصوص إلى تحسن مبيعات الفوسفاط ومشتقاته. وبالمقابل، تزايدت الواردات بنسبة 22,9% نتيجة ارتفاع كلفة الطاقة والمنتجات الغذائية. وفي هذه الظروف، تفاقم العجز التجاري بنسبة 40,8% ليمثل 23% من الناتج الداخلي الإجمالي. ولم تمكن مداخيل السياحة وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج التي تزايدت على التوالي بنسبة 28,1% و17,5%، من تغطية العجز المسجل على مستوى مبادلات السلع. وبالنظر إلى هذه التطورات، أفرز الحساب الجاري لأول مرة منذ ست سنوات عجزا طفيفا بلغ 0,1% من الناتج الداخلي الإجمالي. وسجل ميزان الأداءات، الذي تعزز بفضل تدفقات الرساميل خصوصا برسم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فائضا ناهز 18 مليار درهم، مما أدى إلى ارتفاع احتياطيات الصرف لتصل في نهاية 2007 إلى مستوىً يعادل 9 أشهر من واردات السلع والخدمات.

وتواصل تعزيز وضعية الميزانية في سنة 2007، إذ تم تحقيق نتيجة استثنائية تعود بالأساس إلى الارتفاع القوي للمداخيل الجبائية. فعلى الرغم من تزايد نفقات المقاصة، لم يتجاوز عجز الميزانية، دون احتساب مداخيل الخوصصة، 0,2% من الناتج الداخلي الإجمالي، وهو مستوى يقل بكثير عن توقعات قانون المالية (-3,4%). وهكذا، انخفضت مديونية الخزينة من 57,4% من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 53,6%، مع الأخذ بعين الاعتبار أن سنة 2007 تميزت بتسديد المبلغ المتبقي برسم التسبيقات التعاقدية المقدمة من طرف بنك المغرب، في حدود 4,5 مليار درهم.

وعلى غرار السنة السابقة، تعكس النتائج المحققة سنة 2007 دينامية ذات بعدين، يرتبط أحدهما بالمداخيل ويتميز بتحسن ملحوظ في مرونة هذه الأخيرة مقارنة بالنمو، بينما يتعلق الثاني بالنفقات ويتسم بصعوبة التحكم في مكونات الميزانية وبالخصوص كتلة الأجور ونفقات المقاصة. وهكذا، فإن تحسن وضعية الميزانية يرجع على الخصوص إلى نمو الموارد الضريبية بوتيرة فاقت التوسع الذي شهدته النفقات. وبالفعل، فقد سجلت هذه المداخيل، التي مثلت ما يقارب 25% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2007، نسبة نمو استثنائية بفضل تنامي إيرادات كل من الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الشركات.

وتواصلت في سنة 2007 الوتيرة السريعة لنمو النقد الملاحظة منذ نهاية 2005، حيث تزايد المجمع م3 بنسبة 16% مقابل 17% سنة 2006. ويشمل هذا التطور ارتفاعا في الائتمان الداخلي بنسبة 23,3% بفعل تزايد القروض البنكية بنسبة 29,5%، بينما لم يتجاوز نمو الديون الصافية على الدولة نسبة 3%. ومن جهتها، ارتفعت الموجودات الخارجية الصافية بنسبة 9,3%، في انخفاض ملموس مقارنة بالوتيرة المسجلة خلال السنوات الأربع الأخيرة.

وعلى الرغم من أن نسبة المبلغ الجاري للقروض للسكن إلى الناتج الداخلي الإجمالي تظل ضعيفة نسبيا، حيث ناهزت 14% عند نهاية 2007، فإن وتيرة ارتفاع هذه الفئة من القروض تستدعي الحيطة والحذر. وأمام هذه التطورات، قام بنك المغرب بتعزيز المراقبة في هذا المجال ودعا القطاع البنكي إلى متابعة تطور هذه الفئة من القروض والمخاطر المرتبطة بها عن كثب، كما عمل على تطوير تتبعه للعمليات خارج الحصيلة. وعلاوة على ذلك، بادر البنك إلى إعداد مدونة أخلاقيات تتعلق بتمويل قطاع العقار. ويتعين اتخاذ تدابير أخرى إضافية، لاسيما على مستوى تقنين وتدبير الملك الخاص والعام للدولة.

وفي ما يخص نشاط سوق الرساميل، فقد تميز على الخصوص بنمو إصدارات سندات الدين، لاسيما شهادات الإيداع، وبتزايد عمليات الإدراج في البورصة. واستمرت أسعار الأسهم في الارتفاع طوال السنة، وذلك بعد النمو القوي الذي سجلته خلال سنة 2006، مما يستلزم تعزيز تتبع التطورات التي تشهدها سوق الأسهم. وفي هذا السياق، ينبغي على جميع هيئات الرقابة التأكد من مطابقة العمليات المنجزة للأنظمة المعمول بها. كما ينبغي نشر المعلومات المالية على أوسع نطاق وبشفافية مطلقة، وذلك بهدف الحد من العوامل التي قد تؤدي إلى ارتفاع مفرط للأسعار نتيجة المضاربات.

وبالرغم من تراجع العرض الفلاحي المحلي وارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية والطاقية في الأسواق الدولية، فقد تقلصت وتيرة التضخم سنة 2007. فبعد نسبة 3,3% المسجلة في سنة 2006، عرف الرقم الاستدلالي لكلفة المعيشة هذه السنة زيادة بنسبة 2%، في حين تراجع مؤشر التضخم الأساسي، الذي يتم احتسابه من طرف بنك المغرب، من 3,1% إلى 1,7%. وتعتبر هذه المستويات قريبة من المعدلات المحققة خلال الخمس سنوات الأخيرة، والتي بلغت على التوالي 1,9% و1,6%.

ويعزى هذا التطور في جانب منه إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في إطار صندوق المقاصة وإلى التخفيضات التي همت رسوم استيراد الحبوب والحليب، مما مكن من تخفيف انعكاس ارتفاع أسعار الاستيراد على المستوى العام للأسعار. وبالإضافة إلى ذلك، لم يكن للارتفاع القوي لأسعار النفط في الأسواق الدولية أي انعكاس على الأسعار الداخلية للمحروقات، بفعل مواصلة تجميد العمل بنظام ربط الأسعار بتطورها في السوق الدولية. كما أن زوال تأثير الزيادات التي عرفتها أسعار النقل سنة 2006 وتراجع أسعار الاتصالات واللحوم أديا إلى تباطؤ ملحوظ لوتيرة ارتفاع الأسعار. ويرجع النمو المعتدل لنسبة التضخم أيضا إلى التأثير المرتبط بتعديل الضريبة على القيمة المضافة التي تمت في بداية سنة 2006. وعلاوة على ذلك، شمل التباطؤ أيضا أسعار الإنتاج على مستوى الصناعات التحويلية نتيجة تزايد منافسة المنتجات الأجنبية.

وطبقا للمهمة الرئيسية المناطة ببنك المغرب بمقتضى قانونه الأساسي، عمل مجلس البنك سنة 2007 على ضمان استقرار الأسعار. وقد خلصت الدراسات والتوقعات التي أنجزت خلال السنة إلى أن آليات تدخل البنك لا تستوجب أي تعديل. وهكذا، وبعد أن أخذ مجلس البنك بالاعتبار اعتدال الضغوط على الأسعار، فقد قرر خلال اجتماعاته الأربع لسنة 2007 الإبقاء على سعر الفائدة الرئيسي لبنك المغرب دون تغيير. غير أنه دعا بالمقابل إلى توخي الحذر بخصوص تطور أهم المخاطر المرتبطة بالتضخم، والمتعلقة بالأساس بتطور أسعار المحروقات والمواد الأولية والتزايد السريع للقروض البنكية والضغوط المحتملة على المداخيل.

وعلى المستوى العملياتي، تميزت سنة 2007، ابتداء من منتصف شهر فبراير، بالانتقال من وضعية وفرة السيولة إلى نقص في السيولة. وهكذا، وبعد أن قام بنك المغرب بضبط السوق القائمة بين البنوك في سياق اتسم منذ سنة 2001 بسيولة مفرطة، اضطر إلى اللجوء إلى عمليات ضخ للسيولة نتيجة التضييق شبه المستمر للخزائن البنكية، كما قام بتعديل تدخلاته بشكل يمكن من الإبقاء على سعر الفائدة ما بين البنوك في مستوى قريب

من سعر الفائدة الرئيسي. ونتيجة لذلك، ظل سعر الفائدة اليومي بين البنوك يراوح مستويات قريبة نسبيا من 3,25%، إذ بلغ متوسطه 3,29% في سنة 2007. وبالنظر إلى الطابع المتواصل لعجز سيولة البنوك، قرر مجلس البنك خلال اجتماعه المنعقد في 25 دجنبر تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي بنقطة ونصف لتصل إلى 15% ابتداء من فاتح يناير 2008.

وموازاة مع ذلك، واصل بنك المغرب تدعيم مكونات عملية اتخاذ قرارات السياسة النقدية وكذا تعزيز الشفافية المحيطة بها. ولهذه الغاية، تم تحقيق إنجازات مهمة في مجال تحليل آثار السياسة النقدية وكذا تتبع وتوقع النشاط الاقتصادي والتضخم. وفي هذا الصدد، اتضحت أهمية كل من الاستقصاء الفصلي الجديد حول أسعار الفائدة المدينة والمعلومات المفصّلة حول توقعات وشروط منح القروض وكذا متابعة تطور الظرفية الاقتصادية في القطاع الصناعي.

وفي مجال أنظمة ووسائل الأداء، تم سنة 2007 تعميم التبادل غير المادي للشيكات على مجموع التراب الوطني، مما مكن من تقليص آجال التسديد إلى يومين بعد تاريخ الدفع، مما يتلاءم مع أفضل الممارسات المعمول بها على الصعيد الدولي. وفضلا عن ذلك، مكن النظام المغربي للأداءات الإجمالية من ضمان تدبير أمثل وأكثر أمانا للمعاملات المنجزة بين البنوك. وفي إطار محاربة تزييف العملة، بادر البنك إلى إنشاء لجنة وطنية لمحاربة تزييف العملة. وفي هذا الإطار، يعتبر إحداث لجنة وطنية لأنظمة الأداء أمرا ضروريا لتنسيق التوجهات الإستراتيجية والتشاور بشأنها بشكل أفضل، وفقا للتطورات الدولية.

وتبنى بنك المغرب في سنة 2007 الالتزامات المترتبة عن المنظومة القانونية الجديدة في مجال مكافحة غسل الأموال، وذلك طبقا لمقتضيات الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب. واستجابة للطلب الذي قدمه

أعضاء اللجان البرلمانية، بمناسبة مناقشة القانون المتعلق بمحاربة غسل الأموال، وكذا بعض الجمعيات المهنية، قام بنك المغرب، بتعاون مع وزارتي العدل والاقتصاد والمالية، بتنظيم حملة وطنية تحسيسية لفائدة الأشخاص الخاضعين لهذا القانون الجديد.

وتبلورت خلال سنة 2007، التي تميزت بتطبيق قواعد بازل 2، المجهودات الهامة التي بذلها كل من بنك المغرب والنظام البنكي منذ سنوات عديدة. وقد أشادت بعثة مشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بهذه الإنجازات في إطار التقييم الذي أنجزته سنة 2007. وبالفعل، خلص التقرير إلى كون القطاع البنكي المغربي يتميز بالاستقرار والمردودية، كما سجل تقيد البنوك العمومية بالمعدلات الاحترازية. ومن شأن هذه الدينامية الهادفة إلى إعادة هيكلة البنوك المغربية وتحديثها أن تساهم في تعزيز توسعها على الصعيد الخارجي.

وواصل بنك المغرب خلال سنة 2007 جهوده الرامية إلى تحسين تطوير علاقات البنوك مع زبنائها في إطار يتميز بالمنافسة الشفافة. وفي هذا الصدد، تم خلال السنة الماضية توقيع اتفاق بين البنوك يتعلق بإحداث آلية للوساطة البنكية بهدف تشجيع حل النزاعات بالطرق الودية. وستمكن أبرز مقتضياته من إعادة التوازن إلى العلاقات بين البنوك وزبنائها، سيما عبر إنشاء لجنة للوساطة. وعلاوة على ذلك، ووفقا لما توصلت إليه الحملة الوطنية التحسيسية حول تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة من خلاصات مفادها أن التمويل لم يعد يشكل عائقا أمام هذه المقاولات، قررت مختلف الأطراف المشاركة وضع آلية لتوفير المساعدة التقنية الملائمة لهذه المقاولات. وفي الأخير، ومن أجل تحسين جودة المعلومات المالية المقدمة، قام بنك المغرب، طبقا لمقتضيات القانون البنكي الجديد، وبعد إجراء طلب عروض دولي، بتفويض تدبير مصلحته المركزية للمخاطر إلى مكتب قروض يتوفر على خبرة كبيرة على الصعيد الدولي.

إن التدهور الذي عرفته الظرفية الاقتصادية على الصعيد الدولي في الآونة الأخيرة يبرز ضرورة المضي قدما في تدعيم استمرارية سياسات الاقتصاد الكلي وتحسين تفاعلها مع السياسات القطاعية.

وهكذا، يشكل تدعيم استمرارية المالية العمومية على المدى المتوسط هدفا ينبغي الحفاظ عليه. ويستلزم ذلك بالدرجة الأولى وضع نظام لتدبير الموارد البشرية في الوظيفة العمومية يحفز على الإنتاجية ويضمن تطور كتلة الأجور بشكل يراعي إكراهات الميزانية العامة. وفضلا عن ذلك، يتطلب بلوغ هذا الهدف إدخال تعديلات جذرية على نظام المقاصة حتى تستفيد منه بشكل أفضل الأسر الأكثر هشاشة، وذلك على غرار ما تعتزم الحكومة القيام به. وإذا كانت المجهودات الرامية إلى تحسين المداخيل قد حققت تقدما ملموسا، فإن رفع الضغط الجبائي إذا ما تجاوز سقفا معينا دون توسيع الوعاء الضريبي من شأنه أن يؤدي إلى نتائج سلبية على النشاط الاقتصادي. لذا، فمن الضروري أخذ البعد الاقتصادي للنظام الجبائي بعين الاعتبار وإدراج الإصلاح الضريبي ضمن رؤية مندمجة وشاملة على المدى الطويل.

ومن أجل ضمان نمو اقتصادي مستديم، ينبغي إحراز تقدم فعلي على مستوى تنفيذ الإصلاحات الكبرى، خاصة منها المتعلقة بمجالات التربية والتشغيل وسياسة المنافسة والعدل، وكذا بتحسين مناخ الأعمال. وفي هذا الإطار، توفر خطط العمل الخاصة بالفلاحة والماء والمعادن والطاقة ، والتي لا يزال بعضها في طور الإعداد، دينامية جديدة لإصلاح هذه القطاعات. وعلى المستوى الاجتماعي، فإنه من الضروري توفير دعم أكبر لكل من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وإصلاح قطاعي التربية والصحة، وذلك بغية تقليص الفوارق وتعزيز التوازن بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية.

إن ضمان نجاعة هذه الإصلاحات يستدعي إجراء نقاش معمق بين مختلف الأطراف المعنية وإرساء آليات ملائمة للتتبع والتقييم قصد الرفع من تجانس وفعالية هذه الإصلاحات. وفي هذا الصدد، يشكل التقييم الذي أعده المجلس الأعلى للتعليم في الآونة الأخيرة حول أداء قطاع التربية والتعليم، مقاربة ناجعة. وتمكن هذه الآلية، التي تعتمد على مقاربة تحليلية دقيقة، من تقييم النتائج مقارنة بالالتزامات الأولية على نحو منتظم، وتحديد مواطن الخلل والإكراهات، ومن ثم تعديل الخيارات والوسائل. وبالتالي، سيكون من المحبذ تبني هذه المقاربات في الإصلاحات التي تخص القطاعات الأخرى.

ومن أجل تعزيز ملاءمة قانون الصرف مع تسارع وتيرة الاندماج التجاري والمالي للمغرب في الاقتصاد العالمي، تم سنة 2007 اتخاذ بعض الإجراءات الخاصة بتحرير الصرف. وستمكن هذه الإجراءات من تطوير سوق الصرف عبر تنويع المنتجات المالية وتهييئ الفاعلين الاقتصاديين للتطورات القادمة. وتعطي هذه التدابير أيضا إشارات واضحة للفاعلين الوطنيين وللمجتمع الدولي على أن المغرب متمسك بخيار الانفتاح. وبعد تقييم الآثار الأولى لهذه الإجراءات، سيكون من الممكن اتخاذ تدابير أخرى من أجل الإعداد بشكل جيد للانتقال إلى نظام صرف أكثر مرونة ولتحقيق انفتاح ناجح لاقتصادنا على الخارج.

وأخذا في الاعتبار التطورات العالمية والإقليمية، ينبغي على المغرب الاستفادة مما حققه من تقدم. ذلك أن بلدنا يحتل مكانة مميزة تجعل من طموح تحويله إلى مركز مالي إقليمي أمرا قابلا للتحقيق. غير أن بلوغ هذا الهدف يستدعي الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وضمان متانة النظام المالي وتطوير الأسواق المالية إضافة إلى تعزيز مصداقية بنك المغرب في مجال محاربة التضخم.

ويتعين على مختلف الأطراف بما فيها الحكومة والبنك المركزي ومختلف الفاعلين الاقتصاديين الإسهام في تحقيق هذا الطموح، وذلك في إطار رؤية مستقبلية طويلة الأمد من شأنها أن توفر أحسن الظروف لإنجاح هذا المشروع البالغ الأهمية.

الرباط، يونيو 2008

عبد اللطيف الجواهري

الجزء 1

الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية

بنك المغرب

بنك المغرب

المحيط الدولي

ظل نمو الاقتصاد العالمي قويا في سنة 2007 حيث بلغ 4,9%، وهو مستوى مماثل للنسبة المسجلة في السنة الفارطة، وذلك على الرغم من ارتفاع أسعار النفط والمواد الأساسية الأخرى وكذا الاضطرابات التي عرفتها الأسواق المالية الدولية. فقد مكن تحسن الأداء الاقتصادي للبلدان الصاعدة الرئيسية من تعويض تباطؤ النمو في البلدان المتقدمة، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة الأورو واليابان.

وفي هذا السياق، تم في المجمل التحكم في ارتفاع الأسعار في البلدان المتقدمة، على الرغم من ازدياد حدة الضغوط التضخمية خلال النصف الثاني من السنة، في حين تسارعت مستويات التضخم في البلدان الصاعدة والبلدان النامية. وعرفت وضعية سوق الشغل كذلك تحسنا بشكل عام. وبالمقابل، تراجعت وتيرة نمو التجارة العالمية، فيما تواصلت الاختلالات على مستوى المعاملات الجارية حيث ظل عجز الولايات المتحدة في مستويات كبيرة فيما تعززت فوائض البلدان الآسيوية الصاعدة والبلدان المصدرة للبترول.

وتأثرت الأسواق المالية الدولية في سنة 2007 سلبا من جراء انهيار سوق الرهون العقارية عالية المخاطر في الولايات المتحدة، وعلى الخصوص من تشديد الشروط الائتمانية. ونتيجة لذلك، اضطرت البنوك المركزية إلى القيام بعمليات متعددة لضخ السيولة من أجل الحفاظ على استقرار الأسواق النقدية.

وفي الولايات المتحدة، تزايد الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 2,2% بدلا من 2,9% نتيجة ضعف الطلب الداخلي بالموازاة مع الانخفاض الحاد للاستثمارات في المنشآت السكنية. وفي ما يتعلق بوضعية الشغل، ظلت نسبة البطالة شبه مستقرة في 4,6%. ونظرا لتراجع نسبة التضخم من 3,2% إلى 2,9% وإلى التداعيات المحتملة

لأزمة سوق العقار والائتمان على النشاط الاقتصادي، قام البنك الاحتياطي الفدرالي بتخفيض سعر الفائدة الرئيسي ثلاث مرات، ابتداء من شتنبر 2007. وبذلك، تدنت نسبة الفائدة المطبقة على الأموال الفدرالية، والتي لم تعرف أي تغيير منذ يونيو 2006، من 5,25% إلى 4,25%.

وبلغت نسبة النمو الاقتصادي في منطقة الأورو 2,6% بدلا من 2,8% سنة 2006، بفضل قوة الطلب الداخلي، سواء في ما يتعلق بالاستهلاك أو الاستثمار، وانتعاش الصادرات. وبذلك، عرف سوق الشغل مجددا ارتفاعا في عدد مناصب الشغل المستحدثة وتراجعا بينا لنسبة البطالة التي انتقلت من 8,3% إلى 7,5%. واستقر ارتفاع الأسعار عند الاستهلاك في نسبة 2,1% بدلا من 2,2% في السنة الفارطة، ارتباطا باستمرار مسلسل تشديد السياسة النقدية الذي بدأ في دجنبر 2005. وقد قام البنك المركزي الأوروبي برفع سعر الفائدة الرئيسي مرتين لينتقل من 3,50% مع بداية سنة 2007 إلى 4% في يونيو، وبالإبقاء عليه في ذلك المستوى طوال باقي السنة، نظرا لاستمرار المخاطر المرتبطة بآفاق تطور التضخم.

وتوطد النمو الاقتصادي في المملكة المتحدة للسنة الثالثة على التوالي حيث انتقل من 2,9% إلى 3,1% على إثر تزايد وتيرة الاستهلاك وتنامي الاستثمارات. وقام بنك إنجلترا برفع سعر الفائدة الرئيسي عدة مرات ليصل إلى 5,75% في يوليوز. إلا أنه اضطر إلى تخفيضه إلى 5,50% في دجنبر نظرا لتقلص المخاطر التضخمية.

وتواصل هذه السنة التوسع الاقتصادي الذي عرفه اليابان منذ 2003 ولكن بنسبة أقل من السنة الفارطة حيث بلغ الناتج الداخلي الإجمالي 2,1% بدلا من 2,4%. وعلى غرار السنوات الماضية، شكلت ديناميكية الصادرات والاستثمارات المحرك القوي للنشاط الاقتصادي. وواكب هذا النمو انخفاض جديد في نسبة البطالة التي تراجعت في ظرف سنة من 4,1% إلى 3,8%، واستقرار في الأسعار بعد الارتفاع الطفيف بنسبة 0,3%

المسجل في السنة المنصرمة. وفي ظل هذه الأجواء، حافظ بنك اليابان على سياسته النقدية اللينة، حيث لم يبادر إلى تغيير سعر الفائدة الرئيسي المحدد في 0,50% بعد أن كان قد رفعه بواقع 25 نقطة أساس في فبراير 2007.

وفي البلدان الآسيوية الصاعدة، بلغت وتيرة النمو 9% نتيجة على الخصوص لتوسع النشاط الاقتصادي في الصين والهند. فقد ارتفع الناتج الداخلي الإجمالي للصين بنسبة 11,4% نظرا لارتفاع حجم الاستثمارات والصادرات. وبلغ تطور الأسعار عند الاستهلاك 4,5% مقابل 1,6% في سنة 2006، نتيجة بالأساس لغلاء المواد الغذائية. ومن أجل احتواء الضغوط التضخمية والحد من النمو المفرط للقروض، رفع البنك المركزي الصيني نسبة الاحتياطيات الإجبارية من 9% إلى 14,5%، وقام عدة مرات بتعلية السعر المرجعي للقروض والإيداعات لمدة سنة واحدة ليبلغا 7,47% و4,14% على التوالي. وتواصل النمو القوي للنشاط الاقتصادي في الهند، حيث بلغت نسبته 9%، مدفوعا بتزايد الطلب الداخلي والأداء الجيد للصادرات.

ونتيجة لقوة الطلب الداخلي، عرفت بلدان أمريكا اللاتينية نموا بنسبة 5,6%، متجاوزة بشكل طفيف المعدل المسجل في السنة المنصرمة. وقد شمل هذا التطور جميع البلدان ما عدا المكسيك حيث تراجع فيها النمو من 4,8% إلى 3,3%.

وظلت وتيرة النمو قوية في بلدان رابطة الدول المستقلة، وخاصة في روسيا التي ارتفع ناتجها الداخلي الإجمالي بنسبة 8,1%، وذلك بفضل الأسعار المرتفعة للمواد الأساسية والتدفقات الضخمة للرساميل.

وفي ما يتعلق بالاقتصادات الصاعدة الأوروبية، بلغت نسبة النمو 5,6% بدلا من 6,4%. إلا أنها ظلت عموما في الاتجاه الصحيح بحكم ارتفاع حجم الاستثمارات ونشاط الاستهلاك بفعل ارتفاع معدلات التشغيل وتحسن الأجور في معظم هذه البلدان.

وبالنسبة للقارة الإفريقية، استمر الناتج الداخلي الإجمالي في النمو بوتيرة قوية بلغت 6,2%. وعلى صعيد بلدان المغرب العربي، بلغت معدلات النمو 6,3% في تونس و4,6% في الجزائر فيما تراجعت في المغرب من 7,8% إلى 2,7%.

وتراجع نمو حجم التجارة العالمية من 9,2% إلى 6,9% نتيجة تقلص الطلب في البلدان المتقدمة، والذي لم يعوضه ارتفاع واردات البلدان النامية. أما من حيث القيمة، فقد ارتفعت المبادلات التجارية بنسبة تفوق 15%، ارتباطا بانخفاض قيمة الدولار وارتفاع أسعار المواد الأساسية، لتصل إلى 16.900 مليار دولار، تشكل مبادلات السلع أكثر من 80% منها.

وفي ظل هذه الظروف، تواصلت اختلالات الحسابات الجارية في سنة 2007. واستمر عجز الولايات المتحدة في مستويات عالية حيث استقر في 5,7% من الناتج الداخلي الإجمالي بدلا من 6,2% سنة من قبل. ويعزى هذا التحسن الطفيف إلى الانتعاش الملموس للصادرات التي استفادت من انخفاض العملة الأمريكية وكذا إلى تباطؤ الواردات. وأفرز رصيد المعاملات الجارية في منطقة الأورو عجزا بنسبة ضئيلة بلغت 0,1% من الناتج الداخلي الإجمالي، وهو مستوى مماثل للعجز المسجل في السنة الفارطة.

وتمت تغطية العجز المسجل في الولايات المتحدة وأوروبا من خلال الفوائض المسجلة في مناطق أخرى من العالم، ولا سيما في آسيا والبلدان المصدرة للنفط. فقد ارتفع فائض الحساب الجاري للصين من 9,4% إلى 11,1% من الناتج الداخلي الإجمالي، فيما استقر فائض بلدان الشرق الأوسط المصدرة للنفط في حوالي 22,3% من الناتج الداخلي الإجمالي، ليسهم بذلك في تعزيز احتياطيات الصرف لدى هذه البلدان. وبالمثل، ارتفع فائض اليابان بنسبة 4,9% من الناتج الداخلي الإجمالي نتيجة على الخصوص لتوسع الصادرات.

واتسمت الأجواء على صعيد الأسواق المالية الدولية بدرجة كبيرة من عدم الاستقرار نتيجة أزمة القروض العقارية. فقد أدى تعدد حالات التخلف عن سداد الدين في السوق الأمريكي للقروض الرهنية عالية المخاطر، نتيجة اتخاذ مخاطر مفرطة، إلى ظهور اضطرابات مالية ابتداء من صيف 2007. وانتقلت الأزمة بعد ذلك إلى قطاعات أخرى من الأسواق المالية في الولايات المتحدة وفي مناطق أخرى من العالم. وقد تجلت أبرز تداعياتها في إضعاف بعض مؤسسات الائتمان الأمريكية، والتدني الكبير لأصول البنوك خارج الولايات المتحدة، وتشديد شروط الإقراض وتقلص السيولة في الأسواق النقدية. وقد اضطرت البنوك المركزية إلى ضخ كميات كبيرة من السيولة عدة مرات مما ساهم في عودة الاستقرار إلى الأسواق ما بين البنوك ابتداء من شهر اكتوبر. غير أن ظهور ضغوط جديدة وامتدادها خلال شهر دجنبر دفع البنوك المركزية للولايات المتحدة ومنطقة الأورو والمملكة المتحدة وكندا وسويسرا للقيام بعمليات مشتركة لضخ السيولة.

وبالرغم من هذه الظرفية المتسمة بالاضطرابات المالية، عرفت أسواق البورصة الرئيسية في المجمل توجها تصاعديا، نظرا للتحسن الكبير في ربحية الشركات. هكذا، ارتفع مؤشرا الداو جونز والناسداك على التوالي بنسب 6,4% و9,8%. ومن جهتهما، سجل كل من مؤشر الداكس الألماني والفوتسي الإنجليزي ارتفاعات بلغت 22,3% و 3,8% على التوالي. وبالمثل، شهدت مجددا مؤشرات البورصة في البلدان الصاعدة تحسنا ملموسا، في حين تراجع مؤشر النيكاي الياباني بواقع 6,9%.

وارتفعت الإصدارات الدولية من السندات بنسبة 9,8% سنة 2007 وبلغت قيمتها 5.288 مليار دولار، قامت المؤسسات المالية بتعبئة ما يفوق 84% منها. وقد بلغت نسبة إصدارات هذه السندات بالأورو 42%، بدلا من 45% سنة 2006، وبالدولار 41%، بينما لم تتجاوز الإصدارات بالعملات الأخرى نسبة 17%.

وسجل الحجم الإجمالي للاستثمارات المباشرة الخاصة، البالغ 1.500 مليار دولار، نموا بلغ 18% بعد أن ارتفع بما يزيد على الثلث في السنة المنصرمة. وقد استقطبت البلدان المتقدمة ثلثي هذه التدفقات، حيث توجهت رساميل بقيمة 651 مليار منها إلى الاتحاد الأوروبي وبقيمة 193 مليار لفائدة الولايات المتحدة، التي احتفظت بذلك بتصنيفها كأول بلد جاذب للاستثمارات الخارجية في العالم. ومن جهتها، تزايدت التدفقات الصافية نحو بلدان جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا بنسبة 12%، لتصل إلى 224 مليار دولار، وتمثل الصين أكبر مستفيد في هذه المنطقة. أما التدفقات الموجهة لأمريكا اللاتينية، والبالغة 126 مليار دولار، فقد ارتفعت بمقدار النصف، بعد أن انخفضت بحوالي الثلث في سنة 2006. وبلغت الاستثمارات الموجهة للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية ما قدره 98 مليار دولار مرتفعة بنسبة 41% نتيجة بالأساس لخوصصة المقاولات العمومية. ومن جديد، تعززت التدفقات الصافية نحو إفريقيا، والتي بلغت 36 مليار دولار، بفعل تزايد المساهمات الأجنبية في الصناعات الاستخراجية والقطاع البنكي. وقد ارتفعت بشكل كبير في مصر والمغرب وجنوب إفريقيا بمبالغ وصلت على التوالي إلى 10,2 مليار و5,2 مليار و5 مليار دولار.

وتراجعت السحوبات من صندوق النقد الدولي في ظرف سنة من 2,9 مليار من حقوق السحب الخاصة إلى 1,3 مليار، استفادت منها تركيا على وجه الخصوص. وبالنظر إلى استمرار عمليات السداد المبكر من طرف بعض المقترضين والحجم الضعيف للدفوعات الجديدة، تراجع جاري قروض المؤسسة من 13,7 مليار إلى 9,8 مليار من حقوق السحب الخاصة. وبالمقابل، بلغت التزامات مجموعة البنك الدولي، خلال السنة المالية

المنتهية في متم يونيو 2007، ما قدره 34,3 مليار دولار، بارتفاع بنسبة 7,8%. وضمن هذه المجموعة، تقلصت التزامات البنك الدولي للإعمار والتنمية من 14,1 مليار دولار إلى 12,8 مليار، فيما التزمت المؤسسة الدولية للتنمية بمبلغ 11,9 مليار دولار بدلا من 9,5 مليار خلال السنة المنصرمة. ومن جهتها، تزايدت التزامات الشركة المالية الدولية على شكل قروض ومساهمات إلى 8,2 مليار دولار، وهو أعلى مبلغ في تاريخها.

إلى جانب ذلك، وفي إطار المبادرات الرامية إلى تعزيز آليات الرقابة الخاصة بصندوق النقد الدولي، أعطى المجلس التنفيذي للصندوق في يونيو 2007 موافقته على قرار جديد يتعلق بالرقابة الثنائية لسياسات البلدان الأعضاء والذي يحل محل القرار المعتمد منذ ثلاثين سنة. وسيمكن هذا القرار من وضع إطار محين وأكثر شمولية لعملية تقييم الاقتصادات الوطنية، معززا بذلك دور الرقابة المتعددة الأطراف التي يمارسها صندوق النقد الدولي على النظام النقدي العالمي. وبالإضافة إلى تتبع سياسات الصرف، ستشمل الآلية الجديدة جميع السياسات الاقتصادية والمالية التي قد يكون لها تأثير على استقرار النظام المالي الدولي. وقد تم تبني هذا القرار في الوقت الذي يواصل فيه صندوق النقد الدولي عملية الإصلاح التي تستهدف على الخصوص إعادة تنظيم حصص وأصوات الدول الأعضاء طبقا لثقلها النسبي ودورها في الاقتصاد العالمي وكذا تحسين تمثيلية البلدان منخفضة الدخل.

وتميز تطور أسواق الصرف الدولية هذه السنة بالهبوط الحاد للدولار إزاء العملات الرئيسية الأخرى. ويعزى ضعف العملة الأمريكية على الخصوص إلى تدهور المؤشرات الرئيسية للثقة وكذا إلى تراجع توقعات نمو الاقتصاد الأمريكي.

وارتفع سعر صرف الأورو خلال الثمانية أشهر الأولى من السنة دون تجاوز عتبة 1,40 دولار. وتعزز هذا المنحى ابتداء من شهر شتنبر ليبلغ سعره 1,49 دولار في نونبر قبل أن يستقر في 1,47 دولار مع نهاية السنة. ويعزى هذا الارتفاع إلى آفاق التطور الملائم للنمو في منطقة الأورو وكذا إلى الفارق في نسب الفائدة بين المنطقتين الاقتصاديتين الرئيسيتن.

وعلى الرغم من ارتفاع فائض المعاملات الجارية في اليابان، تواصل منحى انخفاض الين الياباني الملحوظ منذ منتصف سنة 2006، ارتباطا على الخصوص بعمليات مراجحة عائدات القروض التي يقوم بها المستثمرون الدوليون والتي تهدف إلى تمويل التوظيفات في عملات ذات فائدة عالية عن طريق اقتراض بعملات ذات فائدة متدنية. غير أنه اعتبارا من شهر غشت، تم إنهاء بعض العمليات المضاربية نتيجة التخوف من المخاطر التي زادت من حدتها اضطرابات الأسواق المالية، مما دفع بالين إلى الصعود بشكل ملموس.

أما في ما يخص الجنيه الإسترليني، ورغم ارتفاعه الطفيف أمام الدولار، فقد عرف تراجعا بينا مقابل الأورو.

ومن جهتها، واصلت العملة الصينية ارتفاعها إزاء الدولار في سنة 2007، مستفيدة من رفع الهامش الأقصى للتقلب اليومي المسموح به إزاء الدولار من 0,3% إلى 0,5%. وبالمقابل، انخفضت هذه العملة مقابل العملات الأجنبية الأخرى، ولا سيما أمام الأورو.

الإنتاج الوطني

بلغ النمو الاقتصادي 2,7% سنة 2007 بدلا من 7,8% سنة من قبل، على إثر انخفاض القيمة المضافة للقطاع الأولي بواقع 20%. إلا أن الانتعاش المتواصل الذي شهدته الأنشطة غير الفلاحية منذ سنة 2005 خفف من أثر تراجع الإنتاج الفلاحي. فقد ارتفعت هذه الأنشطة بنسبة 6%، بفضل التوجه الجيد للصناعات التحويلية وقطاعات البناء والأشغال العمومية والاتصالات والسياحة.

وعلى مستوى القطاع الأولي، تقلص إنتاج الحبوب البالغ 24,4 مليون قنطار بنسبة 73% من سنة لأخرى. أما في ما يخص قطاع الصيد البحري، فقد بقي إنتاجه شبه مستقر بعد انخفاضه بنسبة 15,7% سنة من قبل. وهكذا، تراجعت حصة القطاع الأولي ضمن الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من 16,1% إلى 12,5%.

وتعزز نمو القيمة المضافة للقطاع الثانوي، حيث انتقل من 4,8% إلى 6,6%، ارتباطا بتزايد الإنتاج في مختلف الفروع، خاصة الصناعات التحويلية والبناء والأشغال العمومية والصناعة الاستخراجية والطاقة. وهكذا، انتقلت حصة الأنشطة الثانوية ضمن الناتج الداخلي الإجمالي من 23,8% سنة 2006 إلى 24,7% سنة 2007.

أما بالنسبة للأنشطة الثالثية، وباحتساب الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية، فقد ارتفعت بنسبة 6,1%، ارتباطا بتطور الاتصالات والسياحة والتجارة.

وبشكل عام، تزايد الناتج الداخلي الإجمالي الذي بلغ 615 مليار درهم بالأسعار الجارية بنسبة 6,6% مقابل 9,4% سنة 2006. وتراجعت القيمة المضافة للقطاع الفلاحي التي وصلت إلى حوالي68,7 مليار درهم بنسبة 15,3%؛ فيما ارتفعت القيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية، البالغة 476 مليار درهم بنسبة 9,2%، وهي وتيرة تفوق معدل السنوات الخمس الأخيرة.

◆ القطاع الأولي

الفلاحة

بعد النتائج الاستثنائية التي سجلت خلال الموسم السابق، تأثر القطاع الفلاحي خلال الموسم 2006-2007 بالظروف المناخية غير الملائمة. فقد انخفض متوسط مجموع التساقطات المطرية على الصعيد الوطني بالخُمسين كما تقلص مستوى حقينة السدود المخصصة للاستعمال الفلاحي من 62% إلى 55%. وفي ظل هذه الظروف، انخفض إنتاج الحبوب بحوالي ثلاثة أرباع. وفي ما يخص باقي الأنشطة المصنفة ضمن القطاع الأولي، فقد تزايد إنتاج الصيد البحري بنسبة 4,3% فيما ظل نشاط تربية المواشي شبه مستقر على العموم.

وفي المجمل، سجلت القيمة المضافة للقطاع الأولي بالأسعار الثابتة تراجعا بنسبة 20%، بعد ارتفاعها بواقع 21,1% سنة 2006.

إطار 1 : الإجراءات المتخذة لفائدة القطاع الفلاحي (2006-2007)

من أجل الحد من أثر انخفاض الإنتاج الفلاحي على المداخيل في الوسط القروي، اتخذت السلطات العمومية الإجراءات التالية :

- رفع قيمة الدعم المخصص للبذور المختارة للحبوب إلى 100 درهم للقنطار بالنسبة للقمح الصلب والشعير والقمح اللين ؛
- تعزيز تشجيع مكننة الفلاحة عن طريق توحيد ورفع سقف المساعدة المخصصة لشراء الجرارات الفلاحية من طرف الأفراد والتعاونيات إلى 90.000 درهم للوحدة من جهة، وتوسيع الدعم المخصص لاقتناء الأنواع الأخرى من المعدات الفلاحية الذي أصبح يتراوح بين 35% و60% من تكلفة الوحدة من جهة ثانية ؛
- الزيادة في الدعم الممنوح لتجهيز الضيعات الفلاحية بنظام السقي الموضعي حيث أصبح يمثل 60% من التكلفة ؛
- إحداث دعم خاص بتسويق بذور الشمندر السكري الأحادية النبتة، حدد في 700 درهم للوحدة*، ورفع الأثمان عند الإنتاج لكل طن من الشمندر السكري ومن قصب السكر من 325 إلى 365 درهم ومن 220 إلى 235 درهم على التوالي.

وفي ما يخص قطاع تربية المواشي، وضعت السلطات العمومية برنامجا استعجاليا لمحاربة آثار الجفاف أعطيت من خلاله الأولوية لحماية القطيع. ويتضمن هذا البرنامج وقف استيفاء رسم الاستيراد والضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد المطبقين على اقتناء علف الماشية خصوصا الذرة والشعير والكسب. وبالإضافة إلى ذلك، تحملت الدولة مصاريف نقل مليوني قنطار من علف الماشية المستورد لفائدة الجهات المتضررة من الجفاف، كما تم تزويد مربي الماشية بأربعة ملايين قنطار من الشعير والذرة والأعلاف المركبة بأسعار مدعمة.

* الوحدة= 100.000 حبة أحادية النبتة

وتراجع إنتاج الحبوب الأربعة الرئيسية البالغ 24,4 مليون قنطار بنسبة 73% مقارنة بالموسم الفلاحي السابق. وقد أدى العجز المائي الذي سجل خلال مرحلة نمو هذه الزراعات والذي تزامن مع موجة من الحرارة خلال الفترة الممتدة بين الثلث الأخير من شهر فبراير ونهاية شهر مارس 2007 إلى انخفاض قوي في المردود، حيث انتقل من 16,7 إلى 5,1 قنطار للهكتار الواحد. وفي ظل هذه الظروف، انحصرت كمية الحبوب التي تم تسويقها بين شهري يونيو ودجنبر 2007 في 4,6 مليون قنطار، في انخفاض بواقع 80% مقارنة بنفس الفترة من الموسم الماضي. أما واردات الحبوب خلال نفس الفترة، فقد ارتفعت بما يفوق الضعف لتصل إلى 38,4 مليون قنطار.

وبالإضافة إلى ذلك، تقلص إنتاج القطاني والخضر والشمندر السكري، الذي تأثر بشكل كبير بالظروف المناخية غير الملائمة، بأكثر من النصف وبنسبة 4% و3,3% على التوالي.

وعلى النقيض من ذلك، استفادت الزراعات الزيتية وزراعة الزيتون والحوامض من التساقطات التي شهدها فصل الربيع، حيث ارتفع محصولها بنسبة 12,3% و13,3% و1,6% على التوالي من موسم لآخر.

أهم الإنتاجات النباتية (بملايين القناطر)

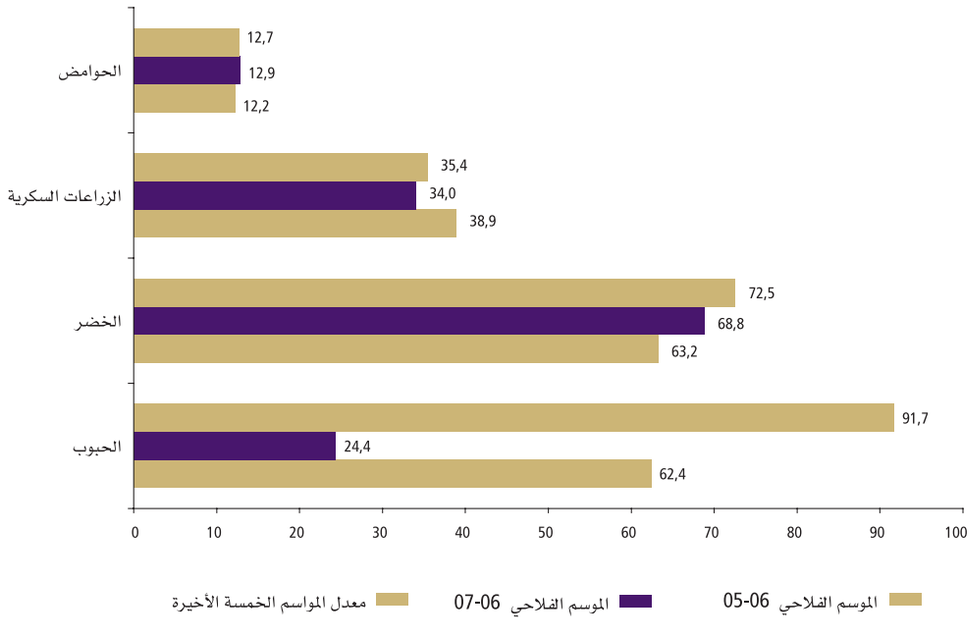

المصدر : وزارة الفلاحة والصيد البحري

تربية المواشي

على الرغم من انخفاض مردودية المراعي وإنتاج الكلأ، لم يشهد نشاط تربية المواشي تغيرا كبيرا من سنة لأخرى بفضل تعميم الإجراءات الرامية لحماية القطيع لتشمل مجموع الأقاليم. وفي نفس الوقت، تراجعت كمية اللحوم البيضاء المتوفرة للاستهلاك في أواخر سنة 2007 من 377.000 إلى 370.000 طن، فيما بلغت كمية اللحوم الحمراء 354.700 طن، في ارتفاع بواقع 6%.

الصيد البحري

بعد تراجعه بنسبة 17,4% في السنة الماضية، سجل نشاط الصيد البحري تزايدا بنسبة 4,3% ليصل إلى 937.642 طن.

وارتفع إنتاج الصيد الساحلي، الذي يمثل 88% من مجموع إنتاج الصيد البحري، بنسبة 2,2% ليصل إلى 823.204 طن، ارتباطا على الخصوص بنمو الكميات المفرغة من الأسماك التي تعيش في أعماق البحار بنسبة 4,8%. وقد خصصت نسبة 39% من هذا الإنتاج لاستهلاك السمك الطري و22% منه لكل واحدة من معامل التجميد وصناعة دقيق وزيت السمك، فيما استفادت صناعة تصبير السمك من 17% فقط.

وبالموازاة مع ذلك، تزايد إنتاج الصيد في أعالي البحار البالغ 114.438 طن بنسبة 22,6%. ويشمل هذا التطور نموا بنسبة 87,6% في إنتاج الأصناف التي تعيش في أعماق البحار، والتي ارتفعت حصتها إلى 56% بدلا من 37%، فيما تراجع صيد الرخويات بنسبة 16,7%.

◆ القطاع الثانوي

سجل القطاع الثانوي، الذي ساهم في الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 24,7%، ارتفاعا بحوالي 6,6% بعد نسبة 4,8% المسجلة سنة من قبل. ويعزى هذا النمو إلى انتعاش الصناعات التحويلية وقطاع البناء والأشغال العمومية، من جهة، وإلى تطور القطاع المعدني، من جهة ثانية.

الصناعات التحويلية

بالرغم من المناخ الذي اتسم على المستوى الدولي بالتباطؤ الاقتصادي في منطقة الأورو وارتفاع أسعار المواد الأولية وعلى المستوى الوطني بموسم فلاحي ضعيف واستمرار تخفيض الرسوم الجمركية، سجل قطاع الصناعات التحويلية نموا بنسبة 4,5% بعد نسبة 5,2% المسجلة سنة 2006. وقد شمل هذا التطور مجموع الفروع، لا سيما الصناعات الميكانيكية والمعدنية والصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية وكذا الصناعات الكهربائية والإلكترونية.

مجموعات الفروع الصناعية	الترجيحات	تغيرات معدلات مقاييس الإنتاج الصناعي بالنسبة المئوية		
		2005	2006	2007
الصناعات الغذائية	230	3,9	3,2	2,4
صناعات النسيج والجلد	209	5,3	0,5	2,2
صناعات كيماوية وشبه كيماوية	363	5,2	5,8	4,3
صناعات ميكانيكية و معدنية	160	8,1	9,0	9,6
صناعات كهربائية وإلكترونية	38	3,3	14,5	3,9
مجموع الصناعات التحويلية	**1000**	**5,4**	**5,2**	**4,5**

وسجل مؤشر إنتاج الصناعات الغذائية ارتفاعا بنسبة 2,4% بدلا من 3,2%، ارتباطا بالصعوبات التي عرفها التموين. ويعزى هذا التطور إلى نمو نشاط صناعة اللحوم ومصبرات الفواكه والخضر بنسبة 8,3% و5,7% على التوالي. كما عرف إنتاج المشروبات والزيوت ارتفاعا بواقع 3,8% و3,2% على التوالي. وبالمقابل، تراجعت منتجات الحليب بنسبة 3,7%.

ومن جهته، عرف نشاط صناعات النسيج والملابس والجلد ارتفاعا بنسبة 2,2%، إلا أنه شمل تطورات متباينة حسب الفروع. وهكذا، تزايد الإنتاج في فرع صناعة الملابس بواقع 3,6% بالرغم من تراجع الطلب الخارجي على الملابس الجاهزة، بينما ظلت صناعة النسيج شبه مستقرة سنة 2007 مقابل ارتفاعها بنسبة 1,4% في نهاية السنة الماضية. وعلى العكس من ذلك، انخفض إنتاج قطاع الجلد بنسبة 3,1% نتيجة تدني صادرات الأحذية ومعدات السفر والمصنوعات الجلدية.

وفي ما يخص الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية، فقد عرفت نموا بنسبة 4,3% بدلا من 5,8% سنة من قبل. ويعزى هذا التطور بشكل كبير إلى الارتفاع الذي سجل على مستوى صناعة الإسمنت والمواد البلاستيكية والذي بلغ 12,5% و19,2% على التوالي. وبالإضافة إلى ذلك، ارتفع إنتاج الحامض الفوسفوري ليصل إلى 3,5 مليون طن، بزيادة بلغت 3% في ظرف سنة واحدة على إثر تنامي الصادرات، فيما تقلص إنتاج الأسمدة الفوسفورية البالغ 2,6 مليون طن بنسبة 1,2% نتيجة تدني الطلب الداخلي.

وعلاوة على ذلك، عرف مؤشر الإنتاج في الصناعات الميكانيكية والمعدنية ارتفاعا بنسبة 9,6%، نتيجة على الخصوص لنمو صناعة المنتوجات المعدنية بنسبة 7,4% ومعالجة المعادن بواقع 6%. ومن جهته، سجل فرع صناعة السيارات نموا بواقع 23,3%، نتيجة تنامي الطلب الداخلي الذي تعزز بفضل تحسن شروط التمويل وتزايد القروض للاستهلاك وبدرجة أقل صادرات السيارة الاقتصادية.

أما في ما يتعلق بالصناعات الكهربائية والإلكترونية، فقد ارتفعت بنسبة 3,9% بفعل تطور صناعة الآلات والأجهزة الكهربائية موازاة مع تحسن الطلب الخارجي على الأسلاك والحبال الكهربائية من جهة، وتزايد إنتاج المكونات الإلكترونية من جهة أخرى. وبالمقابل، سجل فرع الأدوات الطبية وأجهزة الضبط الدقيق والأجهزة البصرية والخاصة بالساعات تراجعا بلغ 10,3%.

البناء والأشغال العمومية

تزايدت القيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 11,7%، بفضل الاستثمارات الوطنية والأجنبية الهامة في مجالات البنيات التحتية والخاصة بالسكن الاجتماعي وتهيئة المناطق السياحية والصناعية.

وعلاوة على ذلك، بلغت مبيعات الإسمنت حوالي 12,8 مليون طن، في ارتفاع بنسبة 12,6% فيما تزايدت المصنوعات من الإسمنت والجبس بنسبة 2,9%.

المعـادن

سجل النشاط المعدني الوطني هذه السنة نموا بنسبة 4% بدلا من 8,5% سنة من قبل. أما إيرادات التصدير، فقد بلغت 9,8 مليار درهم بزيادة نسبتها 11%، ارتباطا على الخصوص بارتفاع الأسعار في السوق العالمية.

وبعد أن بقي شبه مستقر سنة 2006، تزايد إنتاج الفوسفاط بنسبة 1,6% ليصل إلى 27,8 مليون طن، بفعل التوجه الملائم للطلب الخارجي الصادر من الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل وإسبانيا على الخصوص. وهكذا، بلغت الصادرات 14,2 مليون طن، في ارتفاع نسبته 6%، محققة عائدات بقيمة 5,8 مليار درهم، بزيادة بلغت 14,6%. وعلاوة على ذلك، تنامت مبيعات الفوسفاط الخام الموجهة لوحدات التحويل المحلية، التي تستهلك نصف الإنتاج، بنسبة 1,3% سنة 2007.

وبالمقابل، سجلت باقي المعادن غير الفلزية انخفاضا بنسبة 6,1% نتيجة تراجع استخراج الملح والفلورين بنسبة 32,6% و19,5% على التوالي.

وفي ما يخص المعادن الفلزية، فقد ارتفع إنتاجها بنسبة 19,4% بفضل تزايد إنتاج الحديد والمنغنيز والنحاس. وبالمقابل، سجل إنتاج الزنك الذي يمثل 40% من إنتاج المعادن غير الفلزية تراجعا فاقت نسبته الربع من سنة لأخرى، ارتباطا بانخفاض تركيز الخام في المناجم وبالمناخ الاجتماعي الذي عرفه القطاع.

الطـاقـة

ارتفع الاستهلاك النهائي للطاقة سنة 2007، حسب المعطيات المؤقتة، بنسبة 4,1% ليصل إلى 13,3 مليون طن معادلة للنفط. وفي المقابل، بلغ الإنتاج الإجمالي للطاقة، الذي تم إنجاز 3,6% منه اعتمادا على موارد محلية، 11 مليون طن معادلة للنفط، مرتفعا بنسبة 1,2% نظرا بالأساس لتحسن نشاط التكرير. وقد تمت تغطية العجز الطاقي المترتب عن ذلك باللجوء إلى الاستيراد، في ظل ظرفية اتسمت بالارتفاع القوي لأسعار النفط العالمية. وهكذا، تزايدت الكميات المستوردة بنسبة 5,1% لتصل إلى 14,4 مليون طن معادلة للنفط، فيما تنامت فاتورة الطاقة بواقع 15,2%.

وبعد انخفاضه بنسبة 10,7% في السنة المنصرمة، تزايد نشاط التكرير بنسبة 2% ليصل إلى 6 مليون طن. وبالفعل، ارتفع الاستهلاك الإجمالي لمنتجات التكرير بنسبة 4,8% ليبلغ 8 ملايين طن، ارتباطا بالنمو البالغ 6,3% في استهلاك الغازوال الذي يمثل نصف هذه المواد تقريبا. وبالمقابل، تراجع استهلاك الفيول الذي يشكل 20% من سوق منتجات التكرير بنسبة 5,3%، بفعل تقلص الطلب الصادر عن المحطات الحرارية التابعة للمكتب الوطني للكهرباء التي تمثل 45% من الاستهلاك الوطني لهذا المنتوج.

وتزايد الطلب الوطني على الكهرباء، الذي قدر بما مجموعه 20,5 مليار كيلوواط/الساعة، بنسبة 6,7% بدل 9,2% المسجلة سنة 2006. وتنامت مبيعات الكهرباء العالية والمتوسطة الجهد الموجهة لقطاعات الإنتاج ووكالات التوزيع بنسبة 6,1%. وإضافة إلى ذلك، ارتفع استعمال الكهرباء المنخفضة الجهد بنسبة 8,9%، ارتباطا على الخصوص باستمرار برنامج الكهربة القروية الذي بلغت نسبة إنجازه 93%.

وفي المقابل، استقر الإنتاج الصافي المحلي للكهرباء في حوالي 19,1 مليار كيلوواط/الساعة. وبقي إنتاج المحطات الحرارية التي تمثل 94,4% منه شبه مستقر فيما تراجع إنتاج المحطات الكهرومائية بنسبة 16,9% نتيجة ضعف التساقطات المطرية خلال هذه السنة. وعلى النقيض من ذلك، تزايد إنتاج الطاقة الهوائية بنسبة 52,2% بفضل بدء العمل في أبريل بمحطة أموغدول بطاقة تبلغ 60 ميغاواط.

وفي الأخير، سجلت الواردات الصافية من الطاقة الكهربائية ارتفاعا بنسبة 73%، لتنتقل بذلك مساهمتها في الكهرباء المتوفرة من 10,5% إلى 15,5%، على إثر تعزيز طاقة شبكة الربط مع إسبانيا سنة 2006.

إطار 2 : مبادرة إينيرجي برو

أعطى المكتب الوطني للكهرباء في شهر شتنبر 2006 الانطلاقة لمبادرة إينيرجي برو لفائدة زبنائه من كبار مستعملي الطاقة الكهربائية المهتمين بالإنتاج الذاتي اعتمادا على الطاقات المتجددة. وبفضل هذا العرض، يمكن لمهنيي قطاع الصناعة تقليص تكلفة فاتورة الطاقة وتنويع مصادر تموينهم.

ويتعهد المكتب بضمان نقل مجموع الطاقة الهوائية المنتجة عبر الشبكة الوطنية مقابل أسعار مشجعة وشراء الفائض غير المستهلك من جهة، ومساعدة الزبناء المحتملين في اختيار موقع الإنتاج والقيام بدراسات الجدوى وتتبع الإنجاز والصيانة والاستغلال، من جهة أخرى.

وقد تمخض عن هذه المبادرة التوقيع على ست اتفاقيات مع المكتب الوطني للكهرباء تخص إنتاج طاقة إجمالية تصل إلى 820 ميغاواط وذلك قبل سنة 2010.

◆ القطاع الثالثي

سجل القطاع الثالثي الذي يساهم في الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 50,3% نموا بلغ 6,1% سنة 2007، بدلا من 5,1 سنة 2006. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى انتعاش قطاع السياحة وإلى نمو خدمات النقل والاتصالات والأنشطة التجارية.

السيـاحة

استمر نشاط السياحة في النمو بوتيرة مضطردة سنة 2007 بالرغم من الظرفية العالمية غير الملائمة التي تميزت على الخصوص بتباطؤ النشاط الاقتصادي في منطقة الأورو وهي أهم سوق مصدرة للسياح. وبالإضافة إلى تقدم إنجاز الأوراش المندرجة في إطار "رؤية 2010"، تعزز هذا النمو بفضل دخول اتفاقية" السماء المفتوحة" الموقعة بين المغرب والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ.

إطار 3 : أهم الإجراءات المواكبة للقطاع السياحي

علاوة على إتمام تفويت أشغال تهيئة المحطات الشاطئية الست المبرمجة في إطار المخطط الأزرق، تم تحديد مواقع جديدة في كل من تطوان والحسيمة والداخلة، كما يتم حاليا بناء وتجهيز مناطق سياحية جديدة في الرباط والناظور. وبالإضافة إلى ذلك، يتواصل تطوير السياحة الداخلية من خلال إطلاق "مخطط بلادي" وكذا الأنشطة الرامية إلى إبراز مؤهلات الجهات في ميدان السياحة القروية.

وأخيرا، ومن أجل مواجهة النقص في اليد العاملة المؤهلة، يتم حاليا تعزيز قدرة المؤسسات العمومية على توفير التكوين في هذا المجال.

وفي نهاية سنة 2007، تزايد تدفق السياح الأجانب، الذين يمثل سياح الإقامة 90% منهم، بنسبة 13% في ظرف سنة واحدة ليصل إلى أكثر من 4 ملايين سائح. وفي ما يخص السياح القادمين من الاتحاد الأوروبي، بلغ عدد السياح الفرنسيين والإسبان والبريطانيين 1,6 مليون و540.186 و338.304 زائر على التوالي، في ارتفاع بلغ 8% و15% و27%. كما سجلت كل من السوق الإيطالية والألمانية نموا بنسبة 14% و6% على التوالي، ليصل عدد السياح الوافدين منها إلى 160.047 و159.844 شخص. وعلاوة على ذلك، ارتفع عدد السياح القادمين من باقي

الدول الأوروبية بحوالي الثلث لينتقل إلى 188.727 شخصا، فيما تجاوز عدد السياح الأمريكيين 196.000 زائر، في ارتفاع بلغ 13%. وأخيرا، سجل عدد الزوار القادمين من بلدان المغرب العربي والشرق الأوسط نموا بواقع 15% و9% على التوالي، لينتقل إلى حوالي 123.000 و102.000 سائح. وبالموازاة مع ذلك، وصل عدد السياح من المغاربة المقيمين في الخارج إلى 3,4 مليون شخص، بزيادة بنسبة 13% في ظرف سنة واحدة.

تطور عدد السياح الأوروبيين والعرب
(بالآلاف)

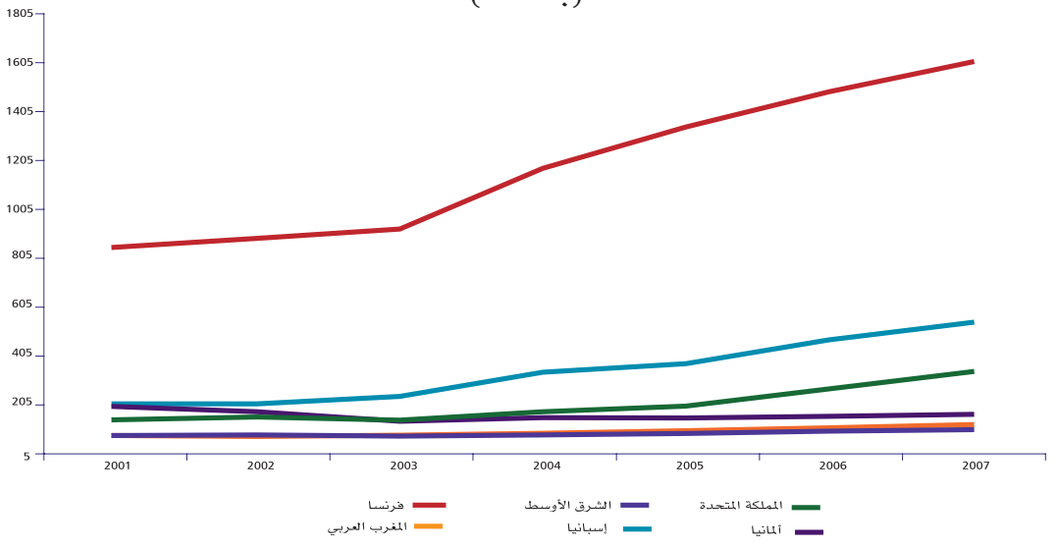

المصدر : وزارة السياحة والصناعة التقليدية

رغم النمو القوي للنشاط السياحي سنة 2007، لم يعرف عدد ليالي المبيت المسجلة في الفنادق المصنفة ارتفاعا كبيرا حيث انحصر في 3%، ارتباطا بالتزايد المحدود في عدد ليالي مبيت السياح الأجانب. أما الليالي التي تم تسجيلها في إطار السياحة الداخلية، فقد بلغت 3,2 مليون ليلة، وهو ما يمثل نموا بنسبة 7%. ويبرز توزيع

ليالي المبيت حسب الجهات، هيمنة مدينتي مراكش وأكادير اللتان استقطبتا ما يزيد عن 64% من المجموع، في حين وصلت الليالي المسجلة في الدار البيضاء إلى 1,3 مليون، في ارتفاع بواقع 9% . وبالمقابل، انخفض متوسط نسبة الملئ في الفنادق المصنفة بنقطة مئوية واحدة في ظرف سنة ليصل إلى 48%، مع تسجيل أعلى النسب في مدن مراكش وأكادير والدار البيضاء فيما كانت هذه النسبة أدنى بكثير في باقي المناطق. ومن جهة أخرى، تعززت دينامية بناء منشئات فندقية جديدة وإصلاح المنشئات الموجودة من خلال إحداث حوالي 10.000 سرير إضافي سنة 2007، مقابل 8.960 سرير سنة من قبل.

النقل والاتصالات

بلغ نمو القيمة المضافة لخدمات النقل 4,5% سنة 2007، بفضل تطور النقل الجوي والنقل البحري للبضائع.

وارتفع حجم النقل الجوي للمسافرين إلى 12 مليون شخص سنة 2007، في ارتفاع بنسبة 16,6% بدلا من 14% سنة 2006، على إثر تحرير المجال الجوي الوطني مما أدى إلى تنويع وجهات الشركات الجوية الوطنية وجعلها توفر حوالي 62% من مجموع النقل الجوي الإجمالي.

وبالإضافة إلى ذلك، بلغ عدد المسافرين عبر شبكة السكك الحديدية 26,1 مليون شخص، في ارتفاع بنسبة 11%، ارتباطا بتحديث مخطط سير القطارات وتثنية بعض المحاور السككية. وفي ما يخص النقل البري، ارتفع عدد التسجيلات بنسبة 24% سنة 2007. وبالمقابل، انخفض نشاط النقل البحري بنسبة 2,5% ليبلغ 40 مليون مسافر، نظرا لتطور نشاط شركات الطيران ذات الأسعار المنخفضة.

وفي ما يخص نقل البضائع، فقد عرف تطورا ملائما على إثر ارتفاع النقل عبر شبكة السكك الحديدية والخطوط البحرية بنسبة 2% و9% على التوالي.

وعرفت خدمات الاتصالات نموا بنسبة 9,8% سنة 2007 بعد نسبة 10,3% المسجلة سنة من قبل. وارتفع عدد المنخرطين في الهاتف النقال إلى 20 مليون منخرط بدلا من 16 مليون سنة 2006، مما رفع نسبة استعماله إلى 65%، أي ما يمثل زيادة بمقدار 12 نقطة مئوية.

وخلافا لسنة 2006، سجل عدد الهواتف الثابتة هذه السنة ارتفاعا قويا بلغ 89% . وهكذا، وصل العدد الإجمالي للمنخرطين إلى 2,4 مليون منخرط، بفضل العروض التجارية والشروع في تقديم خدمة الهاتف الثابت ذي الحركية المحدودة. وعلاوة على ذلك، تزايد عدد المنخرطين في شبكة الأنترنيت بنسبة 31,6% نتيجة انخفاض الأسعار.

التجارة والخدمات الأخرى

ارتفعت الأنشطة التجارية التي تشكل حوالي 12,2% من الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 2,5%، ارتباطا بتنامي الطلب؛ كما تزايدت القيمة المضافة للأنشطة المالية والخدمات المقدمة للمقاولات والخواص بنسبة 8,5% .

سوق الشغل

عرفت وضعية سوق الشغل خلال سنة 2007 شبه ركود، حيث استقر معدل البطالة على الصعيد الوطني في 9,8% بدلا من 9,7%. ويعكس هذا التطور ارتفاعا طفيفا لمعدل البطالة في المجال القروي بنسبة 3,8% وانخفاضا لمعدل البطالة في المجال الحضري الذي بلغ 15,4%.

وارتفع عدد السكان النشيطين البالغين 15 سنة فما فوق، والمقدر بحوالي 11,15 مليون شخص منهم 27,2% من النساء، بنسبة 1,4%. ويشمل هذا النمو تزايدا بنسبة 3% في الوسط الحضري مقابل انخفاض بواقع 0,2% في الوسط القروي. وتقلصت نسبة الأشخاص غير الحاصلين على شهادات ضمن الساكنة النشيطة في ظرف سنة واحدة من 51,7% إلى 51,1%. كما عرف معدل النشاط على المستوى الوطني انخفاضا طفيفا حيث استقر في 51% بدلا من 51,3% في سنة 2006.

وفي ظل تباطؤ النمو الاقتصادي، تزايد عدد السكان النشيطين المشتغلين بنسبة 1,3% مقارنة بالسنة الماضية، حيث ارتفع بمقدار 3% في الوسط الحضري فيما انخفض بنسبة 0,3% في الوسط القروي. وتراجع معدل التشغيل من 46,3% إلى 46% سنة 2007، مع تسجيل انخفاض طفيف في نسبة التشغيل الذاتي التي تحددت في 39,3% مقابل 40,5% سنة من قبل.

وعلى الرغم من التدابير الحكومية الرامية إلى تسهيل الولوج إلى سوق الشغل، تراجع عدد المناصب المحدثة بنسبة 57% ليبلغ 128.000 منصب شغل تركزت كلها في الوسط الحضري الذي عرف خلق 146.000 منصب شغل جديد فيما فقد الوسط القروي 18.000 منصب شغل. وبالفعل، تمثلت أبرز القطاعات المحدثة لمناصب

شغل جديدة في قطاع الخدمات بمجموع 91.000 منصب شغل جديد، متبوعا بالصناعة بمجموع 54.000 ثم قطاع البناء والأشغال العمومية بما قدره 49.000. وبالمقابل، أدى تراجع النشاط الفلاحي إلى خسارة 68.000 منصب شغل.

وتزايد عدد السكان النشيطين العاطلين عن العمل، المقدر بنحو 1,09 مليون شخص، بنسبة 2,8%، خاصة في الوسط الحضري الذي ارتفع فيه عدد العاطلين بمجموع 22.000 شخص. وتظل نسبة البطالة لدى الفئات العمرية المتراوحة بين 25 و34 سنة وكذا لدى حاملي الشهادات مرتفعة نسبيا في المناطق الحضرية حيث تصل إلى 21,6% و 20,8% على التوالي. أما في الوسط القروي، فقد بلغ عدد السكان النشيطين العاطلين عن العمل ما مجموعه 206.000 شخص، بارتفاع طفيف، نتيجة لخسارة 91.000 منصب فلاحي واستحداث 73.000 فرصة عمل غير فلاحية تتوزع أساسا بين قطاعات الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية بما مجموعه 42.000 منصب، والخدمات التي وفرت 21.000 منصب ثم قطاع البناء والأشغال العمومية بما مجموعه 9000 منصب.

التطور السنوي لمعدل البطالة وللسكان النشيطين المشتغلين والعاطلين

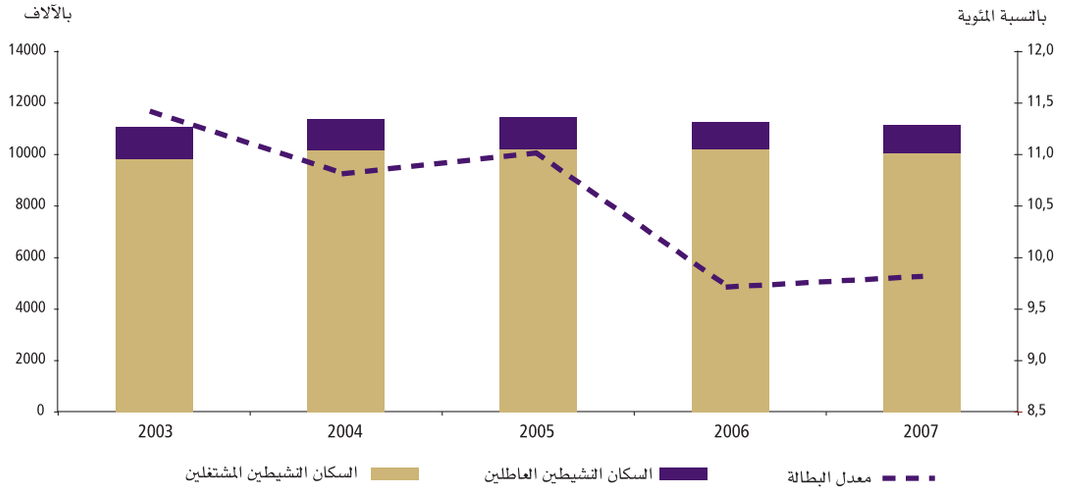

وفي ما يتعلق بمؤشر الإنتاجية الظاهرة للعمالة، المتمثل في نسبة الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي إلى عدد السكان النشيطين المشتغلين في الوسط الحضري، فقد حافظ على نفس وتيرة النمو المسجلة في السنة الفارطة، أي حوالي 5%، مؤكدا بذلك منحاه التصاعدي الذي بدأ منذ سنة 2002. ومقارنة بمعدل السنوات الخمس الماضية، فقد سجل هذا المؤشر نموا بنسبة 16%.

وبالنسبة لمؤشر متوسط الأجور في القطاع الخاص، الذي تقوم المندوبية السامية للتخطيط بإعداده بناء على بيانات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، فقد ارتفع بنسبة 3%، وهي نفس وتيرة النمو المسجلة في السنة الماضية، مما يمثل تحسنا ملموسا مقارنة مع سنة 2005 التي تزايد فيها هذا المؤشر بنسبة 0,8%.

وفي ما يخص التغطية الصحية للمأجورين، بلغ عدد الأشخاص المستفيدين من التأمين الإجباري عن المرض 7,8 مليون. وقد بلغ عدد المستفيدين في القطاع الخاص من هذا التأمين، الذي يشرف عليه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، 4,6 مليون شخص. واستقبل الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، المكلف بتدبير التأمين الإجباري عن المرض لفائدة موظفي القطاع العمومي، حوالي 249.000 شخص، أي حوالي 700.000 مستفيد، مما يرفع عدد الساكنة المؤمنة من طرف الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي إلى 3,2 مليون شخص.

إطار 4 : إنجازات مبادرات التشغيل في سنة 2007

على مستوى برنامج مقاولتي، الرامي إلى تعزيز فرص التشغيل الذاتي عن طريق تشجيع الشباب على خلق مقاولاتهم الخاصة، فقد تم قبول 9.560 طلب من أصل 14.000 طلب مسجل، وقدم 2.693 مشروع للاستفادة من تمويل البنوك، حصل منها 1092 مشروعا على الموافقة فيما تم فعليا تمويل 660 مشروعا.

أما برنامج إدماج الذي يستهدف تشغيل 105.000 شاب على مدى 3 سنوات، فقد تجاوز الأهداف المسطرة له من خلال إدماج ما يقارب 73.000 طالب عمل في نهاية دجنبر2007. ويتوقع هذا البرنامج إدماج 40.000 طالب عمل سنة 2008.

وبالنسبة لبرنامج تأهيل الذي يتوخى ملاءمة التكوين مع احتياجات سوق العمل من خلال تطوير برامج تكوينية بهدف الإدماج وتنظيم دورات تدريبية للحصول على الخبرة المهنية، فقد مكن من تحديد 12.000 فرصة تكوين تعاقدي ومؤهل، إضافة إلى التوقيع على اتفاقيتين بين الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل قصد ضمان تكوين ما يقارب 17.000 حامل للشهادات في أفق سنة 2009. إضافة إلى ذلك، وفي ما يتعلق بالتكوين التعاقدي، مكن هذا البرنامج من التوقيع على 450 اتفاقية مع 375 مقاولة، استفاد من خلالها 6.245 باحث عن العمل.

الطلب

لعب الطلب الداخلي دورا مهما في إنعاش النمو الاقتصادي في سنة 2007 حيث بلغت مساهمته في زيادة الناتج الداخلي الإجمالي حوالي 6,9 نقطة مئوية. وبالمقابل، وبعد أن كانت مساهمة الصادرات الصافية 0,7 نقطة مئوية في سنة 2006، أصبحت سلبية هذه السنة حيث تحددت في -4،2 نقطة مئوية. وبشكل عام، ارتفع الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 2,7% مقابل 7,8% سنة من قبل.

وتعزز الطلب الداخلي النهائي مقارنة بسنة 2006. وبالفعل، ارتفع إجمالي الإنفاق الوطني بنسبة 10,3% مقابل 9,3% في سنة 2006، ليستقر في 671,5 مليار درهم، مما أفرز، مقارنة مع الناتج الداخلي الإجمالي، عجزا في الموارد بلغ 56,2 مليار درهم، أي ما يعادل 9,1% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 5,5% سنة من قبل. ويعزى هذا التدهور إلى تزايد الواردات من السلع والخدمات بنسبة 23%، نتيجة على الخصوص لارتفاع أسعار النفط والمواد الأساسية الأخرى، وكذا ارتفاع الواردات من السلع من المنتجات غير الطاقية بنسبة 25%. وبالموازاة مع ذلك، سجلت صادرات السلع والخدمات نموا بلغ 11,6%، بفضل ارتفاع مداخيل الأسفار بنسبة 13,4%، فيما انحصر ارتفاع الصادرات من السلع في 7,1% لتصل إلى 119,9 مليار درهم.

تطور الناتج الداخلي الإجمالي ومكوناته بالأسعار الجارية (بالنسبة المئوية)

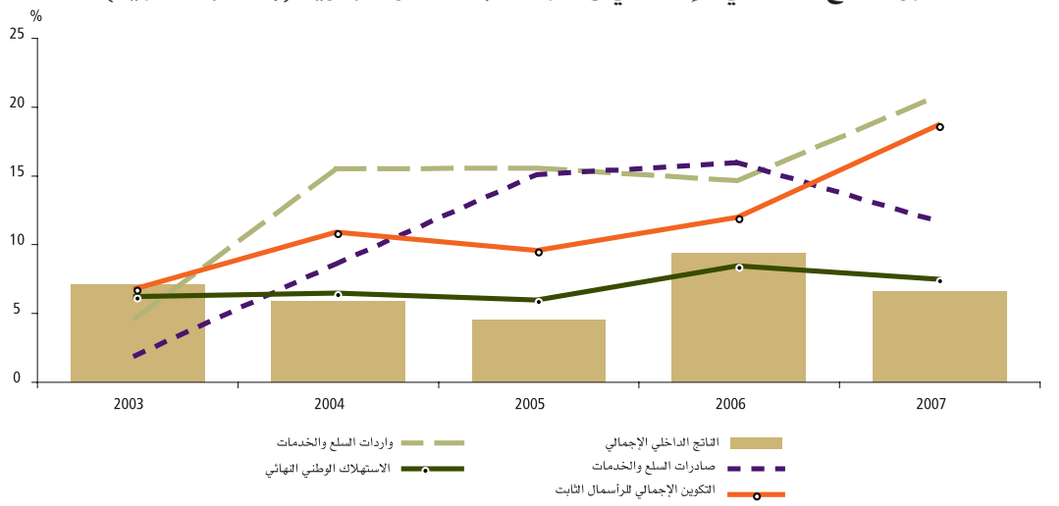

◆ الاستهـلاك

سجل الاستهلاك الوطني النهائي، المقدر بحوالي 471,4 مليار درهم، نموا بنسبة 7,4% بدلا من 8,3% سنة من قبل. وتزايد استهلاك الأسر الذي يمثل حوالي 76,2% من الاستهلاك الوطني النهائي بنسبة 8,2% مقابل 9,5% سنة 2006، وتقلصت مساهمته في النمو الاقتصادي من 4 نقطة مئوية إلى 2,2 نقطة مئوية، نظرا لتراجع مداخيل الأسر في الوسط القروي نتيجة ضعف مردودية القطاع الفلاحي. واستفاد الاستهلاك الوطني النهائي بالمقابل من تعزيز مداخيل القطاعات غير الفلاحية والمداخيل والتحويلات الصافية من الخارج، وكذا من توسع القروض الموجهة للاستهلاك. ومن ناحية أخرى، مكن تدخل صندوق المقاصة من دعم القدرة الشرائية للأسر من خلال تخفيف تأثير ارتفاع الأسعار الدولية للمواد الأساسية.

ومن جهته، عرف الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية نموا بلغ 4,8% بدلا من 4,9% في سنة 2006، ارتباطا بنمو النفقات العادية، لتنتقل مساهمته في الناتج الداخلي الإجمالي من 0,6 نقطة مئوية إلى 0,8 نقطة مئوية سنة 2007. وفي المجمل، ساهم الاستهلاك الوطني النهائي بواقع 3,0 نقطة مئوية في النمو الاقتصادي، مقابل 4,6 نقطة مئوية في السنة الماضية.

مساهمة مجمعات الطلب في نمو الناتج الداخلي الإجمالي

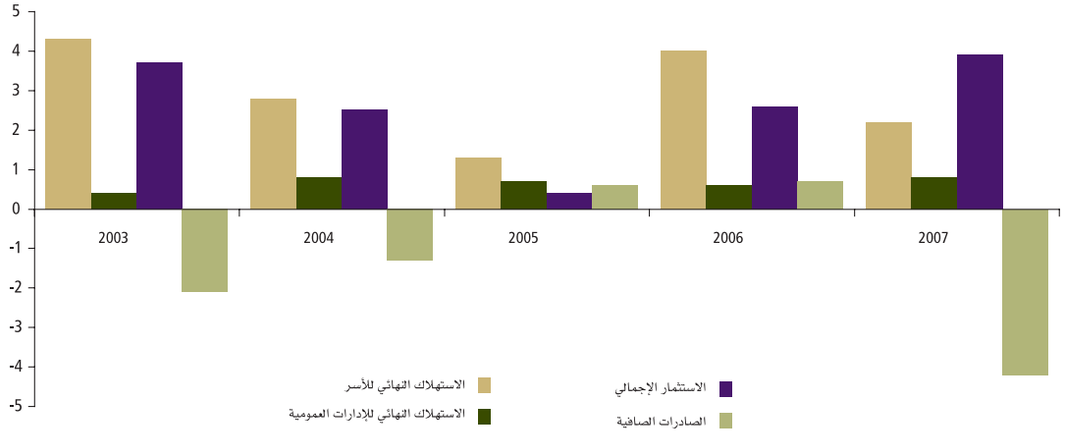

◆ الاستثمار

سجلت نفقات الاستثمار، باحتساب التغير الإيجابي للمخزونات بمبلغ 7,6 مليار درهم، ارتفاعا بنسبة 17,8% بعد نسبة 11,8% المسجلة في سنة 2006، لتتجاوز بذلك عتبة 200 مليار درهم. ومن جهته، تزايد التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت، البالغ 192,6 مليار درهم، بنسبة 18,5% سنة 2007 مقابل 11,8% سنة من قبل، ليبلغ بذلك معدل الاستثمار 31,3%. ويعزى انتعاش الاستثمار إلى تعزيز الأنشطة غير الفلاحية، لاسيما تلك

المتعلقة بالبناء والأشغال العمومية، والصناعة والسياحة. وشجع تحسن مناخ الأعمال هذا التطور أيضا. إلى جانب ذلك، انعكست هذه الحيوية من خلال النمو الكبير الذي عرفته القروض للتجهيز التي ارتفعت بنسبة 27,3% وتزايد التسجيلات في السجل التجاري بنسبة 21%.

وتقدر مساهمة القطاع العمومي في مجهود الاستثمار بحوالي 100 مليار درهم، تمثل حصة المقاولات العمومية منها حوالي 61%.

ومن جهتها، عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة نموا بلغ 39,5% لتصل إلى 36 مليار درهم. واتجهت هذه الاستثمارات على الخصوص إلى قطاعات السياحة والبناء والأشغال العمومية بنسبة 33% و20% على التوالي.

إطار 5 : المشاريع المصادق عليها من طرف لجنة الاستثمارات

وافقت لجنة الاستثمارات على 72 مشروعا خلال سنة 2007، بغلاف مالي إجمالي ناهز 71,3 مليار درهم، منها مشاريع بقيمة 35,5 مليار تعود لفاعلين وطنيين من شأنها خلق أزيد من 40.000 منصب شغل مباشر.

ومن المنتظر أن يجلب قطاع السياحة، من خلال 18 مشروعا، 33,6 مليار درهم وأن يساهم في خلق 16.023 منصب شغل. وتتركز هذه الاستثمارات في مناطق مراكش (10 مشاريع)، والسعيدية (3 مشاريع) وطنجة (مشروعان).

وسيستفيد قطاع الصناعة من خلال 45 مشروعا تخص مجالات الإسمنت والنسيج والتعدين والسيارات من مبلغ 31,6 مليار درهم، مما سيمكن من خلق 18.250 فرصة عمل.

◆ الادخار الوطني

نتيجة لتحسن المداخيل والتحويلات الصافية من الخارج، بما فيها تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، ارتفع الدخل الوطني الإجمالي المتاح، البالغ 670,7 مليار درهم، بنسبة 7,4% بدلا من 9,8% سنة 2006. وبذلك عرفت وضعية الادخار الوطني الإجمالي، الذي يقدر بحوالي 200 مليار درهم، ارتفاعا بوتيرة أقل لم تتجاوز 7,4% بدل 13,6% خلال السنة الفارطة. وبالمقابل حافظ الادخار، المحتسب على أساس الدخل الوطني الإجمالي المتاح، على مستواه السابق في حدود 29,7%، لكنه يظل مع ذلك أعلى من متوسط مستواه المحدد في 28,4% والمسجل خلال السنوات الخمس الماضية. إلا أنه بالنظر إلى عجز الادخار الوطني الإجمالي وعدم قدرته عن تمويل جميع نفقات الاستثمار، فإن حساب الرأسمال قد سجل هذه السنة عجزا في التمويل بقيمة 834 مليون درهم، وذلك للمرة الأولى منذ عام 2000.

الأسعار

بالرغم من مناخ اتسم بتراجع عرض المنتجات الفلاحية وارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية والطاقية في الأسواق الدولية، تقلصت نسبة التضخم سنة 2007. فبعد بلوغه نسبة 3,3% سنة 2006، سجل الرقم الاستدلالي لكلفة المعيشة هذه السنة نموا بنسبة 2%، في حين تدنت نسبة التضخم الأساسي، التي يقوم بنك المغرب بحسابها، من 3,1% إلى 1,7%، أي بمستويات قريبة من المعدلات المحققة خلال السنوات الخمس الأخيرة، والتي بلغت 1,9% و1,6% على التوالي.

ويعزى هذا النمو بالأساس إلى أثر ارتفاع أسعار استيراد المنتجات الغذائية الأساسية على المستوى العام للأسعار، والذي مكنت الإجراءات الحكومية من التخفيف منه بفضل تدخل صندوق المقاصة وكذا عمليات تقليص رسوم استيراد الحبوب والحليب. إضافة إلى ذلك، لم يكن للارتفاع القوي لأسعار النفط في الأسواق الدولية أي تأثير على الأسعار الداخلية للمحروقات، وذلك نتيجة استمرار سياسة تجميد نظام ربط الأسعار. كما أن زوال آثار الزيادات التي عرفتها أسعار النقل سنة 2006 وتراجع أسعار الاتصالات واللحوم أدى إلى تباطؤ قوي في وتيرة نمو الأسعار. ويفسر التزايد المعتدل لنسبة التضخم أيضا بالأثر الأساسي لعملية مراجعة الضريبة على القيمة المضافة، التي تمت في بداية سنة 2006.

كما تراجعت أسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية بفضل تزايد حدة منافسة المنتجات الأجنبية ومواصلة سياسة تفكيك الرسوم الجمركية وكذا نتيجة الانخفاض القوي للدولار الأمريكي.

الرقم الاستدلالي لكلفة المعيشة

عرف الرقم الاستدلالي لكلفة المعيشة سنة 2007 ارتفاعا بنسبة 2% عوض 3,3% سنة من قبل، في حين تراجعت نسبة التضخم الأساسي من 3,1% إلى 1,7%. ويفسر هذا الانخفاض بالأساس إلى تدني أسعار بعض الخدمات خاصة منها الاتصالات التي تراجعت بنسبة 13,5% بعد ارتفاعها بنسبة 16,9% سنة 2006، وذلك إثر تخفيض أسعار الاتصالات من الهواتف العمومية ابتداء من شهر مارس 2007. وبالمثل، سجلت أسعار النقل الخاص، بعد ارتفاعها بواقع 4,9%، تراجعا بنسبة 1,1% إثر تجميد نظام ربط الأسعار منذ انخفاض أسعار المحروقات في يناير 2007. وفي المقابل، ارتفع سعر مواد كل من بند «الصيانة والإصلاح» من 1,9% إلى 2,5% وبند «التدفئة والإنارة والماء» من 3% إلى 4%.

التطور السنوي للتضخم والتضخم الأساسي
بالنسبة المئوية

وفي ما يخص أسعار المنتجات الغذائية الأساسية، فقد تزايدت بفعل الارتفاع المهول للأسعار في الأسواق الدولية. فعلى الخصوص، عرفت أسعار بند «الحبوب والمنتجات المصنعة من الحبوب» ارتفاعا بنسبة 4,4% عوض 0,5% سنة 2006، مساهمة بذلك في التضخم الإجمالي بما قدره 0,3 نقطة مئوية. كما عرفت أسعار المواد الذهنية ومنتجات الحليب، التي تساهم في التضخم الإجمالي بما يفوق 0,3 نقطة مئوية، نموا بنسب 4,4% و3,9% على التوالي.

إطار 6 : سياسة دعم الأسعار

مكنت الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة من التخفيف من الأثر التضخمي لارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية خلال سنة 2007. كما مكن تجميد نظام ربط أسعار المحروقات بأسعار البترول في الأسواق الدولية، ابتداء من شهر فبراير 2007، من الإبقاء على الأسعار الداخلية دون تغيير.

ومن أهم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة تخفيض رسوم الاستيراد المطبقة على بعض المواد الغذائية الأساسية :

- تخفيض رسوم استيراد القمح الرطب من 60% إلى 30% ابتداء من 29 يونيو 2007.
- تخفيض رسوم استيراد القمح الصلب من 95% إلى 55% ابتداء من شهر يوليوز 2007.
- تعليق تطبيق رسوم الاستيراد على القمح الصلب والرطب خلال الفترة الممتدة من 27 شتنبر 2007 إلى 31 مايو 2008.
- إعفاء واردات الذرة والشعير من رسوم الاستيراد ومن الضريبة على القيمة المضافة ابتداء من شهر فبراير 2007.
- تقليص رسوم الاستيراد على الحليب المعقم بحرارة فوق عالية من 102% إلى 2,5% خلال الفترة الممتدة من 15 غشت إلى 15 أكتوبر 2007.
- تخفيض رسوم استيراد مسحوق الحليب من 60% إلى 35% بين 28 يونيو و31 دجنبر. وقد تم تقليص هذه الرسوم، في الفترة ما بين 23 غشت و31 دجنبر 2007، لتصل إلى 17,5%.
- تعليق تطبيق رسوم الاستيراد على الزبدة ابتداء من تاريخ 27 شتنبر 2007.

أما في ما يتعلق بأسعار اللحوم، فقد سجلت انخفاضا بنسبة 2,9% نتيجة تزايد عمليات الذبح بسبب ارتفاع أسعار علف الماشية، مما شكل مساهمة سلبية بقيمة 0,4 نقطة مئوية في التضخم الإجمالي. وفي المقابل، ارتفعت وتيرة نمو أسعار المواد الطرية الأخرى، حيث تزايدت أسعار الفواكه والخضر والأسماك الطرية بنسب 15,7% و9,5% و11,2% على التوالي.

المساهمة في التضخم حسب الأصناف الرئيسية
(بالنقط المئوية)

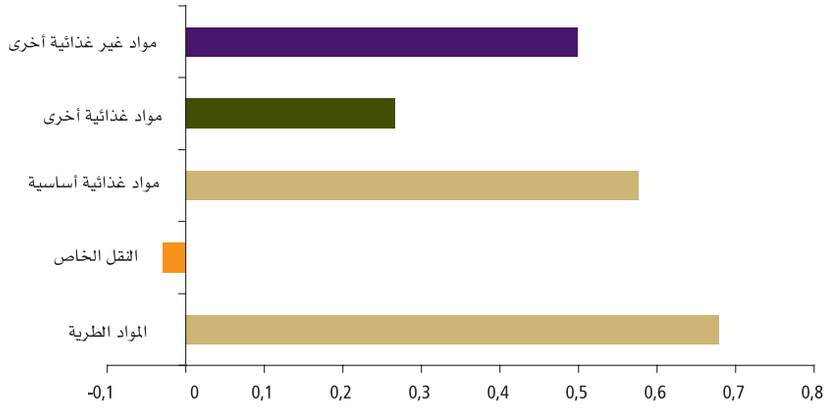

المكونات الرئيسية للمؤشر العام لكلفة المعيشة

أصناف المنتجات	الترجيح (%)	التغيرات السنوية للرقم الاستدلالي لكلفة المعيشة		
		2005	2006	2007
المؤشر العام لكلفة المعيشة	**100**	**1,0+**	**1,0+**	**3,3+**
المنتجات المستثناة من التضخم الأساسي	27,5	1,9-	1,9-	3,8+
المنتوجات الطرية	20,1	5,1+	5,1+	4,9+
النقل الخاص[1]	2,7			
أسعار المواد الأخرى المستثناة من التضخم الأساسي [2]	4,7	4,4+	4,4+	5,8+
مؤشر التضخم الأساسي[*]	**72,5**	**1,6+**	**3,1+**	**1,7+**
المواد الغذائية الأساسية	15,2	1,9+	3,9+	4,3+
مواد غذائية أخرى مشمولة في التضخم الأساسي	4,8	3,0+	2,2+	2,7+
الملبس	6,3	0,7+	1,1+	1,3+
السكن	14,2	1,3+	2,2+	2,8+
التجهيز المنزلي	5,0	1,0+	2,0+	1,9+
العلاج الطبي	5,4	1,1+	0,8+	0,7+
النقل العمومي والمواصلات[3]	5,1	4,5+	11,7+	5,0-
الترفيه والثقافة	5,7	1,0+	1,2+	1,1+
سلع وخدمات أخرى	10,8	0,9+	2,4+	1,4+

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط و[*] دراسات بنك المغرب

(1) يشمل هذا المؤشر: الفواكه الطرية والخضر الطرية واللحوم والأسماك الطرية

(2) يشمل هذا المؤشر : «السكر والمواد السكرية» و«التبغ والسجائر»

(3) مجموعة «المواصلات والنقل»، ما عدا النقل الخاص

(4) المتوسط السنوي

أسعار السلع والخدمات

يعتبر تفكيك التضخم حسب السلع والخدمات، بطريقة تمكن من تقييم الفارق بين أسعار السلع والخدمات ودراسة دينامية التضخم بشكل دقيق، مرحلة ضرورية ضمن عملية تحليل الأسعار (أنظر الإطار أدناه).

التطور السنوي لأسعار السلع والخدمات (بالنسبة المئوية)

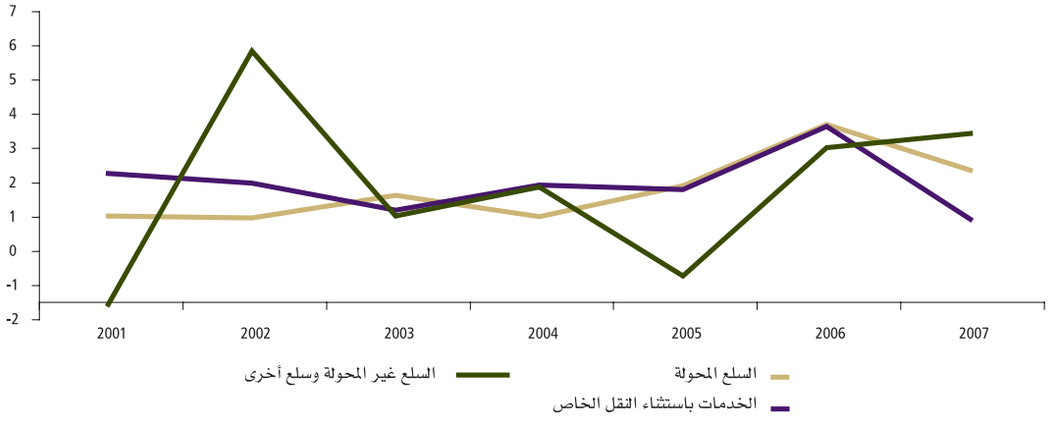

إطار 7 : مؤشرات أسعار السلع والخدمات

مكن تفكيك السلع والخدمات من تحديد أربعة مكونات للرقم الاستدلالي لكلفة المعيشة:

- «السلع المحولة»، التي تشمل مجموع المواد الغذائية وغير الغذائية التي تنتجها مختلف الفروع الصناعية (المواد المعلبة، المواد الذهنية، الألبسة، سلع التجهيز...) ؛
- «السلع غير المحولة وسلع أخرى»، وتشمل المنتجات الطرية وبعض المواد الغذائية التي لم يعرف بعد إن كانت محولة أو غير محولة، وذلك نتيجة غياب معطيات أكثر دقة ؛
- «الخدمات، باستثناء النقل الخاص» التي تشمل بنودا مثل «التدفئة والإنارة والماء» إضافة إلى الكراء والاستشفاء... ؛
- النقل الخاص.

حصص السلع والخدمات في الرقم الاستدلالي لكلفة المعيشة

السلع	%61,3
المحولة	%30,9
السلع غير المحولة وسلع أخرى	%30,4
الخدمات	%38,6
الخدمات باستثناء النقل الخاص	%35,9
النقل الخاص	%2,7

في متم سنة 2007، سجلت أسعار «السلع المحولة» معدل ارتفاع سنوي بلغ 2,3%، وهي نسبة تقل بكثير عن نسبة 3,6% المسجلة سنة 2006. ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض أسعار المواد الذهنية والتبغ وسلع التجهيز ومواد الترفيه المستديمة. وفي المقابل، تسارعت وتيرة ارتفاع أسعار «السلع غير المحولة والسلع الأخرى» بفعل تزايد أسعار الحبوب وبعض المنتجات الطرية خاصة منها الفواكه والخضر والأسماك، وذلك بالرغم من تراجع

أسعار اللحوم. وفي ما يتعلق بمؤشر أسعار «الخدمات باستثناء النقل الخاص»، فقد عرف تراجعا ملحوظا خلال سنة 2007، حيث انتقل من 3,6% إلى 0,9%، إثر تخفيض أسعار الاتصالات وأسعار النقل العمومي. وفي المجمل، ساهمت السلع المحولة وغير المحولة بما قدره 1,7 نقطة مئوية في التضخم الإجمالي سنة 2007، في حين ساهمت الخدمات، بما فيها النقل الخاص، بما قدره 0,3 نقطة.

مساهمة أسعار السلع والخدمات في التضخم سنة 2007
(بالنقط المئوية)

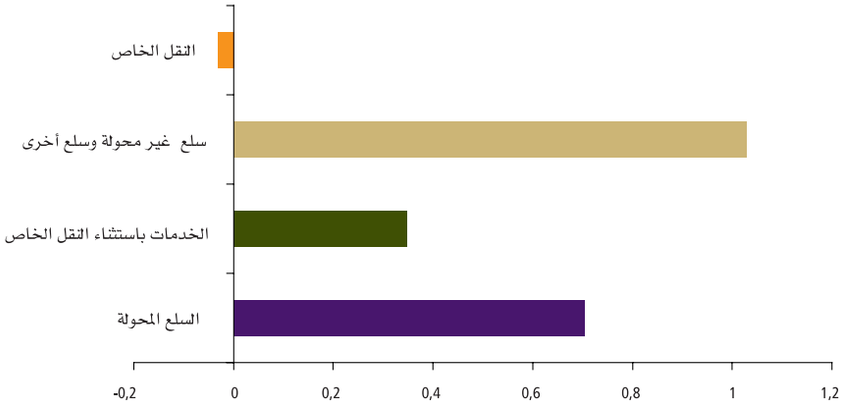

◆ أسعار السلع التجارية والسلع غير التجارية

بتفكيك الرقم الاستدلالي لكلفة المعيشة إلى سلع تجارية وسلع غير تجارية، تتضح لنا أهم العوامل التي أثرت في التضخم سنة 2007. وتتجلى أهمية هذه المقاربة في كونها تمكننا من تحديد العوامل التي تؤثر في تطور الأسعار حسب مصدرها المحلي أو الأجنبي. ويوضح لنا الرسم البياني التالي فارق ارتفاع الأسعار بين قطاعات

السلع التجارية والسلع غير التجارية، والتي تقدر حصصها النسبية في الرقم الاستدلالي لكلفة المعيشة بنسبة 43% و57% على التوالي.

تطور تضخم السلع التجارية والسلع غير التجارية
(على أساس سنوي بالنسبة المئوية)

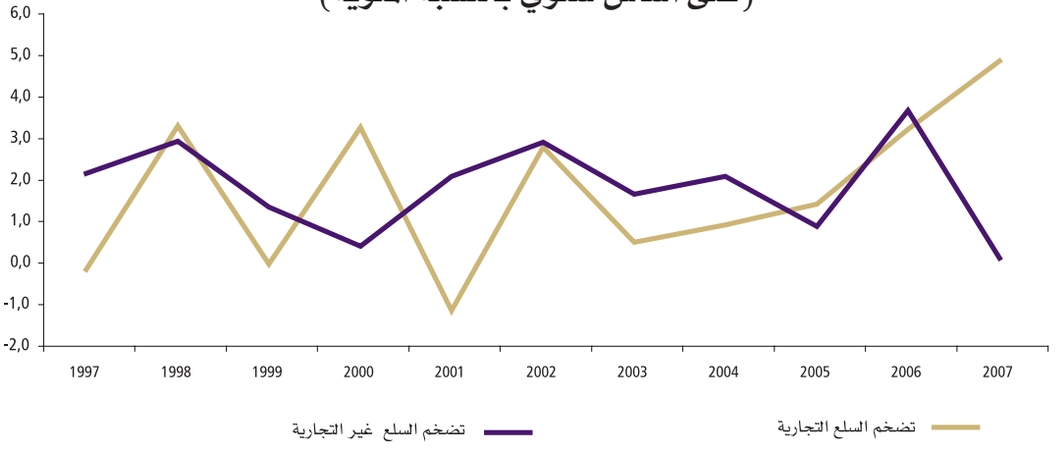

عرفت أسعار السلع التجارية ارتفاعا بنسبة 4,8% بدل 3,2% سنة 2006، مساهمة بذلك بما قدره 1,9 نقطة مئوية في التضخم الإجمالي. ويعزى هذا النمو بالأساس إلى تزايد أسعار الخضر والفواكه الطرية والمواد المصنوعة من الحبوب، وبدرجة أقل، إلى ارتفاع أسعار الحليب والمواد الذهنية والأسماك الطرية.

أما السلع غير التجارية، فقد ظلت مستقرة بعد ارتفاعها السنة الماضية بنسبة 3,6%، إذ لم تساهم في التضخم إلا بما قدره 0,1 نقطة مئوية. إلا أن هذا الاستقرار يشمل تطورات متباينة. فقد مكن الانخفاض الملحوظ

المسجل في أسعار اللحوم والاتصالات والنقل الخاص من التعويض عن ارتفاع بعض الأسعار، خاصة تلك المتعلقة ببنود «التدفئة والإنارة والماء» و«النقل العمومي» وكذا بند «المطاعم والمقاهي والفنادق».

مساهمة أسعار السلع التجارية وغير التجارية في التضخم
(بالنقط المئوية)

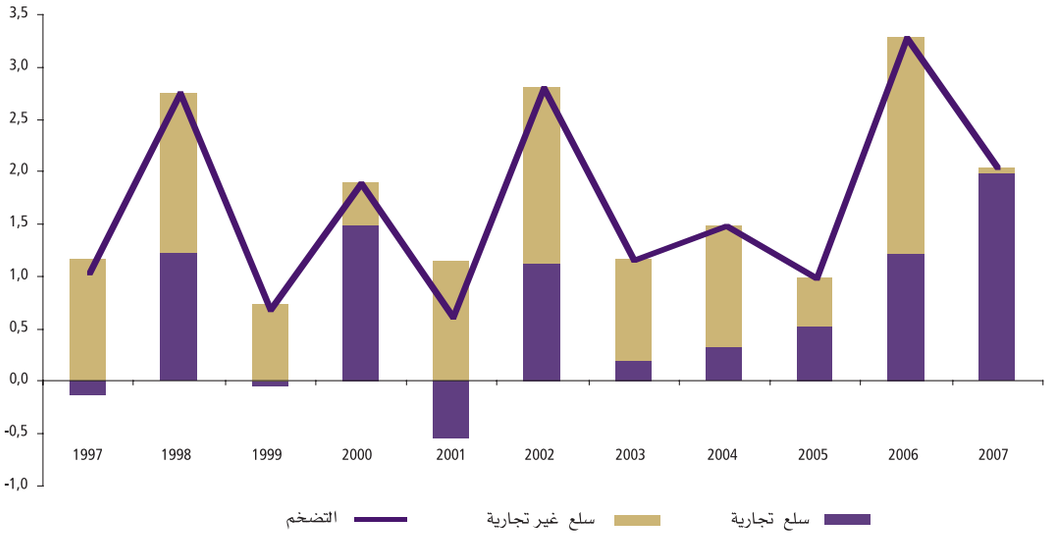

إطار 8 : مؤشرات أسعار السلع التجارية والسلع غير التجارية

تم إعداد هذين المؤشرين حسب الطريقة التالية :

- تم تصنيف الخدمات داخل فئة السلع غير التجارية (الكراء، الاستشفاء، التدفئة والكهرباء، إلخ) ؛
- تعتبر السلع التي تدخل ضمن لائحة أهم المنتجات التي يستوردها أو يصدرها المغرب سلعا تجارية (القمح، الخضر، الألبسة، إلخ ؛
- تم تصنيف المنتجات غير الواردة في الميزان التجاري أو التي تستورد أو تصدر بكميات جد قليلة، ضمن السلع غير التجارية.

حصص السلع التجارية وغير التجارية في الرقم الاستدلالي لكلفة المعيشة

السلع التجارية	%43
السلع غير التجارية	%57

◆ الأسعار عند الإنتاج الصناعي

ارتفع الرقم الاستدلالي لأسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية، الذي يحسب على أساس ثمن اقتنائها من المعامل بدون اعتبار الرسوم والدعومات، بنسبة 1,8% بدل 5,9% سنة من قبل. ويرجع هذا الانخفاض بالأساس إلى تباطؤ وتيرة نمو سعر تكرير النفط من 18% إلى 1,8% نتيجة لتدني نسبة نمو أسعار النفط في السوق الدولية من 20,1% إلى 11,2%، وإلى انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقارنة بالدرهم.

تطور أهم مؤشرات أسعار الإنتاج الصناعي
(على أساس سنوي بالنسبة المئوية)

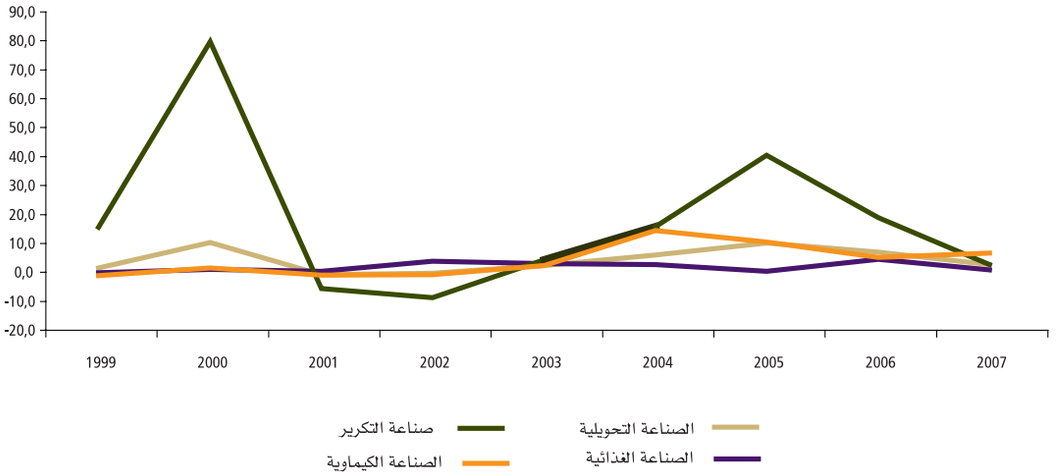

وعرفت أسعار المنتوجات الصناعية، دون احتساب أنشطة التكرير، ارتفاعا بنسبة 1,8% عوض 2,2%، مع تطورات متباينة حسب الفروع. وهكذا، انتقلت نسبة ارتفاع الأسعار من 4,1% إلى 5,7% في الصناعات الكيماوية، ومن 4,6% إلى 6,4% في صناعات التعدين، ومن 0,5% إلى 3,5% في صناعة تحويل المواد المعدنية.

تطور المساهمة السنوية لأهم الفروع في مؤشر أسعار الإنتاج الصناعي
(بالنقط المئوية)

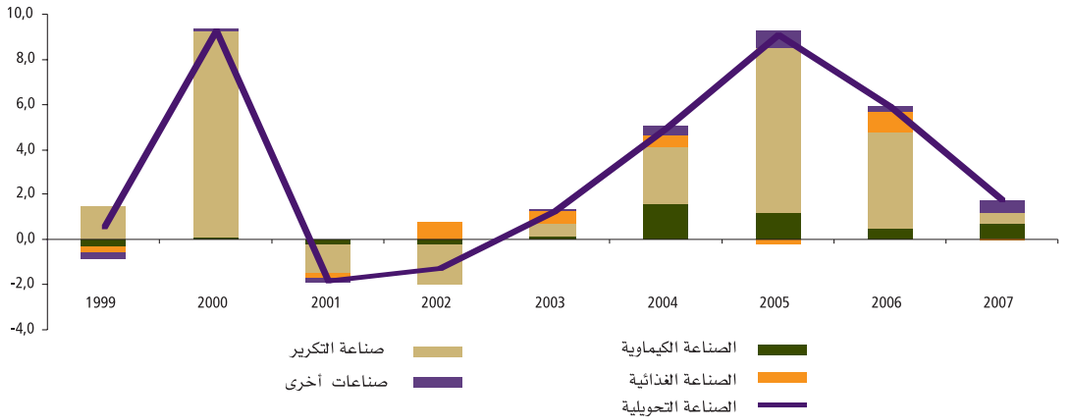

بعد ارتفاعها بنسبة 3,4%، عرفت أسعار الصناعات الغذائية تراجعا طفيفا بلغ 0,1% نتيجة بالأساس لانخفاض أسعار اللحوم. كما انخفضت أسعار الإنتاج في صناعة النسيج بنسبة 1% بدل 0,8%، في حين سجلت أسعار الإنتاج في صناعة الألبسة تراجعا بنسبة 0,6% إثر تزايد حدة منافسة المنتجات الأجنبية. وأخيرا، ظلت أسعار صناعة السيارات والتبغ مستقرة بعد أن سجلت على التوالي ارتفاعا طفيفا بنسبة 0,2% واستقرارا سنة من قبل.

مؤشر أسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية
(الأساس 100 = سنة 1997)

الصناعات	الترجيح (%)	2005	2006	2007[1]
الصناعات التحويلية ما عدا تكرير النفط	**86,7**	**2,3+**	**2,2+**	**1,8+**
منها : الصناعات الغذائية	28,9	0,5-	3,4+	0,1-
الصناعات الكيماوية	13,1	9,5+	4,1+	5,7+
صناعة النسيج	6,5	0,3-	0,8-	1,0-
صناعة الملابس	6,7	0,7-	1,7-	0,6-
تكرير النفط	**13,3**	**39,4+**	**18,0+**	**1,8+**
المقياس العام	**100**	**9,1+**	**5,9+**	**1,8+**

(1) المتوسط السنوي

العلاقات التجارية والمالية مع الخارج

أفرز الحساب الجاري لميزان الأداءات في سنة 2007 عجزا طفيفا قدره 0,1% من الناتج الداخلي الإجمالي، بعد الفائض الذي بلغ في المتوسط 2,2% من الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2006. ويعزى هذا التطور إلى تفاقم عجز الميزان التجاري[1] الذي تعذرت تغطيته بمداخيل السياحة وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، بخلاف السنوات السابقة.

وباعتبار فائض حساب رأس المال والعمليات المالية، أفرز ميزان الأداءات[2] فائضا في الرصيد النهائي وصل إلى 17,9 مليار، معززا بذلك احتياطيات الصرف التي مثلت ما يقارب تسعة أشهر من واردات السلع والخدمات.

يظهر وضع الاستثمار الدولي في سنة 2007، حسب المعطيات الأولية، وضعية صافية مدينة بلغت 221,3 مليار درهم أو 34,3% من الناتج الداخلي الإجمالي بدلا من 185,5 مليار أو 32,1% في السنة المنصرمة. ويعزى هذا التطور إلى ارتفاع الالتزامات برسم الاستثمارات الأجنبية المباشرة والدين العمومي، والذي ساهم تعزيز احتياطيات الصرف في الحد منه.

ومن جهته، ظل سعر الصرف الفعلي للدرهم شبه مستقر من حيث القيمة الإسمية بينما انخفض بنسبة 0,99% من حيث قيمته الحقيقية.

وسجل مسلسل التحرير المالي تسارعا سنة 2007، لاسيما مع التدابير التي تم اتخاذها في مجال فتح حساب رأس المال لفائدة المقيمين. وقد همت هذه الإجراءات على الخصوص عمليات الاستثمار والتوظيف في الخارج، وذلك بهدف ملاءمة قوانين الصرف مع الانفتاح المتزايد للاقتصاد الوطني.

1 يرجع للملحقات الإحصائية من VII-1 إلى VII-6

2 يرجع للملحق الإحصائي VIII-1

◆ ميزان الأداءات

السلع والخدمات

أفرزت المبادلات التجارية مع الخارج سنة 2007 عجزا بلغ 139 مليار درهم، في ارتفاع بنسبة 40,8%. وهكذا، انخفضت نسبة تغطية الواردات بالصادرات بشكل ملموس، إذ انتقلت خلال عام واحد من 53,2% إلى 46,4%.

وسجلت الواردات تزايدا بنسبة 22,9%، لتصل إلى حوالي 259 مليار درهم، وذلك بفعل الطلب الداخلي المتنامي وارتفاع أسعار المواد النفطية والغذائية.

وساهمت واردات المواد الغذائية، والتي بلغت 26,5 مليار درهم، بنسبة 23% في نمو الواردات. وقد ارتفعت بما قدره 72,2% من حيث القيمة و57,2% من حيث الحجم، نتيجة الارتفاع القوي للأسعار الدولية للمنتجات الأساسية الفلاحية وكذا تراجع العرض المحلي. فقد بلغت واردات الحبوب لوحدها 14 مليار درهم، منها 9,2 مليار برسم مشتريات القمح التي ارتفعت بأكثر من الضعف من حيث الحجم لتصل إلى 3,7 مليون طن.

ومن جهتها، بلغت الفاتورة الطاقية 51,7 مليار درهم، بارتفاع قدره 15,2%، بفعل تزايد قيمة واردات المنتجات النفطية المكررة بنسبة الثلث والتي وصلت إلى 20,9 مليار درهم[1]. وقد بلغت مشتريات النفط الخام 26,2 مليار

1 يرجع للملحق الإحصائي III-6 – مجموع استهلاك الطاقة

درهم، مرتفعة بما يعادل 4,3% نتيجة تزايد السعر المتوسط للطن المستورد بنسبة 4,4%، بينما انخفضت الكميات المستوردة بنسبة 0,1%.

وقد سجلت واردات أنصاف المنتجات، والتي تمثل حوالي الربع من مجموع المقتنيات من الخارج، نموا قدره 20,4% إذ بلغت 59,7 مليار درهم، وذلك بفعل ارتفاع الأسعار. وهمت على الخصوص المنتجات المعدنية والحديدية والمواد البلاستيكية والمنتجات الكيماوية.

وساهمت مواد التجهيز في ارتفاع الواردات بما يفوق الخمس، ارتباطا بقوة الاستثمارات. وسجلت الواردات من هذه المواد ارتفاعا بنسبة 20% لتصل إلى 56,3 مليار درهم. ويعزى هذا التطور بالخصوص إلى مقتنيات السيارات الصناعية، التي انتقلت من 3,9 مليار إلى 5,7 مليار درهم، وكذا مقتنيات بعض المواد، من بينها المحركات ذات المكبس وغيرها من المحركات، والآلات والأجهزة المختلفة، والمصاعد وآلات الرفع، والأجهزة الكهربائية للمواصلات بالهاتف، وأجهزة البث للمواصلات اللاسلكية بالإضافة إلى أجهزة استخراج المعادن.

كما شهدت الواردات من المواد الاستهلاكية تزايدا بلغ 18,9%، يرجع بالأساس إلى الطلبيات على السيارات السياحية وقطع الغيار وأجهزة استقبال البث الإذاعي والتلفزي.

وبالمقابل، بلغت صادرات السلع ما يناهز 120 مليار درهم بارتفاع بلغ 7,1% أو 8 ملايير درهم، ارتباطا على الخصوص بتزايد مبيعات مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط. وبالفعل، فقد ساهمت صادرات الفوسفاط ومشتقاته بنسبة 51% في نمو الصادرات. وبلغت مبيعات الفوسفاط 5,8 مليار درهم، بارتفاع قدره 14,6% نتيجة التزايد الكمي من جهة وارتفاع الأسعار من جهة أخرى. وعلاوة على ذلك، جلبت مبيعات مشتقات الفوسفاط مداخيل بقيمة 15,9 مليار درهم، مسجلة بذلك نموا بنسبة 26,4%.

ومن جهتها، انتقلت صادرات مواد التجهيز من 12 مليار إلى 13,8 مليار درهم. وبلغت مبيعات الأسلاك والحبال الكهربائية ضمن هذا المجموع حوالي 8 ملايير درهم، بزيادة بنسبة الخمس بفعل الطلب القوي من طرف الصناعات الأوروبية المتخصصة في مجال الطائرات والسيارات.

ونتيجة المنافسة المتزايدة للبلدان الأسيوية والمتوسطية، بلغت مبيعات المواد الاستهلاكية، والمكونة بما يفوق الثلاثة أرباع من المنتجات النسيجية، 36 مليار درهم ولم ترتفع إلا بنسبة 2,7%. ويشمل هذا التطور انكماشا في مبيعات الملابس الجاهزة وتحسنا في قيمة صادرات الملابس الداخلية والأحذية التي عرفت تراجعا من حيث الحجم. ومن جهة أخرى، تم تسجيل انخفاض ملموس لاسيما في ما يتعلق بصادرات المواد الخام من أصل حيواني ونباتي وكذا صادرات الحوامض والمركبات الإلكترونية.

وفي ما يخص الخدمات، انتقل فائض الأسفار من 46,4 مليار إلى 52,4 مليار درهم بفضل ارتفاع مداخيل السياحة بنسبة 13,4% لتصل إلى 59,5 مليار درهم. وبالنسبة للعمليات التي تنجزها الإدارات العمومية في إطار التمثيل الدبلوماسي، فقد سجلت عجزا يعادل 1,5 مليار درهم. أما في ما يتعلق بالخدمات الأخرى، والمكونة أساسا من النقل وخدمات التأمين والاتصالات بالإضافة إلى "الخدمات الأخرى المقدمة للمقاولات"، فقد أفرزت في المجمل فائضا بلغ 6,7 مليار درهم مقابل 3,8 مليار درهم السنة الفارطة.

المداخيل والتحويلات الجارية

سجلت المدفوعات برسم عائدات رأس المال تدفقا إلى الخارج بلغ 3,4 مليار عوض 4,2 مليار درهم سنة 2006. ويرجع هذا الانخفاض إلى ارتفاع عائدات التوظيفات العمومية في الخارج بمبلغ 1,3 مليار درهم، بفعل نمو احتياطيات الصرف وأسعار الفائدة. وفي ما يتعلق بفوائد الدين العمومي الخارجي، فقد ارتفعت بنسبة 5,7%

لتصل إلى 4,5 مليار درهم. وبلغت النفقات برسم مداخيل الاستثمارات الخصوصية 6,7 مليار درهم، لتعادل بذلك المستوى التي تم تحقيقه السنة المنصرمة.

وبلغ فائض التحويلات الجارية الخصوصية 63,4 مليار درهم، لاسيما نتيجة تزايد تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بنسبة 15,2% والتي بلغت 55,1 مليار درهم. وقد صدرت 82% من هذه التحويلات من منطقة الأورو و5,8% منها من الولايات المتحدة الأمريكية و5,5% من الشرق الأوسط. ومن جهتها، ارتفعت إيرادات المعاشات والإعانات العائلية الأخرى بنسبة 13,8% لتصل إلى 5 ملايير درهم. أما في ما يتعلق بمداخيل التحويلات الجارية العمومية، والمكونة أساسا من الهبات المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي، فقد ظلت مستقرة في حدود 2,8 مليار درهم.

حساب رأس المال والعمليات المالية

أفرز حساب رأس المال والعمليات المالية مع متم سنة 2007 فائضا بلغ 18 مليار درهم، بزيادة قدرها 15%. ويرجع ذلك بالخصوص إلى ارتفاع الفائض الذي تم تحقيقه برسم عمليات القطاع العمومي.

وسجل الرصيد الإيجابي للقطاع الخاص انخفاضا بنسبة 15 ليصل إلى 11,9% مليار درهم، حيث تراجع الرصيد الفائض للقروض التجارية من 3,6 مليار إلى 261,7 مليون درهم، على إثر الارتفاع الطفيف للمداخيل وتزايد النفقات بما يفوق الثلثين، لاسيما خلال الثلاثة أشهر الأخيرة من السنة.

أما في ما يخص القروض والاستثمارات الأجنبية، فقد حققت تدفقا صافيا إيجابيا قدره 16,7 مليار درهم، بزيادة بنسبة 15,7%. وسجلت المداخيل نموا بلغ 10,2 مليار، يعكس شبه استقرار على مستوى الاستثمارات في

المحافظ، التي ظلت في حدود 3,1 مليار، وارتفاعا ملموسا للاستثمارات المباشرة التي بلغت 36,4 مليار درهم عوض 26,1 مليار في السنة الماضية. وهمت الاستثمارات المباشرة على الخصوص قطاعات السياحة والعقار، وكان مصدرها أساسا فرنسا بنسبة قاربت 40% فيما سجلت حصتا إسبانيا وبلدان الخليج 17% و18% على التوالي. وفي ما يتعلق بالنفقات، فقد بلغت 23,5 مليار درهم بدل 15,5 مليار سنة 2006، نتيجة عمليات تصفية الاستثمار المباشر والتي وصلت إلى 15,3 مليار، بينما ارتفعت عمليات تسديد القروض وعمليات بيع السندات إلى 4,3 و3,9 مليار درهم على التوالي.

توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات

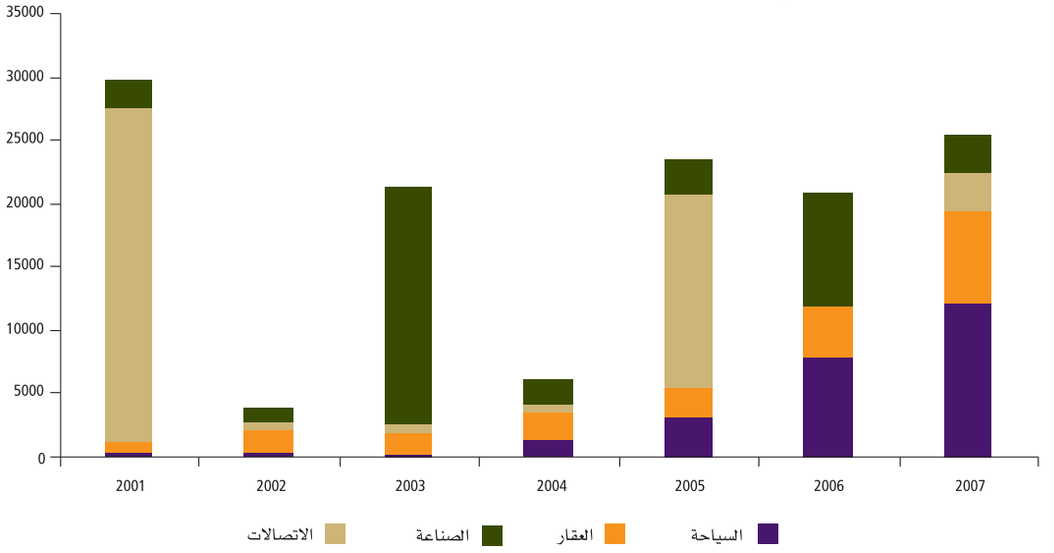

وفي ما يتعلق بالنفقات برسم القروض والاستثمارات في الخارج، فقد انتقلت من 4,2 مليار إلى 5,6 مليار. وفي المقابل، بلغت المداخيل 886,4 مليون درهم، ليرتفع بذلك الرصيد السلبي إلى 4,7 مليار درهم.

ومن جهتها، حققت العمليات المالية للقطاع العمومي تدفقا إيجابيا بلغ 6,2 مليار درهم، عوض 1,8 مليار السنة الفارطة. ويعود هذا الارتفاع الملموس إلى زيادة بنسبة 38,5% في التمويلات الخارجية التي تمت تعبئتها من قبل الخزينة والمؤسسات العمومية والتي وصلت إلى 22,3 مليار درهم. وبالفعل، قامت الخزينة بإصدار اقتراض سندي بمبلغ 500 مليون أورو في السوق المالية الدولية (أنظر الإطار 9) من أجل التسديد المسبق للديون الممنوحة من قبل الخواص. أما القروض الأخرى، والتي بلغت في مجموعها 12,1 مليار، فقد منحت بالخصوص من طرف المنظمات العربية والبنك الدولي بهدف تمويل مشاريع متعلقة بالبنية التحتية وبرامج إصلاحية. وفي المقابل، شهدت نفقات تسديد الدين زيادة بنسبة 12,6%، إذ بلغت 16,1 مليار درهم. وهكذا، ارتفع جاري الدين الخارجي العمومي بنسبة 5,4% ليصل إلى 121,8 مليار درهم، مما يمثل 19,8% من الناتج الداخلي الإجمالي، وهو مستوى شبيه بما تم تسجيله السنة الماضية. وفي ما يخص الأداءات المتعلقة بأصل الدين العمومي وفوائده، فقد ارتفعت بنسبة 11%، حيث بلغت 20,6 مليار، وهو ما يمثل 7% من المداخيل الجارية.

إطار 9 : مواصفات الاقتراض السندي الذي أصدرته الخزينة في السوق المالية الدولية

أصدرت الخزينة في شهر يونيو 2007 اقتراضا سنديا حسب المواصفات التالية :

المبلغ	:	500 مليون أورو
الأمد	:	10 سنوات
نسبة الفائدة الثابتة	:	5,375%
الهامش	:	حدد سعر الإصدار بهامش 55 نقطة أساس عوض برسم الاقتراض الذي أصدر سنة 2003.

وقد حظي هذا الإصدار بتنقيط «درجة استثمار» من طرف وكالتي التصنيف Poor's & Standard و Fitch Ratings.

تطور عمليات سحب وتسديد الدين العمومي

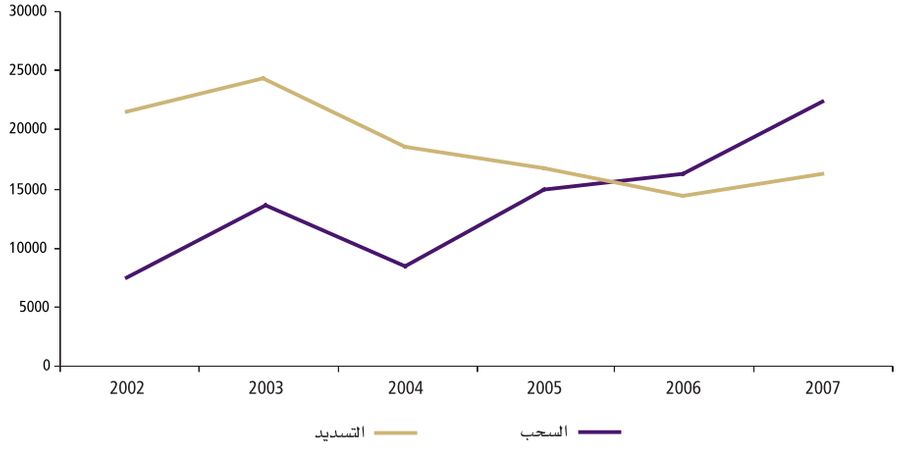

◆ وضع الاستثمار المالي الدولي

أسفر تطور مبلغ الأصول والخصوم المالية تجاه الخارج مع متم نهاية 2006 [1] كما يبينه وضع الاستثمار المالي الدولي (أنظر الإطار 10)، عن رصيد مدين صافي قدره 185,5 مليار درهم، ممثلا بذلك 32,1% من الناتج الداخلي الإجمالي بدل 30,3% سنة 2005. ويعزى هذه التوجه بالأساس إلى تزايد الرصيد الصافي المدين للاستثمارات المباشرة[2].

1 لاتنشر المعطيات المتعلقة بوضع الاستثمار الدولي والتي يعدها مكتب الصرف إلا بعد ستة أشهر من تاريخ حصر السنة المالية

2 يرجع للملحق الإحصائي VIII-2

إطار 10 : وضع الاستثمار المالي الدولي

تم إحداث وضع الاستثمار المالي الدولي من طرف مكتب الصرف سنة 2002، وهو يشكل أحد المكونات الأساسية للحسابات الخارجية. ويسجل هذا الوضع رصيد الأصول والخصوم المالية لاقتصاد معين تجاه الخارج في تاريخ محدد مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير التدفقات المالية المسجلة في ميزان الأداءات وكذا تأثير عوامل أخرى كتقلبات الأثمان وأسعار الصرف على الأصول والخصوم المالية الموجودة. ويتكون وضع الاستثمار المالي الدولي من أربعة أركان : الاستثمارات المباشرة والاستثمارات في المحافظ والاستثمارات الأخرى واحتياطيات الصرف.

تطور وضع الاستثمار المالي الدولي
(بملايير الدراهم)

الأركان	2004			2005			2006	
	الأصول	الخصوم	الوضع الصافي	الأصول	الخصوم	الوضع الصافي	الأصول	الخصوم
الاستثمارات المباشرة	5,6	163,4	157,8-	6,2	191,9	185,8-	11,4	253,2
الاستثمارات في المحافظ	1,3	14,1	12,8-	1,6	18,8	17,2-	1,5	17,8
استثمارات أخرى	10,0	140,3	130,3-	12,4	141,8	129,4-	13,2	140,5
احتياطيات الصرف	149,6	-	149,6+	172,9	-	172,9+	199,9	-
الرصيد الصافي	**166,4**	**317,8**	**151,4-**	**192,9**	**352,6**	**159,7-**	**226,1**	**411,5**

المصدر : مكتب الصرف

الأصول المالية الخارجية

سجل المبلغ الجاري للأصول المالية للمقيمين ارتفاعا بنسبة 17%، إذ وصل إلى 226,1 مليار درهم. ويعزى ذلك بالأساس إلى تزايد احتياطيات الصرف، التي تمثل 88,4% من مجموع هذه الأصول. وبالفعل، بلغت موجودات الصرف 199,9 مليار، مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 15,7% ارتباطا بنمو الاحتياطيات من العملات الأجنبية، والتي وصلت إلى ما مجموعه 194,6 مليار درهم.

كما تزايد المبلغ الجاري للاستثمارات المباشرة في الخارج بنسبة 85,4%، ليصل إلى 11,4 مليار درهم. ويرجع ذلك على الخصوص إلى ارتفاع المساهمات المباشرة بنسبة 75,2%، والتي تمثل أكثر من ثلاثة أرباع هذه الاستثمارات. وحققت كذلك الاقتراضات في ما بين الشركات المنتسبة تزايدا قارب الثلاثة أضعاف، لتصل إلى 2,1 مليار درهم، بينما انتقلت التسبيقات المقدمة من قبل المساهمين في الحسابات الجارية للشركات من 477,4 إلى 598,2 مليون درهم. وفي المجمل، تم إنجاز هذه الاستثمارات التي تتعلق أساسا بالقطاع المالي في منطقة التصدير الحرة والمنطقة المالية الحرة الواقعتين بطنجة، على شكل قروض قدمتها البنوك المغربية لفروعها، وكذا في فرنسا عن طريق إنشاء شركات تابعة وفروع. وبالنسبة لباقي القطاعات، همت الاستثمارات بشكل أساسي قطاع الاتصالات والشركات القابضة وصناعة الإسمنت.

أما في ما يخص المبلغ الجاري للاستثمارات الأخرى، والذي وصل إلى 13,2 مليار، فقد ارتفع بنسبة 7% على الرغم من ركود القروض المقدمة من طرف القطاع البنكي إلى غير المقيمين، والتي تشكل 50,4%. وبالنسبة للقروض التجارية الممنوحة من طرف المصدرين المغاربة إلى زبنائهم في الخارج، فقد انتقلت من 4,2 مليار إلى ما يناهز 5 ملايير درهم.

الخصوم المالية الخارجية

شهدت الالتزامات المالية للمغرب تجاه الخارج، والتي بلغت 411,5 مليار درهم، ارتفاعا بنسبة 16,7%، ارتباطا بتزايد الاستثمارات المباشرة الأجنبية، بينما تراجع المبلغ الجاري لبقية الالتزامات.

وبالفعل، انتقلت الاستثمارات المباشرة الأجنبية، التي تمثل 61% من مجموع الخصوم، من 191,9 مليار إلى 253,2 مليار. ويعكس هذا التطور على الخصوص تزايد المساهمات، التي ارتفعت من 175,9 مليار إلى 238,6 مليار وهمت قطاعي الاتصالات والصناعة. وتعتبر فرنسا وإسبانيا من أهم المستثمرين، حيث تساهم الأولى بحوالي 50% والثانية بنسبة 17,5%.

وانخفض مبلغ الخصوم برسم الاستثمارات في المحافظ بنسبة 5,3% ليصل إلى 17,8 مليار، على إثر تراجع رصيد الأسهم التي يملكها غير المقيمين.

أما "الاستثمارات الأخرى"، فقد انخفض مبلغها بواقع 0,9% ليصل إلى 140,5 مليار درهم، نتيجة تراجع المبلغ الجاري للدين الخارجي للقطاع الخاص من 12,4 مليار إلى 9 مليار درهم. ومع نهاية سنة 2006، ظل المبلغ الجاري للدين الخارجي العمومي شبه مستقر في 115,6 مليار، حيث مكن تراجع المبلغ الجاري لمديونية الخزينة بنسبة 6% من تعويض الارتفاع بنسبة 8,3% الذي شهده المبلغ الجاري للدين المضمون. وتراجعت نسبة الدين الخارجي العمومي إلى الناتج الداخلي الإجمالي من 22% إلى 20%.

◆ تنظيم العمليات المالية والتجارية مع الخارج

في إطار الملاءمة المستمرة لقوانين الصرف مع مسلسل الاندماج التجاري والمالي للمغرب في الاقتصاد العالمي، شهدت سنة 2007 اتخاذ تدابير مهمة من أجل تعزيز مرونة نظام الصرف. وهمت هذه التدابير على الخصوص تحرير حساب رأس المال وكذا تطوير سوق الصرف وأدوات التغطية.

وقد شملت هذه الإجراءات تحرير التوظيفات في الخارج التي تقوم بها شركات التأمين وإعادة التأمين وكذا هيئات التقاعد، وذلك في حدود 5% من أصولها و5% من احتياطياتها على التوالي. كما أصبح بإمكان مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة القيام بتوظيفات بالعملات الأجنبية في الخارج بكل حرية، في حدود 10% من أصولها. وفي ما يخص البنوك، تم رفع مدة البقاء القصوى لتوظيفاتها بالعملات الأجنبية لدى مقابلاتها في الخارج من سنتين إلى خمس سنوات. ويمكن حاليا لهذه التوظيفات التي كانت تنجز منذ سنة 2002 من طرف المؤسسات البنكية للدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن تتم في مجموع بلدان الاتحاد الأوربي وبلدان المغرب العربي، وذلك على شكل ودائع أو شراء سندات دين أو أدوات مالية مدرجة أو متداولة في أسواق مقننة.

ومن جهة أخرى، تم الترخيص للمقاولات المغربية التي تمارس نشاطها منذ ما لا يقل عن ثلاث سنوات بالقيام باستثمارات في الخارج في حدود 30 مليون درهم في السنة دون إذن مسبق من مكتب الصرف.

وعلاوة على ذلك، تمت إضافة أدوات أخرى لتغطية مخاطر الصرف، حيث أصبح بإمكان البنوك أن تقترح على الفاعلين، زيادة على عمليات الصرف الآجلة وخيارات الصرف، العمليات الآجلة في ما بين العملات وكذا عقود مبادلة العملات وعقود مبادلة العملات بالدرهم. كما تم رفع المدة القصوى لعقود التغطية إلى خمس سنوات.

وعلى إثر تحرير قروض المونين وقروض المشترين، صار بإمكان المصدرين والبنوك أن يمنحوا قروضا قصيرة أو متوسطة الأجل لفائدة زبناء أجانب بغرض تمويل الصادرات المغربية. ويمكن أن تصل هذه القروض إلى غاية 85% من قيمة السلع المصدرة أو الخدمات المقدمة وأن تمتد على ثماني سنوات في حالة مواد التجهيز.

كما تم الترخيص لمصدري السلع والخدمات بالتصرف في 50% من مداخيل صادراتهم، عوض 20% من قبل، وذلك على شكل موجودات في حسابات بالعملات أو بالدرهم القابل للتحويل. وعلاوة على ذلك، تم توسيع نطاق استعمال هذه الحسابات لتشمل مجموع النفقات المهنية.

ومن جانبهم، استفاد المستوردون على الخصوص من إمكانية تحويل تسبيقات لفائدة ممونيهم الأجانب برسم مجموع عمليات استيراد السلع والخدمات المقدمة، وذلك في حدود 40% و20% على التوالي من الثمن التعاقدي. كما تم السماح لهم بالتسديد المسبق لعمليات استيراد البضائع في حدود 200.000 درهم.

وفي ما يخص عمليات الصرف اليدوي، أصبحت تعليمة مكتب الصرف الصادرة في دجنبر 2006 والمتعلقة بتوسيع نطاق هذا النشاط ليشمل شركات تحويل الأموال وإحداث مكاتب للصرف سارية المفعول ابتداء من شهر يناير 2007. وزيادة على ذلك، صار بالإمكان التفاوض بكل حرية مع الزبناء حول أسعار الصرف المطبقة على هذه العمليات، دون تجاوز الأسعار المحددة من طرف بنك المغرب.

وفي الأخير، تم اتخاذ تدابير جديدة في اتجاه التحرير المتزايد للتحويلات الجارية المتعلقة بالسفر، لاسيما عبر الرفع من المخصص السياحي السنوي من 15.000 إلى 20.000 درهم والزيادة في المخصص الشهري الخاص بمصاريف الإقامة بالنسبة للطلبة المغاربة بالخارج من 7.000 إلى 10.000 درهم.

◆ سوق الصرف

تسعير العملات

تميزت أسواق الصرف العالمية هذه السنة بانخفاض جديد للدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية، لاسيما الأورو. وأخذا بعين الاعتبار تقلبات العملات في الأسواق الدولية ونظام تسعير الدرهم، المبني على سلة من العملات تم الإعلان عن تركيبتها شهر يونيو2007[1]، شهدت العملة الوطنية، على أساس المتوسط السنوي، ارتفاعا بنسبة 7,36% مقابل الدولار و8,74% مقابل الين. غير أنها انخفضت بنسبة 1,58% و1,20% على التوالي أمام الأورو والجنيه الإسترليني[2]. ومن نهاية سنة لأخرى، تراجع الدرهم بنسبة 1,92% إزاء الأورو، بينما ارتفع بنسبة 9,64% و7,06% و2,94% على التوالي مقابل الدولار والجنيه الإسترليني والين. كما عرفت القيمة الخارجية للدرهم، المعبر عنها بوحدة "حقوق السحب الخاصة"، ارتفاعا بلغ 4,38%.

أسعار التحويل (نهاية الشهر)

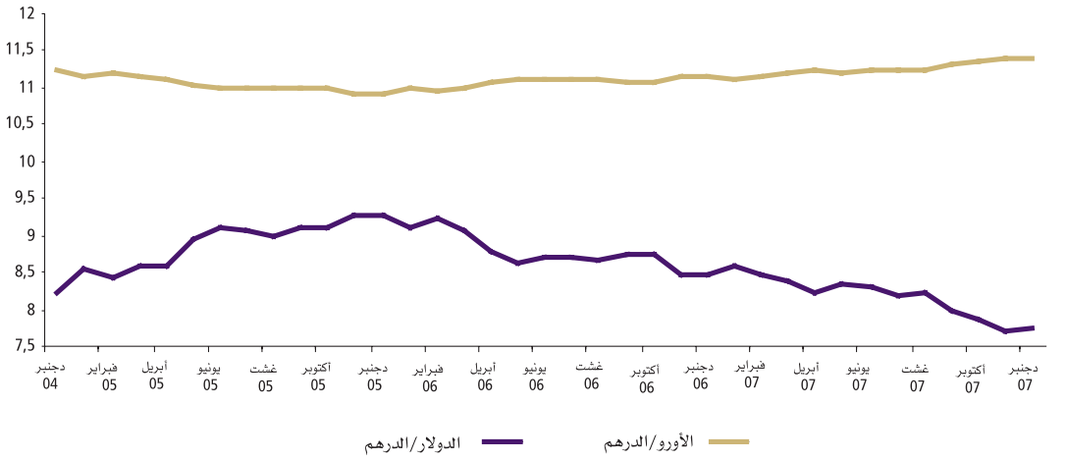

1 أنظر الإطار 7 من التقرير السنوي لسنة 2006
2 يرجع للملحق الإحصائي XI-1.

وظل سعر الصرف الفعلي للدرهم[1]، الذي يحسب على أساس المتوسط السنوي لأسعار الصرف، شبه مستقر من حيث القيمة الإسمية بينما تراجع بنسبة 0,99% من حيث القيمة الحقيقية، نتيجة المستوى المنخفض نسبيا للتضخم في المغرب مقارنة بالبلدان الشريكة. ويندرج هذا التطور في نطاق المنحى الذي أفرزته حسابات صندوق النقد الدولي والتي أبانت عن شبه استقرار في القيمة الإسمية وانخفاض في القيمة الحقيقية بنسبة 0,4%.

عمليات الصرف

تميز نشاط سوق الصرف[2] خلال سنة 2007 بتطور شمل مختلف المكونات. وهكذا، ارتفع المتوسط السنوي لعمليات الصرف با لناجز للعملات مقابل الدرهم في ما بين البنوك من 12,3 إلى 16,5 مليار درهم. وخلال شهري غشت وشتنبر، تجاوز الحجم الإجمالي الشهري للمعاملات في ما بين البنوك مستوى 20 مليار درهم، على إثر تزايد العمليات التي تنجزها البنوك لفائدة زبنائها.

وبالموازاة مع ذلك، بلغت عمليات بيع العملات للبنوك من طرف بنك المغرب 3,5 مليار درهم كمتوسط سنوي مقابل 2,1 مليار سنة 2006. وشهد شهر شتنبر الحجم الأعلى لهذه المبيعات في السنة، بمبلغ 13,2 مليار، نتيجة ارتفاع عمليات التغطية الآجلة.

كما ارتفعت عمليات شراء العملات، التي تمثل 96% من إجمالي العمليات الآجلة، بنسبة 22% لتصل إلى متوسط سنوي قدره 16,4 مليار درهم. ويعزى هذا التطور إلى الاهتمام المتزايد بهذه الأدوات ارتباطا بتراجع

1 المحدد من طرف بنك المغرب
2 يرجع للملحق الإحصائي XI-2

الدولار مقابل الأورو وتقلبات أسعار المواد الأساسية وتمديد مدة عقود التغطية. وفي ما يتعلق بعمليات البيع الآجلة الخاصة بتغطية الصادرات، فقد ظلت شبه مستقرة مقارنة بسنة 2006، إذ بلغت 697,2 مليون درهم في المتوسط.

ومن جهتها، بلغت عمليات المفاضلة بين العملات التي تنجزها البنوك لدى مراسليها في الخارج متوسطا سنويا قدره 40,4 مليار درهم، عوض 36,5 مليار السنة الماضية. كما ارتفعت توظيفات البنوك في الخارج من 13,4 مليار إلى 20 مليار درهم سنة 2007 كمتوسط سنوي.

وفي ما يخص وضعيات الصرف الإجمالية للبنوك، والمحددة في 20% من أموالها الذاتية الصافية، فقد بلغت 6,2% بالنسبة للوضعيات الطويلة مقابل 0,6% بالنسبة للوضعيات القصيرة.

◆ التعاون الدولي

تواصلت خلال سنة 2007 المجهودات الرامية إلى تحرير المبادلات. فعلى مستوى تفعيل اتفاقية التبادل الحر مع الاتحاد الأوربي، استمر الإلغاء التدريجي للتعريفات الجمركية، الذي ابتدأ منذ سنة 2000، بتخفيض جديد للرسوم المطبقة على استيراد المواد الصناعية المصنعة محليا. وفي مجال العلاقات مع المنظمات الدولية، أكد تقرير بعثة المشاورات السنوية لصندوق النقد الدولي برسم المادة 4 على الإنجازات الهامة التي تم تسجيلها على مستوى تعزيز التوازنات الماكرو اقتصادية ومواصلة الإصلاحات الهيكلية.

وفي إطار التعاون بين بلدان المغرب العربي، عقدت لجنة الخبراء[1] المنبثقة عن المؤتمر الإقليمي حول اندماج القطاع المالي لدول اتحاد المغرب العربي المنعقد شهر نونبر 2006 بالرباط، جولتين من الاجتماعات بالرباط شهري مارس ويوليوز 2007. وعلاوة على متابعة تنفيذ خطة العمل المتعلقة بتسهيل تمويل التجارة الخارجية والاستثمارات والتي تم اعتمادها خلال المؤتمر المنعقد بالجزائر العاصمة في دجنبر 2005، أصدرت لجنة الخبراء جملة من التوصيات همت أساسا ملاءمة أنظمة الأداء والقوانين البنكية والمالية والإطار المنظم لممارس مهمة الإشراف، وكذا تعزيز التعاون والتشاور بين المؤسسات والفاعلين في القطاع البنكي والمالي وإحداث بوابة على الأنترنيت خاصة بالقوانين والمعلومات المالية. كما تم تنظيم مؤتمر إقليمي في مدينة تونس شهر نونبر 2007 حول دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاندماج الإقليمي للبلدان المغاربية الخمسة.

1 تتكون هذه اللجنة من خبراء يمثلون وزارات المالية والبنوك المركزية وغيرها من الهيئات المشرفة للقطاع المالي.

المالية العمومية

تميز تطور المالية العمومية سنة 2007 بتحقيق نتائج استثنائية. فقد أفرزت السنة المالية عجزا طفيفا بلغ 0,2% من الناتج الداخلي الإجمالي وفائضا بمقدار 0,3% منه إذا تم احتساب موارد الخوصصة[1]. ويعزى هذا التحسن الملموس بالأساس إلى النمو السريع للمداخيل الجبائية. وقد مكن هذا التطور من تقليص نسبة المديونية الإجمالية للخزينة التي انتقلت من 57,4% إلى 53,6% من الناتج الداخلي الإجمالي. ومع ذلك، فإن تعزيز وضعية الميزانية على المدى المتوسط يبقى رهينا بالتحكم في نفقات الأجور وبتطبيق استراتيجية أكثر فعالية وأكثر استهدافا في مجال المقاصة.

قانون المالية لسنة 2007

تمت صياغة قانون المالية لسنة 2007 اعتمادا على فرضية تحقيق نسبة نمو قدرها 3,5% وبسعر65 دولارا للبرميل من النفط، وحدد عجز الميزانية المتوقع في حوالي 2,6% من الناتج الداخلي الإجمالي. وتميز هذا القانون بالمستوى المرتفع لكل من تكاليف المقاصة التي قدرت بمبلغ 9,8 مليار درهم ونفقات الموظفين التي كان من المتوقع أن تتزايد بنسبة 5,4%، ونفقات التجهيز التي كان من المفروض أن تصل إلى 24 مليارا بدلا من 21 مليار درهم. وفي المجمل، كان من المنتظر أن ترتفع نفقات الخزينة بنسبة 7,4% لتبلغ 159,5 مليار. وكان من المرتقب أن تبلغ الموارد العادية من جهتها 143,4 مليار، بزيادة قدرها 8,4%، ارتباطا بتنامي المداخيل الجبائية، خصوصا المتعلقة منها بالضريبة على الشركات وبالضريبة على القيمة المضافة. ولم يكن من المتوقع أن تتغير عائدات الضريبة على الدخل من سنة لأخرى، نظرا لأثر تعديل هذه الضريبة وعملية المغادرة الطوعية.

1 يرجع للملحق الإحصائي من X-1 إلى X-4

وبالمقابل، كان من المنتظر أن تنخفض الموارد غير الجبائية بنسبة 14,6% لتصل إلى 16,7 مليار، من بينها 4,5 مليار برسم عمليات الخوصصة.

وفي ما يخص الضرائب، تهدف مقتضيات قانون المالية لسنة 2007 بالأساس إلى ملاءمة النظام الجبائي وتوسيع القاعدة الضريبية. وقد همت الإجراءات المعتمدة على الخصوص الضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة والرسوم الجمركية.

وبالفعل، شملت إعادة تنظيم جدول الضريبة على الدخل التي تم تخفيضها، رفع شريحة الدخل المعفاة من 20.000 إلى 24.000 درهم وتحديد السعر الأعلى في 42%, بدل 44% (أنظر الإطار 11).

وفي ما يتعلق بالضريبة على القيمة المضافة، تقرر إخضاع القروض والسلفات الممنوحة للجماعات المحلية من طرف صندوق تجهيز الجماعات المحلية لهذه الضريبة بسعر 10% مع الحق في الخصم، كما هو الشأن بالنسبة للوسطاء الماليين. كما تم إلغاء الإعفاء الذي كان مخولا لوكالات إنعاش وتنمية أقاليم الشمال والجنوب والشرق. وعلى نفس المنوال، تم حصر الإعفاء الممنوح بصفة دائمة للمقاولات عند اقتناء سلع الاستثمار في مدة 24 شهرا ابتداء من تاريخ انطلاق نشاطها.

وبغية تقليص الفارق في الضرائب بين المواد المستوردة بأسعار تفضيلية وتلك التي تخضع لنظام الحق العام، تقرر تخفيض رسم الاستيراد الأقصى المطبق على المواد الصناعية من 50% إلى 45%. وفي إطار محاربة تهريب السلع، تم تقليص رسوم الاستيراد على بعض المنتجات الحساسة وكذا على المدخلات التي تستعمل في إنتاجها. كما تقرر توسيع الإعفاء من الأتاوة على المعدات المستوردة في إطار الاستيراد المؤقت والمستعملة في

إنتاج السلع الموجهة للتصدير بالأساس ليشمل المعدات المستوردة وفق هذا النظام في إطار معاهدات الاستثمار والمشاريع الممولة بمساعدات مالية غير قابلة للإرجاع.

وأخيرا، أصدر قانون المالية لسنة 2007 المدونة العامة للضرائب التي تضم مجموع المقتضيات الخاصة بالوعاء والتحصيل والمساطر الجبائية.

إطار 11 : تعديل الضريبة على الدخل

بالإضافة إلى رفع شريحة الدخل المعفاة من 20.000 إلى 24.000 وتحديد السعر الأعلى في 42% عوض 44%، تمت مراجعة الشرائح المتوسطة والأسعار المطابقة لها، كما تم إحداث شريحة إضافية للدخل تتراوح بين 60.001 و 120.000 خاضعة بسعر 40%.

دخل سنوي صافي يتراوح بين	السعر السابق	السعر الجديد
0 و 20 000	%0	%0
20 001 و 24 000	%13	%0
24 001 و 30 000	% 21	%15
30 001 و 36 000	%21	%25
36 001 و 45 000	%35	%25
45 000 و 60 000	%35	%35
60 001 و 24 000	%44	%40
أكثر من 120 000	%44	%42

◆ تنفيذ قانون المالية لسنة 2007

سجلت الموارد العادية، بما فيها حصة الضريبة على القيمة المضافة المخصصة للجماعات المحلية، ودون احتساب مداخيل الخوصصة، نموا بنسبة 16%، وهي وتيرة فاقت بكثير توقعات قانون المالية، فيما ارتفعت النفقات العادية بواقع 7%، وهي نسبة قريبة من المستوى المنتظر. وبذلك، تزايد الادخار العمومي بمقدار69,5% ليصل إلى35,3 مليار، مما سمح بتغطية نفقات الاستثمار وكذا الرصيد السلبي للحسابات الخصوصية للخزينة. وفي المجمل، انحصر عجز الميزانية في 0,2% بدلا من 2% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2006. وباحتساب مداخيل الخوصصة، أفرزت السنة المالية فائضا بنسبة 0,3% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل عجز بنسبة 1,6% من هذا الناتج سنة من قبل.

الموارد العادية للخزينة

بلغت الموارد العادية للخزينة 168 مليار درهم وسجلت ارتفاعا بنسبة 16%، ارتباطا بالنمو المستمر للمداخيل الجبائية. وعرفت هذه الأخيرة نموا بما يفوق الخمس حيث وصلت إلى 150 مليار، مما رفع الضغط الجبائي إلى 24,4% من الناتج الداخلي الإجمالي بدلا من 21,7% سنة 2006.

وانتقلت مداخيل الضرائب المباشرة، التي مثلت أكثر من 40% من مجموع الموارد الجبائية و9,8% من الناتج الداخلي الإجمالي، إلى 60,5 مليار، في ارتفاع بنسبة 19,8%، بفضل النتائج الجيدة المسجلة على مستوى الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل. وببلوغها 30,4 مليار أو 4,9% من الناتج الداخلي الإجمالي، تكون عائدات الضريبة على الشركات قد فاقت لأول مرة مداخيل الضريبة على الدخل. وبالفعل، ارتفعت مداخيل

هذه الضريبة بنسبة 26%، ارتباطا بالخصوص بتحسن نتائج الشركات التي تعمل في قطاع الاتصالات والقطاع المالي وقطاعي الإسمنت والطاقة. ومن جهتها، بلغت عائدات الضريبة على الدخل 27,8 مليار، وسجلت ارتفاعا بنسبة 14%، موازاة مع تنامي موارد الضريبة على الأرباح العقارية وعلى عائدات تفويت القيم المنقولة.

الموارد العادية للخزينة

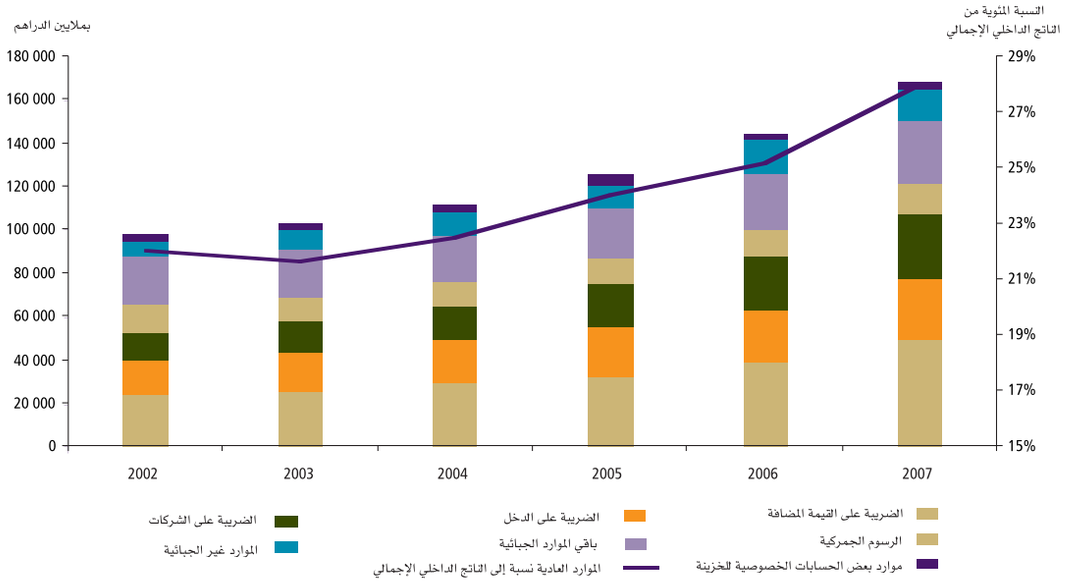

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية

وفي ما يخص الضرائب غير المباشرة، فقد انتقلت عائداتها من 55,1 إلى 67,1 مليار، ممثلة بذلك 44,7% من مجموع الموارد الجبائية. ويعزى هذا الارتفاع بالخصوص إلى مداخيل الضريبة على القيمة المضافة التي بلغت 49,9 مليار، بزيادة فاقت الربع. وضمن هذا المجموع، تزايدت عائدات الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على المعاملات الداخلية بنسبة 25,8% فيما نمت مداخيل الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد بنسبة 29%. ومن جهتها، جلبت الضريبة الداخلية على الاستهلاك عائدات بقيمة 17,3مليار، من ضمنها 10,2 مليار

تخص المنتجات الطاقية و6,1 مليار تخص التبغ، في ارتفاع بنسبة 10,4% و9,2% على التوالي. وبالنسبة لمداخيل الرسوم الجمركية التي بلغت 13,4 مليار، فقد تزايدت بنسبة 8,7% على إثر تنامي الواردات. وارتفعت عائدات رسوم التسجيل والتنبر، التي سجلت نموا قويا سنة 2006، بأكثر من 25% لتصل إلى 9,1 مليار.

أما بالنسبة للمداخيل غير الجبائية دون احتساب الخوصصة، فقد بلغت 14,8 مليار بدلا من 16,5 مليار سنة 2006. ويرجع هذا الانخفاض إلى الموارد غير تلك المتعلقة بالاحتكار، التي كانت قد وصلت إلى مستوى جد مرتفع خلال السنة الفارطة، ارتباطا بتحويل فوائض صناديق حوادث الشغل.

ومن جهة أخرى، انتقلت موارد الخوصصة من 2,4 إلى 3,1 مليار في ظرف سنة واحدة، نتيجة عمليات تفويت شركتي درابور لجرف الرمال وكوماناف وكذا بيع 4% من رأسمال شركة اتصالات المغرب.

نفقات الخزينة

بلغت النفقات الإجمالية 169 مليار في ارتفاع بنسبة 8,3% مرده بالأساس إلى نفقات المقاصة والاستثمار.

وارتفعت النفقات العادية بنسبة 7% لتبلغ 132,6 مليار من ضمنها 97,2 مليار مخصصة للتسيير. وعلى إثر تسوية أجور موظفي قطاع التربية الوطنية والصحة وكذا خلق 7.000 منصب شغل جديد، تزايدت نفقات الأجور بنسبة 3,2% لتصل إلى 65,2 مليار. وببلوغها هذا المستوى، شكلت كتلة الأجور 10,6% من الناتج الداخلي الإجمالي بدلا من 10,9% سنة 2006. وتنامت نفقات المعدات والخدمات الأخرى بواقع 10,6% لتبلغ 32 مليارا على إثر نمو النفقات الخاصة بالمعدات وبتسديد الشطر الأول من تصفية عجز نظام التقاعد

العسكري. وببلوغها 16,2 مليار، تكون نفقات المقاصة قد تزايدت من جهتها بنسبة 22,9% بسبب الارتفاع القوي لأسعار المنتجات النفطية، والغاز الطبيعي والقمح في السوق العالمية. أما بالنسبة لأداءات الخزينة برسم فوائد الدين، فقد بلغت 19,2 مليار في ارتفاع بنسبة 3% مقارنة بسنة 2006، تحت تأثير تزايد تكاليف فوائد كل من الدين الداخلي والدين الخارجي بنسبة 2% و10,4% على التوالي.

وتزايدت نفقات الاستثمار من جديد بنسبة 15,7% لتصل إلى 27,6 مليار بعد نموها بنسبة 16,2% سنة 2006، فيما أفرزت الحسابات الخصوصية للخزينة رصيدا سالبا بلغ 8,7 مليار.

النفقات الإجمالية للخزينة

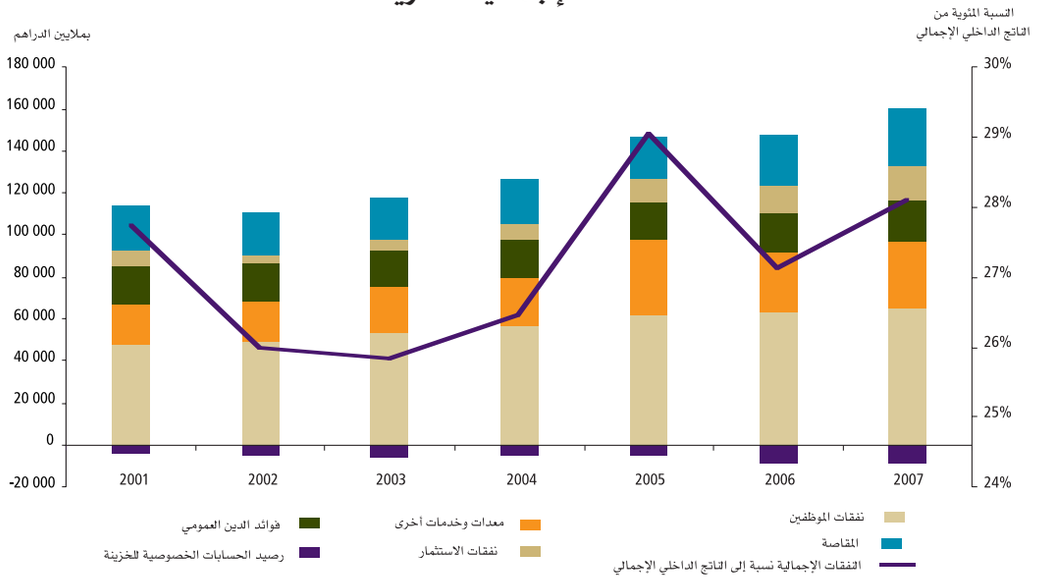

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية

وفي ظل هذه الظروف، أفرزت وضعية نفقات وموارد الخزينة عجزا طفيفا في الميزانية، دون احتساب مداخيل الخوصصة، وصل إلى حوالي مليار واحد بدلا من عجز بمقدار 11,3 مليار سنة من قبل. وبالنظر إلى تكون متأخرات أداء بقيمة 243 مليار، انحصر عجز الصندوق في 812 مليون درهم.

◆ تمويل الخزينة

بفضل تحسن وضعية خزينة الدولة واللجوء إلى الاقتراض من السوق المالية الدولية، قلّصت الخزينة من إصداراتها الصافية في السوق الداخلية في ظل مناخ يتسم بارتفاع نسبي في أسعار الفائدة القصيرة الأمد.

بملايين الدراهم	2006*	2007
– المداخيل العادية	**144.727**	**167.904**
المداخيل الجبائية [1]	125.306	150.118
المداخيل غير الجبائية	16.494	14.822
مداخيل بعض الحسابات الخصوصية للخزينة	2.929	2.964
– النفقات العادية	**123.919**	**132.630**
منها : فوائد الدين	18.652	19.236
دعم الاسعار	13.143	16.150
–الرصيد الاولي	**39.460+**	**54.510+**
– الرصيد العادي	**20.808+**	**35.274+**
– نفقات التجهيز	**23.846**	**27.580**
– رصيد باقي الحسابات الخصوصية للخزينة	**8.261-**	**8749-**
– فائض أو عجز الميزانية	**11.299-**	**1.055-**
– تغيرات متأخرات الأداء	**699-**	**243**
– فائض أو عجز الصندوق	**11.998-**	**812-**
– التمويل الصافي	**11.998**	**812**
– التمويل الخارجي	**199-**	**3.173**
السحوبات	9.163	14.523
التسديدات	9.362-	11.350
– التمويل الداخلي	**9.821**	**5.414-**
التمويل النقدي	181	2.305
بما فيه : . بنك المغرب	1.563-	5.366
. البنوك	1.868	3.769-
التمويل غير النقدي	9.460	7.719-
الأذينات بالمزايدة	4.486	1.562-
آخر	5.154	6.157-
الخوصصة	**2.378**	**3.053**
بالنسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي		
المداخيل الجبائية	21,7	24,4
دعم الأسعار	2,3	2,6
الرصيد العادي	3,6	5,7
فائض أو عجز الميزانية	**2,0-**	0,2-
فائض أو عجز الميزانية مع احتساب الخوصصة	1,5-	0,3

* أرقام مراجعة
1 بما فيها مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المسدد للجماعات المحلية ودون احتساب مداخيل الخوصصة
المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية

التمويل الخارجي

بلغت الديون الخارجية المحصلة من طرف الخزينة 14,5 مليار درهم، من ضمنها 2,1 مليار على شكل هبات من الاتحاد الأوروبي و5,6 مليار كإصدارات لسندات الدين في السوق المالية الدولية استخدمت في التسديد المسبق لبقية الدين المجدول مع نادي لندن. أما باقي الديون، البالغة قيمتها 6,8 مليار والموجهة لتمويل برامج الإصلاح خاصة منها المتعلقة بالإدارة والقطاعات المالية والماء والطاقة، فقد تأتت أغلبها من هيئات دولية ودائنين ثنائيين. وبالمقابل، ارتفع تسديد أصل الدين بما يفوق الخمس ليصل إلى 11,4 مليار على إثر تصفية الدين تجاه نادي لندن فيما انخفضت التسديدات لفائدة باقي الدائنين. وهكذا، أفرز التمويل الخارجي للمرة الأولى منذ سنة 1993 إيرادات صافية بلغت 3,2 مليار درهم.

التمويل الداخلي

أدى تحسن وضعية خزينة الدولة إلى تسديدات صافية بقيمة 5,4 مليار بدلا من التدفق الصافي الإيجابي الذي بلغ 9,8 مليار سنة 2006. وسجل التمويل النقدي ارتفاعا بقيمة 2,3 مليار، يشمل تسديد الخزينة لديونها تجاه البنوك بمقدار 3,8 مليار وانخفاضا بقيمة 5,4 مليار في وضعيتها الصافية إزاء بنك المغرب. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت الخزينة سنة 2007 حدا لمديونيتها المباشرة تجاه بنك المغرب عن طريق تسديد باقي الاقتراضات التعاقدية البالغ 4,5 مليار، في أربعة أشطر. وفي ما يخص التعبئة الصافية لموارد الادخار، فقد تراجعت بقيمة 7,7 مليار.

وبلغت اقتراضات الخزينة في سوق الأذينات بالمزايدة، التي تعتبر المصدر الرئيسي للتمويل، 41,9 مليار وقد تمت بالأساس خلال أشهر يناير وفبراير ودجنبر وهمت على الخصوص السندات القصيرة الأمد، مما أفرز تسديدات صافية بقيمة 327 مليون. وسجلت الاكتتابات الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة وصندوق الإيداع والتدبير والبنوك انخفاضات بقيمة 6,9 مليار و4,7 مليار و3,3 مليار على التوالي، فيما ارتفعت اكتتابات شركات التأمين ومنظمات الاحتياط بما قدره 4,5 مليار.

◆ الدين العمومي المباشر

نظرا لتراجع لجوء الخزينة للموارد الداخلية، انتقل المبلغ الجاري الإجمالي للدين العمومي المباشر في نهاية سنة 2007 إلى 330 مليار درهم، أي 53,6% من الناتج الداخلي الإجمالي بدلا من 57,4% سنة من قبل.

وانتقل المبلغ الجاري للدين الداخلي من 266 مليار إلى 264 مليار درهم ليمثل 43,9% من الناتج الداخلي الإجمالي بدلا من 46,1% سنة من قبل. وببلوغه 259,6 مليار، سجل المبلغ الجاري لسندات الخزينة بالمزايدة انخفاضا طفيفا، فيما تراجع المبلغ الجاري لباقي أدوات الدين، البالغ 4,5 مليار درهم، بنسبة 26,4%. وعرفت محفظات البنوك ومؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة وصندوق الإيداع والتدبير انخفاضات بنسبة 5,1% و11,8% و17% على التوالي، فيما تزايدت قيمة محافظ شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط وباقي المؤسسات بما فيها صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بواقع 3% و24%. ومكنت مقتنيات بنك المغرب في السوق الثانوية، في إطار تسديد التسبيقات التعاقدية، من رفع قيمة محفظة سندات الخزينة من مليار واحد إلى 5,5 مليار درهم.

وبفضل استراتيجية الخزينة في ما يخص إصدار السندات، تراجعت التكلفة المتوسطة للدين من 4,08% إلى 3,39%. أما بنية الدين حسب المدة المتبقية فلا تزال تتميز بهيمنة السندات لأجل طويل التي تمثل 51% منه، فيما تزايدت حصة السندات القصيرة الأمد لتنتقل من 16% إلى 18%.

وفي ما يخص الدين الخارجي، فقد ارتفع مبلغه الجاري بنسبة 1,4% ليصل إلى 66 مليار درهم أو 5,8 مليار دولار، أي 20% من المديونية الإجمالية للخزينة.

الدين الإجمالي للخزينة

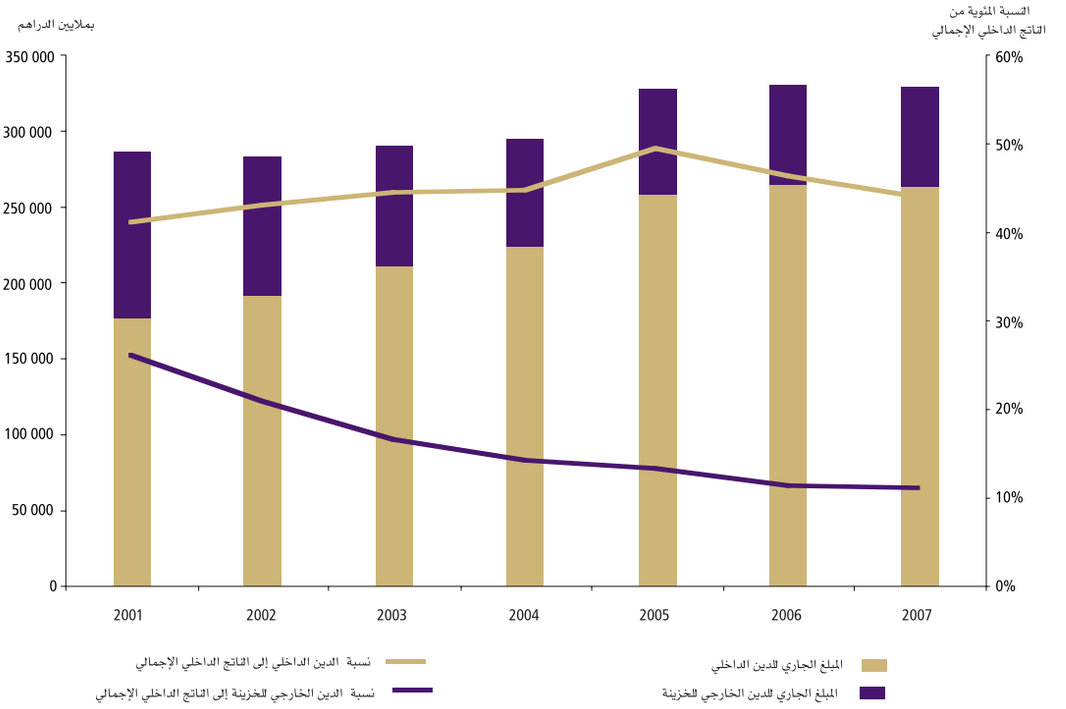

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية

وتواصلت عملية التدبير الفعال للدين الخارجي خلال سنة 2007. وهكذا، سددت الخزينة بشكل مسبق الدين المجدول تجاه نادي لندن وكذا مبلغ 272 مليار درهم تجاه البنك الياباني للتعاون الدولي. أما عمليات تحويل الدين إلى استثمارات عمومية وخاصة، التي همت إسبانيا والكويت بالأساس، فقد وصل مبلغها الإجمالي إلى 411 مليون درهم.

تطور النقد

السياسة النقدية

طبقا للمهمة الرئيسية المنوطة به بمقتضى قانونه الأساسي، عمل بنك المغرب سنة 2007 على ضمان استقرار الأسعار، كما ظلت القرارات التي يتخذها مجلس البنك في هذا الصدد مرتكزة على تقييمٍ معمق للمخاطر التضخمية.

وقد تبين من خلال الدراسات والتوقعات التي أجريت خلال السنة أن آليات تدخل البنك لا تستدعي أي تعديل. وعلى المستوى العملياتي، ونظرا للطابع المستديم لعجز سيولة البنوك، قرر المجلس خلال اجتماعه يوم 25 دجنبر تقليص معدل الاحتياطي الإلزامي بنقطة ونصف ليبلغ 15% ابتداء من فاتح يناير 2008.

وفي ما يتعلق بتطبيق السياسة النقدية، وبعد أن عمل بنك المغرب على ضبط السوق القائمة ما بين البنوك ضمن سياق يتميز بوفرة السيولة، خاصة منذ سنة 2001، اضطر إلى اللجوء إلى عمليات ضخ السيولة لمواجهة التقلص شبه المستمر لخزائن البنوك. وقام البنك بتعديل تدخلاته تبعا لذلك قصد الإبقاء على سعر الفائدة ما بين البنوك في مستوى قريب من سعر الفائدة الرئيسي. وقد تمت تدخلات بنك المغرب بالأساس من خلال التسبيقات لمدة 7 أيام بواسطة طلبات العروض، مما مكنه من ضمان توازن السوق في مستوى سعر فائدة يومي بلغ 3,29% كمتوسط سنوي عوض 2,79% المسجل بين 2002 و2006.

وفي هذا السياق، ارتفعت أسعار الفائدة على سندات الخزينة لسنتين أو أقل فيما تراوح تطور أسعار الفائدة على الودائع وأسعار الفائدة لأجل متوسط وطويل في سوق سندات الخزينة، حسب آجالها، بين الاستقرار والارتفاع الطفيف. وموازاة مع ذلك، شهد المنحى التنازلي لأسعار الفائدة على القروض تراجعا ملموسا.

وقد أدى زوال أثر الصدمات التضخمية الاستثنائية التي شهدها الاقتصاد الوطني سنة 2006، بالإضافة إلى التعديلات التي أدخلها بنك المغرب على آليات تدخله، إلى التحكم في التضخم وضبط مستواه بشكل يتوافق مع هدف استقرار الأسعار. وتماشيا مع دراسات وتوقعات البنك، تراجعت نسبة التضخم في ظرف سنة واحدة من 3,3% إلى 2%، لتتلاءم من جديد مع الاتجاه السائد خلال السنوات الأخيرة.

قرارات السياسة النقدية

عقد مجلس البنك اجتماعاته في 27 مارس و19 يونيو و25 شتنبر و25 دجنبر 2007. وقد تم تحديد هذه التواريخ والإعلان عنها إثر الاجتماع المنعقد يوم 16 دجنبر 2006 حتى تتضح للفاعلين بجلاء مسطرةُ اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية.

وخلافا للسنة الماضية، تم تطبيق السياسة النقدية في إطار تميز في المجمل بتراجع حدة الضغوط التضخمية. فخلال أول اجتماع للمجلس في السنة، سجل هذا الأخير، بعد دراسته لتطور الوضع الاقتصادي وللآفاق المرتقبة في الفصول اللاحقة، تراجعا في حدة الضغوط على الأسعار. وبالفعل، بلغت نسبة التضخم والتضخم الأساسي 2,7% و2% على التوالي في فبراير 2007 بعد أن وصلت إلى 3,6% و2,9% على أساس سنوي في الفصل الرابع من سنة 2006. ومن جهتها، أظهرت التقديرات المتعلقة بفجوة الإنتاج احتمال تقلص الضغوط

على قدرات الإنتاج. غير أنه تم تحديد عوامل خطر قد تؤدي إلى زيادة نسبة التضخم، وتتجلى بالخصوص في ارتفاع سعر النفط وتراجع عرض المنتجات الفلاحية وأهمية الموجودات السائلة التي راكمها الفاعلون الاقتصاديون إضافة إلى التزايد السريع لطلبات القروض. وعلى هذا الأساس، قرر المجلس الإبقاء على سعر الفائدة الرئيسي في نفس مستواه، مع العمل على تتبع عوامل الخطر المذكورة عن قرب.

واستمر المنحى العام لارتفاع الأسعار في اعتداله خلال الفصلين الثاني والثالث، إذ لم تتعد نسبة التضخم 2% على أساس سنوي في نهاية غشت، فيما أشارت التوقعات إلى بقاء مسار التضخم قريبا من نسبة 2,1% كمتوسط سنوي. وأخذا بعين الاعتبار هذا التوجه الإيجابي، قرر مجلس البنك خلال اجتماعه المنعقد في 25 شتنبر عدم تغيير آليات تدخل البنك مع الدعوة إلى توخي الحذر بشأن التطور المستقبلي لعوامل الخطر المشار إليها سابقا.

ويتضح من خلال المعطيات المتوفرة إلى غاية نهاية الفصل الرابع استمرار بعض هذه العوامل في التوجه نحو الارتفاع، دون وجود أي تضارب بين توقعات التضخم لأربعة فصول، المحددة في 2,3%، وبين هدف استقرار الأسعار. وهكذا، قرر مجلس البنك، في ختام اجتماعه بتاريخ 25 دجنبر، الإبقاء على سعر الفائدة الرئيسي في 3,25%.

من جهة أخرى، ونظرا للطابع المستديم لتقلص سيولة البنوك الذي سجل منذ بداية السنة، قرر المجلس تخفيض معدل الاحتياطي الإلزامي من 16,5% إلى 15% ابتداء من فاتح يناير 2008.

الجوانب العملياتية للسياسة النقدية

في ظل مناخ اتسم بتراجع فائض السيولة في بداية السنة ثم بعجز متواصل ابتداء من منتصف شهر فبراير نتيجة بالخصوص لتزايد مبلغ الاحتياطيات الإلزامية، تدخل بنك المغرب بالأساس عن طريق التسبيقات لمدة 7 أيام بواسطة طلبات العروض وبشكل استثنائي عن طريق التسبيقات لمدة 24 ساعة وعن طريق الضبط الدقيق بواسطة عمليات إعادة الشراء.

فخلال الأسابيع الستة الأولى من السنة، سجلت الخزائن البنكية فائضا ضئيلا إثر الإبقاء على الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب في مستوى مرتفع خلال شهر يناير وتراجع النقد المتداول في فبراير. أثناء هذه المرحلة، قام بنك المغرب بضبط السوق النقدية خصوصا عن طريق عمليات سحب السيولة لمدة 7 أيام بواسطة طلبات العروض بسعر فائدة يبلغ 2,75%. وفي ظل هذه الظروف، ظل سعر الفائدة ما بين البنوك قريبا من نسبة 2,87% في المتوسط، وهو معدل قريب من سعر تدخل البنك.

أثر العوامل المستقلة
(متوسط نهايات الأسابيع بملايير الدراهم)

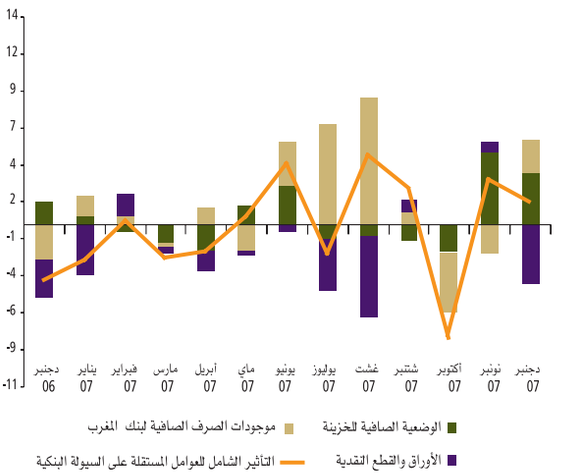

وضعية السيولة ومبلغ الاحتياطيات الإلزامية
(متوسط نهايات الأسابيع بملايير الدراهم)

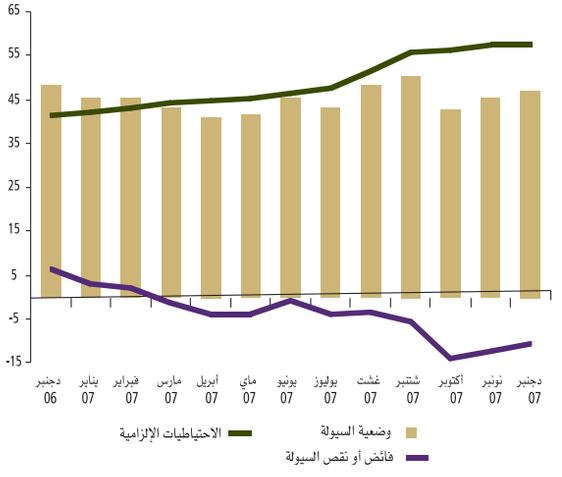

وابتداء من النصف الثاني من شهر فبراير، سجلت السوق النقدية عجزا طفيفا في السيولة، نتيجة للتأثير المزدوج لتحسن الوضعية الصافية للخزينة لدى بنك المغرب ولارتفاع مبلغ الاحتياطي الإلزامي. وبقي هذا العجز معتدلا إلى غاية شهر شتنبر، إذ مكن الارتفاع المهم للموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب من تعويض الأثر التضييقي الناتج عن إخضاع مؤسستين بنكيتين للاحتياطي الإلزامي في شهر غشت[1]. وقد قام بنك المغرب بضخ ما متوسطه 3,3 مليار درهم بين مارس وشتنبر عن طريق التسبيقات لمدة 7 أيام وعمليات إعادة الشراء، مما مكنه من ضمان توازن السوق حول نسبة 3,23%، وهو سعر قريب من معدل الفائدة الرئيسي الذي يبلغ 3,25%.

ونتيجة لتزايد عمليات شراء العملات الأجنبية لدى البنك المركزي، تزايدت حاجة البنوك إلى إعادة التمويل في أكتوبر ونونبر. وفي انتظار التأكد من إسناد هذه العمليات إلى معاملات فعلية، اقتصر بنك المغرب على ملاءمة جزئية لحجم المبالغ التي يضخها أسبوعيا مع طلبات البنوك المتزايدة من السيولة، مما جعل سعر الفائدة ما بين البنوك يفوق هدفه العملياتي في بعض الأحيان.

وفي ما بعد، مكن رفع حجم السيولة التي يتم ضخها عن طريق التسبيقات لمدة 7 أيام ابتداء من منتصف شهر نونبر من تقليص سعر الفائدة ما بين البنوك إلى 3,32% كمتوسط يومي.

1 القرض العقاري والسياحي والقرض الفلاحي

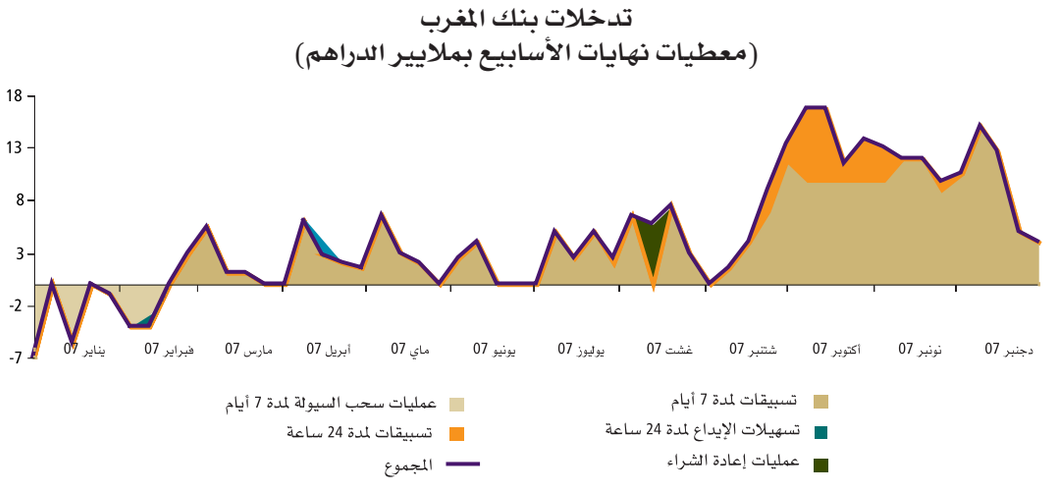

وفي المجمل، بلغت الوضعية الأساسية لسيولة البنوك سنة 2007، التي تحتسب على أساس متوسط المبالغ الجارية في نهايات الأسابيع، ما قيمته 44,7 مليار درهم، وهو نفس المستوى المسجل سنة 2006[1]. غير أن ارتفاع مبلغ الاحتياطيات الإلزامية، الذي بلغ 49,3 مليار، أدى إلى ظهور عجز بقيمة 4,5 مليار في خزائن البنوك تمت تغطيته عن طريق تدخلات بنك المغرب، خاصة بسعر فائدة قدره 3,25%.

أسعار الفائدة

خلال سنة 2007، تأثرت أسعار الفائدة، بدرجات متفاوتة، برفع أسعار الفائدة المطبقة على عمليات سحب السيولة في دجنبر 2006 وكذا بتدخلات بنك المغرب الرامية إلى الإبقاء على سعر الفائدة ما بين البنوك في مستوى قريب من السعر الرئيسي المحدد في 3,25% ابتداء من منتصف شهر فبراير.

1 دون احتساب موجودات البنوك من أوراق وقطع نقدية

وبعد تقلبه في نطاق قريب من السعر المطبق على عمليات سحب السيولة لمدة 7 أيام، الذي رفعه مجلس البنك خلال اجتماعه المنعقد في 16 دجنبر 2006 إلى 2,75%، بقي سعر الفائدة على العمليات اليومية في السوق القائمة بين البنوك قريبا من 3,25% بين شهري مارس ودجنبر. إلا أن هذا التوجه توقف مؤقتا، كما تمت الإشارة إلى ذلك أعلاه، خلال شهري أكتوبر ونونبر، حيث قارب متوسط سعر الفائدة ما بين البنوك نسبة 3,96%. وبالرغم من الصدمات التي عرفتها وضعية السيولة البنكية، مكنت عمليات الضبط الدقيق من الحد من تقلبات سعر الفائدة ما بين البنوك، إذ بلغ انحرافه المعياري 0,42%، وهو نفس المستوى المسجل سنة 2006.

سعر الفائدة ما بين البنوك وأسعار الفائدة على تدخلات بنك المغرب
(معطيات يومية)

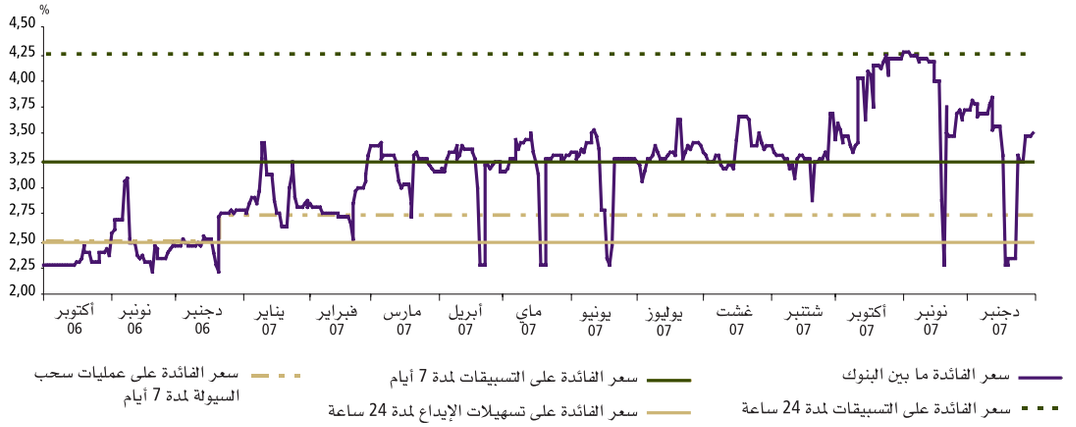

بعد ارتفاعها الملموس خلال سنة 2006، لم تشهد أسعار الفائدة الدائنة تقلبات تذكر سنة 2007، إلا أن تطورها خلال السنة سجل توجها شبه منتظم نحو الارتفاع، مما يعكس وضعية السيولة في السوق القائمة ما بين البنوك.

أسعار التوظيفات لأجل لدى البنوك

	متوسط 2006	2007 : فصل 1	2007 : فصل 2	2007 : فصل 3	2007 : فصل 4	متوسط 2007
الودائع لمدة 6 أشهر	3,43	3,26	3,52	3,41	3,49	3,42
الودائع لمدة 12 شهرا	3,67	3,65	3,63	3,69	3,71	3,67
المتوسط المرجح	**3,57**	**3,49**	**3,58**	**3,60**	**3,62**	**3,57**

أما في ما يتعلق بأسعار الفائدة على سندات الخزينة، فقد توجهت في المجمل نحو الارتفاع سنة 2007، فيما سجلت أسعار الفائدة على الإصدارات لسنتين أو أقل ارتفاعات تراوحت بين 20 نقطة أساس بالنسبة للسندات لمدة 52 أسبوعا و64 نقطة أساس بالنسبة للسندات لمدة 26 أسبوعا. ومن جهتها، وبالرغم من كونها لم تشهد تغيرات ملحوظة في السوق الأولية نظرا لضعف حجم الإصدارات، تزايدت أسعار الفائدة على السندات لأجل طويل في السوق الثانوية التي شكلت المرجع الأساسي سنة 2007. كما ارتفعت أسعار الفائدة المطبقة على إصدارات الخواص من سندات الدين القابلة للتداول في المجمل من سنة لأخرى.

أسعار الفائدة على سندات الخزينة في السوق الثانوية
(معطيات فصلية)

سندات الخزينة لأجل طويل

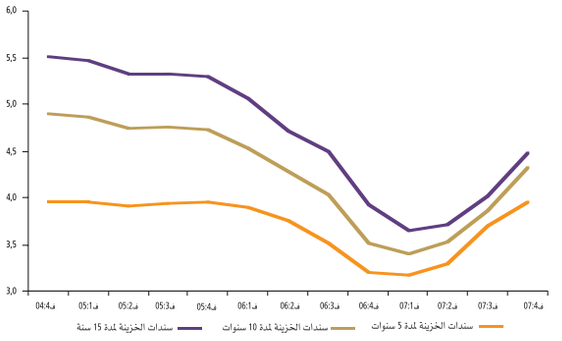

سندات الخزينة لأجل قصير ومتوسط

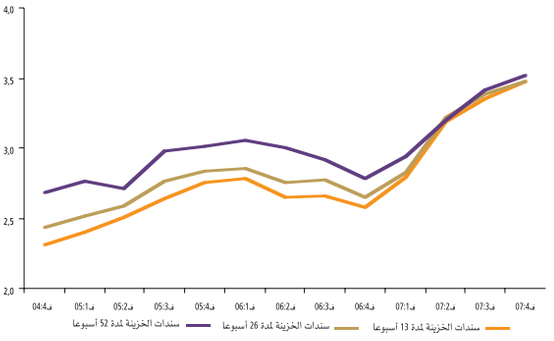

ونظرا لفارق الستة أشهر الذي ينص عليه نظام الربط برقم استدلالي، لم يكن للمنحى التصاعدي لأسعار الفائدة على سندات الخزينة أي تأثير على الفائدة المؤداة على الحسابات الادخارية في سنة 2007. وهكذا، انخفض سعر الفائدة الأدنى المطبق على الحسابات على الدفاتر لدى البنوك والمرتبط بمعدل الفائدة المرجح على سندات الخزينة لمدة 52 أسبوع، بثمان نقاط أساس ليصل إلى 2,45% كمتوسط سنوي. أما بالنسبة لسعر الفائدة الممنوح على الحسابات على الدفاتر لدى صندوق التوفير الوطني، والمرتبط بمعدل الفائدة المرجح على سندات الخزينة لمدة 5 سنوات، فقد تراجع بمقدار 45 نقطة أساس ليصل إلى 1,23%.

تطور أسعار الفائدة (بالمتوسط الشهري)

الأسعار	2005	2006	2007
سعر الفائدة ما بين البنوك	2,78	2,58	3,29
سعر الحسابات على الدفاتر لدى البنوك	2,28	2,53	2,45
سعر الحسابات على الدفاتر لدى صندوق التوفير الوطني	1,53	1,68	1,23
سعر الفائدة على سندات الخزينة لمدة 13 أسبوعا	2,45	2,57	3,32
سعر الفائدة على سندات الخزينة لمدة 26 أسبوعا	2,54	2,68	3,30
سعر الفائدة على سندات الخزينة لمدة 52 أسبوعا	2,89	3,02	3,23
سعر الفائدة على سندات الخزينة لمدة سنتين	3,13	3,17	3,33

وموازاة مع ذلك، تبين من خلال نتائج البحث الفصلي الذي أجراه بنك المغرب لدى البنوك استمرار تراجع أسعار الفائدة المدينة سنة 2007، وإن بوتيرة أقل مقارنة بسنة 2006. وإذا كان تزايد حدة المنافسة بين البنوك وضعف المخاطر المتعلقة ببعض الأقسام كانت السبب الرئيسي لاستمرار تبسيط شروط الائتمان، فإن تباطؤ هذا التطور راجع إلى ارتفاع تكلفة إعادة التمويل في السوق النقدية القائمة ما بين البنوك. فقد بلغ معدل الفائدة المرجح المطبق على القروض الممنوحة للمقولات غير المالية والخواص نسبة 6,07% في نهاية 2007 مقابل 6,32% في بداية السنة و6,70% في الفصل الرابع من سنة 2006.

أما بخصوص القروض الموزعة من طرف شركات التمويل، فقد بلغ معدل تكلفتها، الذي يحتسب على أساس معطيات الحصيلة، 11,67% في المتوسط، أي بارتفاع قدره 14 نقطة أساس مقارنة بسنة 2006.

سعر الفائدة المرجح المطبق على القروض الممنوحة للمقاولات والخواص
(معطيات الاستقصاء الذي أجراه بنك المغرب لدى الأبناك)

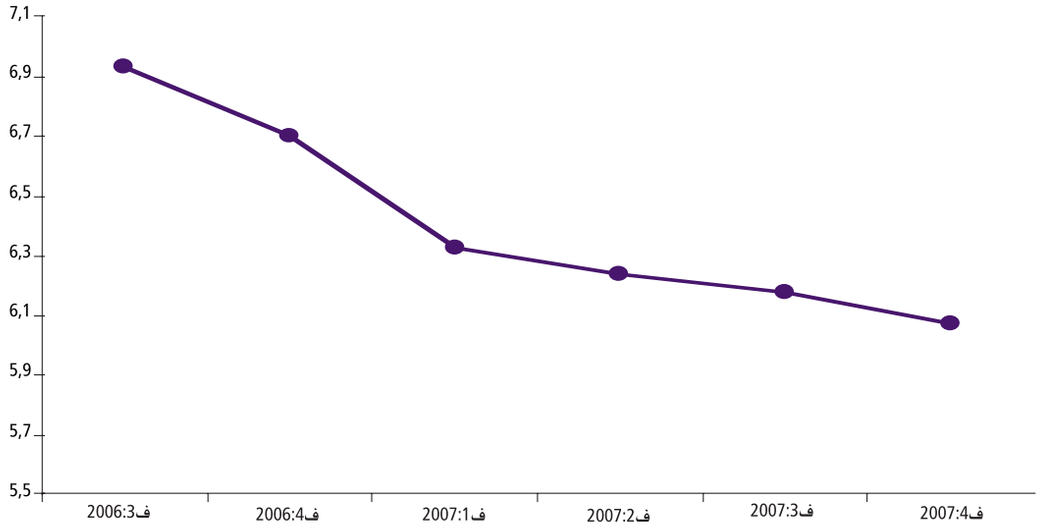

وحسب الفئات، سُجلت أهم الانخفاضات على مستوى أسعار الفائدة المطبقة على القروض للاستهلاك والقروض للعقار من نهاية سنة لأخرى، فيما عرفت الأسعار المطبقة على تسهيلات الخزينة تراجعا لم يتجاوز 28 نقطة أساس وارتفعت أسعار الفائدة على القروض للتجهيز بما قدره 22 نقطة أساس.

أسعار الفائدة المدينة

الأسعار	2006 : فصل 4	2007 : فصل 1	2007 : فصل 2	2007 : فصل 3	2007 : فصل 4	فصل 4-2007 / فصل 4-2006
تسهيلات الخزينة	6,56	6,15	6,21	6,13	6,28	-0,28
القروض للتجهيز	6,64	6,18	6,48	7,01	6,86	0,22
القروض للعقار	6,11	5,64	5,11	5,13	5,08	-1,03
القروض للاستهلاك	8,66	8,51	7,59	7,03	7,41	-1,25
المجموع	6,70	6,32	6,23	6,18	6,07	-0,63

إطار 12 : من التكلفة المتوسطة للقرض إلى سعر الفائدة المدين الحدي : أهم ما جاء به البحث الفصلي حول أسعار الفائدة

قبل سنة 2006، لم يكن بنك المغرب يتوفر سوى على مؤشر واحد لتحليل شروط التمويل في الاقتصاد وهو التكلفة المتوسطة للقروض. ويمثل هذا المؤشر، الذي يتم حسابه انطلاقا من معطيات حصيلة النظام البنكي، النسبة بين الفوائد المحصلة ومتوسط المبلغ الجاري للقروض، كما يوفر هذا المؤشر معلومات عن أسعار الفائدة المطبقة ليس فقط على عقود الائتمان الجديدة بل أيضا على مجموع القروض الموزعة من قبل والتي لم يتم تسديد مبلغها الإجمالي بعد. وبذلك، فإن تغيرات هذا المؤشر تعتبر غير ملائمة لتتبع تطور أسعار الفائدة المدينة الحدية في الاقتصاد وآليات توصيل السياسة النقدية.

ومنذ بداية سنة 2006، بدأ بنك المغرب في إنجاز بحث فصلي حول أسعار الفائدة المدينة. ويطلب من البنوك في هذا الإطار إعطاء المعلومات الخاصة بأسعار الفائدة المطبقة حسب فئة الزبون، ونوعية القرض والمبالغ، مما يمكن من حساب سعر الفائدة المدين الحدي الإجمالي المطبق على مجموع القروض، وكذا حسب الفاعل والغرض الاقتصاديين. وبالنظر إلى التحسن الملموس الذي يسجل من فصل إلى آخر على مستوى وثوقية وجودة المعطيات التي توفرها البنوك، قرر بنك المغرب استغلال نتائج البحث من أجل القيام بدراساته الداخلية وكذا لتلبية حاجياته المتعلقة بالإصدارات الخارجية.

◆ النقد والتوظيفات السائلة[1]

في سنة 2007، تواصلت الوتيرة السريعة للنمو النقدي الملاحظة منذ متم سنة 2005، حيث تزايد المجمع م3 بنسبة 16% مقابل 17% سنة 2006. وعلى الرغم من مساهمة كل المكونات في نمو المجمع م3، فإن تطورها يعكس بشكل أكبر تفضيل الفاعلين غير البنكيين للحسابات تحت الطلب التي شهدت ارتفاعا هاما. ومن جهتها، تزايدت التوظيفات لأجل والعملة الائتمانية بوتيرة أقل بكثير من تلك المسجلة سنة 2006، بينما استمرت الحسابات الادخارية في منحاها التصاعدي.

وبالمقابل، توقف الانتعاش المسجل خلال السنة الماضية على مستوى التوظيفات السائلة، إذ انخفضت هذه الأخيرة بنسبة 12,3% بفعل تراجع طلب المقاولات غير المالية وكذا انخفاض القيمة السوقية لجزء كبير من سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة.

وفي المجمل، بلغ نمو السيولة الإجمالية للاقتصاد، المكونة من هذه المجمعات ومن المجمع م3، نسبة 16,6% كمتوسط شهري مقابل 15,1% سنة 2006.

وفي ما يتعلق بمصادر الإنشاء النقدي، فقد سجل الائتمان الداخلي ارتفاعا بنسبة 23,3%، نتيجة توسع القروض البنكية بنسبة 29,5%، بينما لم يتجاوز نمو الديون الصافية على الدولة نسبة 3%. ومن جهتها، ارتفعت الموجودات الخارجية الصافية بنسبة 9,3%، مما يشكل تراجعا ملحوظا مقارنة بالوتيرة المسجلة خلال السنوات الأربع الأخيرة.

1 يرجع للملحقات الإحصائية XI-1 إلى XI-12

المجمع م3

تأثر تطور الكتلة النقدية خلال السنة بنمو الائتمان على الخصوص وكذا بالتقلبات التي عرفتها بعض عناصر الخصوم البنكية، لاسيما اقتراضات البنوك.

وخلال الأشهر السبعة الأولى من السنة، واصلت وتيرة النمو السنوي للمجمع م3 تسارعها لتبلغ 19,9% في نهاية يوليوز، ارتباطا بالارتفاع القوي للقروض البنكية. وفي ما بعد، كان للتزايد الملموس في الخصوم غير النقدية[1] للبنوك أثر التخفيف على النمو النقدي. وقد أدت هذه التطورات، التي صاحبها انخفاض هام في الديون الصافية على الدولة في نهاية دجنبر، إلى تراجع وتيرة نمو المجمع م3 لتصل إلى 16% من نهاية سنة لأخرى.

تطور المجمع م3 ومقابلاته سنة 2007
(على أساس سنوي بالنسبة المئوية)

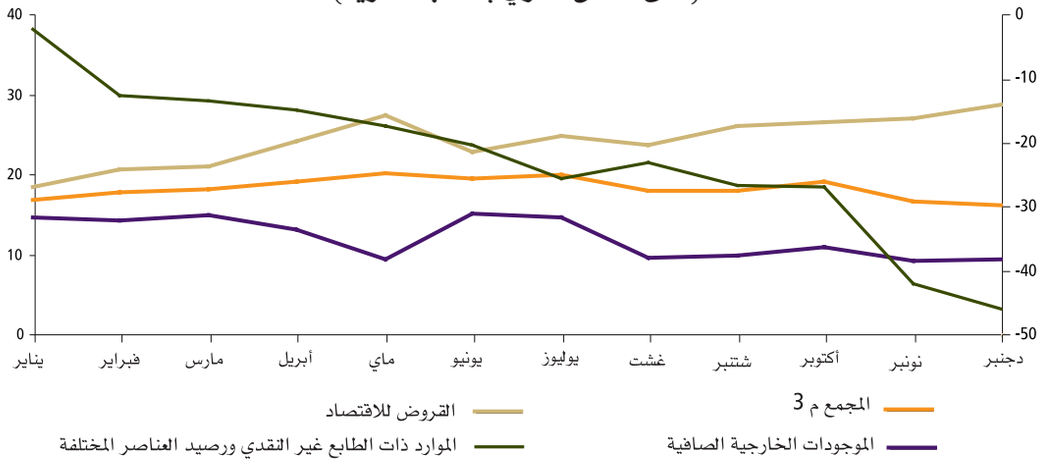

1 تشمل الخصوم غير النقدية، التي تعرف أيضا باسم "الموارد ذات الطابع غير النقدي"، اقتراضات البنوك واحتياطياتها إضافة إلى الأموال الذاتية الصافية لبنك المغرب والبنوك. ونظرا لمبدأ القيد المزدوج، فإن أي ارتفاع في أحد هذه العناصر يؤدي إلى تدمير نقدي لا ينعكس على المقابلات الأخرى للمجمع م3.

وبالنسبة لمجمل السنة، بلغ نمو المجمع م3 نسبة 18,1% كمتوسط شهري مقابل 14,4% سنة 2006، وهي نسبة تفوق معدل النمو الاقتصادي بكثير، مما أدى سنة 2007 إلى تزايد تباطؤ سرعة تداول النقد، التي تقاس بالمقارنة مع الناتج الداخلي الإجمالي الكلي.

سرعة تداول المجمع م3
(نسبة الناتج الداخلي الإجمالي إلى المجمع م3 حسب المعطيات السنوية)

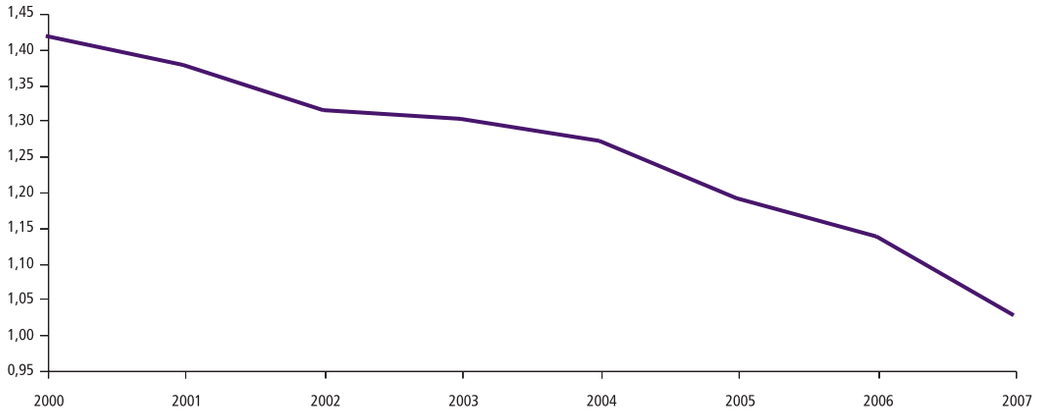

مكونات المجمع م3

عرفت مساهمة النقود الكتابية في نمو النقد ارتفاعا كبيرا بعد تراجعها خلال السنتين الماضيتين. أما التوظيفات تحت الطلب، فقد تزايدت بنفس الوتيرة المسجلة سنة 2006 في حين عرفت النقود الائتمانية والتوظيفات لأجل تراجعا ملحوظا في مساهمتها في نمو المجمع م3، مما يعكس تفضيل الفاعلين غير الماليين لتعزيز موجوداتهم تحت الطلب لدى البنوك.

تطور مكونات المجمع م3

	العملة الائتمانية	النقود الكتابية	التوظيفات تحت الطلب	التوظيفات لأجل	المجمع م 3
المبالغ الجارية في نهاية دجنبر (بملايين الدراهم)					
2004	79.715	196.056	52.918	87.741	416.430
2005	89.364	227.213	59.147	99.094	474.818
2006	108.601	262.686	65.077	119.161	555.525
2007	119.839	327.937	71.750	125.130	644.656
بنية المجمع م3 بالنسبة المئوية					
2004	19,1	47,1	12,7	21,1	100
2005	18,8	47,9	12,5	20,9	100
2006	19,5	47,3	11,7	21,5	100
2007	18,6	50,9	11,1	19,4	100
التغيرات بالنسبة المئوية					
2004	6,4	11,2	10,6	0,4	7,8
2005	12,1	15,9	11,8	12,9	14,0
2006	21,5	15,6	10,0	20,3	17,0
2007	10,3	24,8	10,3	5,0	16,0
الإسهام في نمو المجمع م3 (بالنسبة المئوية)					
2004	16,0	65,8	16,9	1,3	100
2005	16,5	53,4	10,7	19,4	100
2006	23,8	44,0	7,3	24,9	100
2007	12,1	73,6	7,5	6,7	100

العملة الائتمانية

انخفضت نسبة النمو السنوي للعملة الائتمانية إلى 10,3% سنة 2007، عوض 21,5% سنة من قبل. ويعزى هذا التراجع الكبير إلى الارتفاع الاستثنائي المسجل في دجنبر 2006، إضافة إلى تخصيص نسبة مهمة من الموجودات السائلة لتكوين حسابات تحت الطلب لدى البنوك نتيجة بالخصوص لتعزيز التعامل البنكي.

وفي ما يخص تطور العملة الائتمانية خلال السنة، فبعد ارتفاعها الشهري بنسبة 8% في دجنبر 2006، سجلت هذه العملة تراجعا خلال شهري يناير وفبراير، تلته تقلبات طفيفة استمرت إلى غاية شهر يونيو. وتماشيا مع منحاها الموسمي المعتاد، ارتفعت هذه العملة بوتيرة سريعة خلال فترة الصيف لتتراجع بعد ذلك خلال شهري شتنبر ونونبر قبل أن تتزايد من جديد في نهاية السنة، التي تزامنت مع احتفالات عيد الأضحى.

تطور العملة الائتمانية

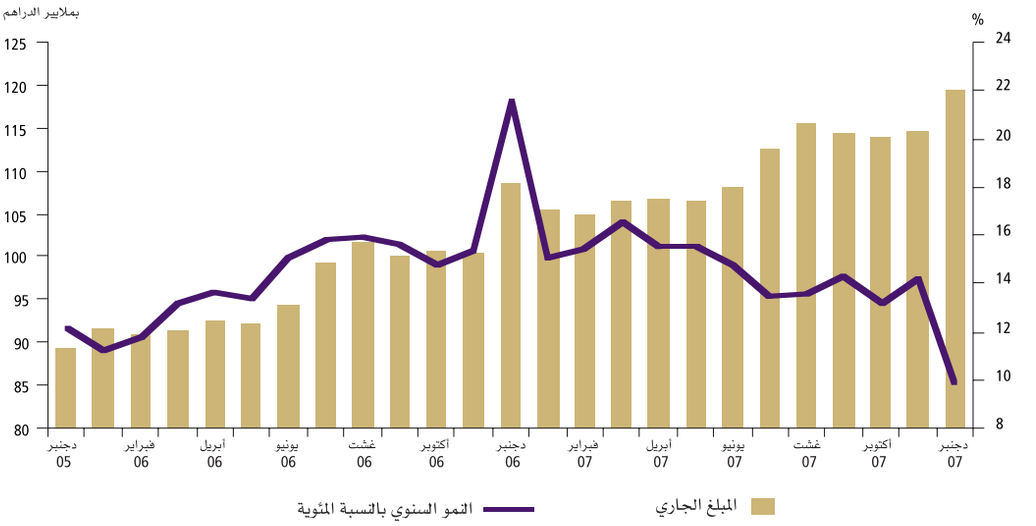

النقود الكتابية

سجلت النقود الكتابية ارتفاعا بنسبة 24,8% عوض 12,8% في المتوسط خلال السنوات الخمس الأخيرة. ومما لا شك فيه أن هذا الارتفاع القوي مرتبطٌ باستمرار انتعاش الأنشطة غير الفلاحية، إلا أنه يعكس أيضا تنامي المعاملات المتعلقة بالأصول المالية والعقارية سنة 2007.

وخلال السنة، سجل تأثير العوامل الموسمية المعتادة، خاصة منها الدفعات الأولية التي تؤديها المقاولات برسم الضريبة على الشركات وتنامي حسابات الخواص خلال الصيف، تراجعا سنة 2007. وتميزت هذه السنة بالأساس بأهمية العوامل المالية خاصةً عمليات الإدراج في البورصة، وبدرجة أقل، تزايد المعاملات في القسم الثانوي من هذه السوق.

وبلغ النمو الشهري للنقود الكتابية 1,7% في المتوسط ما بين شهري يناير ومايو قبل أن يصل إلى 3,4% في شهر يونيو نتيجة تعزيز الحسابات الجارية للمقاولات غير المالية. وفي يوليوز، تسارع نمو النقود الكتابية بفعل التحويلات التي تتم انطلاقا من التوظيفات بفائدة، ارتباطا باكتتاب الفاعلين غير البنكيين في عملية مهمة للإدراج في البورصة. وبعد انخفاضها في شهر غشت، ارتفعت النقود الكتابية مجددا بشكل قوي في أكتوبر ودجنبر بفعل المعاملات المالية (أنظر الإطار رقم 13).

النقود الكتابية وحجم المعاملات في البورصة
(بملايير الدراهم، معدلات متحركة لأربعة فصول).

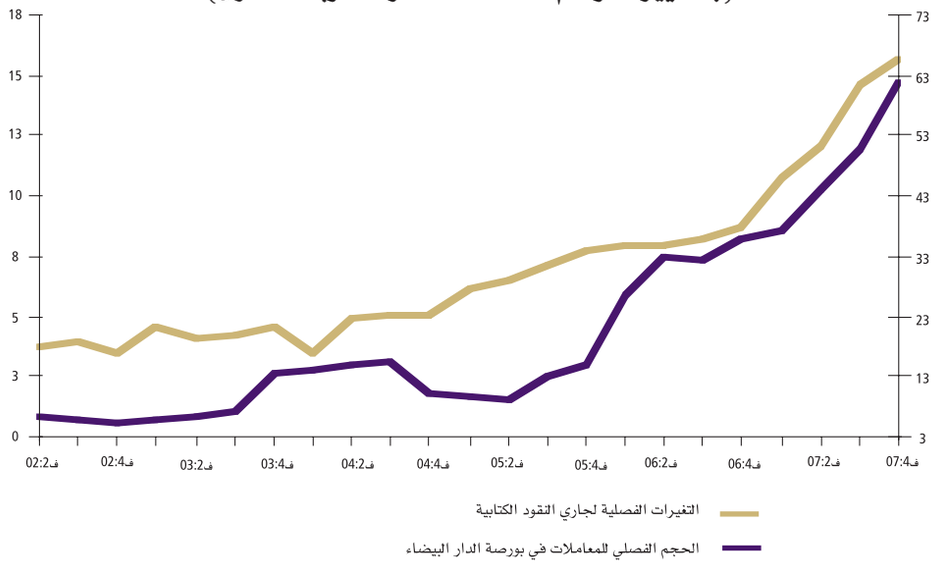

تطور النقود الكتابية والودائع لأجل والتوظيفات السائلة سنة 2007
(على أساس سنوى بالنسبة المئوية)

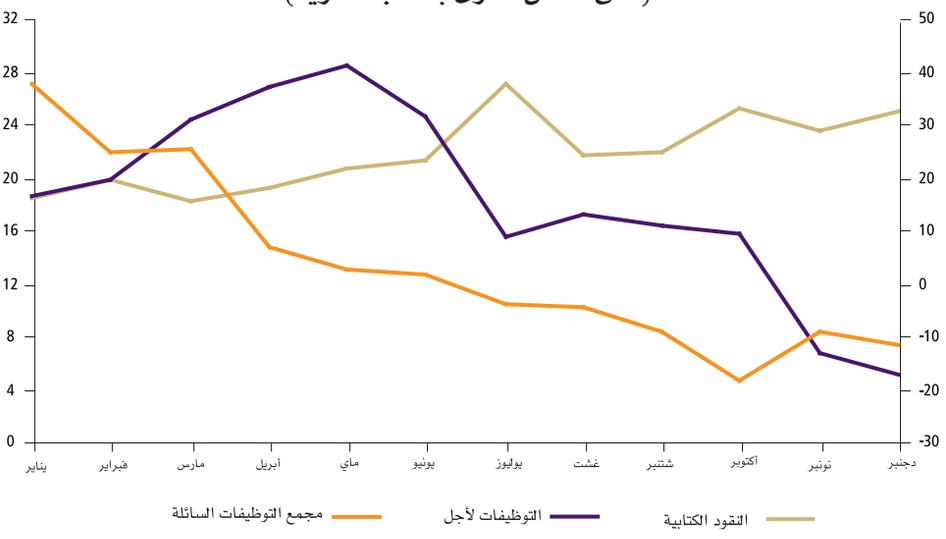

إطار 13 : أثر عمليات الإدراج في البورصة على تطور النقود الكتابية على المدى القصير

تميزت سنة 2007 على الخصوص بارتفاع عدد عمليات الإدراج في البورصة، التي أثار بعضها اهتمام المقاولات والخواص. وقد أثرت هذه العمليات على تطور النقود الكتابية بالنظر إلى الودائع التي كونها المكتتبون لهذا الغرض عبر تحويلات التوظيفات بفائدة، وبدرجة أقل، عبر اللجوء إلى القروض البنكية.

وهكذا، سجلت النقود الكتابية في شهر يوليوز ارتفاعا شهريا بمقدار 18,5 مليار قبل إدراج الشركة العقارية العامة في البورصة، وهي العملية التي أثارت اهتمام ما يفوق 57.000 مستثمر، إذ تمت تغطية الاكتتاب 140 مرة. وبالإضافة إلى ذلك، ارتفعت الحسابات تحت الطلب بما قدره 9,5 مليار في شهر أكتوبر إثر عملية إدراج أخرى سجلت تغطية الاكتتاب 100 مرة قبل أن تسجل مجددا ارتفاعا كبيرا بقيمة 9,6 مليار في شهر دجنبر، يعود بالأساس إلى الأموال التي تم تجميدها في إطار ثلاث عمليات إدراج أخرى.

التغيرات الشهرية للنقود الكتابية خلال سنة 2007

(بملايين الدراهم)

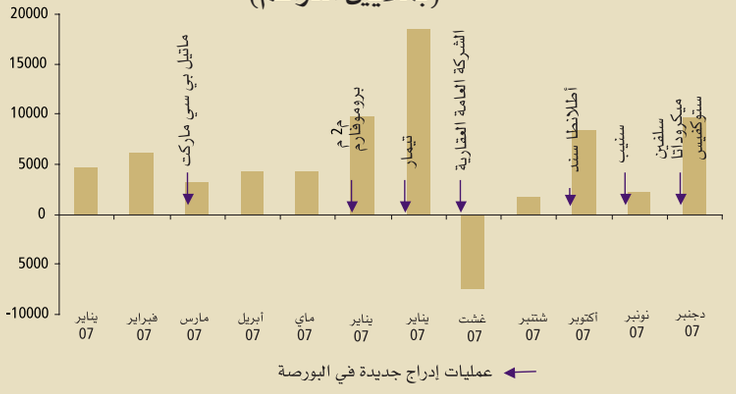

التوظيفات تحت الطلب

تعزز المنحى التصاعدي المعتاد للتوظيفات تحت الطلب خلال سنة 2007، إذ بلغ ارتفاع الحسابات الادخارية نسبة 10,3%، وهي وتيرة قريبة من النسبة المتوسطة الملاحظة خلال السنوات العشر الأخيرة. أما في ما يتعلق ببنية هذه التوظيفات، فلم تعرف تغيرا يذكر من سنة لأخرى حيث تتشكل 82% منها من الحسابات الادخارية لدى البنوك و18% من الحسابات على الدفتر المفتوحة لدى صندوق التوفير الوطني.

التوظيفات تحت الطلب

	نهاية 2005	نهاية 2006		نهاية 2007	
	المبالغ الجارية	المبالغ الجارية	التغيرات بالنسبة المئوية	المبالغ الجارية	التغيرات بالنسبة المئوية
حسابات على الدفاتر لدى صندوق التوفير الوطني	10.572	11.702	10,7	12.783	9,2
حسابات التوفير لدى البنوك	48.575	53.375	9,9	58.967	10,5
بنية التوظيفات تحت الطلب					
حسابات على الدفاتر لدى صندوق التوفير الوطني	17,9	18,0		17,8	
حسابات التوفير لدى البنوك	82,1	82,0		82,2	

التوظيفات لأجل

موازاة مع الارتفاع السريع للودائع تحت الطلب التي كونها الخواص، انحصر نمو هذه التوظيفات في نسبة 5% بالرغم من تنامي الودائع لأجل الخاصة بالمقاولات غير المالية والتي ارتفعت بما يفوق 50% في ظرف

سنة واحدة. وبالفعل، فقد عملت هذه الأخيرة طوال السنة على تعزيز توظيفاتها لأجل على حساب سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة. ومن جهة أخرى، أبان كل من الخواص والمغاربة القاطنين في الخارج عن تفضيلهم للأصول بدون فائدة على حساب التوظيفات لأجل، وذلك اعتبارا من الفصل الثاني من سنة 2007.

التطور السنوي للتوظيفات لأجل الخاصة بالفاعلين غير الماليين في سنة 2007
(بالنسبة المئوية)

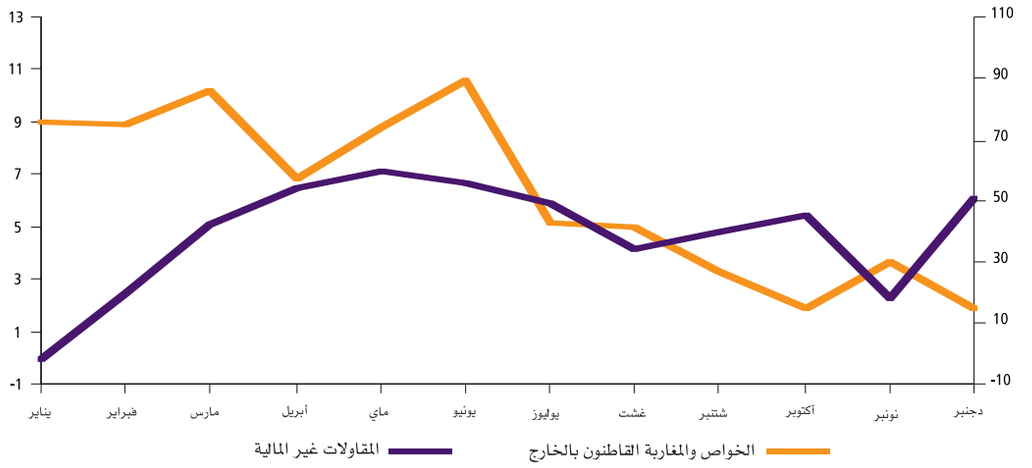

مجمعات التوظيفات السائلة

تراجعت السندات المكونة لمجمعات التوظيفات السائلة بنسبة 12,3% من نهاية سنة لأخرى، إذ أن الودائع لأجل لدى البنوك كانت الأكثر استفادة من عمليات إعادة تخصيص موجودات المقاولات غير المالية. ويعكس هذا الانخفاض أيضا ارتفاع أسعار الفائدة على سندات الخزينة سنة 2007، التي أدت إلى تقلص القيمة السوقية لمؤسسات التوظيف الجماعي في النقد وفي السندات (أنظر الإطار رقم 14).

مجمعات التوظيفات السائلة

المبالغ الجارية بملايين الدراهم	نهاية دجنبر 2005	نهاية دجنبر 2006		نهاية دجنبر 2007	
	المبالغ الجارية	المبالغ الجارية	التغيرات بالنسبة المئوية	المبالغ الجارية	التغيرات بالنسبة المئوية
مجمع ت.س1	5.539	4.347	21,52-	717	83,51-
مجمع ت.س2	9.369	11.686	24,73+	19.412	66,11
مجمع ت.س3	23.065	35.942	55,83+	22.642	37,00-
مجمع ت.س4	3.069	5.854	90,75+	7.966	36,08
مجموع التوظيفات السائلة	**41.042**	**57.829**	**40,9+**	**50.737**	**12,3-**

إطار 14 : تطور مجمعات التوظيفات السائلة

قد ينتج تطور توظيفات الفاعلين غير الماليين في سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة عن أثر الطلب المرتبط بتغيرات عمليات الاكتتاب الصافية و عن أثر السعر المرتبط بالقيمة السوقية لهذه العمليات.

وتحدد قيمة السندات الموجودة في حوزة مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة بشكل يومي في ما يخص مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية وبشكل أسبوعي بالنسبة لمؤسسات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض، وذلك بالرجوع إلى منحى أسعار الفائدة الذي ينشره بنك المغرب. أما قيمة كل سند، فتحدد عن طريق تحيين مجموع المبالغ التي لم تحصّل بعد حسب سعر الفائدة الموافق لمدته المتبقية، مما يخلق ارتباطا سلبيا بين القيم السوقية لسندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية ومؤسسات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض من جهة وبين أسعار الفائدة من جهة أخرى.

وفي سنة 2007، أبان تحليل مختلف سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة أن السندات التي تدخل ضمن مجمع ت.س.3 تأثرت بالأساس بارتفاع أسعار الفائدة على سندات الخزينة في حين أن سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية التي تدخل ضمن مجمع ت.س.2 ارتفعت بشكل كبير من نهاية سنة لأخرى بالرغم من تراجع قيمتها السوقية. ويعزى هذا النمو إلى سلوك الفاعلين غير الماليين في ما يخص التوظيف إذ أنهم عمدوا في نهاية السنة، بعد الزيادة في موجوداتهم من النقود الكتابية طوال السنة موازاة مع تطور المعاملات في البورصة، إلى إعادة تخصيص جزء من فائض القيمة المحقق في سوق البورصة لهذه الفئة من التوظيفات المرتفعة السيولة.

أسعار الفائدة على الإصدارات الجديدة للخزينة ومجمع ت.س.3

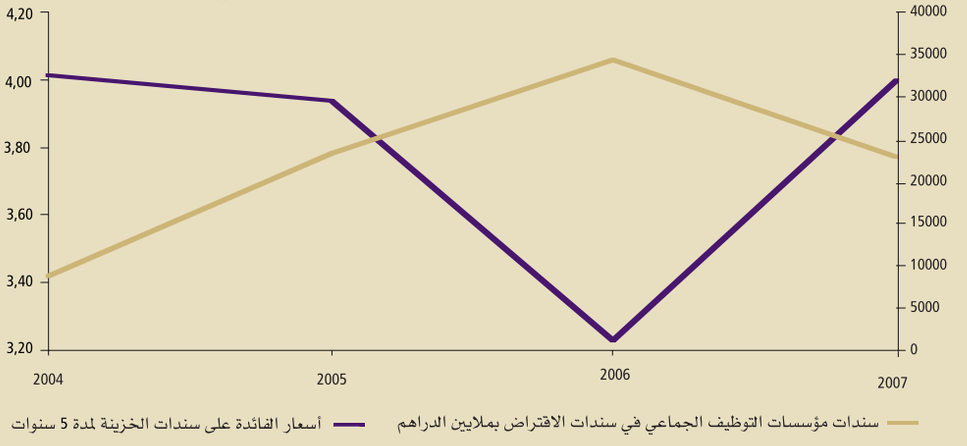

مجمع ت.س.1

استمر هذا المجمع في سنة 2007 في منحاه التنازلي الملاحظ منذ أواسط التسعينيات، حيث لم يتجاوز مبلغه الجاري 717 مليون في دجنبر 2007 مقابل 4,3 مليار في نهاية سنة 2006. ويعزى الانسحاب من هذه الفئة من التوظيفات إلى ضآلة حجم عمليات شراء سندات الخزينة وسندات الدين القابلة للتداول من طرف الفاعلين غير الماليين، مقارنة بعمليات شراء الأصول المالية الأخرى[1].

تطور مجمع التوظيفات السائلة 1

المبلغ الجاري عند نهاية السنة بملايين الدراهم	2005	2006	2007
سندات الخزينة	4.773	3.855	620
أوراق الخزينة	65	0	0
السندات الصادرة عن شركات التمويل	701	492	97
مجموع المجمع ت.س.1	**5.539**	**4.347**	**317**

سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية: مجمع ت.س.2

بالرغم من انخفاض قيمها السوقية، سجلت سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية الموجودة في حوزة الفاعلين غير الماليين ارتفاعا سنويا بلغ 66,1% مقابل 24,7% سنة 2006. ويعزى هذا النمو إلى الأثر الاستثنائي للطلب الذي شهدته نهاية السنة والذي يبدو مرتبطا بإعادة تخصيص الأرباح التي حققها الفاعلون غير الماليين من خلال معاملاتهم في سوق البورصة.

1 خاصة سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة والأسهم

النمو السنوي لسندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية الموجودة
في حوزة الفاعلين غير الماليين (بالنسبة المئوية)

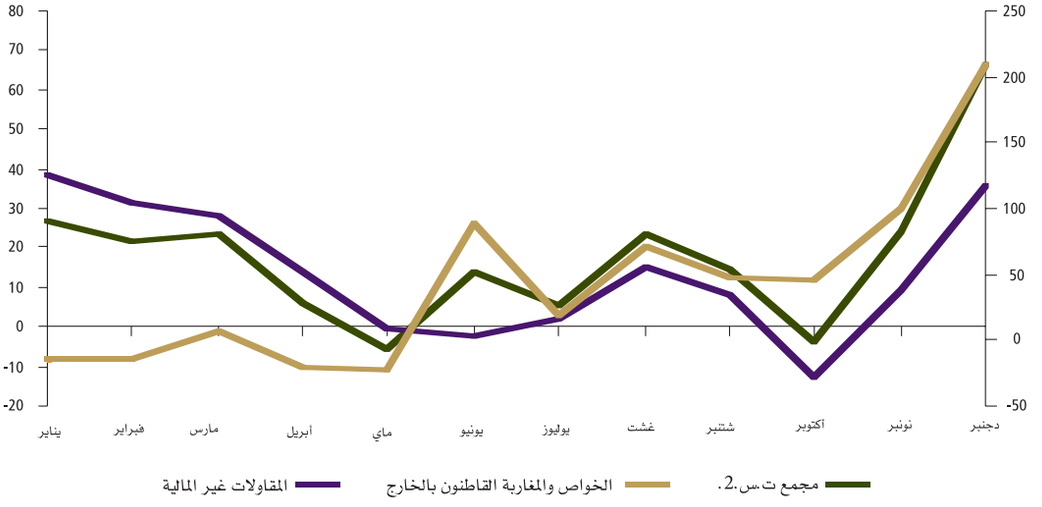

سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض: مجمع ت.س.3

نظرا لتراجع الطلب على هذه السندات وكذا التأثير السلبي لارتفاع أسعار الفائدة على سندات الخزينة، انخفض مجمع ت.س.3 طوال سنة 2007، لتصل نسبة تراجعه في نهاية شهر دجنبر على أساس سنوي إلى 37%.

توظيفات الفاعلين غير الماليين في سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض (على أساس سنوي بالنسبة المئوية).

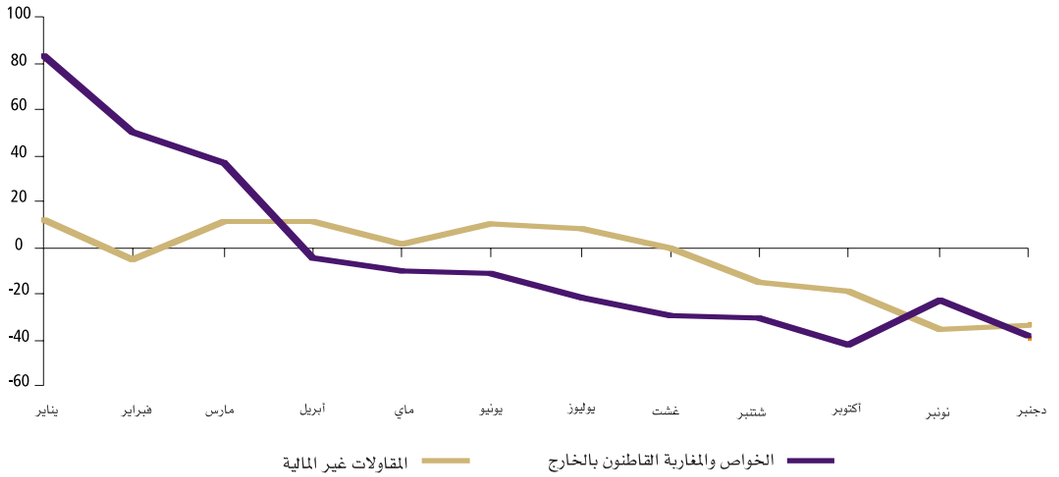

سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم فقط وفي الأسهم وسندات الاقتراض: مجمع ت.س.4

بلغ نمو مجمع ت.س.4 نسبة 36,1% من نهاية سنة لأخرى عوض 90,7% المسجلة سنة من قبل، مما يعكس ارتفاع الأسعار في بورصة الدار البيضاء.

ت.س.4 ومؤشر مازي

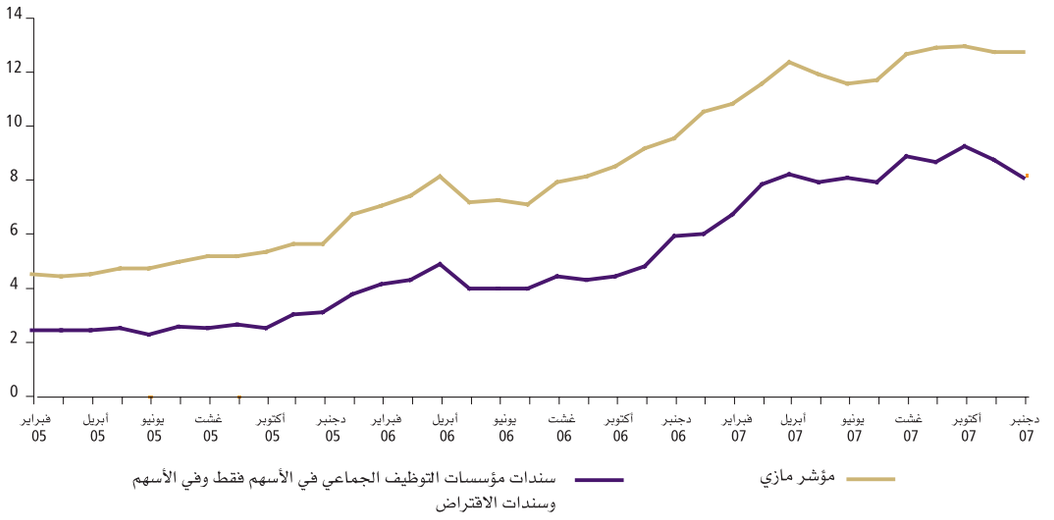

سيولة الاقتصاد

ارتفعت سيولات الاقتصاد، التي تشمل المجمع م3 ومجمل مجمعات التوظيفات السائلة، بنسبة 16,6% كمتوسط شهري. وباعتبار نمو الناتج الداخلي الإجمالي والدخل الوطني الإجمالي المتاح بالأسعار الجارية بنسبة لا تتعدى 6,6% و7,4% على التوالي، سجل معدل سيولة الاقتصاد، الذي يقاس اعتمادا على نسبة المجمع م3 إلى الناتج الداخلي الإجمالي، نموا ملموسا إذ ارتفع من 88% إلى 97,4%.

معدل سيولة الاقتصاد (بالنسبة المئوية)

	2003	2004	2005	2006	2007*
م 3/الناتج الداخلي الإجمالي	76,8	78,6	84,1	88,0	97,4
م 3/الدخل الوطني الإجمالي المتاح	72,4	73,6	78,0	81,3	89,4
السيولات الإجمالية/الناتج الداخلي الإجمالي	85,5	87,3	92,0	96,8	101,9
السيولات الإجمالية/الدخل الوطني الإجمالي المتاح	80,6	81,7	85,3	89,6	97,1

* معطيات مؤقتة

مصادر الإنشاء النقدي

ارتباطا بتوسع التمويلات المقدمة للمقاولات وللخواص، تعززت مساهمة الائتمان الداخلي في الإنشاء النقدي مقارنة بالسنتين الماضيتين. وبالموازاة مع ذلك، عرفت مساهمة الموجودات الخارجية الصافية في نمو المجمع 3 تراجعا ملحوظا إذ بلغت 19,9% فقط مقابل 30,8% و36,8% في نهاية سنتي 2006 و2005 على التوالي.

مقابلات الكتلة النقدية

المبلغ الجاري بمـــلايين الدراهـــم	نهاية دجنبر 2005	نهاية دجنبر 2006		نهاية دجنبر 2007	
	المبالغ	المبالغ	التغيرات %	المبالغ	التغيرات %
الموجودات الخارجية الصافية (I)	**165.899**	**190.768**	**15,0**	**208.519**	**9,3**
الائتمان الداخلي الإجمالي					
أ. ديون على الدولة	77.475	77.656	0,2	79.961	3,0
ب. تمويلات مقدمة للاقتصاد	292.029	339.597	16,3	436.285	28,5
ج. مقابل الموجودات بالحسابات على الدفاتر لدى صندوق التوفير الوطني	10.572	11.702	10,7	12.783	9,2
المجموع (أ+ب+ج)	**380.076**	**428.955**	**12,9**	**529.029**	**23,3**
يسقط منه : الموارد ذات الطابع غير النقدي	57.801	50.007	13,5-	64.303	28,7
الائتمان الداخلي ذو الطابع النقدي (II)	**322.275**	**378.948**	**17,6**	**364.724**	**22,6**
مجموع المقابلات (I+II)	**488.174**	**569.716**	**16,7**	**673.243**	**18,2**
رصيد العناصر الأخرى	**13.356-**	**14.191-**	**6,3**	**28.587-**	**101,4**
المجمع م3	**474.818**	**555.525**	**17,0**	**644.656**	**16,0**

الموجودات الخارجية الصافية

بعد نموها القوي خلال الفصل الأول من سنة 2007، سجلت الموجودات الخارجية الصافية تراجعا قويا في شهري أبريل وماي نظرا لارتفاع الواردات. وبالرغم من استمرار تفاقم العجز التجاري، ارتفعت احتياطيات الصرف ما بين شهري يونيو وغشت، موازاة مع تزايد تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج ومداخيل الأسفار. وبين شهري شتنبر وأكتوبر، بقيت الموجودات الخارجية الصافية شبه مستقرة قبل أن تتراجع مرة أخرى لتختتم السنة بمعدل نمو لم يتعدَّ 9,3% مقابل 15% سنة 2006.

ويتضح من بنية احتياطيات الصرف أن حصة البنوك تعززت بشكل طفيف، حيث بلغت 9,7% في نهاية سنة 2007 عوض 8,8% سنة 2006 و9,5% سنة 2005.

النمو السنوي للموجودات الخارجية الصافية سنة 2007
(بالنسبة المئوية)

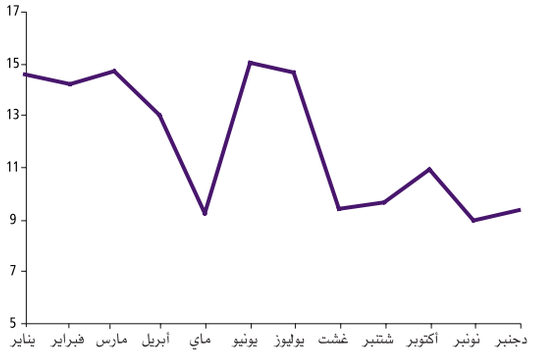

بنية الموجودات الخارجية الصافية
(بالنسبة المئوية)

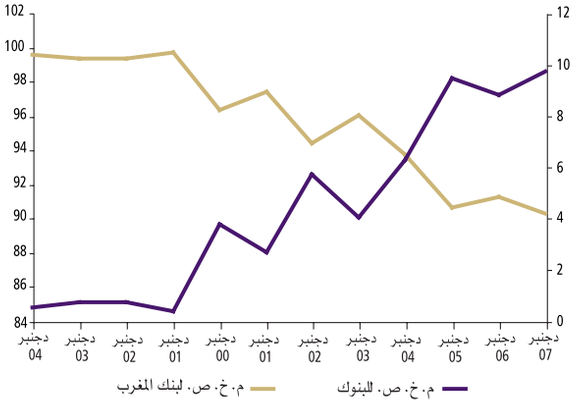

التمويلات المقدمة للاقتصاد

سجلت التمويلات المقدمة للاقتصاد ارتفاعا بلغ 28,5% من نهاية سنة لأخرى، وهي وتيرة تفوق بكثير نسبة 16,3% المسجلة سنة 2006. ويعكس هذا التطور، في ما يتعلق بالطلب، استمرار تنامي الأنشطة غير الفلاحية وتزايد المعاملات على الأصول وتراجع أسعار الفائدة وكذا تنوع العرض في سوق الائتمان. أما في ما يخص مؤسسات الائتمان، فيعزى هذا التطور بالأساس إلى تزايد حدة المنافسة بين البنوك وتراجع المخاطر خاصة منها تلك المتعلقة بالقروض للعقار والقروض للاستهلاك.

تطور التمويلات المقدمة للاقتصاد من نهاية سنة لأخرى

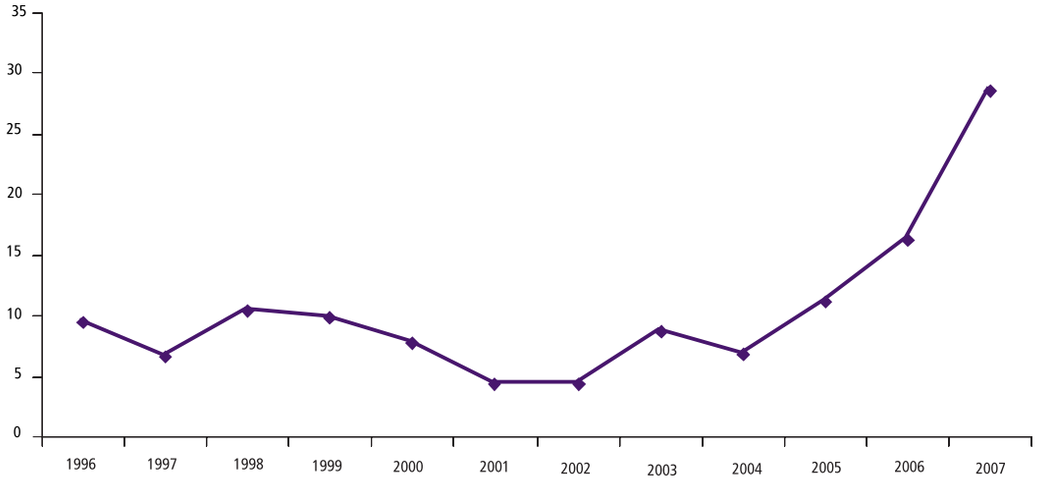

وقد شمل هذا النمو كل أنواع القروض، خاصة منها القروض للعقار التي ارتفعت بنسبة 43,8%. أما تسهيلات الخزينة، فقد تزايد نموها بفعل حجم المعاملات على الأصول، إذ انتقلت وتيرتها إلى 25,6%. ومن جهتها، ارتفعت القروض للتجهيز بنسبة 27,3% نتيجة لانتعاش الاستثمار، فيما سجلت القروض للاستهلاك نسبة نمو قياسية بلغت 41,4% تعزى جزئيا إلى تزايد شراء السلع المستديمة.

الديون الصافية على الدولة

بفعل انخفاض نسبة اللجوء إلى البنوك، الذي عوّض جزئيا عن تراجع الوضعية الصافية للخزينة لدى بنك المغرب، لم يرتفع المبلغ الجاري للديون الصافية على الدولة إلا بنسبة 3% سنة 2007. وعلى غرار سنة 2006، لم يكن لنمو مصدر الإنشاء النقدي هذا أي تأثير يذكر على توجه الكتلة النقدية.

الديون الصافية على الدولة

المبالغ الجارية بملايين الدراهم	نهاية 2005	نهاية 2006		نهاية 2007	
	المبالغ الجارية	المبالغ الجارية	التغيرات %	المبالغ الجارية	التغيرات %
ديون على الدولة	**77.475**	**77.656**	**0,2**	**79.961**	**3,0**
ديون بنك المغرب	7.228-	8.791-	21,6	3.425-	61,0-
ديون البنوك	75.391	77.259	2,5	73.490	4,9-
ديون الخواص والمقاولات غير المالية	9.312	9.188	1,3-	9.896	7,7

تطور الديون الصافية على الدولة

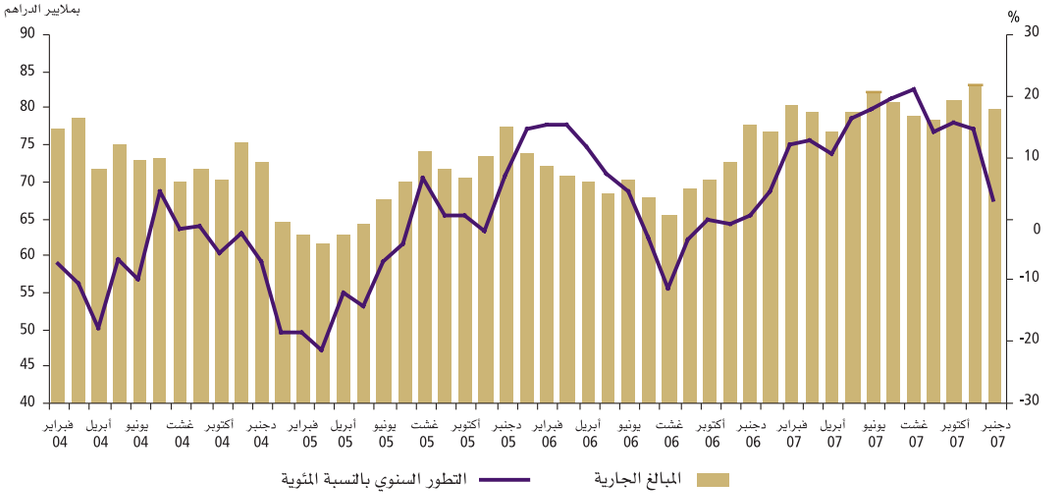

يتضح من تطور الديون الصافية على الدولة خلال السنة تأثير تمركز إصدارات الخزينة في سوق الأذينات بالمزايدة خلال شهر يناير وفبراير ثم دجنبر، حيث أنجزت ما يقارب 63% من إصدارات السنة خلال هذه الأشهر.

◆ الائـتـمان

يظهر توجه النشاط الائتماني في سنة 2007 أن النمو المالي قد تواصل بوتيرة سريعة كما تدل على ذلك ثلاث تطورات كبرى. أولى هذه التطورات يتعلق بالمبلغ الجاري الإجمالي للقروض البنكية الموزعة من طرف مؤسسات الائتمان الذي ارتفع بحوالي 26% بعد نموه سنة 2006 بنسبة 16,4%، لتصل بذلك حصته في الناتج الداخلي الإجمالي إلى ما يقارب 72%. يأتي بعد ذلك تواصل عملية التمديد التدريجي لآجال الاستحقاقات، التي بدأت منذ عدة سنوات كما يوضح ذلك التطور السريع للقروض لأجل متوسط وطويل مقارنة بالقروض لأجل قصير. إضافة إلى ذلك، توضح المعطيات المتوفرة تزايد عدد القروض الممنوحة بنسب فائدة متغيرة والتي تنامت حصتها في المبلغ الجاري الإجمالي للقروض العقارية من 43% إلى 49% في ظرف سنة واحدة.

موازاة مع ذلك، تعززت متانة القطاع البنكي إذ تواصل تراجع حجم الديون المعلقة الأداء لتصل، مع نهاية سنة 2007، إلى 7,9% من المبلغ الجاري الإجمالي للقروض.

◆ القروض الموزعة من طرف البنوك

ارتفع المبلغ الجاري الإجمالي للقروض البنكية سنة 2007 بنسبة 29,1% ليبلغ 422,6 مليار مقابل 327,36 مليار درهم سنة 2006. وإذا ما استثنينا الديون المعلقة الأداء، فإن نمو القروض يبدو أكثر أهمية إذ وصل إلى 33,4%.

توزيع القروض البنكية حسب أغراضها[1]

أبان توزيع القروض البنكية حسب أغراضها عن وتيرة نمو تفوق نظيرتها المسجلة سنة 2006، وذلك باستثناء القروض للعقار التي تراجعت معدلات نموها من سنة لأخرى.

بملايين الدراهم	2005	2006*			2007		
	المبالغ	المبالغ	التغيرات %	بالنسبة المئوية	المبالغ	التغيرات %	بالنسبة المئوية
الحسابات المدينة وتسهيلات الخزينة (*)	78.326	89.400	14,1	27,3	120.077	34,3	28,4
القروض للتجهيز	65.166	78.796	20,9	24,1	102.044	29,5	24,1
القروض للعقار (*)	57.215	81.091	41,7	24,8	107.450	32,5	25,4
القروض للاستهلاك	26.699	34.448	29,0	10,5	49.265	43,0	11,7
ديون مختلفة على الزبناء	7.121	8.017	12,6	2,4	10.425	30,0	2,5
الديون المعلقة الأداء	43.605	35.606	18,3-	10,9	33.311	6,4-	7,9
مجموع القروض البنكية	**278.132**	**327.358**	**17,7**	**100,0**	**422.572**	**29,1**	**100**

(*) أرقام مراجعة

ببلوغها 120 مليار درهم، أي ما يعادل 28,4% من مجموع القروض البنكية، سجلت تسهيلات الخزينة ارتفاعا بنسبة 34,3% عوض 14,1% سنة 2006، وذلك ناتج بالأساس عن تنامي التسهيلات الممنوحة للمقاولات.

1 تمت مراجعة هذه المعطيات وإعادة تصنيف بعض القروض، خاصة منها تسهيلات الخزينة ضمن قروض التجهيز والعقار. ويمكن جزئيا مقارنتها بالمعطيات الواردة في الركن الخاص ب"النقد والتوظيفات السائلة".

وواصلت القروض للعقار نموها سنة 2007، إذ انتقل مبلغها الجاري من 81,1 مليار إلى 107,5 مليار درهم، لتشكل بذلك ما يقارب 28% من مجموع القروض السليمة التي وزعتها البنوك، وذلك ارتباطا بالإجراءات الرامية إلى التشجيع على اقتناء السكن وبتخفيض أسعار الفائدة (انظر الإطار 15).

وبدورها، سجلت القروض للتجهيز ارتفاعا بنسبة 29,5% لتصل إلى 102 مليار، موازاة مع النمو القوي الذي عرفه الاستثمار.

أما القروض للاستهلاك، فقد بلغت 49,3 مليار، بارتفاع بنسبة 43% عوض 29% المسجلة في السنة الماضية. ويعزى هذا النمو بالأساس إلى الطلب القوي على السلع المستديمة نتيجة تليين شروط التمويل.

وبالنسبة للديون المعلقة الأداء، فقد واصلت منحاها التنازلي، وإن بدرجة أقل مقارنة مع سنة 2006. وبالفعل بلغت هذه الديون إلى 33,3 مليار، متراجعةً بنسبة 6,4% بدل 18,3% السنة الفارطة حيث شكلت 7,9% من محفظة قروض البنوك و5,3% منها إذا تم استثناء البنوك العمومية. أما بخصوص نسبة تغطية هذه الديون بالمؤونات، فقد تحسنت لتصل إلى 75% بالنسبة لمجموع البنوك و84,3% للأبناك الخاصة و63% للأبناك العمومية مقابل 71,3% و78% و62,9% على التوالي سنة 2006.

إطار 15 : استقصاء حول القروض للعقار

أبان الاستقصاء الذي أجراه بنك المغرب سنة 2007 لدى النظام البنكي حول تطور القروض للعقار أن القروض المخصصة للإنعاش العقاري قد ارتفعت بوتيرة أسرع من وتيرة القروض للسكن. وبالفعل، فقد تنامت هذه الأخيرة، التي تشكل ما يقارب 80% من مجموع القروض، بنسبة 28% فيما ارتفعت قروض الإنعاش العقاري بنسبة 59%. ويبقى توزيع القروض للسكن مرتكزا على منطقتي الدار البيضاء والرباط اللتان استفادتا من 64% من المبلغ الجاري الإجمالي بدل 70% سنة 2006.

وفي ما يتعلق بأسعار الفائدة المطبقة، أكد الاستقصاء استمرار اتجاهها نحو الانخفاض. فقد تم تطبيق أسعار فائدة تقل عن 6% على 44% من قروض السكن، مقابل 15% السنة الفارطة، فيما طبقت أسعار فائدة تفوق 8% على 21% من هذه القروض، عوض 29% سنة 2006.

وعلاوة على ذلك، أبرزت الدراسة تزايد القروض الممنوحة بأسعار فائدة متغيرة، حيث ارتفعت حصتها خلال سنة واحدة من 43% إلى 49% من المجموع وكذا تمديد المدة المتوسطة لكل من القروض للسكن والإنعاش العقاري إلى 18 سنة و2,9 سنة عوض 15,8 سنة و2,6 سنة على التوالي في سنة 2006.

توزيع القروض البنكية حسب أجلها

تميز تطور القروض سنة 2007 بارتفاع وتيرة نمو القروض لأجل متوسط وطويل مقارنة بالقروض لأجل قصير.

بملايين الدراهم	2005 المبالغ	2006 المبالغ	2006 التغيرات %	2006 بالنسبة المئوية	2007 المبالغ	2007 التغيرات %	2007 بالنسبة المئوية
القروض لأجل قصير	**114.993**	**138.055**	**20,1**	**42,2**	**174.205**	**26,2**	**41,2**
القروض لأجل متوسط وطويل	**119.534**	**153.696**	**28,6**	**47,0**	**215.056**	**39,9**	**50,9**
القروض لأجل متوسط	59.688	69.115	15,8	21,1	108.618	57,2	25,7
القروض لأجل طويل	59.846	84.581	41,3	25,8	106.438	25,8	25,2
الديون المعلقة الأداء	**43.605**	**35.606**	**18,3-**	**10,9**	**33.311**	**6,4-**	**7,9**
مجموع القروض البنكية	**278.132**	**327.357**	**17,7**	**100,0**	**422.572**	**29,1**	**100,0**

نتيجة لتنامي القروض للسكن والتجهيز، سجلت القروض المتوسطة والطويلة الأجل، التي بلغت 215,1 مليار، ارتفاعا بنسبة 40%، وهي وتيرة أسرع مقارنة بنسبة 28,6% المسجلة سنة 2006. وعلاوة على ذلك، تزايدت القروض القصيرة الأجل، التي بلغت 174,2 مليار، بنسبة 26,2% مقابل 20,1%، وذلك موازاة مع ارتفاع حجم تسهيلات الخزينة.

توزيع القروض البنكية حسب القطاعات

سجلت القروض البنكية الموجهة للقطاع الثالثي ارتفاعا كبيرا مقارنة بتلك الموجهة للقطاع الأولي والثانوي.

بملايين الدراهم	2005 (*)	2006 (*)			2007		
	المبالغ	المبالغ	التغيرات %	بالنسبة المئوية	المبالغ	التغيرات %	بالنسبة المئوية
القطاع الأولي	**17.222**	**18.780**	**9,0**	**5,7**	**20.193**	**7,5**	**4,8**
الفلاحة	15.056	15.842	5,2	4,8	17.024	7,5	4,0
الصيد البحري	2.166	2.938	35,6	0,9	3.169	7,9	0,7
القطاع الثانوي	**78.010**	**89.619**	**14,9**	**27,4**	**125.727**	**40,3**	**29,8**
الصناعات الاستخراجية	2.346	2.812	19,9	0,9	4.131	46,9	1,0
الطاقة والمياه	8.218	10.643	29,5	3,3	15.688	47,4	3,7
الصناعات التحويلية	50.253	51.824	3,1	15,8	63.123	21,8	14,9
البناء والأشغال العمومية	17.193	24.340	41,6	7,4	42.785	75,8	10,1
القطاع الثالثي	**182.900**	**218.958**	**19,7**	**66,9**	**276.652**	**26,3**	**65,5**
المؤسسات الفندقية	8.092	7.688	5,0-	2,3	10.434	35,7	2,5
النقل والاتصالات	14.993	19.247	28,4	5,9	21.811	13,3	5,2
التجارة	20.877	21.905	4,9	6,7	27.195	24,1	6,4
النشاطات المالية (**)	28.448	37.207	30,8	11,4	58.971	58,5	14,0
الأسر(***)	72.223	93.743	29,8	28,6	120.050	28,1	28,4
الخدمات الأخرى	38.267	39.168	2,4	12,0	38.191	2,5-	9,0
مجموع قروض البنوك	**278.132**	**327.357**	**17,7**	**100,0**	**422.572**	**29,1**	**100,0**

(*) أرقام مراجعة

(**) تمثل القروض «للنشاطات المالية» القروض الممنوحة من طرف البنوك للزبناء الماليين، وخاصة لشركات التمويل وشركات التأمين ومؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة.

(***) تمثل القروض «للأسر» القروض الممنوحة للخواص، ولاسيما قروض السكن والاستهلاك.

فبالفعل، وعلى غرار السنوات الماضية، واصل القطاع الثالثي سنة 2007 الاستفادة من أكثر من 65% من القروض البنكية، حيث ارتفعت القروض الممنوحة له والبالغة 276,7 مليار بنسبة 26,3% مقابل 19,7% سنة 2006. وقد خصصت هذه القروض بالأساس للأسر وللنشاطات المالية التي تزايدت مبالغها الجارية بنسبة 58,5% و28,1% على التوالي. ومن جهتها، سجلت القروض الممنوحة للمؤسسات الفندقية نموا بنسبة 35,7% بعد انخفاضها بنسبة 5% في السنة الماضية، فيما ارتفعت القروض المخصصة للنشاطات التجارية بنسبة 24,1%.

وفي ما يتعلق بالقروض الممنوحة للقطاع الثانوي والتي بلغت 125,7 مليار درهم، فقد نمت بنسبة 40,3% وشملت مجموع الفروع.

وبالنسبة للقروض الممنوحة للقطاع الأولي، فقد انتقلت إلى 20,2 مليار، مرتفعة بنسبة 7,5%، وهي وتيرة أقل سرعة من 9% المحققة في سنة 2006، نتيجة بالأساس لتباطؤ نمو نشاطات الصيد البحري.

◆ القروض الموزعة من طرف شركات التمويل

يعزى نمو القروض الموزعة من طرف شركات التمويل على الخصوص إلى استمرار نمو نشاطات كل من القروض للاستهلاك والقروض الإيجارية.

بملايين الدراهم	2005	2006			2007		
	المبالغ	المبالغ	التغيرات %	بالنسبة المئوية	المبالغ	التغيرات %	بالنسبة المئوية
شركات القرض للاستهلاك	24.921	28.361	13,8	54,3	33.435	17,9	53,9
شركات القرض الإيجاري	18.036	22.169	22,9	42,4	26.668	20,3	43,0
شركات القرض للعقار	415	361	13,0-	0,7	199	44,9-	0,3
·شركات تحصيل وشراء الديون	988	1.134	14,8	2,2	1.477	30,2	2,4
شركات الكفالة(*)	248	237	4,4-	0,5	242	2,1	0,4
مجموع قروض شركات التمويل	**44.608**	**52.262**	**17,2**	**100,0**	**62.021**	**18,7**	**100,0**

(*) قدمت شركات الكفالة قروضا بواسطة التوقيع بلغت قيمتها 1،1 مليار درهم.

ارتفع المبلغ الإجمالي للقروض الموزعة من طرف شركات التمويل بنسبة 18,7% ليصل إلى 62 مليار. ولا تزال القروض المقدمة من طرف شركات القرض للاستهلاك وشركات القرض الإيجاري تشكل الجزء الأكبر من القروض بنسب تصل إلى 53,9% و43% على التوالي.

وبلغت القروض الممنوحة من طرف شركات القرض للاستهلاك (انظر الإطار16) ما قيمته 33,4 مليار، مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 17,9% عوض 13,8% المسجلة في السنة الماضية. ولا تزال هذه القروض تتخذ بالأساس شكل قروض غير مرصدة بنسبة 63% وقروض لشراء السيارات بنسبة 31%.

ومن جهتها، سجلت القروض المقدمة من طرف شركات القرض الإيجاري ارتفاعا بنسبة 20,3% عوض 22,9% سنة 2006، وخصص ما يقارب 75% من هذه القروض لشراء معدات التجهيز.

وفي ما يتعلق بقروض شركات تحصيل وشراء الديون، التي بلغت 1,5 مليار، فقد تنامت بنسبة 30,2% عوض 14,8% المسجلة في السنة الفارطة.

أما التسهيلات الممنوحة من طرف شركات الكفالة، فقد بلغت 1,4 مليار درهم. وارتفعت القروض بواسطة التوقيع، التي تمثل المكون الأكبر لهذه القروض، بنسبة 14,3% لتبلغ 1,1 مليار.

إطار 16 : استقصاء حول القروض للاستهلاك

أصبحت القروض للاستهلاك تحتل مكانة آخذة في التزايد ضمن مديونية الأسر خلال السنوات الأخيرة. وقد ساعدت عوامل كثيرة في تحقيق هذا النمو، منها ارتفاع مستويات استهلاك الأسر والمنافسة بين مؤسسات الائتمان وتنويع أصناف المنتجات والخدمات المقترحة وتخفيض أسعار الفائدة.

أمام هذه التطورات وفي إطار تتبع مديونية الأسر، يقوم بنك المغرب كل سنة بإجراء استقصاء لدى شركات القروض للاستهلاك من أجل تجميع المعلومات حول هذه الفئة من القروض وكذا حول نوعية المستدينين.

وقد شمل استقصاء هذه السنة 14 شركة تبلغ حصتها من السوق 88%، أي ما يعادل 1 170 672 ملف. وقد مكن الاستقصاء من إظهار أن القروض الشخصية لا تزال تمثل الصيغة الأكثر استعمالا من طرف الزبناء بحصة بلغت 71%.

وأبان توزيع عدد الملفات حسب الفئات العمرية أن 38% من الملفات تعود لأشخاص تتراوح أعمارهم بين 40 و49 سنة. وحسب مستويات الأجور، فإن 62% من الملفات هي لأشخاص تقل مداخيلهم عن 4000 درهم. وتشكل فئتا المأجورين والموظفين 87% من المستفيدين.

وارتفع متوسط المبلغ الجاري لكل ملف إلى 24.000 بدلا من 19.000 درهم في السنة الفارطة.

◆ توزيع قروض مؤسسات الائتمان حسب الفاعلين الاقتصاديين

استمرت الشركات والخواص في الاستفادة بشكل رئيسي من قروض مؤسسات الائتمان في سنة 2007.

بملايين الدراهم	2005	2006			2007		
	المبالغ	المبالغ	التغيرات %	بالنسبة المئوية	المبالغ	التغيرات %	بالنسبة المئوية
الشركات	172.050	206.224	19,9	58,7	251.464	21,9	56,8
المقاولات الفردية	18.096	17.649	2,5-	5,0	25.083	42,1	5,7
الخواص	100.915	116.585	15,5	33,2	153.496	31,7	34,7
الجماعات المحلية	10.980	11.116	1,2	3,2	12.529	12,7	2,8
مجموع قروض مؤسسات الائتمان	**302.041**	**351.574**	**16,4**	**100,0**	**442.572**	**25,9**	**100,0**

سجلت القروض الممنوحة للشركات، والتي تمثل ما يقارب 57% من مجموع القروض الموزعة من طرف مؤسسات الائتمان، ارتفاعا بنسبة 21,9% لتصل إلى 251,5 مليار. ويعزى هذا التطور إلى تسهيل شروط منح القروض التي استفادت منها كل من المقاولات الكبرى والمقاولات المتوسطة والصغرى، حسب نتائج الاستقصاء الذي قام به بنك المغرب حول شروط منح القروض.

وارتفعت القروض الممنوحة للخواص بنسبة 31,7% لتصل إلى 153,5 مليار درهم، وذلك نتيجة انتعاش استهلاك الأسر، عقب تنويع وتطوير المنتجات المقترحة، واحتدام المنافسة بين البنوك.

أما التسهيلات الممنوحة للمقاولات الفردية، فبعد تراجعها بوتيرة 2,5% في السنة الماضية ، ارتفعت بنسبة 42,1% لتبلغ 25,1 مليار، فيما تزايدت القروض الممنوحة للجماعات المحلية من 11,1 مليار إلى 12,5 مليار.

◆ القـروض الصغـرى

واصلت القروض الصغرى توسعها خلال سنة 2007. وهكذا، قامت جمعيات القروض الصغرى البالغ عددها أربعة عشر، منها اثني عشر تعمل بشكل فعلي، بتوزيع ما قيمته 5،5 مليار بارتفاع يقارب 57%. ووصل عدد المستفيدين إلى 1,4 مليون زبون نشيط، 64% منهم نساء، مقابل مليون زبون سنة 2006. وقد ساهمت هذه القروض في توفير الشغل الدائم لما قدره 6.700 شخص بدل 3.882 السنة الماضية. وعلاوة على ذلك، ارتفع مجموع القروض ليصل إلى 19,2 مليار استفاد منها 5,8 مليون شخص.

ومن جهة أخرى، تعززت المنظومة القانونية في هذا المجال شهر نونبر 2007 من خلال المصادقة على القانون رقم 07-04 المتمم للقانون رقم 97-18 المتعلق بالقروض الصغرى والذي يخول لجمعيات القروض الصغرى تمويل اكتتاب زبنائها في عقود تأمين لدى شركات التأمين وإعادة التأمين.

سوق الرساميل

تميز نشاط سوق الرساميل في سنة 2007 بالارتفاع الملموس للمؤشرات الرئيسية للبورصة الذي صاحبه على الخصوص نمو في عمليات الإدراج. وموازاة مع ذلك، تزايد عدد الإصدارات الإجمالية للخزينة في قسم أذينات الخزينة بالمزايدة كما ارتفعت إصدارات باقي سندات الدين القابلة للتداول من سنة لأخرى. وفي ما يخص التدبير الجماعي للادخار (أنظر الإطار 17)، عرفت الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة ارتفاعا محدودا.

السوق القائمة بين البنوك

ارتفع متوسط المبلغ الجاري للمعاملات مابين البنوك في نهاية الشهر من 5,1 مليار سنة 2006 إلى 5,5 مليار درهم سنة 2007.[1]. ويعزى هذا التطور إلى تنامي العمليات لأجل بحوالي 23% حيث بلغت 2,4 مليار في المتوسط ، بينما بقي حجم المعاملات اليومية مستقرا في 3,1 مليار درهم من سنة لأخرى.

سوق عمليات إعادة الشراء

وعلى مستوى سوق عمليات إعادة الشراء، بلغ متوسط الحجم الشهري للقروض ما بين البنوك 1,2 مليار[2] سنة 2007 مقابل 700 مليون سنة 2006.

1 يرجع للملحق الإحصائي XIV-1
2 معطيات غير كاملة ترتكز على عدد محدد من تصريحات البنوك ولا تمثل مجموع النظام البنكي

متوسط الحجم الشهري لعمليات إعادة الشراء
(بملايير الدراهم)

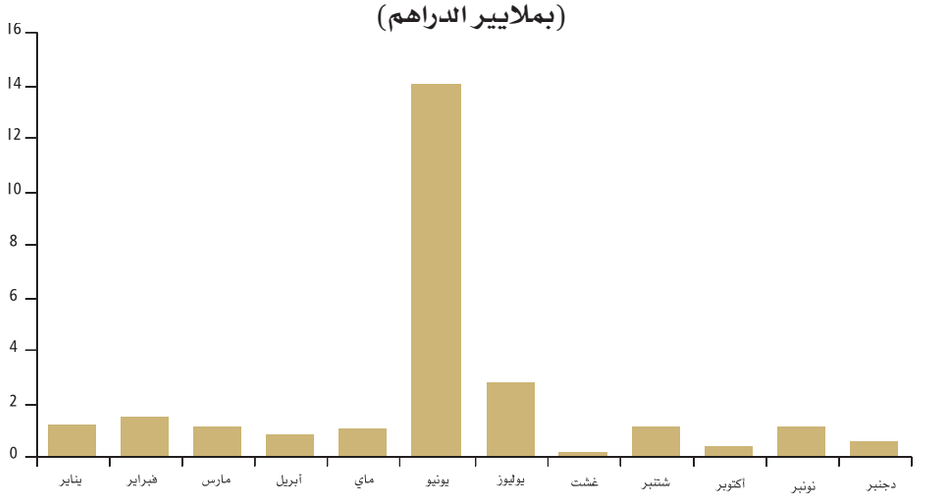

◆ سوق سندات الخزينة

رفعت الخزينة من إصداراتها الإجمالية في سوق الأذينات بالمزايدة في سنة 2007 قصد القيام بتسديدات في أقسام الدين الأخرى، مما مكنها من تصفية ديونها تجاه النظام البنكي. أما بالنسبة للمعاملات في السوق الثانوية، فقد ارتفعت بشكل ملموس.

السوق الأولية

بلغ الحجم الإجمالي للاكتتابات 165,5 مليار درهم مقابل 436,9 مليار سنة 2006. ومن ضمن هذا المبلغ، قامت الخزينة بتلبية نسبة 25,3% بدلا من 8,9% سنة من قبل. وشكلت المبالغ التي تم إصدارها خلال الفصلين الأول والرابع 51,7% و34,7% على التوالي من الحجم الإجمالي للاكتتابات، حيث توقفت الخزينة عن الالتجاء إلى سوق الأذينات بالمزايدة خلال أشهر أبريل وماي وغشت.

تطور المبلغ الجاري لسندات الخزينة بالمزايدة ما بين سنتي 2005 و2007
بملايير الدراهم

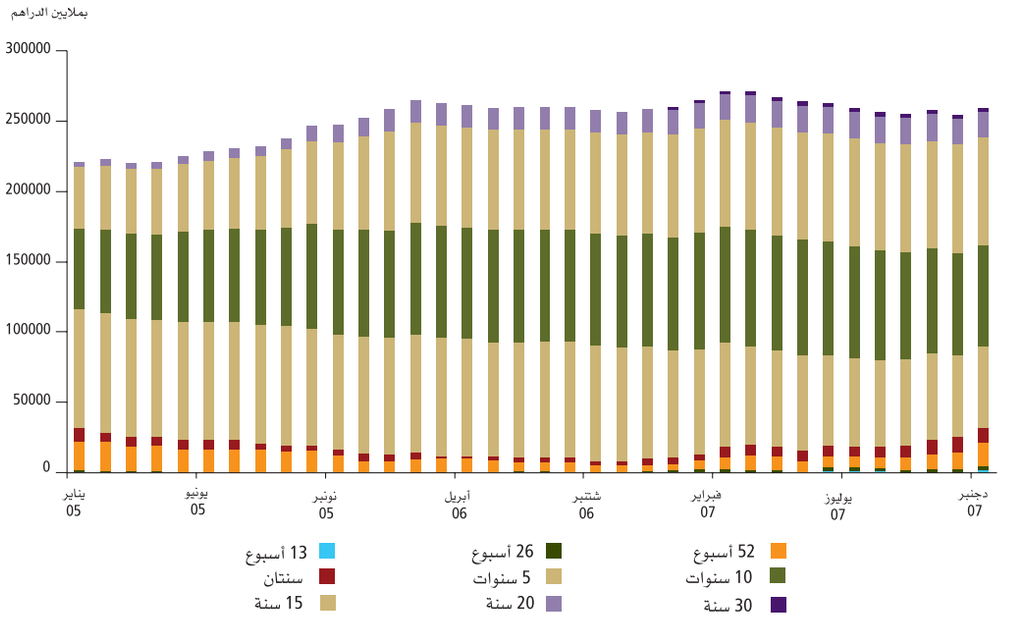

وعلى عكس التطور الذي شهدته سنة 2006، تميزت تركيبة إصدارات الخزينة بهيمنة الأذينات لأجل قصير التي بلغ حجمها 25,3 مليار، أي ما يفوق 60% من مجموع المبلغ المعبئ من طرف الخزينة، وذلك بالرغم من ارتفاع أسعار الفائدة على هذه الفئة. وبالفعل، سجلت أسعار الفائدة على السندات لأجل قصير نموا تراوح في المتوسط مابين 36 نقطة أساس بالنسبة للسندات لمدة 52 أسبوعا و101 نقطة أساس بالنسبة للسندات لمدة 13 أسبوعا، لتصل إلى 3,4% و3,6% على التوالي. وباعتبار التسديدات البالغة 10,3 مليار، فقد انتقل المبلغ الجاري للسندات لأجل قصير من 6,4 مليار إلى 21,3 مليار درهم من نهاية سنة لأخرى. وهكذا، تقلصت المدة المتوسطة لسندات الخزينة بالمزايدة بحوالي 4 أشهر من سنة لأخرى، لتستقر في ست سنوات وخمسة أشهر.

وبالموازاة مع ذلك، تراجعت الإصدارات لأجل متوسط وطويل من 31,8 مليار إلى 16,6 مليار درهم على إثر الانخفاض الذي عرفته السندات الطويلة لأجل التي بلغ حجم إصداراتها 7,6 مليار بدلا من 23,8 مليار سنة 2006. وبالنظر إلى التسديدات البالغة 31,9 مليار، تقلص المبلغ الجاري للسندات لأجل طويل ومتوسط في ظرف سنة واحدة من 253,6 مليار إلى 238,3 مليار.

وبشكل عام، سجلت أسعار الفائدة على السندات لأجل متوسط وطويل تراجعا تراوح في المتوسط ما بين 58 نقطة أساس بالنسبة للسندات لمدة 5 سنوات و138 نقطة أساس بالنسبة للسندات لمدة 20 سنة، باستثناء السندات لمدة سنتين التي عرفت أسعار الفائدة المطبقة عليها ارتفاعا بلغ 16 نقطة أساس والسندات لمدة 30 سنة التي استقرت أسعار الفائدة عليها في نفس المستوى المسجل في السنة الماضية[1].

السوق الثانوية

عرفت السوق الثانوية نموا كبيرا سنة 2007، حيث ارتفعت المعاملات على أساس المتوسط الشهري من 359 مليار إلى 629,4 مليار درهم. وهكذا، وصل معدل الدوران الشهري للمبلغ الإجمالي[2] لسندات الخزينة إلى 240,4% بدلا من 138% سنة 2006. ولا تزال هذه السوق تتسم بهيمنة العمليات المؤقتة، إذ انخفض حجم عمليات البيع الباتة من 10,3 مليار سنة 2006 إلى 8,8 مليار سنة 2007.

وخلافا للسنة الماضية، شهدت أسعار الفائدة في السوق الثانوية لأذينات الخزينة توجها نحو الارتفاع سنة 2007. وقد سجلت أسعار الفائدة القصيرة الأمد وخصوصا بالنسبة للسندات لمدة 13 و26 أسبوعا أقوى

1 يرجع للملحقات الإحصائية من XIV–2 إلى XIV–4
2 النسبة بين الحجم المتوسط الشهري للمعاملات في السوق الثانوية لأذينات الخزينة ومتوسط المبلغ الجاري لنهايات الشهر

الارتفاعات، حيث بلغت 116 نقطة أساس و118 نقطة أساس على التوالي. أما أسعار الفائدة المتوسطة الأمد، فقد عرفت ارتفاعا بلغ 82 و110 نقطة أساس على التوالي بالنسبة للسندات لمدة سنتين ولمدة 5 سنوات. وفي ما يخص السندات لأجل طويل، فقد شهدت ارتفاعات تراوحت ما بين 66 و99 نقطة أساس.

منحنى أسعار الفائدة في السوق الثانوية

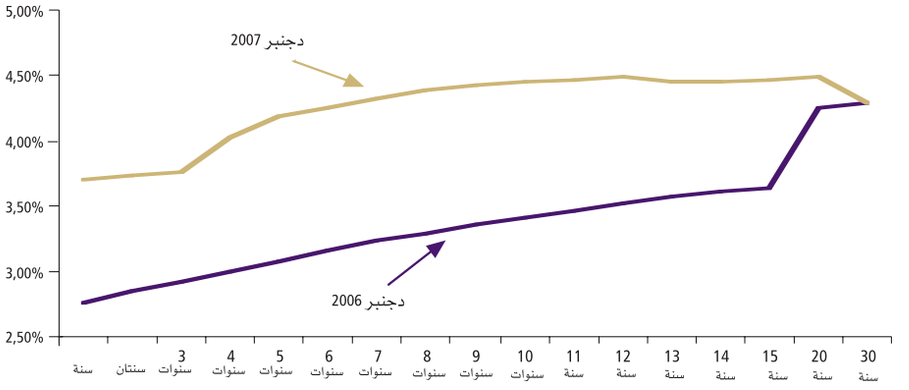

◆ سندات الدين القابلة للتداول الأخرى

تزايدت إصدارات سندات الدين القابلة للتداول بشكل كبير، حيث انتقلت من 6 ملايير سنة 2006 إلى 16,9 مليار سنة 2007. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى النمو القوي الذي عرفه حجم شهادات الإيداع التي أصدرتها البنوك حيث انتقل من 3,5 مليار إلى 14,6 مليار درهم في ظرف سنة واحدة، ارتباطا على الخصوص بتقلص خزائنها وكذا بارتفاع الفوائد المقترحة. أما إصدارات أوراق الخزينة، فقد عرفت نموا طفيفا لتصل إلى 1,9 مليار بدلا من 1,3 مليار درهم سنة 2006. وبالمقابل، شهدت الإصدارات الخاصة بسندات

شركات التمويل انخفاضا جديدا، إذ تقلصت من 1,2 مليار إلى 409 مليون من سنة لأخرى. وباعتبار التسديدات البالغة 10 ملايير، انتقل المبلغ الجاري لسندات الدين القابلة للتداول من 10,3 مليار إلى 17,3 مليار درهم[1].

وفي ما يخص أسعار الفائدة على سندات الدين القابلة للتداول، فقد ارتفعت نتيجة تنامي أسعار الفائدة المطبقة على سندات الخزينة القصيرة الأمد. وبالفعل، تراوحت أسعار الفائدة على الاستحقاقات الأكثر رواجا، والمتمثلة في سنة واحدة بالنسبة لشهادات الإيداع، ما بين 3,4% و4,1% بدلا من 3,1% و3,6% في السنة الماضية. أما بالنسبة لأوراق الخزينة، فقد تراوحت أسعار الفائدة على السندات التي يبلغ أجلها 6 أشهر ما بين 3,6%و4,3% عوض 3,2% و3,9% سنة من قبل.

تطور المبلغ الجاري لسندات الدين القابلة للتداول خلال سنة 2007
(بملايين الدراهم)

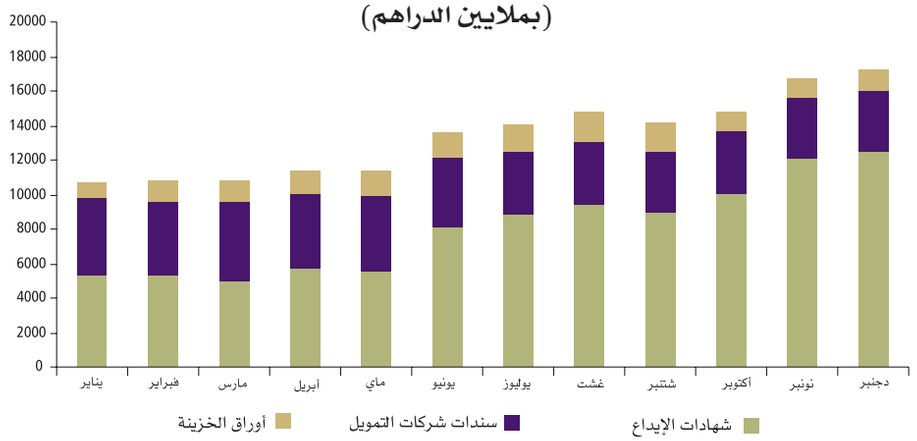

1 يرجع للملحق الإحصائي XIV–5

◆ إصدارات سندات الاقتراض

ارتفعت إصدارات سندات الاقتراض بنسبة 22,6%، حيث انتقلت من 4,1 مليار سنة 2006 إلى 5,1 مليار سنة 2007. فقد قام التجاري وفابنك بإصدارين بحجم إجمالي بلغ 3 ملايير، أحدهما بملياري درهم لمدة 7 سنوات بسعر فائدة 3,85% والثاني بمليار واحد لمدة عشر سنوات بسعر فائدة قدره 5,10%، تم إدراج 800 مليون منه في البورصة. أما الشركة الوطنية للاستثمار، فقد قامت بإصدار لمدة 10 سنوات بقيمة 1,2 مليار وبسعر فائدة قيمته4,70% . ومن جهة أخرى، قامت الشركة المغربية للسمسرة في القيم المنقولة بإصدارين لمدة 8 سنوات بلغت قيمتهما الإجمالية 500 مليون وتم ربط سعرهما بمحفظة تتكون من 20 سهما عالميا. وقامت شركة فينونسيير هات بإصدار بقيمة 275 مليون لمدة 5 سنوات بسعر فائدة بلغ 4,41%. وأخيرا، أصدرت شركتا ميدياكو وسيتيكسام سندات اقتراض بلغت قيمتها 70 مليون و20 مليون على التوالي، بسعر فائدة بلغ 4,76% و4,35%.

الجهة المصدرة	التاريخ	الاستحقاق	أسعار الفائدة	الحجم المصدر (بملايين الدراهم)
التجاري وفابنك	فبراير	7 سنوات	%3,85	2000
ميدياكو	مارس	7 سنوات	%4,76	70
فينونسيير هات	ماي	5 سنوات	%4,41	100
فينونسيير هات	ماي	5 سنوات	%4,41	175
سيتيكسام	يونيو	سنتان و يوم	%4,35	20
الشركة الوطنية للاستثمار	يوليوز	10 سنوات	%4,70	1200
التجاري وفابنك	نونبر	10 سنوات	%5,10	800
التجاري وفابنك	نونبر	10 سنوات	%5,10	200
الشركة المغربية للسمسرة في القيم المنقولة	دجنبر	8 سنوات	(*)	500

(*) ترتبط أسعار الفائدة بمحفظة تتكون من 20 سهما عالميا

◆ بورصة القيم

حافظت البورصة على انتعاشها خلال سنة 2007 حيث ارتفع مؤشر مازي بنسبة 33,9%[1] ومؤشر مادكس بنسبة 35,1% مقابل71,1% و77,7% سنة 2006. وعلى العموم، اتجهت أسعار الأسهم نحو الارتفاع طوال السنة باستثناء الانخفاضات التي سجلت خلال شهري ماي ويونيو. وكنتيجة للتزايد القوي لأسعار البورصة، انتقلت نسبة السعر إلى الأرباح من20,7 إلى 22,2 من سنة إلى أخرى. وعليه، وبالنظر إلى الارتفاع المتواصل الذي شهدته هذه الأسعار خلال السنتين الأخيرتين، فمن الواجب الاستمرار في توخي الحذر.

مؤشرات البورصة

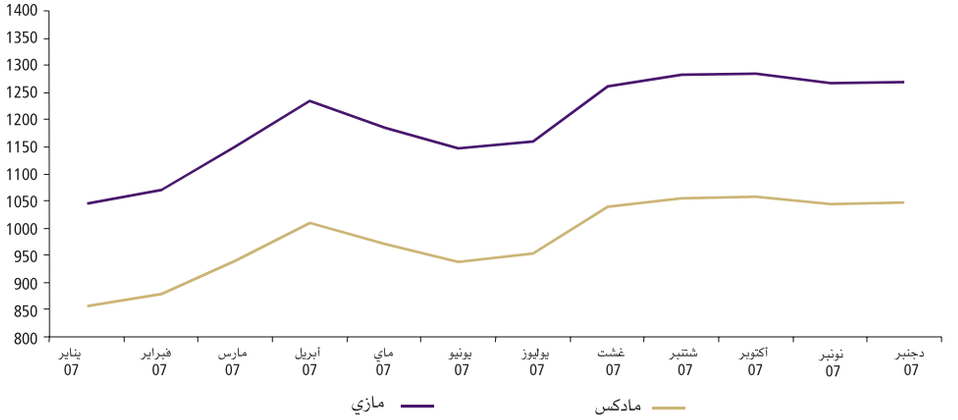

المصدر : بورصة الدار البيضاء

وقد شمل هذا النمو مختلف المؤشرات القطاعية. وهكذا، عرف مؤشر قطاع التأمينات نموا تجاوز الضعف من سنة لأخرى، مستفيدا من إدراج شركة أطلنطا في سوق البورصة. كما سجل المؤشر الخاص بقطاع سلع

1 يرجع للملحق الإحصائي XIV-6

التجهيز ارتفاعا ملموسا بلغ 78,3%، ارتباطا بالظرفية الجيدة التي يشهدها قطاع السيارات. وفي ما يخص قطاع الأبناك، فقد تزايد أداءه السنوي بنسبة 53,1%. وشهدت المؤشرات الخاصة بقطاعات العقار والبناء والأشغال العمومية تطورا مماثلا، حيث تزايدت بنسبة 44,8% و43,4% على التوالي، نتيجة بالخصوص للنمو الكبير الذي عرفه قطاع العقار.

وموازاة مع ذلك، سجلت رسملة البورصة نموا بنسبة 40,6% لتصل إلى 586,3 مليار، لتمثل بذلك 95,3% من الناتج الداخلي الإجمالي بدلا من 72,2% سنة من قبل. وقد ساهم إدراج عشر شركات في سوق البورصة بنسبة 10,7% في الرسملة الإجمالية للبورصة، من ضمنها 7,6% تعود لشركة عقارية وحوالي 2% لإحدى شركات التأمين. وبشكل إجمالي، ارتفع عدد الشركات المدرجة إلى 73 شركة فيما بلغت عمليات الزيادة في الرأسمال 1,7 مليار مقابل 0,5 مليار سنة 2006.

ومن جهته، ارتفع المبلغ الإجمالي للمعاملات بأكثر من الضعف ليصل إلى 359,8 مليار، وقد تم تحقيق 38% منه في شهر دجنبر على إثر عمليات كبيرة لإعادة تقييم المحافظ أجريت في سوق الكتل وكذا الإعلان عن الرفع من الضريبة على أرباح بيع القيم المنقولة في سنة 2008. ومع ذلك، تظل المبادلات في السوق المركزية مهيمنة ، حيث ارتفعت في ظرف سنة واحدة بما يفوق 80% لتصل إلى 213,8 مليار، أي حوالي 60% من الحجم الإجمالي. وفي ما يخص المعاملات في سوق الكتل، فبعد انخفاضها بنسبة 66,5% سنة 2006، سجلت نموا ملموسا إذ انتقلت من 20,4 مليار إلى 112,3 مليار من سنة لأخرى. أما بالنسبة لحجم المعاملات الخاصة بعمليات الإدراج في سوق البورصة، فقد ارتفع من 13,1 مليار إلى 19 مليار، منها 5,4 مليار خاصة بسندات الاقتراض.

وواصل المبلغ الإجمالي للربيحات الموزعة من طرف الشركات المدرجة نموه، لينتقل من 12,4 مليار سنة 2006 إلى 14,7 مليار سنة 2007، في ارتفاع بلغ 18,6%. ومع ذلك، فقد واصلت النسبة المتوسطة العامة للربحية انخفاضها، لتستقر في 2,5% مقابل حوالي 3% سنة 2006، باعتبار الارتفاع الهام في رسملة البورصة.

وأخيرا، تزايد حجم الاستثمار الأجنبي في الأسهم المدرجة بنسبة 20,2% ليصل إلى 149 مليار سنة 2007 [1]. ويعزى هذا النمو إلى ارتفاع مؤشر البورصة وإلى عمليات شراء مساهمات جديدة في الرأسمال. وتراجعت حصة الاستثمار الأجنبي في رسملة البورصة، لتصل إلى 25,4% مقابل 29,8% سنة 2006، نظرا لكون الأداء الإجمالي لسوق البورصة يفوق أداء محفظة الأسهم التي يمتلكها الأجانب. وباستثناء المساهمات الاستراتيجية، فإن حصة الرساميل الأجنبية في الأسهم المدرجة تبقى ضئيلة، إذ أنها لا تتجاوز 1,8% من الرسملة الإجمالية.

◆ تدبير الأصول

بعد أن بلغت 142,5 مليار درهم في شهر يونيو، استقرت الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة في 132 مليار في دجنبر مقابل 128,7 مليار سنة 2006، بزيادة بلغت 2,6%. ويعزى النمو الذي شهدته الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة خلال النصف الأول من السنة إلى الارتفاع القوي في الأصول الصافية لصناديق التوظيف في الأسهم وفي الأسهم وسندات الاقتراض معا. وبعد ذلك، انخفضت الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة خلال النصف الثاني من السنة، على إثر تقلص الأصول الصافية لصناديق التوظيف في سندات الاقتراض، والذي يعزى بدوره إلى ارتفاع أسعار الفائدة في السوق الثانوية لسندات الخزينة.

1 على أساس تقرير مجلس القيم المنقولة حول الاستثمار الخارجي في بورصة الدار البيضاء لسنة 2007.

تركيبة مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة حسب الفئات

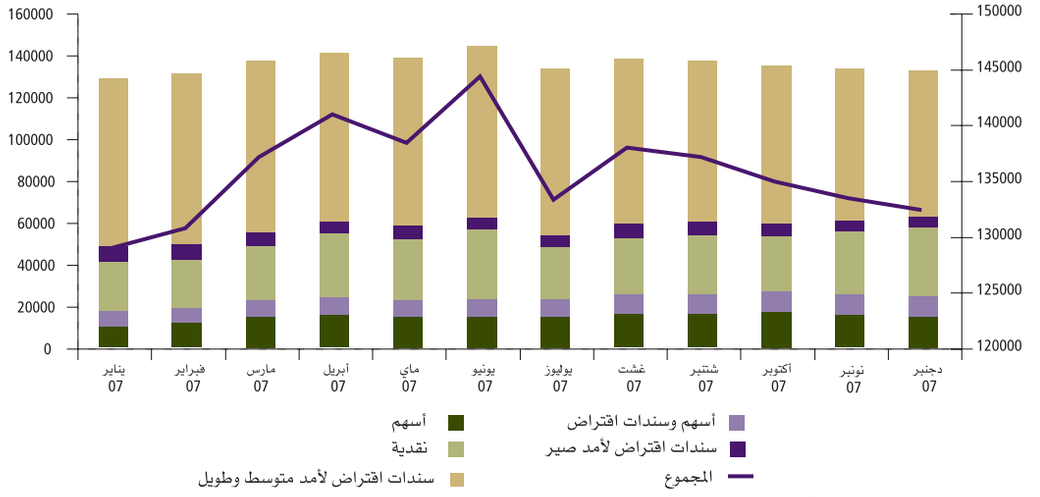

المصدر : مجلس القيم المنقولة

ارتفع عدد مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة من 200 صندوق سنة 2006 إلى 238 صندوق سنة 2007، نتيجة على الخصوص لإحداث 19 صندوقا للتوظيف في سندات الاقتراض لأجل متوسط وطويل و9 صناديق للتوظيف في الأسهم. وبالنسبة لتوزيعها حسب العدد، فلا تزال مؤسسات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض لأجل متوسط وطويل تحتل المركز الأول مقارنة بباقي أنواع مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة حيث يصل عددها إلى 100 صندوق.

ويظهر تصنيف هذه الصناديق وفق مبلغها الجاري هيمنة مؤسسات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض التي بلغ حجم أصولها الصافية 76 مليار درهم، مما يمثل 57,5% من المجموع المسجل سنة 2007. وبالمقابل، تزايدت الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم وفي الأسهم وسندات الاقتراض معا بما

يقارب 56% على إثر ارتفاع أسعار البورصة، حيث انتقلت حصتها ضمن مجموع الأصول الصافية من 12,1% سنة 2006 إلى 18,4% سنة 2007.

ويتضح من خلال التصنيف حسب فئات مالكي الأصول أن المؤسسات المالية تسيطر على 62% من الأصول الصافية التي تديرها مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة. وتمثل الأصول الموجودة في حيازة المؤسسات غير المالية 22,7%، فيما يمتلك الأشخاص الذاتيون المقيمون والأشخاص الذاتيون والمعنويون غير المقيمين 15,2% و1,2% على التوالي.

وقد تراجعت حصة الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة ضمن الادخار الوطني، حيث بلغت 66,2% سنة 2007 مقابل 69,3% سنة 2006، وكذلك الشأن بالنسبة لحصة الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة ضمن الناتج الداخلي الإجمالي، إذ تقلصت من 22,3% إلى 21,5% من سنة لأخرى.

إطار 17 : أهم الإجراءات التنظيمية المتخذة سنة 2007

أحدث الهيكل التنظيمي فئة جديدة من مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة لفائدة الغير، وهي الصناديق التعاقدية التي ترتكز على تعهد بين مؤسسة التوظيف الجماعي في القيم المنقولة والمكتتب بشأن تحقيق نتيجة ملموسة يعبر عنها في شكل مستوى أداء معين أو ضمان للمبلغ المستثمر أو هما معا. وإضافة إلى ذلك، تسمح بعض المقتضيات التنظيمية الجديدة لمؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة بالاحتفاظ ضمن أصولها بمبلغ الديون المقابلة لعمليات إعادة الشراء التي تقوم بها بصفتها مفوتا إليه، وذلك دون أن تتجاوز قيمة هذه الديون 100% من أصولها. وأخيرا، وفي حالة قيام مؤسسة للتوظيف الجماعي في القيم المنقولة بعمليات إعادة الشراء بصفتها مفوتا، فإن مجموع جاري الديون المقابلة لهذه العمليات وللاقتراضات النقدية يجب ألا يتجاوز حدود 10%.

التدفقات الاقتصادية والمالية

في انتظار إعداد جدول للعمليات المالية، في إطار الحسابات الوطنية، قام بنك المغرب بإعداد بيان للتدفقات الاقتصادية والمالية يظهر تخصيص مدخرات القطاعات التي تعرف فائضا للقطاعات الأخرى التي تعاني من عجز، مما يمكن من الإحاطة بالعلاقات التي تربط بين مختلف قطاعات الاقتصاد. وينقسم هذا البيان إلى قسمين، القسم الأول يظهر المؤشرات بالأسعار الثابتة في حين يستعرض القسم الثاني استخدامات وموارد القطاعات الخمسة مع إبراز التدفقات المالية فيما بينها. وبذلك، يتيح البيان إظهار الاختلالات في العمليات غير المالية لكل قطاع، وكذا الاختلال الإجمالي لهذه العمليات بالنسبة لمجموع الاقتصاد (أنظر الإطار 18).

وبناء على هذا التحليل، أفرز الاقتصاد الذي بلغت في سنة 2006 قدرته التمويلية 15,6 مليار درهم حاجة إجمالية للتمويل بقيمة 834 مليون درهم سنة 2007. وفيما تراجعت حاجة الإدارات العمومية للتمويل بشكل ملموس من سنة لأخرى، انخفضت قدرة تمويل القطاع الخاص من 30,5 مليار إلى 6,4 مليار درهم[1].

1 يرجع للملحق الاحصائي XV-1

بيان التدفقات الاقتصادية والمالية سنة 2007 (بالأسعار الجارية وبملايير الدراهم)

القطاعات / المعاملات	الاقتصاد الوطني				باقي العالم
	الاقتصاد	الإدارات العمومية	القطاع الخاص	القطاع المالي	
				القطاع البنكي	القطاع المالي غير البنكي	
الدخل الوطني الإجمالي المتاح	657,60-	133,74	523,87			
الاستهلاك	458,08	113,39-	344,68-			
التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت	185,96	27,58-	158,38-			
تغير المخزون	14,30		14,30-			
صادرات السلع والخدمات	219,56					219,56-
واردات السلع والخدمات	276,16-					276,16
المداخيل والتحويلات الصافية من الخارج	55,87					55,87-
رصيد العمليات غير المالية		**7,23-**	**6,50**			**0,73**
رصيد العمليات غير المالية دون احتساب متأخرات المقاصة		**7,47-**	**6,50**			**0,73**
التمويل الداخلي		**4,44**	**20,93-**	**32,58**	**16,09-**	
- النقدي		**2,30**	**19,38-**	**15,99**	**1,08**	
. الائتمان الداخلي		2,30	68,37	70,67-		
- الديون على الدولة		2,30	0,71-	1,60-		
- القروض المقدمة للاقتصاد			69,08	69,08-		
. الكتلة النقدية			87,75-	86,67	1,08	
- م 1			75,78-	75,78		
- التوظيفات تحت الطلب			6,67-	5,59	1,08	
- التوظيفات لأجل			5,29-	5,29		
- غير النقدي : تحصيل وتوظيف		**2,13**	**1,55-**	**16,59**	**17,17-**	
. الادخار المؤسساتي			20,26-		20,26	
. سندات الخزينة		0,33-	4,26-	9,70	5,11-	
. الخوصصة		2,46	-2,46			
. التوظيفات الخاصة			17,03	6,90	23,92-	
- مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة			3,40	2,74	6,13-	
- سندات الدين القابلة للتداول			0,07	4,16	4,23-	
- سندات الافتراض الخاصة			5,07		5,07-	
- الأسهم			8,50		8,50-	
التمويل الداخلي		**3,76**	**16,95**	**17,37-**		**3,35-**
- النقدي				**17,75-**		**17,75**
. تغير الموجودات الخارجية الصافية للبنوك التجارية				3,40-		3,40
. تغير الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب				14,35-		14,35
- غير نقدي		**3,76**	**16,95**	**0,38**		**21,10-**
. الاستثمار المباشر		0,59	16,69	0,38		17,66-
. الاقتراضات الخارجية الصافية		3,17	0,26			3,43-
الفارق		0,73-	5,87			2,62
رصيد العمليات المالية	0,00	7,47	6,50-	0,00	0,00	0,73-

المعطيات : وزارة المالية، المندوبية السامية للتخطيط ومكتب الصرف

◆ العمليات غير المالية

تزايد الدخل الوطني الإجمالي المتاح، البالغ 670,74 مليار سنة 2007، بواقع 7,4%، وهي وتيرة أقل من نسبة 9,8% المسجلة في سنة 2006. وبلغ الاستهلاك الوطني النهائي 471,4 مليار، مرتفعا بنسبة 7,4% في حين سجل الادخار الوطني الإجمالي، المقدر بمبلغ 199,4 مليار، نموا بنسبة 7,4% بعد الارتفاع بنسبة 13,6% المسجل في سنة 2006. وتحدد بذلك معدل الادخار، المحتسب على أساس الدخل الوطني الإجمالي المتاح، في 29,3%، وهو مستوى متشابه لما تم تسجيله السنة الفارطة. وعرف الاستثمار من جهته نموا بنسبة 17,8% حيث وصل إلى 200,2 مليار، لينتقل بذلك معدل الاستثمار من 28,1% إلى 31,3%. وفي ظل هذه الظروف، لم تمكن موارد الادخار التي أنتجها الاقتصاد الوطني من تغطية مجموع نفقات الاستثمار، مما أفضى للمرة الأولى منذ ست سنوات إلى حاجة للتمويل بلغت 834 مليون درهم.

◆ العمليات المالية

الإدارات العمومية

تقلصت حاجة الإدارات العمومية للتمويل بشكل ملموس حيث تراجعت من 16 مليار إلى 7,5 مليار، نتيجة لتحسن الموارد الضريبية بنسبة 19,8%. ولم يساهم التمويل الداخلي، الذي كان يمثل في السابق المصدر الأساسي لتمويل الإدارات العمومية، إلا بنسبة 54% في إجمالي التمويل. ويشمل التمويل غير النقدي الداخلي، البالغة قيمته 2,1 مليار درهم، إيرادات عمليات الخوصصة بمقدار 2,5 مليار درهم وكذا تدفقا سلبيا بقيمة 330 مليون درهم برسم الالتجاء إلى أسواق الرساميل. وبالمقابل، بلغت الموارد الخارجية الصافية المعبأة من

طرف القطاع العمومي 3,8 مليار سنة 2007 عوض عمليات سداد صافية بما قدره 200 مليون درهم في سنة 2006. ويعزى هذا التطور بشكل أساسي إلى إصدار سندات اقتراض في السوق الدولية بما يعادل 5,6 مليار درهم، فيما بلغت إيرادات الخوصصة بالعملات الأجنبية 590 مليون درهم.

القطاع الخاص

تراجعت القدرة التمويلية للقطاع الخاص إلى 6,4 مليار درهم، منخفضة بواقع 24,1 مليار. وتتكون استخدامات القطاع الخاص بالأساس من الموجودات النقدية، يليها الادخار المؤسساتي والتوظيفات لدى مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة. وبالفعل، لازال القطاع الخاص يوظف ادخاره بالأساس على شكل إيداعات، لا تستفيد جلها من عائدات الفائدة. وبذلك ارتفع حجم كل من العملة الائتمانية والإيداعات والتوظيفات تحت الطلب الموجودة بحوزة الفاعلين الاقتصاديين الخواص بمقدار 75,8 مليار مقابل 54,8 مليار في 2006، فيما سجلت التوظيفات لأجل ارتفاعا بقيمة 5,3 مليار بدلا من 20 مليار في السنة الفارطة. وشكل اقتناء القطاع الخاص من سندات الخزينة ومن أصول الدولة التي تم تفويتها في إطار الخوصصة 4,3 و2,5 مليار درهم على التوالي في سنة 2007. وبالمقابل، تراجعت مشتريات القطاع الخاص من سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة نتيجة عدم جاذبية هذه النوعية من التوظيفات بالنسبة للمستثمرين.

وموازاة مع ذلك، تزايد التمويل البنكي الممنوح للقطاع الخاص بما يقارب 23% في سنة 2007، على إثر نمو القروض الممنوحة لكل من الخواص والمقاولات. وفي ما يخص التمويل عبر سوق الرساميل، فقد ظل محدودا نسبيا. وهكذا، بلغ مجموع الإصدارات من سندات الاقتراض 4,1 مليار مقابل 5,1 مليار درهم، في حين انتقلت إصدارات الأسهم إلى 8,5 مليار موزعة بين عمليات الإدراج في البورصة وعمليات الزيادة في الرأسمال، بمبالغ

وصلت إلى 6,8 مليار و1,7 مليار على التوالي، بدلا من 3,6 مليار و500 مليون درهم في سنة 2006. وفي المجمل، قام القطاع الخاص بتوظيفات بقيمة 87,8 مليار درهم، على شكل ودائع لدى القطاع البنكي واستفاد من موارد قدرها 69,1 مليار درهم على شكل قروض بنكية. وفي ما يتعلق بالتمويل الخارجي المكون أساسا من الاستثمارات المباشرة، فقد ظل شبه مستقر في حدود 17 مليار من سنة لأخرى.

القطاع المالي

القطاع البنكي

ارتفعت الإيداعات بدون فوائد، التي تمثل ما يقارب نصف الموارد البنكية، بحوالي 26% في ظرف سنة واحدة لتصل إلى 316,25 مليار.

وبالنسبة لمصادر الاقتراض، تزايدت إصدارات البنوك من شهادات الإيداع، التي ارتفع مبلغها الجاري بشكل كبير لينتقل من 4,7 مليار إلى 12,4 مليار درهم. وظل التجاء القطاع البنكي إلى التمويل الخارجي محدودا، إذ لم يسجل أي تغيير في المبلغ الجاري للاقتراضات الخارجية التي استقرت في 3,2 مليار في سنة 2007.

أما عن استخدامات البنوك، فقد انتقلت من528,1 مليار إلى642,6 مليار، نتيجة التوسع الكبير للقروض الموزعة. وبالفعل، ارتفع حجم القروض الممنوحة من طرف القطاع البنكي بمقدار 95 مليار، فيما تزايدت قروض شركات التمويل بمبلغ 9,8 مليار. وسجلت الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب وللبنوك التجارية من جهتها ارتفاعا بلغ على التوالي 14،4 مليار و3،4 مليار في سنة 2007، مقابل 23,8 مليار و1,1 مليار درهم في سنة 2006.

القطاع المالي غير البنكي

يمول القطاع المالي غير البنكي بالأساس عبر الفاعلين الاقتصاديين. وهكذا، قامت شركات التأمين ومنظمات التقاعد والاحتياط الاجتماعي بتعبئة أموال بلغت 20,3 مليار درهم من خلال موارد الادخار. وتزايدت الإيداعات لدى صندوق التوفير الوطني من جهتها بحوالي 1,1 مليار.

وفي ما يخص الاستخدمات، قام القطاع المالي غير البنكي بتمويل جزء هام من العجز العمومي وذلك رغم التراجع المسجل من سنة لأخرى.

وساهمت المؤسسات المالية غير البنكية في تمويل قطاعات أخرى عبر الاكتتاب في عمليات الإدراج في البورصة وكذا في الإصدارات من السندات، التي بلغت قيمتها 8,5 مليار و5,1 مليار درهم على التوالي. أما التوظيفات في سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة، فقد تحددت بمقدار 6,1 مليار، حيث انخفضت بحوالي 24 مليار درهم.

باقي العالم

سجلت الواردات، البالغة قيمتها 276,5 مليار درهم، نموا بنسبة 20,7%، في حين ارتفعت الصادرات بنسبة 11,6% لتصل إلى 220,30 مليار درهم، مما ساهم في تفاقم العجز التجاري.

وتباطأ التمويل النقدي الخارجي، ارتباطا بتراجع تدفق الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب التي تدنت في ظرف سنة واحدة من 23,8 مليار إلى 14,4 مليار درهم. وبالمقابل، تزايد التمويل الخارجي غير النقدي، ارتباطا بتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي بلغت 17,7 مليار بدلا من 13,8 مليار سنة من قبل.

إطار 18 : منهجية إعداد بيان التدفقات الاقتصادية والمالية

يتيح بيان التدفقات الاقتصادية والمالية إبراز العلاقات الرابطة بين حسابات الاقتصاد الكلي. ويتم إعداده بناء على المعطيات الخاصة بالقطاعات الاقتصادية الرئيسية بعد تصنيفها إلى عمليات مالية وأخرى غير مالية.

وينقسم البيان إلى جزأين : جزء يتعلق بالمجمعات الاقتصادية موزعة حسب القطاعات (الدخل الوطني الإجمالي المتاح، الاستهلاك، التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت، الصادرات والواردات)، والمسمى «العمليات غير المالية»، وجزء خاص بالعمليات المالية لمختلف القطاعات مع التمييز بين التمويل الداخلي والخارجي.

وتجمع المعطيات المكونة لهذا البيان انطلاقا من إحصائيات الحسابات الوطنية، ووضعية تكاليف وموارد الخزينة، وميزان الأداءات والإحصائيات النقدية. ويتم استخدام مصادر معلومات أخرى في ما يتعلق بالمعطيات الخاصة بالنظام المالي غير البنكي.

ويشمل بيان التدفقات الاقتصادية والمالية القطاعات التالية:

- الإدارات العمومية؛
- القطاع الخاص المكون من الأسر، والمقاولات الخاصة، والمقاولات العمومية غير التابعة للإدارات العمومية؛
- القطاع المالي الذي يشمل من جهة القطاع البنكي (بنك المغرب، البنوك وشركات التمويل) ومن جهة أخرى، القطاع المالي غير البنكي (صندوق الإيداع والتدبير، مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة، شركات التأمين ومنظمات التقاعد والاحتياط الاجتماعي)
- باقي العالم.

بنك المغرب

الجزء 2

أنشطة البنك

بنك المغرب

بنك المغرب

أنشطة البنك

تميزت أنشطة البنك خلال سنة 2007 بإعطاء الانطلاقة للمخطط الاستراتيجي الثاني الذي يغطي الفترة الممتدة ما بين 2007 و2009. وقد تمت بلورة الجهود الرامية إلى تحديث طرق عمل البنك على كافة المستويات في إطار مخططات استراتيجية متوسطة الأمد. وتحدد هذه الأخيرة، وفق مقاربة تشاركية، المحاور ذات الأولوية التي تتم صياغتها في شكل خطط عمل.

ومع نهاية المخطط الاستراتيجي الأول 2004–2006، تمكن بنك المغرب من إحداث نظام عصري للحكامة وهيكل تنظيمي يناسب مهامه الأساسية بشكل أكبر. كما وضع منظومة للتحكم في المخاطر والوقاية منها تعتمد على تعزيز وظيفة الافتحاص الداخلي. وعلاوة على ذلك، أكمل البنك جميع الإجراءات الرامية إلى تقنين المساطر ووضع تصميم محاسبي جديد، وحقق تقدما ملموسا في ما يخص تطوير وظيفة مراقبة التسيير وإحداث نظام لتدبير الجودة. ومن جهة أخرى، تم تعزيز مقتضيات ميثاق الأخلاقيات ومواصلة عملية التحسيس بها. و من أجل التحكم في التكاليف الناتجة عن نشاط البنك، اعتمد هذا الأخير نظاما لإعداد التقارير وفق قواعد مضبوطة على كافة المستويات وأطلق مشروعا للمحاسبة التحليلية. وفي الأخير، تمكن بنك المغرب بفضل التصميمين المديريين اللذين اعتمدهما من إرساء قواعد التدبير الحديث للموارد البشرية ومن تعزيز قدرات أنظمته المعلوماتية.

وموازاة مع دينامية تحسين طرق التنظيم والتدبير التي تواصلت سنة 2007، تم إحراز تقدم كبير على مستوى المهام الرئيسية للبنك. وقد شملت هذه الإنجازات الإطار التحليلي الذي ترتكز عليه قرارات السياسة النقدية، لاسيما منظومة تحليل آثار السياسة النقدية وتوقع التضخم والنشاط الاقتصادي، وكذا الجوانب المتعلقة

بتطبيق السياسة النقدية وتدبير احتياطيات الصرف وأنظمة الأداء والإشراف البنكي الذي أصبح يستجيب للمعايير الدولية.

◆ الحكامة

أجهزة الحكامة

تتكون أجهزة حكامة البنك من أجهزة الإدارة والتسيير التي تتمثل في مجلس البنك والوالي ولجنة الإدارة، من جهة، ومن أجهزة المراقبة التي تتكون من مندوب الحكومة ومراقب الحسابات والمجلس الأعلى للحسابات، من جهة أخرى.

ويتألف المجلس، الذي يرأسه والي البنك، من المدير العام ومن ستة أعضاء لا يشغلون أي منصب من مناصب المسؤولية في مؤسسات الائتمان أو في المؤسسات ذات الطابع المالي أو في الإدارة العمومية، حيث تنحصر تمثيلية الإدارة في مدير الخزينة والمالية الخارجية الذي لا يشارك في التصويت على قرارات المجلس المتعلقة بالسياسة النقدية. وبالإضافة إلى ذلك، يمنح القانون الأساسي الجديد صلاحيات أوسع للمجلس في مجال تدبير احتياطيات الصرف ويضع على عاتقه مسؤولية تحديد القواعد العامة لتوظيفها.

ويتعين على البنك، بموجب هذا القانون الأساسي الصادر في فبراير 2006، إخضاع حساباته لافتحاص خارجي سنوي ينجز تحت مسؤولية مراقب للحسابات. ويشمل هذا الافتحاص كذلك جودة منظومة المراقبة الداخلية. ومن جهة أخرى، يقوم البنك بموافاة المجلس الأعلى للحسابات ببياناته المحاسبية السنوية وبمستخرجات محاضر المجلس المتعلقة بميزانيته وبذمته المالية، مرفقة بتقارير مدققي الحسابات الخارجيين.

وتتولى لجنة الإدارة مساعدة الوالي في إدارة شؤون البنك. وتجتمع هذه اللجنة شهريا لمناقشة مختلف المشاريع المتعددة الجوانب ودراسة مخططات عمل كل مديرية وتتبع التقدم المحرز في المشاريع التي ينجزها البنك. وتنعقد اجتماعات لجنة الإدارة بعد تنظيم اجتماعات شهرية بين المدراء والأطر التابعة لهم.

تسيير الأنشطة

تسهر على تسيير أنشطة البنك لجان داخلية تحدد صلاحياتها وتركيبتها بقرار من الوالي. وعلى هذا الأساس، تمت تقوية علاقات التعاون الداخلي بشكل يشجع على إقامة حوار دائم ومضبوط القواعد على كافة المستويات، مما يسمح بتعزيز عمليات اتخاذ القرار داخل البنك بشكل ينسجم مع أحسن المعايير المعتمدة من طرف البنوك المركزية.

لجان التسيير	• اللجنة النقدية والمالية • لجنة أنظمة الأداء • اللجنة الاستشارية للتواصل الخارجي • المجلس الاستشاري للتكوين • لجنة مخاطر التشغيل • لجنة الأخلاقيات • لجنة الاستراتيجية المعلوماتية • اللجنة التقنية المعلوماتية • لجنة الاستثمارات • اللجنة الخاصة لتسيير التصميم المديري للموارد البشرية

الهيكل التنظيمي للبنك

يتكون الهيكل التنظيمي للبنك من سبع وحدات مهن وسبع وحدات للدعم.

وحدات المهن	• مديرية العمليات النقدية والصرف ؛ • مديرية الدراسات والعلاقات الدولية ؛ • قسم الأبحاث ؛ • مديرية الإشراف البنكي ؛ • مديرية شبكة البنك والعلاقات مع المقاولات ؛ • مديرية دار السكة ؛ • قسم متحف النقود.

وحدات الدعم	• مديرية الموارد البشرية ؛ • المديرية المالية ؛ • مديرية التنظيم ونظم المعلومات ؛ • مديرية الافتحاص والتحوط من المخاطر ؛ • مديرية الأعمال اللوجيستية ؛ • قسم الشؤون القانونية؛ • قسم التواصل.

التخطيط الاستراتيجي

تتم بلورة الأنشطة الرامية إلى تحديث طرق عمل البنك في إطار مخططات استراتيجية متوسطة الأمد تحدد الأولويات وفق مقاربة توافقية تأخذ بعين الاعتبار الترابطات القائمة بين مختلف المهن.

ومن خلال تحيين مخططه الاستراتيجي بشكل دوري، يعمل بنك المغرب على ملاءمة استراتيجيته مع تطور محيطه. وهكذا، تم إعداد المخطط الاستراتيجي الثاني للبنك، الذي يشمل الفترة الممتدة ما بين 2007 و2009، بعد دخول القانون الأساسي الجديد لبنك المغرب والقانون البنكي الجديد حيز التنفيذ. ويمنح هذان النصان استقلالية أكبر للبنك في مجال السياسة النقدية والإشراف البنكي ويسندان له مهمة الإشراف على أنظمة الأداء. ويمثل المخطط الاستراتيجي الثاني تتويجا لمسار جماعي للتفكير شاركت فيه كافة وحدات البنك. وقد تم إعداده انطلاقا من حصيلة المخطط السابق وآفاق تطور المحيط الخارجي للبنك على المدى المتوسط الذي يتميز على الخصوص بانفتاح اقتصادي أكبر على الخارج وترابط متزايد بين مختلف الفاعلين في النظام المالي إضافة إلى التعديلات العميقة التي عرفتها المقتضيات القانونية البنكية.

وفي ظل هذا المناخ الذي يتسم بتحولات متسارعة، يمنح المخطط الاستراتيجي 2007-2009 الأولوية للوظائف المتعلقة بمهن البنك. وعلى هذا الأساس، يتم الآن تحديد أنشطة وظائف الدعم بناء على الطلبات الواردة من وظائف المهن، مما يمكن من إعداد ميزانية ثلاثية تتلاءم بشكل جيد مع الأهداف المتوخاة من أنشطة البنك على المدى المتوسط.

توجهات المخططات الاستراتيجية لبنك المغرب

المخطط الاستراتيجي 2004-2006	المخطط الاستراتيجي 2007-2009
تحديث تنظيم وتدبير أنشطة البنك	تعزيز عملية إعداد وتطبيق وتقييم السياسة النقدية
إحداث منظومة للوقاية من المخاطر والتحكم فيها	العمل على تقوية الاستقرار المالي
السعي إلى التسيير الأمثل والجيد للبنك	تأهيل قطاع العملة الائتمانية وتحديث شبكة الفروع والوكالات

وهكذا، حدد المخطط الاستراتيجي 2007-2009 التوجهات الثلاثة التالية :

1. تعزيز عملية إعداد وتطبيق وتقييم السياسة النقدية من خلال :

- تحسين منظومة التحليل والتوقع ؛
- تعزيز الإطار العملياتي لتطبيق السياسة النقدية ؛
- تتبع النشاط الاقتصادي والمالي بشكل أفضل.

2. العمل على تقوية الاستقرار المالي، لاسيما عبر :

- وضع آليات مؤسساتية للتنسيق من أجل تتبع استقرار النظام المالي من منظور شمولي ؛
- اعتماد أدوات لتقييم مواطن الضعف في النظام المالي ولتدبير الأزمات النظامية ؛
- مواصلة العمل على ضمان فعالية وسلامة أنظمة ووسائل الأداء.

3. تأهيل قطاع العملة الائتمانية وتحديث شبكة الفروع والوكالات من خلال :

- عصرنة أدوات الإنتاج ؛
- تحسين عملية الإنتاج وتدبير المخزون ؛
- تحديث عمل شبكة الفروع والوكالات.

ويتطلب تطبيق هذه التوجهات ما يلي :

- تعميق التصميم التنظيمي ؛
- تحسين نظام تدبير الموارد البشرية وتجديد سياسة التكوين عن طريق إعادة تنظيم الهياكل وإصلاح الأساليب وكيفيات التنفيذ ؛

- وضع نظام فعال للمعلومات ؛
- تحقيق انفتاح أكبر لاسيما من خلال :
  - تقوية التواصل الخارجي والداخلي ؛
  - وضع سياسة لتعزيز الوجود الميداني للبنك.
- ترشيد وتحديث تدبير الوسائل التقنية والمالية عن طريق :
  - إصلاح الميزانية ؛
  - تعزيز منظومة مراقبة التدبير، لاسيما عبر اعتماد المحاسبة التحليلية ؛
  - إسناد بعض أنشطة البنك لمتعهدين خارجيين.
- تعزيز تحديث طرق العمل من خلال تعميم العمل الجماعي واعتماد التسيير وفق طريقة تدبير المشاريع؛
- تدعيم السياسة الاجتماعية وسياسة القرب تجاه مستخدمي البنك.

الأخلاقيات

سعيا منه إلى تعزيز ثقافة الأخلاقيات داخل البنك وتبني أفضل الممارسات المتبعة في هذا المجال، حقق بنك المغرب ثلاث إنجازات كبرى خلال سنة 2007.

وهكذا، تم إدراج مقتضيات خاصة تتعلق بمحاربة الرشوة واستغلال النفوذ في ميثاق الأخلاقيات الذي يخضع له مستخدمو البنك. وتهدف هذه الإجراءات إلى ملاءمة ممارسات البنك مع الاتجاه العام السائد على المستويين الوطني والدولي والرامي إلى تخليق الإدارة.

وفضلا عن ذلك، تم تحديد محاور العمل المنبثقة عن ميثاق الأخلاقيات والتي تهم بالأساس القواعد الواجب احترامها من طرف المستخدمين المتدخلين في عملية تفويت صفقات البنك. كما تم وضع قواعد أكثر صرامة في ما يخص التصريح بالهدايا التي تتلقاها بعض مصالح البنك، وذلك حسب درجة حساسية أنشطة هذه الأخيرة.

وفي الأخير، تواصلت عملية تحسيس المستخدمين بأهمية الأخلاقيات من خلال أنشطة إخبارية وتكوينية نظمها المراسلون المكلفون بالأخلاقيات داخل مختلف مصالح البنك، بما في ذلك شبكة الفروع والوكالات.

منظومة التحكم في المخاطر والوقاية منها

تواصل تعزيز أنشطة الافتحاص والمراقبة خلال سنة 2007 على أساس التوجه الذي شرع في تطبيقه منذ سنة 2005. وينبني هذا الأخير على مبدأ لامركزية أنشطة المراقبة وإسناد مسؤوليات أكبر للمصالح العملية في مجال تدبير المخاطر المرتبطة بأنشطتها وجعل عملية الافتحاص ترتكز بشكل متزايد على المخاطر.

ويشمل الافتحاص الداخلي حاليا مجموع المصالح العملية وكافة عمليات البنك وأنشطته. كما يتم إنجاز مهام الافتحاص على مستوى المصالح المركزية وكذا على مستوى شبكة الفروع والوكالات، مما يساهم في تحسين حكامة البنك.

وفي سنة 2007، خصت مهام الافتحاص بالأساس عمليات تدبير احتياطيات الصرف ونظام المعلومات والمحاسبة والتواصل الخارجي والأمن وتدبير الخدمات الاجتماعية.

ويمثل التقيد بالمعايير المهنية الدولية المحددة من طرف معهد المدققين الداخليين الإطار المرجعي الذي ترتكز عليه عملية تنظيم مهام الافتحاص وتنفيذها. وهكذا، تم خلال سنة 2007 إجراء تقييم ذاتي قصد تحديد مدى مطابقة تنظيم الافتحاص وممارسته لهذه المعايير. ويندرج هذا التمرين في إطار الإعداد لإخضاع هذا النشاط للتقييم الخارجي كما ينص على ذلك المخطط الاستراتيجي 2007-2009.

وفي ما يتعلق بالوقاية من المخاطر، تم تطبيق مقاربة MARIO، الخاصة بالتحكم في مخاطر التشغيل والمعتمدة سنة 2005، بشكل تدريجي على مجموع عمليات البنك. وتهدف هذه المقاربة إلى منح الوالي ومسؤولي البنك خارطة شاملة للمخاطر تمثل إحدى الأدوات المساعدة على اتخاذ القرارات الاستراتيجية. وانسجاما مع الممارسات السليمة المتبعة في هذا الميدان، قام مجلس البنك بدراسة وإقرار الآليات الاستراتيجية والتنظيمية المعتمدة في مجال تدبير مخاطر التشغيل. وبالإضافة إلى ذلك، انضم بنك المغرب كعضو دائم إلى مجموعة العمل الدولية الخاصة بتدبير مخاطر التشغيل والمكونة من البنوك المركزية (International Operational Risk Working Group).

وقد تم العمل بشكل متواصل على تحسين سلامة المعلومات، باعتبارها مكونا رئيسيا من مكونات مخاطر التشغيل. وتهم الأنشطة التي تم إنجازها في هذا المجال تدبير الحسابات ذات الامتيازات العالية وضمان سلامة المبادلات الإلكترونية وتقنين دور صاحب المشروع وضمان سلامة المشاريع المعلوماتية والتحضير لوضع مخطط لاستمرارية النشاط. وموازاة مع ذلك، تواصلت عملية تطبيق التدابير المحلية الخاصة بسلامة المعلومات على مستوى مصالح البنك. وأخيرا، تم تنظيم حملة تحسيسية حول سلامة المعلومات لفائدة كافة مستخدمي البنك.

تدبير الجودة

مكنت مقاربة الجودة التي تم الشروع في تطبيقها سنة 2006 من تحديد مختلف العمليات التي تنجز داخل البنك وتقييمها مقارنة بمتطلبات المعيار ISO 9001. كما تم اتخاذ الإجراءات التنظيمية اللازمة لتطبيق هذه المقاربة (تعيين مديري العمليات وتشكيل مجموعات تحسين العمليات). وعلاوة على ذلك، تم تحديد العناصر التي تساعد على التحكم في أنشطة البنك وتحسينها، مثل المساطر وعمليات المراقبة ومؤشرات الأداء ومعالجة الشكايات.

وشهدت سنة 2007 الانطلاقة الفعلية للأشغال على مستوى كافة عمليات البنك. كما مكن التحليل المنجز من تحديد المحاور التي يتعين تحسينها قصد تنفيذ الأنشطة والعمليات بشكل أفضل وأكثر فعالية. وهكذا، تم إحداث مؤشرات لقياس الأداء بالنسبة لكل عملية، من أجل التأكد من كون الإجراءات وعمليات التحسين التي تم القيام بها ستمكن فعلا من تحقيق الأهداف المرسومة.

◆ سياسة التواصل والقرب والمعلومات

سياسة التواصل والقرب

من أجل تسهيل إدراك الجمهور لمهام البنك الرئيسية وتعريفه بها، عمل بنك المغرب خلال سنة 2007 على إنجاز فيلمين موضوعاتيين حول دار السكة وحول الإشراف البنكي. وبالإضافة إلى ذلك، شكل تعديل الموقع الإلكتروني للبنك أحد المشروعات التي حظيت بالأولوية خلال نفس السنة.

كما حدد البنك الشروط الضرورية لإنجاز مشروع تحسين استقبال المكالمات الهاتفية والزوار الذي ينص على إحداث أماكن للاستقبال والإرشاد على مستوى الإدارة المركزية وشبكة البنك مع تزويدها بشكل منتظم بإصدارات البنك.

وفي ما يخص سياسة القرب في ميدان التواصل، نظم بنك المغرب خلال السنة عدة تظاهرات إخبارية أو تحسيسية لفائدة فئات مختلفة من الجمهور، كالندوة الدولية حول استهداف التضخم والحملة الوطنية التحسيسية حول مكافحة غسل الأموال والوقاية منه وكذا المؤتمر الذي نظم حول رهانات تفويض المصلحة المركزية للمخاطر التابعة لبنك المغرب وطرقه العملياتية.

نشر المعلومات

تتطرق إصدارات بنك المغرب لمواضيع ذات صلة مباشرة بوظائفه. وهكذا، تعمل مؤسستنا على نشر عدة إصدارات سنوية وفصلية وشهرية وأسبوعية يمكن الاطلاع عليها من خلال الموقع الإلكتروني للبنك أو الحصول على نسخ مطبوعة منها.

ومنذ شهر فبراير 2007 (تعليمة رقم G/2007/3)، أصبحت منشورات بنك المغرب تصنف حسب نوعيتها مع الإشارة إلى المصالح المكلفة بإعدادها وكيفيات المصادقة عليها ونشرها.

الإصدارات المؤسساتية

التقرير السنوي حول الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية الوطنية وكذا حول أنشطة البنك خلال السنة المالية المعنية. ويقدم هذا التقرير إلى جلالة الملك قبل 30 يونيو من كل سنة وينشر في الجريدة الرسمية طبقا للمادة 57 من القانون الأساسي لبنك المغرب.

التقرير المتعلق بالإشراف البنكي أو التقرير السنوي حول مراقبة مؤسسات الائتمان ونشاطها ونتائجها الذي يصدر منذ سنة 2004 ويقترح مقاربة تحليلية للنظام البنكي كما يقدم تفاصيل عن الإطار القانوني والوضعية الراهنة للقطاع البنكي المغربي. ويتضمن هذا التقرير أيضا دراسات معمقة ينجزها بنك المغرب حول سير القطاع البنكي بالمغرب.

التقرير السنوي حول أنظمة ووسائل الأداء الذي يهدف إلى تقديم معلومات عن تطور نشاط أنظمة ووسائل الأداء وكذا عن التدابير المتخذة من طرف البنك، بالتشاور مع مختلف الفاعلين المعنيين، في إطار مهمته المتمثلة في السهر على ضمان السير الجيد وسلامة أنظمة ووسائل الأداء.

الوثائق التحليلية والمرجعية

تقرير السياسة النقدية الذي يصدر كل ثلاثة أشهر ويشكل على الخصوص الأساس الذي تنبني عليه قرارات البنك. وينشر هذا التقرير للعموم بعد مرور عشرة أيام عمل على الأكثر من تاريخ انعقاد مجلس البنك. وقد صدر العدد الأول بعد دورة المجلس المنعقدة يوم 19 دجنبر 2006.

ويعرض هذا التقرير ذو البعد التحليلي والاستشرافي تحليلا لمختلف العوامل التي قد تؤثر في التضخم، كما يقدم توقعا لنسبة التضخم مرفوقا بميزان المخاطر. ويرتكز تقرير السياسة النقدية على عدة أبحاث وعلى نماذج وأدوات جديدة لتتبع النشاط تم إعدادها جميعا من طرف مصالح البنك، وتتمثل في ما يلي: نماذج توقع التضخم والنشاط وتحليل آثار السياسة النقدية، والاستقصاء الجديد للظرفية في القطاع الصناعي، والاستقصاءات حول شروط منح القروض وحول نسب الفائدة المدينة، ودراسات معمقة حول الطلب على النقود والعوامل المؤثرة في التضخم.

الوثائق الإخبارية والإحصائية

النشرة الفصلية التي تقدم إحصائيات اقتصادية ونقدية ومالية وطنية وجردا لأهم النصوص التشريعية والتنظيمية الصادرة في الجريدة الرسمية خلال الفصل.

الإحصائيات النقدية التي تستعرض تطور المجمعات النقدية والتوظيفات السائلة وتنشر خلال أجل لا يتجاوز ثلاثين يوما بعد انصرام الشهر موضوع الدراسة. وتصدر هذه الإحصائيات وفق المعيار الخاص لنشر البيانات المعد من قبل صندوق النقد الدولي والذي تبناه المغرب شهر دجنبر 2005.

وينشر بنك المغرب كذلك إحصائيات أخرى تتعلق بالسوق النقدية وأسعار الصرف وسوق الصرف والموجودات الخارجية والوضعية المحاسبية للبنك. وتنشر مختلف هذه البيانات الإحصائية على موقع البنك على الأنترنيت.

جدول المؤشرات الأسبوعي الذي يقدم آخر المعطيات حول أهم المؤشرات الاقتصادية والنقدية والمالية الوطنية.

استقصاء الظرفية الذي يقدم ملخصا لآراء رؤساء المقاولات حول تطور بعض المؤشرات المتعلقة بمجالات نشاطهم. ويتضمن جزءا شهريا يمكن من متابعة تطور عدد من المؤشرات ذات الصلة بالإنتاج ونسبة استخدام قدرات الإنتاج ومخزون المنتوجات المصنعة وحجم المبيعات (المحلية والخارجية) وأسعار البيع. كما يحتوي كذلك على جزء فصلي يضم أسئلة مرتبطة بمناخ الأعمال وكلفة الإنتاج وظروفه ووضعية الخزينة وشروط التمويل.

وثائق العمل

يقصد «بوثائق العمل» المساهمات الفردية أو الجماعية التي يعدها أطر البنك وتقدم على شكل أبحاث أو تحاليل تهم المجالات التي تدخل في نطاق اهتمامات البنك. ويتم نشرها تحت إشراف المصلحة المكلفة بالأبحاث، بعد استطلاع رأي اللجنة النقدية والمالية.

◆ السياسة النقدية

مجال الدراسات

تميز النشاط المتعلق بالدراسات والأبحاث خلال سنة 2007 بتطوير عدد من نماذج التحليل الماكرو اقتصادي وتعزيز منظومة توقع التضخم. وبالفعل، شهدت سنة 2007 إحداث قسم للأبحاث يتبع بشكل مباشر لوالي البنك ويختص بجميع القضايا ذات الصلة بالأبحاث في المجالات الاقتصادية والنقدية والمالية وبالنمذجة الماكرو اقتصادية. وخلال نفس السنة، أكمل بنك المغرب إعداد نموذج لتحليل آثار السياسة النقدية يدخل في إطار

ورش عام للبحث حول آليات توصيل إشارات السياسة النقدية. كما تم تطوير وتطبيق نماذج اقتصادية قياسية جديدة لتوقع التضخم وفق وتيرة فصلية. وتم أيضا إدخال تحسينات على النماذج المتوفرة، لاسيما نموذج P–Star والنموذج المبني على منحنى Phillips.

وعلى هذا الأساس، أدرج البنك في تقريره الفصلي الأول حول السياسة النقدية لسنة 2007 رسما بيانيا جديدا يوضح توقعاته الفصلية للتضخم (على شكل رسم بياني مروحي). ويمكن هذا النوع من الرسوم البيانية من إخبار العموم بميزان المخاطر التضخمية المرتبط بالتوقع المركزي. كما قامت مصالح البنك بإطلاق العديد من الأوراش كإعداد مؤشر تركيبي للضغوط التضخمية وتحليل استمرار التضخم وتقييم إدراك التضخم من طرف مختلف فئات الأسر وبلورة نموذج لتحليل وتوقع التضخم حسب القطاعات.

وقد تمت مواكبة المجهودات المبذولة في مجال النمذجة والتوقع بإنشاء قاعدة بيانات خاصة بالفترة الممتدة ما بين 1973 و2007. وتشمل هذه القاعدة على الخصوص السياسة النقدية وسوق الصرف والمصلحة المركزية للمعلومات والإحصائيات النقدية والإشراف البنكي بالإضافة إلى المعطيات الخارجية (الحسابات الوطنية ومؤشرات الأسعار والإنتاج والتشغيل والسكان والمالية العمومية ومؤشرات البورصة ومؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة والتجارة الخارجية وميزان الأداءات). ويرتكز تحيين البيانات على قنوات مضبوطة لتبادل المعلومات مع المزودين الداخليين والخارجيين، مما يسمح بالتزويد المنتظم لأكثر من 280.000 سلسلة إحصائية. وبهدف تنظيم عملية تزويد قاعدة البيانات وضمان استرجاع المعطيات في أشكال متعددة بغرض إعداد التقارير والدراسات، تم إطلاق مشروع لاسترجاع البيانات خلال هذه السنة.

ومن أجل تعزيز متابعته للظرفية الاقتصادية وتقوية تحليلاته، شرع بنك المغرب في يناير 2007 في إنجاز استقصاء شهري جديد للظرفية. وتستعرض نتائج هذا الاستقصاء، التي تنشر شهريا، أهم مؤشرات النشاط الصناعي كما تراها عينة مكونة من 400 مقاولة صناعية.

◆ تدبير احتياطيات الصرف

طبقا لمقتضيات القانون الأساسي لبنك المغرب، يتم تطبيق استراتيجية الاستثمار الخاصة بالبنك في مجال تدبير احتياطيات الصرف، والتي تدخل في سياق مقاربة للتدبير الأمثل، في إطار عملية محكمة القواعد. وتعرض هذه الاستراتيجية على أنظار المجلس للموافقة عليها، ويسهر هذا الأخير على متابعة تنفيذها.

وتميزت الثلاثة أشهر الأولى من سنة 2007 بارتفاع عائدات سندات الاقتراض، مما مكن البنك من إعادة تخصيص جزء من خزينته للاستثمار، الشيء الذي أدى إلى تحسن المردود العام لاحتياطيات الصرف.

غير أن الاضطرابات التي شهدتها الأسواق المالية جعلت البنك يكيف استراتيجيته الاستثمارية خلال النصف الثاني من السنة، حيث اتجه إلى سندات ذات نفس جودة السندات السيادية المصنفة «AAA»، مما أفرز عائدا إضافيا أكبر.

وعلى صعيد التدبير الخارجي لاحتياطيات الصرف، تميزت سنة 2007 بإحداث توكيلات جديدة للتدبير وكذا بتوسيع لائحة المصدرين المخول لهم القيام بعمليات التدبير المفوض لاحتياطيات البنك لتشمل وكالات الدرجة الأولى التي تحظى بتصنيف «AAA».

وفي مجال مخاطر التشغيل، عمل البنك سنة 2007 على تقوية منظومة المراقبة الداخلية الحالية. ويتم التحكم في مخاطر التشغيل بفضل تنظيم داخلي يفصل بشكل واضح بين مهام المكاتب الثلاثة. وفي هذا الصدد، يسهر البنك على ضمان الاستقلالية بين التعهد بالعمليات من طرف المكتب الأمامي واحترام مطابقة المعاملات ومراقبة المخاطر المرتبطة بها من طرف المكتب الوسطي –قسم مراقبة وتدبير المخاطر– وتنفيذ هذه العمليات وتسويتها من طرف مكتب العمليات المساندة.

وتمت أيضا خلال سنة 2007 تقوية عملية تقييم البنك لمخاطر الائتمان. وعلى إثر امتداد الاضطرابات التي شهدتها سوق الرهون العقارية بالولايات المتحدة الأمريكية إلى أسواق مالية دولية أخرى، أحدث البنك نظام يقظة نشطة لتتبع مختلف مقابلاته. وعلاوة على ذلك، تم عرض مسألة تثبيت حدود المقابلات ومراجعتها الدورية على أنظار اللجنة النقدية والمالية[1] من أجل الموافقة عليها، وذلك قبل وضعها حيز التنفيذ.

وفي ما يخص تقييم مخاطر السوق، واصل البنك متابعته لهذه العملية على غرار سنة 2006 استنادا إلى عدد معين من المحددات. فبالإضافة إلى تركيبة محفظة التوظيف بالعملات الأجنبية، يتم قياس مخاطر السوق عبر مؤشرات تركيبية كمدة البقاء الفعلية لمحافظ الاستثمار والتوظيف وحساسيتها لمخاطر تقلب الأسعار حسب فرضيات مختارة (صعود أو استواء منحنى نسب الفائدة والانتقال الموازي والانحراف الأقصى المسموح به مقارنة بالمؤشر المرجعي الذي تم اختياره بالنسبة لمحفظة التوظيف).

1 اللجنة النقدية والمالية جهاز داخلي للبنك تجتمع شهريا برئاسة الوالي

◆ إدارة أنظمة ووسائل الأداء

أنظمة الأداء

انخرط بنك المغرب، بتشاور مع مهنيي القطاع البنكي والمالي، في مسلسل لتحديث أنظمة الأداءات الكبيرة الحجم تجسد على أرض الواقع ابتداء من سنة 2003 بإعطاء الانطلاقة للنظام المغربي للمقاصة الآلية فيما بين البنوك. ويهدف هذا النظام إلى ضمان المعالجة والمقاصة الآلية لجميع وسائل الأداء الكتابية المتبادلة على صعيد غرف المقاصة، وذلك من أجل تقليص آجال التسوية التي تعزى بالخصوص إلى التبادل المادي للقيم.

وقد كان الإدماج التدريجي لوسائل الأداء في نظام المقاصة الآلية الإلكترونية مصحوبا بعملية توحيد لصيغ هذه الوسائل وبالتوقيع على اتفاقيات خاصة بين المشاركين في هذا النظام تحدد المساطر الملائمة للتبادل غير المادي لهذه الأدوات. ومع متم سنة 2007، تمكنت جمعية النظام المغربي للمقاصة الآلية فيما بين البنوك من تعميم التبادل الإلكتروني للشيكات فوق مجموع التراب الوطني.

وتميزت سنة 2007 بإعطاء الانطلاقة للأشغال المرتبطة ببلورة إطار لمراقبة مختلف أنظمة الأداء والتسوية. وتهدف هذه المنظومة إلى تسهيل الرصد المبكر لجميع مصادر الخطر التي قد تؤثر على نظام الأداء وشبكته والمشاركين فيه، وذلك عبر تتبع مجموعة من المعطيات والمؤشرات والقيام بعمليات المراقبة الميدانية.

وفي ما يتعلق بضمان سلامة وسائل الأداء، تركز عمل بنك المغرب خلال هذه السنة على مطابقة البطاقات البنكية المغربية مع المعايير الدولية والتقليص من مخاطر الغش. وقد نتج عن هذه التدابير تشكيل لجنة للإدارة

كلفت بمتابعة انتقال الأنظمة النقدية للبنوك إلى المعيار EMV. وتضم هذه اللجنة في عضويتها ممثلي بنك المغرب والمجموعة المهنية لبنوك المغرب ومركز النقديات ومختلف البنوك الوطنية وبريد المغرب.

وبالإضافة إلى ذلك، عقد في شهر يناير 2007 اجتماع للجنة مكافحة الغش بواسطة البطاقات البنكية، والتي أحدثت بمبادرة من بنك المغرب والمكونة من ممثلي هذا الأخير والمجموعة المهنية لبنوك المغرب ومركز النقديات والإدارة العامة للأمن الوطني والدرك الملكي ووزارتي السياحة والعدل. وتعالج هذه اللجنة الجوانب المتعلقة بتقنين البطاقات البنكية وتوحيد صيغتها وكذا حالات الغش المسجلة على الصعيد الوطني والنصوص القانونية الجنائية المطبقة على هذا النوع من الجرائم.

وفي مجال الأداء عبر الأنترنيت، تتبع بنك المغرب عن كثب إحداث القاعدة المعلوماتية التي تم تطويرها لهذا الغرض والتي ستمكن حاملي البطاقات البنكية المحلية المغربية من القيام بعمليات شراء على الأنترنيت لدى التجار المنخرطين. ومن أجل السهر على سلامة عمليات الأداء عبر الأنترنيت لضمان قدر عال من الثقة لدى المستعملين، الشيء الذي يعد ضروريا لتطوير التجارة الإلكترونية، يعمل بنك المغرب حاليا على إعداد إطار معياري يحدد على الخصوص الشروط الدنيا التي يتعين توفرها في مقدمي خدمات الأداء عبر الأنترنيت.

وموازاة مع ذلك، تواصلت خلال 2007 الأشغال المتعلقة بمشروع تحديث الإطار القانوني المنظم لوسائل الأداء. وتقود هذا الورش اللجنة وزارية التي أنشئت بمبادرة من بنك المغرب والمكونة من ممثلي وزارات العدل والمالية والشؤون الاقتصادية والعامة والتجارة والصناعة. وتسعى هذه اللجنة إلى سد الثغرات القانونية الحالية وتقوية النصوص الجنائية المطبقة على بعض جرائم الغش، مع الأخذ بعين الاعتبار على الخصوص النتائج التي خلصت إليها الحملتين التحسيسيتين حول الشيك والبطاقات البنكية اللتين نظمتا بمبادرة من البنك.

العملة الائتمانية

أنتجت دار السكة خلال سنة 2007 ما مجموعه 444 مليون ورقة بنكية جديدة مقابل 357 و440 مليون ورقة سنتي 2005 و2006 على التوالي. وفي ما يخص إنتاج القطع النقدية، فقد انحصر في 59 مليون قطعة سنة 2007 عوض 62 و58 مليون قطعة سنتي 2005 و2006 على التوالي، مما يمثل ارتفاعا طفيفا مقارنة بالسنة السابقة بعد انخفاض بلغ 7% سنة 2006.

إنتاج الأوراق البنكية الجديدة خلال سنوات 2005 و 2006 و 2007
(بالآلاف)

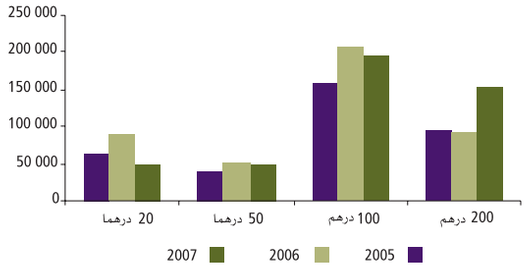

إنتاج القطع النقدية الجديدة خلال سنوات 2005 و 2006 و 2007
(بالآلاف)

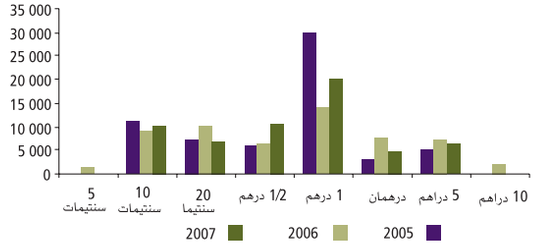

ومع نهاية 2007، قارب حجم تداول الرموز النقدية 950 مليون ورقة بنكية و1,912 مليون قطعة نقدية. وتزايد عدد الأوراق البنكية بنسبة 8,27% مقارنة بسنة 2006، مقابل متوسط نمو بلغ 19% بين سنتي 2005 و2006. وبالموازاة مع ذلك، عرف حجم القطع النقدية المتداولة تطورا إيجابيا، وإن بوتيرة معتدلة بلغت 3,6% عوض 4,5% سنة 2006 مقارنة بسنة 2005.

وفي ما يخص وتيرة سحب العملة الائتمانية من شبابيك بنك المغرب خلال سنة 2007، فقد سجلت ارتفاعا طفيفا بنسبة 1,71% مقارنة بسنة 2006 على مستوى الأوراق البنكية التي بلغت 879 مليون ورقة مسحوبة. وعلى العكس من ذلك، تراجع عدد القطع النقدية المسلمة للزبناء بنسبة 9,78% ليصل إلى 97,8 مليون قطعة.

ويعمل البنك على تزويد الاقتصاد الوطني بالأوراق البنكية الجديدة والأوراق التي يعاد ترويجها بنسب شبه متساوية، كما يسهر على الحفاظ على جودة الأوراق البنكية والقطع النقدية المتداولة. ولهذا الغرض، يعمل البنك على صيانة العملة الائتمانية عن طريق سحب الأوراق البنكية والقطع النقدية المزورة أو التي لا تستوفي الشروط الضرورية لإعادة تداولها من جديد. وفي هذا الصدد، بلغ عدد الأوراق البنكية التي توصلت بها شبابيك بنك المغرب 698,6 مليون ورقة، بينما وصل عدد الأوراق القابلة للتداول التي سلمتها مراكز الفرز الخاصة ما مجموعه 108 مليون ورقة سنة 2007.

تطور المدفوعات والأوراق البنكية الخاضعة للفرز (بآلاف الأوراق) خلال سنة 2007

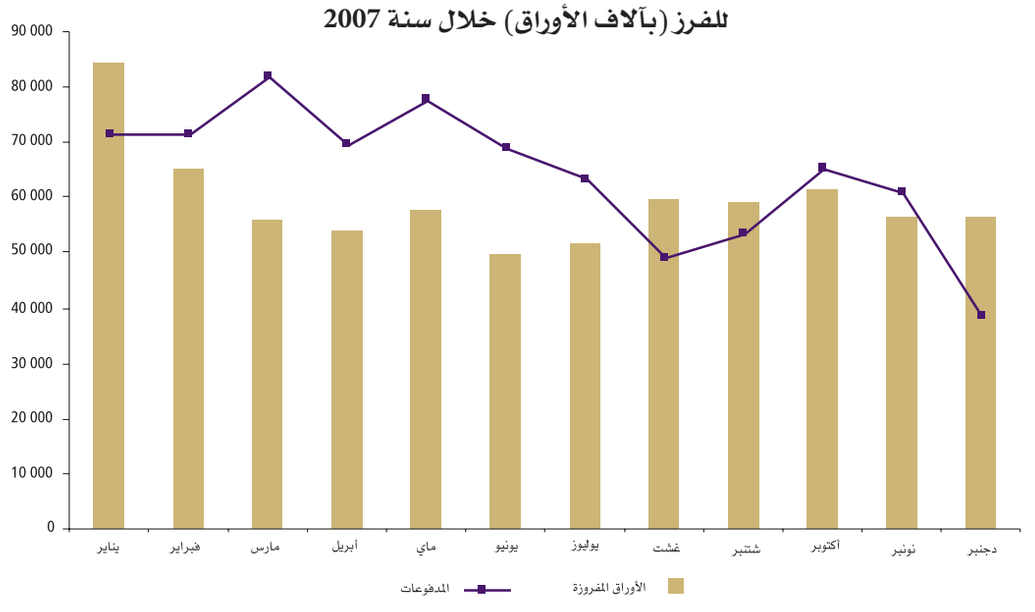

وعلى إثر الارتفاع المتواصل لأسعار المعادن في الأسواق الدولية، اتخذ البنك جملة من التدابير تسمح برجوع القطع النقدية، لاسيما عبر تخفيف إجراءات تسليم النقود لشبابيكه. وقد ساهمت هذه الإجراءات في الرفع من حجم القطع النقدية المسلمة بعد عدة سنوات من الانخفاضات المتواصلة، حيث ارتفعت إلى ما يقارب 17% مقارنة بسنة 2006.

إطار 19 : مراكز الفرز الخاصة

طبقا لقانونه الأساسي ولدفتر التحملات الخاص بإنشاء مراكز الفرز الخاصة ووفقا لقرار السيد الوالي رقم G/2005/10 المتعلق بقواعد فرز العملة الائتمانية، قام بنك المغرب بمنح تراخيص للشركات المكلفة بتسيير مراكز الفرز الخاصة من أجل ممارسة أنشطة معالجة النقود. ويصل حاليا عدد مراكز الفرز الخاصة التي تشتغل فعليا إلى ثلاثة، يتواجد اثنان منها في الدار البيضاء وواحد في طنجة، تابعة لكل من شركة برينكس المغرب وشركة جيسك ودوفريون المغرب. وقد التزمت كل واحدة من هاته الشركات بخلق ست فروع لها عبر المملكة في أفق سنة 2011.

وختاما، وبالنظر إلى العمليات التي تنجز من طرف شبابيك بنك المغرب، فقد أدت حركات الأموال إلى ظهور فائض في الدفوعات مقارنة بالسحوبات قدره 11,3 مليار درهم.

◆ الإشراف البنكي

الإشراف البنكي والاستقرار المالي

يسهر بنك المغرب على مراقبة 75 مؤسسة ائتمان وهيئة معتبرة في حكمها، ويمنح الاعتمادات والتراخيص اللازمة لهذه المؤسسات لممارسة نشاطها. كما يقوم البنك بسن القواعد المحاسبية والاحترازية التي تنظم القطاع البنكي، بعد استشارة لجنة مؤسسات الائتمان، ويسهر على ضمان احترامها عن طريق المراقبة الدائمة والميدانية. وإضافة إلى ذلك، يسعى بنك المغرب إلى تعزيز استقرار ومتانة النظام المالي، من خلال عمله داخل هيئات وطنية أو دولية أو عبر اتفاقيات تعاون مع السلطات الأجنبية المكلفة بالإشراف.

المعايير المحاسبية والاحترازية

على إثر دخول الاتفاق الجديد حول الأموال الذاتية (بازل 2) في مقاربته المعيارية حيز التنفيذ سنة 2007، أصدر بنك المغرب عددا من النصوص القانونية التي تنظم على الخصوص المراقبة الداخلية والحكامة والتقيد بالقوانين ومخطط استمرارية النشاط وآليات تدبير مخاطر التمركز ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السيولة. وتهدف هذه النصوص إلى ملاءمة الممارسات البنكية الوطنية مع المعايير الدولية وتعزيز قدرة مؤسسات الائتمان على تدبير المخاطر.

ومن أجل منح القطاع البنكي إطارا خاصا بالمحاسبة وبالمعلومات المالية يكون مطابقا للمعايير الدولية، قام بنك المغرب، بتشاور مع مهنيي قطاع البنوك والمحاسبة، بمراجعة مقتضيات التصميم المحاسبي لمؤسسات الائتمان

بهدف ملاءمتها مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS . وقد شرع في تطبيق الإطار المرجعي الجديد ابتداء من يناير 2008. وسيهم أول تقرير للقوائم المالية المجمعة ينشر وفق معايير IFRS القوائم المنتهية في متم يونيو 2008، والتي يجب أن تكون مرفقة، على سبيل المقارنة، بالقوائم المنتهية في 30 يونيو 2007.

مراقبة احترام مؤسسات الائتمان للمقتضيات القانونية

ترتكز مهمة المراقبة الدائمة لمؤسسات الائتمان بالأساس على نظام المساعدة على تصنيف مؤسسات الائتمان (SANEC) الذي يمكن من توجيه عمليات المراقبة إلى مناطق الخطر الحساسة. وفي هذا الإطار، تم عقد اجتماعات مع الإدارات العامة للعديد من مؤسسات الائتمان ومصالحها التشغيلية ومراقبي حساباتها بهدف إطلاعهم على تقييم بنك المغرب للوضعية المالية والاحترازية لمؤسساتهم.

من جهة أخرى، أنجز بنك المغرب 15 مهمة مراقبة ميدانية، اثنتان منها ذات طابع شمولي. وقد استهدفت المهام ذات الطابع العام عددا كبيرا من المؤسسات، إذ همت بالإضافة إلى البنوك وشركات القروض للاستهلاك أيضا جمعيات القروض الصغرى وشركات تدبير وسائل الأداء وشركات تحصيل الديون. أما المهام ذات الطابع الشمولي، فقد تركزت من جهة حول تمويل القطاع العقاري وشراء الأسهم في البورصة، ومن جهة أخرى حول الحد الأدنى من المعلومات الواجب على البنوك المطالبة بها في إطار دراسة ملفات القروض. وقد طالب بنك المغرب المؤسسات التي خضعت للمراقَبة بتوخي المزيد من الحذر في ما يتعلق بتطور القروض، خاصة منها القروض للعقار، وتعزيز قدراتها على تدبير المخاطر، لاسيما مخاطر سعر الفائدة ومخاطر السيولة، وكذا تحسين ممارساتها في مجال الحكامة.

نظام ضمان الودائع

سعيا منه إلى ضمان حماية المودعين لدى مؤسسات الائتمان، يتولى بنك المغرب تدبير الصندوق الجماعي لضمان الودائع الذي يهدف بالخصوص إلى تعويض المودعين في حالة عدم توفر ودائعهم أو أية أموال أخرى قابلة للإرجاع. كما يمكنه تقديم مساعدات قابلة للإرجاع، على وجه الاحتياط والاستثناء، لفائدة عضو من أعضائه يخشى أن تؤدي وضعيته آجلا إلى عدم توفر الودائع أو جميع الأموال الأخرى القابلة للإرجاع، شريطة أن يقدم تدابير تقويم يقبلها بنك المغرب. ويصل سقف مبلغ التعويض إلى 80 ألف درهم لكل مودع. وتنشر الوضعية المالية للصندوق الجماعي لضمان الودائع في التقرير السنوي حول مراقبة مؤسسات الائتمان ونشاطها ونتائجها.

التعاون مع السلطات الأخرى المكلفة بالإشراف

من أجل التنسيق بين أنشطة مختلف السلطات المكلفة بالإشراف على القطاع المالي (بنك المغرب ومديرية التأمينات والاحتياط الاجتماعي ومجلس القيم المنقولة)، أحدثت بموجب القانون البنكي لجنة للتنسيق بين أجهزة الإشراف على القطاع المالي يرأسها والي بنك المغرب. ويمكن لأعضاء هذه اللجنة تبادل المعلومات حول أنشطتهم المتعلقة بمهمة الإشراف وكذا حول المؤسسات الخاضعة لمراقبتهم.

وقد عقدت اللجنة اجتماعين سنة 2007، خصص الأول للمصادقة على نظامها الداخلي وتنظيم كيفيات تبادل المعلومات بين أعضائها ودراسة الأولويات الواجب إعطاؤها لأشغالها. وبحث الاجتماع الثاني القضايا المتعلقة

على الخصوص بحكامة أجهزة الإشراف مقارنة بتوصيات برنامج تقييم القطاع المالي، وطرق معالجة المذكرات الإخبارية الصادرة عن مجلس القيم المنقولة، وإعداد قانون نقدي ومالي في أقرب الآجال، بالإضافة إلى قضايا التأمين البنكي.

ومن جهة أخرى، يجوز للبنك المركزي، عملا بمقتضيات المادة 82 من القانون البنكي، توقيع اتفاقيات تعاون مع السلطات الأجنبية المكلفة بالمراقبة. وتهدف الاتفاقيات المبرمة في هذا الصدد إلى تبادل المعلومات والقيام بمهام المراقبة الميدانية لفروع أو وكالات مؤسسات الائتمان المتواجدة في بلد كل طرف من أطراف الاتفاقية. وقد وقع بنك المغرب سنة 2007 اتفاقية في هذا الإطار مع البنك المركزي التونسي.

العلاقات بين البنوك والزبائن

بتعاون مع المجموعة المهنية لبنوك المغرب، وضع بنك المغرب إطارا ينظم عرض مؤسسات الائتمان لمنتجات جديدة يستخلص ربحها من خلال هوامش الربح والعمولات. ويتعلق الأمر بمنتجات «إجارة» و«مشاركة» و«مرابحة»، ومن المنتظر أن يمكن هذا الإجراء من تنويع عروض المنتوجات البنكية ورفع عدد زبناء هذه المؤسسات.

كما قام بنك المغرب والمجموعة المهنية لبنوك المغرب بإعداد منظومة للوساطة البنكية من المتوقع أن تدخل حيز التنفيذ خلال النصف الأول من سنة 2008. وفي هذا الإطار، تم تشكيل لجنة للوساطة وتعيين الوسيط. وتهدف هذه المنظومة إلى إرساء جو من الثقة بين مؤسسات الائتمان والزبناء وإيجاد حلول ودية لخلافاتهم.

ومن أجل توعية مختلف الفاعلين بالمخاطر الناجمة عن غسل الأموال وإطلاعهم على مقتضيات القانون رقم 43-05 الذي أصبح ساري المفعول سنة 2007، نظم بنك المغرب بتعاون مع المجموعة المهنية لبنوك المغرب ووزارة العدل حملة تحسيسية همت عدة جهات من المملكة.

وخلال هذه السنة، وضع بنك المغرب استراتيجية شاملة لإعادة هيكلة المصالح المركزية للمعلومات في أفق سنة 2009 بهدف تزويد كافة مؤسسات الائتمان بنظام مندمج للمعلومات المالية يستجيب لأفضل المعايير المعمول بها في هذا الميدان. وقد نتج عن تطبيق الجزء الأول من هذه الاستراتيجية تفويض مهمة تسيير المصلحة المركزية للمخاطر، بتاريخ 21 شتنبر 2007، إلى فاعل خاص (يسمى عموما «مكتب القروض»). ويتجلى الهدف الرئيسي لهذا الإجراء في تبادل المعلومات حول القروض عبر تزويد مؤسسات الائتمان بنظام موثوق منه خاص بإعداد التقارير حول القروض وحول التنقيط، مما سيمكنها من اتخاذ قراراتها بناء على معايير موضوعية ومن تحديد علاوة المخاطرة حسب نوعية زبنائها. ولهذا الغرض، انخرط بنك المغرب في مسلسل لتحديث قاعدته التكنولوجية، كما قام باقتناء ملف البيانات المالية للمكتب المغربي للملكية التجارية والصناعية الواجب التوفر عليه من أجل إحداث مصلحة مركزية للمعلومات المالية تستجيب لحاجياته في ما يخص الدراسات والتحاليل القطاعية.

وموازاة مع ذلك، قام البنك بتوقيع اتفاقية فتح حساب مع بريد المغرب إثر فصل حسابات هذا الأخير عن حسابات الخزينة بتاريخ فاتح أكتوبر 2007، وذلك طبقا للمادة 8 من قانون المالية لسنة 2007. وخلال هذه السنة، انخرط بريد المغرب في المصلحة المركزية لعوارض الأداء بالشيك التي تتولى مؤسستنا تسييرها.

وفي سياق توجهه الاستراتيجي الذي يهدف إلى تركيز أنشطته حول مهامه الرئيسية، عمل بنك المغرب على فرض المزيد من القيود على علاقات وكالاته مع الزبناء الخواص مقابل تعزيز علاقاتها مع الزبناء المؤسساتيين. ونتيجة لذلك، واصل البنك فسخ عقود تأجير الخزائن المنيعة وتصفية ملفات الزبناء الاعتياديين عن طريق إغلاق الحسابات الجامدة أو المتخلى عنها المفتوحة في دفاتر الفروع، مستجيبا في الآن نفسه لمتطلبات منظومة مكافحة غسل الأموال التي دخلت حيز التنفيذ في شتنبر 2007.

◆ التعاون الدولي

في إطار استراتيجيته الرامية إلى دعم التعاون مع باقي البنوك المركزية والمؤسسات المالية، شارك بنك المغرب خلال سنة 2007 في العديد من التظاهرات الدولية والإقليمية، نذكر منها بالخصوص :

- الندوة الأورو متوسطية الرابعة التي تجمع محافظي البنوك المركزية لمنطقة الأورو وبلدان الحوض المتوسطي، والتي تم تنظيمها بالتشارك بين البنك المركزي الإسباني والبنك المركزي الأوروبي في شهر مارس بمدينة فالنسيا حول موضوع "التطورات الاقتصادية الأخيرة وسياسة الميزانية في السياق الماكرو اقتصادي لدول البحر الأبيض المتوسط" ؛

- الاجتماع الرابع عشر لمحافظي البنوك المركزية للدول الفرانكفونية، الذي انعقد شهر ماي بمدينة بيرن السويسرية حول موضوع "تسيير البنك المركزي" ؛

- الدورة الواحدة والثلاثون لمجلس محافظي البنوك المركزية والوكالات النقدية العربية والمؤسسات النقدية العربية، التي نظمت في 11 شتنبر بدمشق وانكبت بالأساس على دراسة التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر سنة 2007 بالإضافة إلى توصيات الاجتماع السادس عشر للجنة العربية للإشراف البنكي والاجتماع الثالث للجنة العربية لأنظمة الأداء والتسديد.

وعلاوة على ذلك، قام بنك المغرب والبنك المركزي الموريتاني، يوم 22 يناير 2007، بتوقيع اتفاقية تعاون بين المؤسستين واعتماد برنامج العمل برسم سنة 2007 الذي يتمحور بالأساس حول ميادين التكوين المهني والافتحاص الداخلي والوقاية من المخاطر.

كما نظم بنك المغرب بتاريخ 4 أبريل بالرباط، بتعاون مع صندوق النقد الدولي، ندوة رفيعة المستوى حول استهداف التضخم. وقد شارك في هذه التظاهرة كل من نائب المدير العام لصندوق النقد الدولي والمدير العام لبنك التسويات الدولية ووزير المالية المكسيكي، إلى جانب مجموعة من الخبراء من أوروبا وأمريكا ذوو تجربة كبيرة في مجال تطبيق استراتيجية استهداف التضخم.

وشارك بنك المغرب كذلك في المؤتمر الذي نظمه البنك المركزي التركي بأنقرة يوم فاتح يونيو 2007 بمناسبة الذكرى الخامسة والسبعين لإنشائه وكذا في الاجتماع الرفيع المستوى الذي نظمه البنك المركزي التونسي بتاريخ 21 يونيو 2007 بمدينة تونس حول موضوع تنفيذ توصيات بازل 2.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه في إطار تشجيع الاندماج الاقتصادي الإقليمي لبلدان اتحاد المغرب العربي، شارك بنك المغرب في المؤتمر الثالث الذي احتضنته مدينة تونس شهر نونبر 2007 حول موضوع "دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاندماج الإقليمي في المغرب العربي".

إضافة إلى ذلك، عقد بنك المغرب بتعاون مع وزارة الاقتصاد والمالية اجتماعات لجنة الخبراء المغاربيين في إصلاح القطاع المالي، أيام 28 و29 مارس 2007 و4 و5 يوليوز 2007 في الرباط، وذلك طبقا لخطة العمل المعتمدة من طرف وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية بالرباط يومي 20 و21 دجنبر 2006.

وتجدر الإشارة في الأخير إلى أنه بالموازاة مع تعاونه مع البنوك المركزية الأجنبية، شارك بنك المغرب أيضا بشكل فعال في أشغال الجمعين السنويين 2007 لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وكذا في اجتماعات الربيع والخريف لسنة 2007 التي عقدتها اللجنة الدولية النقدية والمالية ولجنة التنمية.

◆ تدبير الموارد البشرية

مستخدمو البنك

في نهاية سنة 2007، بلغ عدد مستخدمي بنك المغرب النشطاء 2760 فردا، يشكل المرسمون منهم 2564 والمتعاقدون 196. ومقارنة بسنة 2006، تراجع عدد المستخدمين النشطاء بنسبة 3% في حين خصت التوظيفات 76 مستخدما جديدا. ويبرز تصنيف مجموع المستخدمين حسب جنسهم هيمنة الذكور بنسبة 65% مع متوسط عمري يبلغ 41 سنة ومعدل أقدمية يصل إلى 15 سنة. وتتراوح أعمار غالبية المستخدمين المرسمين بين 40 و54 سنة، ويشتغل 62% من مجموع المستخدمين في الإدارة المركزية و20% في صناعة القطع النقدية والأوراق البنكية و38% في وكالات البنك.

تحديث نظام تدبير الموارد البشرية

من أجل ملاءمة الإطار القانوني المنظم لعمل مستخدمي البنك مع المنظومات الجديدة المنبثقة عن التصميم المديري للموارد البشرية، اعتمد بنك المغرب، بعد مشاورات موسعة مع كل الأطراف المعنية، النظام الأساسي الجديد الخاص بمستخدميه وكذا القوانين الجديدة المتعلقة بصندوق التعاضدية ونظام التقاعد ونظام الموظفين المتعاقدين.

ومن بين المستجدات التي أتى بها التصميم المديري الجديد للموارد البشرية، المزمع دخوله حيز التنفيذ ابتداء من سنة 2008، ثمة مقاربة الوظيفة التي تنبني على نظام جديد لتدبير الوظائف يتمحور حول المسالك المهنية إلى جانب نظام حديث للتقييم والأجور. وقد تم إشراك الفرقاء الاجتماعيين بشكل كبير في أشغال لجان الإدارة خلال مختلف مراحل تطور التصميم المديري للموارد البشرية.

وفي نهاية سنة 2007، مكن المشروع الخاص بتموضع المستخدمين في النظام الجديد لتدبير الوظائف من تعيين كل مستخدم في المسلك المهني المخصص لنشاطه وفي المرحلة المهنية المناسبة لوظيفته. ومن أجل تنفيذ هذا المشروع، تم وضع قواعد للتدبير والتناسق كما تم منح حق الطعن لكل مستخدم لم ترقه نتيجة تموضعه. وموازاة مع هذه الخطوة، تم تنظيم عدد كبير من الدورات التكوينية لفائدة مستخدمي مديرية الموارد البشرية ومسؤولي البنك والفرقاء الاجتماعيين، مما مكنهم جميعا من استيعاب رهانات الأنظمة الجديدة لتدبير الموارد البشرية بشكل جيد ومن أداء دور الوسطاء لدى فرقهم. وتمحورت أنشطة التكوين هاته بالأساس حول التحكم الجيد في المقابلة السنوية للتقييم التي تحل محل نظام التنقيط القديم، وكذا حول الهيكلة الجديدة لنظام الأجور المنتظر دخوله حيز التنفيذ اعتبارا من سنة 2008. وعلاوة على الحفاظ على المكتسبات، يمكّن هذا النظام من تبسيط بنية الأجور مع إعطاء كل عنصر من العناصر المكونة للأجر معناه الكامل، خاصة المكافأة على المساهمة الفردية وعلى الأداء.

وختاما، صاحبت عمليةَ الانتقال إلى النظام الجديد لتدبير الموارد البشرية عمليةٌ أخرى لإعادة تنظيم مديرية الموارد البشرية بشكل معمق. كما تمت مأسسة قنوات التبادل بين هذه المديرية والمصالح الأخرى للبنك عبر إحداث نادي مراسلي الموارد البشرية الذين سيقومون بدور رئيسي في وضع الأدوات والآليات الجديدة حيز التنفيذ.

التواصل الداخلي

واصل البنك تعزيز منظومة التواصل الداخلي بغية إطلاع مستخدميه على مختلف الأوراش التي انخرطت فيها المؤسسة وتيسير مشاركتهم فيها وتقوية روح الانتماء للبنك. وهكذا، تم اتخاذ العديد من التدابير لمواكبة المشاريع التي تنجزها مؤسستنا، من بينها :

- تنظيم أيام لفائدة الأطر استعرضت على الخصوص المخطط الاستراتيجي الثلاثي للبنك للفترة الممتدة بين 2007-2009 وتموقع شبكة الفروع والوكالات ضمن مهام البنك ؛

- إطلاق بوابة الأنترانيت مع تنشيط وإثراء محتواها بشكل تدريجي بغرض جعلها أداة فعالة لتجميع المعارف ووضع الوثائق والمعلومات العملية رهن إشارة المستخدمين بشكل سريع (دليل البنك والمستجدات والبلاغات والنظام الأساسي للمستخدمين والنصوص القانونية والمناشير والدلائل والمساطر، إلخ) ؛

- إصدار نشرة "Info BAM" لتقديم معلومات حول مستجدات البنك، مع التركيز على الأوراش الكبرى الموجودة قيد الإنجاز ؛

- تعزيز تواصل القرب من خلال عقد اجتماعات إخبارية منتظمة على مستوى مصالح البنك وتنظيم لقاءات لتبادل الآراء حول المشاريع الكبرى ؛

- وتطوير العديد من الحوامل الإخبارية المطبوعة: دلائل ونشرات ورسائل حول مشاريع.

التكوين

في إطار تنفيذ مخطط التكوين برسم سنة 2007، نظم البنك 270 دورة تكوينية، سواء داخل مركز التكوين في مدينة العرفان أو في الخارج، في إطار التعاون مع المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية الأجنبية، أو في ما بين المقاولات.

وقد همت هذه الدورات المهن الرئيسية للبنك إضافة إلى مهن الدعم، كما تناولت المشاريع المجدِّدة الموجودة قيد الإنجاز داخل البنك. وفاق عدد المشاركين في هذه الدورات 2700 مستخدم، ينتمي ما يزيد على 1000 مشارك منهم إلى شبكة الفروع والوكالات. وفي المجموع، استفاد هؤلاء المشاركون من حوالي 6000 يوم من التكوين.

أنظمة المعلومات

من أجل مواكبة تنفيذ العديد من التطبيقات الخاصة بمهن البنك، تم تعزيز الدعم التقني بشكل كبير منذ إحداثه سنة 2006. ومن بين المشاريع ذات الطابع التقني المنجزة خلال سنة 2007 يمكن الإشارة إلى مشروع مطابقة وسلامة الحواسيب، وإنشاء موقع الإغاثة للقاعدة المعلوماتية المركزية، والتوقيع على عقد إطار لاقتناء التجهيزات المعلوماتية إضافة إلى التوقيع على أول عقد خدمة (اتفاق مستوى الخدمة SLA) يتعلق بالنظام المغربي للأداءات الإجمالية.

كما شهدت سنة 2007 إعطاء الانطلاقة للعديد من الأوراش التي من المفترض أن تنتهي خلال سنة 2008، من أبرزها مشروع الاتصال الهاتفي المتعدد المواقع عبر بروتوكول الأنترنيت، ووضع نظام لتدبير خدمات تكنولوجيا المعلومات وفق معيار مكتبة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات (ITIL)، وتقوية القاعدة المعلوماتية الخاصة بسلامة الأنترنيت/الشبكة الخارجية، وإحداث قاعدة معلوماتية لتدبير الشهادات الإلكترونية وآليات التحقق القوي اعتمادا على البنية التحتية ذات المفاتيح العمومية (PKI).

إطار 20 : المشاريع المنجزة في سنة 2007 في إطار التصميم المديري للمعلوميات

المشاريع المتعلقة بمهن البنك :

- إصلاح نظام تدبير عوارض الأداء
- نظام المساعدة على تصنيف مؤسسات الائتمان
- تعميم التبادل غير المادي لصور الشيك على الصعيد الوطني
- بدء إنجاز المصالح المركزية للمعلومات

المشاريع المتعلقة بمهن الدعم :

- نظام تدبير وقت الحضور
- بوابة الأنترانيت
- الشطر الأول من النظام المعلوماتي للموارد البشرية.

وفي سياق تطبيق منهجية إدارة المشاريع المعلوماتية في بنك المغرب، يتولى مساعد صاحب المشروع مساندة صاحب المشروع من الناحية المنهجية. ويمكنه القيام بالمهام ذات الصبغة المنهجية ذات الصلة بمهام الإشراف مثل ضبط المخططات وتدبير جداول قياس الأداء وتحديد وتدبير جداول الفرز. كما يؤدي مساعد صاحب المشروع دورا استشاريا وتحذيريا تجاه صاحب المشروع في ما يتعلق بالتنظيم الكلي لعملية القيادة وبالتوقع المبكر لمخاطر المشروع. وخلال سنة 2007 تمحورت الأنشطة التي نفذتها مديرية التنظيم ونظم المعلومات بصفتها مساعدا لصاحب المشروع حول ما يلي : الإرسال الإلكتروني للمزايدات على أذينات الخزينة ؛ وبرنامج التعلم الإلكتروني (وحدة دراسية لمكافحة غسل الأموال) ؛ ومنظومة محاربة غسل الأموال ؛ والصيغة الموحدة للكمبيالة ؛ والمصلحة المركزية للمعلومات الخاصة بعمليات السوق ؛ وتحديث النظام المعلوماتي المتعلق بالعملة

الائتمانية ؛ وقاعدة السلسلات الإحصائية (عملية الاسترجاع). وخلال إنجاز هذه المهام، قام المكلفون بمساعدة صاحب المشروع بعدة معاينات وحددوا المحاور الواجب تحسينها من أجل تسهيل العمل وفق طريقة تدبير المشاريع التي تندرج في الإطار المحدد طبقا للمنهجية المتبعة من طرف البنك.

◆ متحف النقود

واصل البنك في سنة 2007 مجهوداته الرامية إلى الحفاظ على التراث النقدي للمغرب وتثمينه. وهكذا، قام بنك المغرب خلال هذه السنة بجمع وتصنيف، وفق معاييره الخاصة، الأرشيفات التي تحكي تاريخ البنك المخزني المغربي والموجودة لدى المكتبة الوطنية بالرباط وبنك فرنسا ووزارة الشؤون الخارجية الفرنسية. كما تميزت هذه السنة بإعداد دليل حول تسعير المسكوكات النقدية يقارن تسعير القطع النقدية الإسلامية الموجودة لدى أهم مؤسسات البيع (مثل سوثبيز وكريستيز ودروووت وداروينز، إلخ).

وبالإضافة إلى ذلك، تم إنجاز دراسة حول أوراش سك القطع النقدية الإسلامية شملت إعداد جرد بيبليوغرافي ونقدي لمختلف الأوراش التي أنتجت فيها النقود خلال فترة القرون الوسطى الإسلامية. كما أعطيت الانطلاقة سنة 2007 لمشروع «الجامع في المسكوكات النقدية في عهد المرابطين» الذي سينتهي إنجازه في أواخر سنة 2008.

وعلاوة على ذلك، تمت رقمنة الأعمال الفنية المكونة لمجموعة البنك من أجل إنشاء قاعدة بيانات شاملة. وفي إطار مشروع تدبير مستعقرات البنك، تم تسجيل البيانات الخاصة بجرد المجموعات التي يمتلكها البنك بطريقة رقمية من أجل تدبيرها بشكل أمثل.

وعلى صعيد آخر، نفذ بنك المغرب عدة أنشطة تهدف إلى التعريف بمتحف النقود لدى المؤسسات التعليمية، كما قام بإعداد مطويات ونشر مقالات وصور في المجلات المتخصصة. وقد بلغ العدد الإجمالي لزوار المتحف حوالي 2000 شخص.

الجزء 3

البيانات المالية لبنك المغرب

بنك المغرب

البيانات المالية

1. حصيلة بنك المغرب في نهاية دجنبر 2007

(بعد توزيع الأرباح)

الأصول (بآلاف الدراهم)	نقطة	31/12/2007	31/12/2006
موجودات وتوظيفات بالذهب	**1**	**4.570.693**	**3.806.650**
موجودات وتوظيفات بالعملات الأجنبية		**184.960.898**	**170.949.103**
– موجودات وتوظيفات لدى البنوك الخارجية		49.001.830	71.620.825
– سندات خزينة أجنبية ومثيلاتها		121.948.644	94.819.753
– موجودات أخرى بالعملات الأجنبية		14.010.424	4.508.525
موجودات لدى المؤسسات المالية الدولية	**2**	**1.539.397**	**1.793.876**
– اكتتاب لدى صندوق النقد الدولي – حصة الاحتياطي		1.042.111	1.086.428
– موجودات من حقوق السحب الخاصة		246.174	445.055
– اكتتاب لدى صندوق النقد العربي		251.112	262.393
مساعدات مالية للدولة		**-**	**4.499.972**
– تسبيقات تعاقدية		-	4.499.972
– تسبيقات برسم تسهيلات الصندوق		-	-
– مساعدات مالية أخرى		-	-
ديون على مؤسسات الائتمان وما يماثلها		**5.022.002**	**37.375**
– قيم مستحفظة		-	-
– تسبيقات للبنوك		5.000.000	-
– ديون أخرى		22.002	37.375
سندات الخزينة – عمليات السوق المفتوحة		**5.528.774**	**1.003.642**
أصول أخرى	**3**	**9.152.126**	**10.078.871**
– مدينون مختلفون		7.360.491	7.459.336
– أصول أخرى مختلفة		1.791.635	2.619.535
قيم مستعقرة	**4**	**2.339.354**	**2.325.255**
مجموع الأصول		**213.113.245**	**194.494.744**

الخصوم (بآلاف الدراهم)	نقطة	31/12/2007	31/12/2006
أوراق بنكية وقطع نقدية متداولة	**5**	**125.533.678**	**114.233.556**
– أوراق بنكية		123.592.517	112.406.560
– قطع نقدية		1.941.161	1.826.996
التزامات بالذهب والعملات الأجنبية	**6**	**3.383.089**	**2.004.521**
– التزامات بالذهب		-	-
– التزامات بالعملات الأجنبية		3.383.089	2.004.521
التزامات بالدرهم القابل للتحويل	**7**	**205.609**	**214.340**
– التزامات تجاه المؤسسات المالية الدولية		192.881	199.172
– التزامات أخرى		12.728	15.168
ودائع والتزامات بالدرهم	**8**	**64.385.992**	**63.732.850**
– الحساب الجاري للخزينة العامة		262.545	675.528
– ودائع والتزامات تجاه البنوك المغربية		53.679.301	47.850.836
. حسابات جارية		53.679.301	43.850.836
. حسابات سحب السيولة		-	4.000.000
. حسابات تسهيلات الإيداع		-	-
– ودائع الإدارات والمؤسسات العمومية		9.172.257	13.940.198
– حسابات أخرى		1.271.888	1.266.288
خصوم أخرى	**9**	**13.060.261**	**7.717.992**
منيحات حقوق السحب الخاصة	**10**	**1.043.275**	**1.090.145**
رساميل ذاتية ومثيلاتها	**11**	**5.501.340**	**5.501.340**
ـ رأس المال		500.000	500.000
– احتياطيات		5001.340	5.001.340
مجموع الخصوم		**213.113.245**	**194.494.744**

2. حساب العائدات والتكاليف

العائدات (بآلاف الدراهم)	2007/12/31	2006/12/31
فوائد محصلة على الالتزامات بالذهب والعملات	6.198.085	5.026.656
فوائد محصلة على المساعدات المالية للدولة	-	-
فوائد محصلة على الديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها	253.941	7.827
فوائد محصلة أخرى	10.489	9.208
عمولات محصلة	359.060	268.335
عائدات مالية أخرى	706.514	213.586
مبيعات السلع وخدمات منتجة	101.400	101.216
منتجات مختلفة	17.544	3.614
عمليات سحوبات على الاستخمادات	23	4.394
عمليات سحب المخصصات	293.607	348.677
عائدات غير جارية	-	1.920
مجموع العائدات	**7.940.663**	**5.985.433**

التكاليف (بآلاف الدراهم)	2007/12/31	2006/12/31
فوائد ممنوحة على الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية	57.109	40.728
فوائد ممنوحة على الالتزامات بالدرهم القابل للتحويل	-	-
فوائد ممنوحة على الودائع والالتزامات بالدرهم	789.367	844.306
عمولات ممنوحة	20.007	14.376
تكاليف مالية أخرى	418.216	361.613
تكاليف خاصة بالموظفين	799.731	577.490
شراء المواد والأدوات	122.094	130.722
تكاليف خارجية أخرى	144.014	107.712
مخصصات للاستخمادات والمؤونات	525.129	483.540
تكاليف غير جارية	11.365	3.743
ضرائب على الأرباح	2.044.983	1.326.873
مجموع التكاليف	**4.932.015**	**3.891.103**
الربح الصافي	**3.008.648**	**2.094.330**

3. خارج الحصيلة

(بآلاف الدراهم)	نقطة	31/12/2007	31/12/2006
	12		
عمليات الصرف بالناجز			
– العملات الأجنبية المتوقع تسليمها بالناجز		-	972.682
– الدراهم المتوقع تحصيلها بالناجز		-	950.399
عمليات الصرف لأجل			
– العملات الأجنبية المتوقع تحصيلها لأجل		120.396	132.000
– العملات الأجنبية المتوقع تسليمها لأجل		128.638	132.001
عمليات الصرف – الودائع بالعملات الأجنبية		**13.653.465**	**-**
عمليات الصرف – عمليات المفاضلة			
– العملات الأجنبية المتوقع تحصيلها لأجل		553.222	-
– العملات الأجنبية المتوقع تسليمها		560.102	-
تعديل العملات الأجنبية خارج الحصيلة			
التزامات على الأدوات المالية المشتقة			
التزامات على السندات			
– سندات محصلة على التسبيقات الممنوحة		5.000.000	2.050.000
– سندات محصلة على التسبيقات المتوقع منحها		1.111.500	1.495.870
– سندات متوقع تسليمها		-	-
التزامات أخرى			
– ضمانات محصلة على الأسواق		22.251	32.900
– الالتزامات بالضمانات المحصلة برسم القروض الممنوحة للموظفين		496.351	449.209
– الالتزامات بالتمويل الممنوحة للموظفين		19.824	17.000
– التزامات أخرى ممنوحة		1.000	-

1. حصيلة بنك المغرب

تميز تطور استخدامات وموارد البنك في سنة 2007 بما يلي :

- مواصلة تعزيز احتياطيات الصرف ؛
- تسديد التسهيلات التعاقدية الممنوحة للخزينة بشكل تام ؛
- لجوء البنوك من جديد لتسبيقات بنك المغرب ؛
- تزايد حجم الأوراق البنكية والقطع النقدية المتداولة.

وفي هذا السياق، عرف مجموع حصيلة البنك سنة 2007 نموا بمقدار 18,6 مليار درهم أو 9,6% ليصل إلى 213,1 مليار درهم.

◆ الأصول

توزيع بنود الأصول

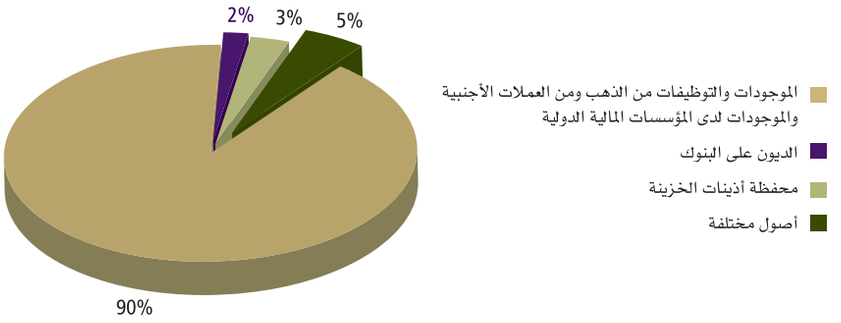

الموجودات والتوظيفات من العملات الأجنبية

ارتفعت الموجودات والتوظيفات من العملات الأجنبية، البالغة حوالي 185 مليار درهم، في سنة 2007 بواقع 14 مليار درهم أو 8,2% مقابل نموها بمبلغ 22,9 مليار درهم أو 15,4% في السنة الفارطة.

التمويلات المقدمة للدولة

طبقا للاتفاقية الموقعة بتاريخ 9 ماي 2006، قامت الخزينة في سنة 2007، بعد تسديدها للشطر الأول البالغ مليار درهم بتاريخ 10 نونبر 2006، بالتسديد التدريجي للمبلغ المتبقي من التسبيقات التعاقدية الممنوحة من طرف بنك المغرب، والذي يصل إلى 4,5 مليار درهم، على الشكل التالي:

- 20 فبراير: تسديد الشطر الثاني (مليار واحد)
- 13 مارس: تسديد الشطر الثالث (مليار واحد)
- 15 أكتوبر: تسديد الشطر الرابع (مليار واحد)
- 24 دجنبر: تسديد الشطر الخامس (1,5 مليار)

الديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها

بلغت الديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها 5 مليار درهم، مشكلة بالأساس من التسبيقات لمدة 7 أيام الممنوحة للبنوك.

بالفعل، وخلافا للسنوات المنصرمة، لجأت البنوك بصفة منتظمة إلى تسبيقات البنك المركزي نتيجة تضييق خزائنها النقدية.

محفظة سندات الخزينة

قام بنك المغرب في سنة 2007 بشراء سندات للخزينة في السوق الثانوية بقيمة 4,5 مليار درهم، في ارتباط مع تسديد الخزينة للتسبيقات التعاقدية، لتنتقل بذلك قيمة محفظته من مليار درهم سنة 2006 إلى 5,5 مليار درهم.

◆ الخصوم

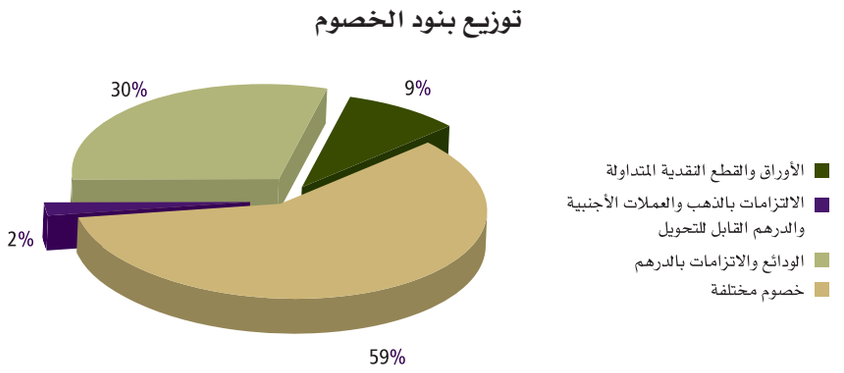

الأوراق والقطع النقدية المتداولة

بنهاية سنة 2007، بلغت قيمة الأوراق والقطع النقدية المتداولة 125,5 مليار درهم حيث ارتفعت بواقع 11,3 مليار درهم أو9,9% بدلا من 20,7 مليار درهم أو 22,2% سنة من قبل. ويعزى هذا التراجع على الخصوص إلى النمو الاستثنائي الذي عرفه حجم الأوراق والقطع النقدية المتداولة في سنة 2006 نتيجة للاحتفال بعيد الأضحى الذي تزامن مع فترة الاحتفالات بنهاية السنة.

الودائع والالتزامات بالدرهم

بلغت الودائع والالتزامات بالدرهم 64,4 مليار درهم في نهاية سنة 2007، مسجلة بذلك ارتفاعا بمقدار 653,1 مليون درهم مقارنة بسنة 2006.

ويشمل هذا الارتفاع بالأساس نمو الحسابات الجارية للبنوك بفعل زيادة الحد الأدنى المطلوب برسم الاحتياطي النقدي وتراجع موجودات صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

خصوم أخرى

انتقلت العناصر المكونة للخصوم الأخرى إلى 13,1 مليار درهم بنهاية سنة 2007، مسجلة بذلك زيادة قدرها 5,3 مليار درهم تعزى بالأساس إلى نمو حساب تقييم احتياطيات الصرف والدائنون المختلفون، بما فيها ربيحة الخزينة برسم سنة 2007.

2. حساب العائدات والتكاليف

أفرزت حسابات السنة المالية 2007 نتيجة صافية بلغت 3 مليار درهم، محققة بذلك ارتفاعا بمقدار 914,3 مليون درهم أو 43,7% لتصل إلى مستوى مرتفع بشكل استثنائي مقارنة بالسنوات الماضية، نتيجة التحسن الملموس لعائدات البنك.

◆ العائدات

توزيع أركان العائدات

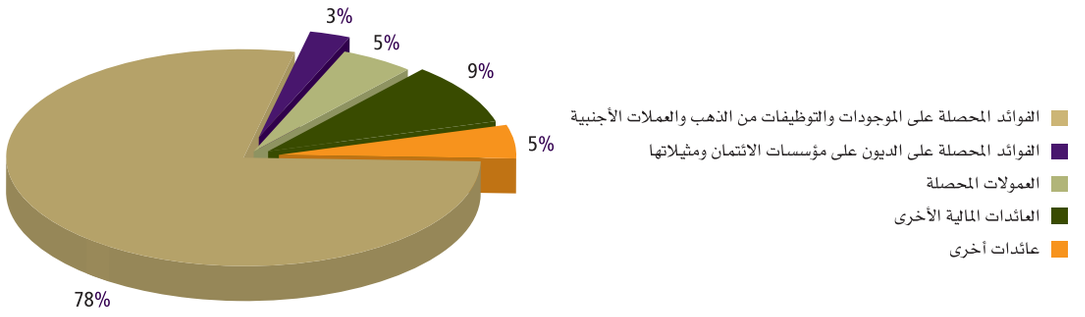

ارتفعت عائدات البنك برسم سنة 2007 إلى 7,9 مليار درهم، مسجلة زيادة بلغت 1,9 مليار درهم أو ما يقارب الثلث مقارنة بسنة 2006، وقد شكلت حصة عائدات التوظيفات بالعملات الأجنبية 87% منها.

جلبت التوظيفات بالعملات الأجنبية فوائد بلغت 6,2 مليار درهم، مرتفعة بمقدار 1,2 مليار درهم أو 23,3%. ويعزى هذا النمو إلى تزايد حجم التوظيفات وكذا أسعار الفائدة المطبقة عليها، لاسيما ما يتعلق بالتوظيفات بالأورو.

نظرا لتقلص الخزائن البنكية خلال سنة 2007، قام بنك المغرب طوال هذه السنة بعمليات ضخ للسيولة بلغ متوسط حجمها اليومي 4,9 مليار درهم، وترتبت عنها فوائد بلغت 165,9 مليون درهم، منها 140,7 مليون درهم برسم التسبيقات لمدة 7 أيام.

أما محفظة سندات الخزينة البالغة قيمتها 5,5 مليار درهم، والتي تم اقتناؤها في السوق الثانوية، فقد حققت عوائد بلغت 87,7 مليون درهم.

تحدد مبلغ العمولات في 359,1 مليون درهم، مرتفعا بواقع 90,7 مليون أو 33,8% نتيجة بالأساس لنمو العمولات المستخلصة من عمليات الصرف.

ارتفعت العائدات المالية الأخرى، والمكونة أساسا من الأرباح التي حققتها العمليات الخاصة بالعملات الأجنبية، بما قدره 492,9 مليون لتصل إلى 706,5 مليون درهم.

بلغ حجم مبيعات السلع والخدمات التي ينتجها البنك نفس مستواه المسجل في سنة 2006، أي 101,4 مليون درهم، منها 39,7 مليون برسم مبيعات الوثائق المؤمنة. كما تشمل هذه العائدات أيضا إيرادات استثنائية بلغت 68,3 مليون درهم، نتجت عن مبيعات القطع النقدية المسحوبة من التداول.

في سنة 2007، تحدد مبلغ عمليات سحب المخصصات في 293,6 مليون درهم، 180,2 مليون درهم منه برسم تدني قيمة سندات التوظيف الأجنبية، نتيجة التطور الإيجابي لأسعار السندات التي تم تخصيص مؤونة لها.

التكاليف

توزيع فئات التكاليف

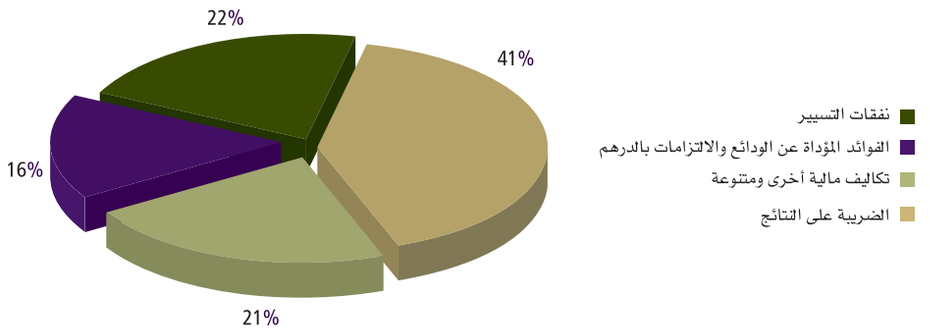

بلغت التكاليف الإجمالية للبنك ما قيمته 4,9 مليار درهم مقابل 3,9 مليار درهم سنة من قبل. ودون احتساب الضريبة على الشركات، وصلت هذه التكاليف إلى 2,9 مليار درهم، مسجلة بذلك ارتفاعا بمقدار 322,8 مليون درهم أو 12,6%. ويشمل هذا الارتفاع تغيرات متباينة على مستوى مختلف البنود.

تراجعت الفوائد الممنوحة على الودائع والالتزامات بالدرهم بمقدار 54,9 مليون لتتحدد في 789,4 مليون درهم. ويشمل هذا التطور انخفاض التكاليف الخاصة بعمليات سحب السيولة بمقدار 129,8 مليون درهم وكذا ارتفاع

الفوائد الممنوحة برسم الاحتياطي النقدي بمبلغ 77,1 مليون. أما مبلغ الفوائد الممنوحة على ودائع صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فلم يعرف أي تغيير حيث استقر في 385,3 مليون درهم.

بلغت التكاليف المالية الأخرى 418,2 مليون درهم، مسجلة ارتفاعا بمقدار 56,6 مليون ارتباطا على الخصوص بإعادة التوازن لمحفظة سندات التوظيف الأجنبية.

انتقلت نفقات التسيير، المكونة من نفقات المستخدمين وشراء المواد واللوازم إضافة إلى تكاليف خارجية أخرى، من 815,9 مليون درهم إلى مليار درهم سنة 2007. ويعزى هذا الارتفاع بالأساس إلى تحمل مبلغ 220 مليون درهم، يمثل الجزء الخاص بالتزامات بنك المغرب نحو صندوق التقاعد برسم السنة المالية 2007، والذي يتم تقييمه اعتمادا على المعيار المحاسبي IAS19. ودون احتساب هذه التكلفة، فإن نفقات التسيير سجلت ارتفاعا بنسبة 3,7%.

تشمل المخصصات للاستخمادات والمؤونات البالغة 525,1 مليون درهم بالأساس المخصصات لاستخمادات المستعقرات المجسدة وغير المجسدة، والمخصصات للمؤونات عن تدني قيمة سندات التوظيف الأجنبية والمؤونات عن المخاطر والتكاليف.

◆ نتيجة أنشطة البنك

نتيجة عمليات تدبير احتياطيات الصرف

تشمل هذه النتيجة الربح الصافي من الفوائد والنتيجة الصافية للعائدات والتكاليف المالية الأخرى والعمولات الصافية. وقد ارتفعت النتيجة الصافية لعمليات توظيف احتياطيات الصرف إلى 6,5 مليار درهم سنة 2007 بزيادة بنسبة 36,6% مقارنة مع السنة الفارطة.

نتيجة عمليات السياسة النقدية

تمثل النتيجة الصافية لعمليات السياسة النقدية بالأساس الفارق بين الفوائد المحصلة برسم إعادة تمويل النظام البنكي وتلك الممنوحة في إطار عمليات سحب السيولة وودائع البنوك بموجب الاحتياطي النقدي. وقد تراجعت النتيجة السلبية المستخلصة من 431,9 مليون درهم سنة 2006 إلى 155 مليون درهم في 2007.

نتيجة العمليات الأخرى

تشمل النتيجة الصافية للعمليات الأخرى على الخصوص العمولات المستخلصة مقابل الخدمات التي يقدمها البنك وعائدات وتكاليف صناعة الأوراق والقطع النقدية والوثائق المؤمنة إضافة إلى عائدات وتكاليف مختلفة. وقد سجلت النتيجة السلبية تراجعا بما قدره 35,5 مليون مقارنة بسنة 2006 لتتحدد في 20,6 مليون درهم.

3. الإطار القانوني والمبادئ المحاسبية

الإطار القانوني

يتم إعداد القوائم التركيبية طبقا لمقتضيات القانون رقم 76.03 المعتبر بمثابة القانون الأساسي لبنك المغرب والتصميم المحاسبي للبنك الذي تم إعداده طبقا للمدونة العامة للتنميط المحاسبي.

وتشمل القوائم التركيبية الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف وكذا قائمة المعلومات التكميلية.

المبادئ المحاسبية وقواعد التقييم

تتمثل أهم طرق المحاسبة وقواعد التقييم المعتمدة في إعداد القوائم التركيبية في ما يلي :

عمليات الصرف

تدخل في إطار عمليات الصرف عمليات بيع وشراء العملات بالناجز ولأجل. وتدرج هذه العمليات في الحسابات الموافقة في خارج الحصيلة عند تاريخ الالتزام، وفي حسابات الحصيلة فور التسليم.

الأصول والخصوم بالعملات الأجنبية وبالذهب

يتم تحويل الأصول والخصوم بالعملات الأجنبية إلى الدرهم على أساس متوسط سعر الشراء الخاص بالتحويل ومتوسط سعر البيع الخاص بالتحويل للعملات المسعرة من طرف بنك المغرب، عند اختتام السنة.

ويعاد تقييم العملات الأجنبية حسب كل عملة على حدة وتخص هذه العملية عناصر الأصول والخصوم. أما بالنسبة للذهب، فيعاد تقييمه على أساس سعر أونصة الذهب بالدرهم حسب سعرها بالدولار الأمريكي المحدد عند عملية التسعير في سوق لندن في آخر يوم عمل من السنة.

وتسجل التغيرات المترتبة عن إعادة التقييم في حساب تقييم احتياطيات الصرف المدرج في خصوم حصيلة البنك، وذلك طبقا لأحكام الاتفاقية المنظمة لهذا الحساب والمبرمة بتاريخ 29 دجنبر 2006 بين بنك المغرب والدولة. وتحدد هذه الاتفاقية الرصيد الأدنى لهذا الحساب . وفي حالة عدم بلوغ الرصيد الأدنى المطلوب، يتم تكوين احتياطي لخسائر الصرف يقتطع من الربح الصافي.

ولا يمكن إدراج الرصيد الدائن لهذا الحساب ضمن عائدات السنة أو توزيعه أو تخصيصه لأي استعمال آخر.

تقييد العائدات والتكاليف

1. ترتبط العائدات والتكاليف بالسنة المالية التي حصلت أو استحقت خلالها، وذلك عملا بمبدأ فصل السنوات المحاسبية.

2. يتم تحويل العائدات والتكاليف بالعملات الأجنبية حسب سعر الصرف المطبق في تاريخ العملية.

3. تدرج فوائض ونواقص القيمة في حسابات النتائج الموافقة.

4. تدرج الفوائد السارية غير المستحقة شهريا وتحول في تاريخ احتسابها.

السندات

تصنف السندات التي يشتريها البنك في إطار تدبير احتياطيات الصرف حسب الغرض من حيازتها، وذلك ضمن الفئات التالية :

- **محفظة التوظيف**: تتكون من السندات المشتراة بغرض الاحتفاظ بها لمدة تتجاوز ستة أشهر.

1. يتم الإدراج في المحفظة حسب سعر الشراء، دون احتساب مصاريف الشراء وعند الاقتضاء دون احتساب القسيمات السارية.

2. اختار البنك عدم استخماد الفوارق (التخفيض أو المكافأة) بين ثمن شراء السندات وثمن تسديدها على المدة المتبقية للسندات.

3. يتم تقييم السندات شهريا حسب سعر السوق. وتؤدي نواقص القيمة غير المحققة الناتجة عن الفرق بين القيمة المحاسبية لهذه السندات وقيمتها في السوق إلى تكوين مؤونات لنقص القيمة. ولا يتم إدراج فوائض القيمة غير المحققة في الحسابات.

- **محفظة الاستثمار**: تتكون من السندات المشتراة بغرض حيازتها إلى غاية حلول أجل استحقاقها.

1. يتم تقييدها حسب ثمن شرائها، دون احتساب المصاريف وعند الاقتضاء، دون احتساب القسيمات الجارية.

2. لا يتم تقييد فوائض أو نواقص القيمة المتعلقة بهذه السندات.

3. يتم استخماد الفوارق بين سعر شراء السندات وقيمة تسديدها (تخفيض أو مكافأة) بطريقة منتظمة على المدة المتبقية للسندات.

المستعقرات المجسدة وغير المجسدة

تقيد المستعقرات المجسدة وغير المجسدة حسب الكلفة التاريخية (كلفة الشراء أو التنفيذ). وتدرج في جانب الأصول بقيمة صافية تتكون من كلفتها التاريخية مع اقتطاع الاستخمادات المكونة منذ الشروع في الاستفادة منها.

وباستثناء الأراضي، يتم استخماد كل مستعقر على حدة بطريقة منتظمة، حسب مدة الاستعمال المحتملة.

المستعقرات المالية

يمتلك بنك المغرب بعض المساهمات في مقاولات مغربية ومؤسسات مالية أجنبية. وتدرج هذه المساهمات في جانب الأصول بقيمتها الصافية المكونة من كلفتها في تاريخ الشراء (بعد تحويلها إلى الدرهم بسعر الصرف التاريخي للعملة الأجنبية بالنسبة للمساهمات الأجنبية) مع اقتطاع المؤونات المكونة، عند الاقتضاء.

ويتم تقييم هذه المساهمات عند نهاية السنة على أساس طريقة الأصول الصافية المحاسبية بالنسبة للقيم غير المسعرة.

المخزونات

تتكون المخزونات مما يلي :

- المواد واللوازم القابلة للاستهلاك؛
- المواد الأولية الخاصة بصناعة الأوراق البنكية والقطع النقدية (الأوراق والمداد والقوالب)؛
- المواد الموجودة في طور التصنيع والمنتوجات المصنعة (الوثائق المؤمنة).

وتقيد المواد واللوازم القابلة للاستهلاك في الحصيلة بثمن الشراء، مع اقتطاع المؤونات المكونة برسم تدني قيمتها.

وتدرج المواد الأولية في الحصيلة حسب سعر الشراء مع إضافة المصاريف المرتبطة باستلام هذه المواد واقتطاع المؤونات المكونة برسم تدني قيمتها.

4. معلومات حول بنود الحصيلة وخارج الحصيلة

ملاحظة 1- الموجودات والتوظيفات من الذهب

تتكون الموجودات من الذهب من الموجودات من الذهب المودعة في المغرب وفي الخارج، بقيمة تبلغ 4,6 مليار درهم.

ومنذ نهاية سنة 2006، بدأ تقييم الموجودات من الذهب وفق سعر السوق. وتدرج الأرباح والخسائر المرتبطة بهذه العملية في حساب تقييم احتياطيات الصرف.

ملاحظة 2- موجودات لدى المؤسسات المالية الدولية

يتضمن هذا البند :

- **اكتتاب لدى صندوق النقد الدولي** : حصة الاحتياطي: يمثل الجزء الذي يتحمله بنك المغرب من حصة المغرب في رأسمال صندوق النقد الدولي.

وتتوزع مساهمة المغرب في صندوق النقد الدولي، التي تصل إلى 588,20 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة، كما يلي :

- 517,76 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة مدفوعة بالعملة الوطنية، أي ما يعادل، بتاريخ 31 دجنبر 2007، مبلغ 6303,7 مليون درهم، موزعة بين بنك المغرب والخزينة، حيث تصل حصة بنك المغرب إلى 184,4 مليون درهم. ويمثل هذه المبلغ الحصة المعبأة من الاحتياطي ويتم إيداعه في دائنية الحساب رقم1، المفتوح باسم صندوق النقد الدولي في دفاتر البنك ؛
- 70,45 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة (857,7 مليون درهم) مؤداة من طرف بنك المغرب بالعملة الأجنبية، وتمثل الجزء القابل للصرف من الحصة المذكورة أعلاه.

ويمكن تعبئة الاكتتاب لدى صندوق النقد الدولي- حصة الاحتياطي عند الضرورة. وهو يشكل جزءا من احتياطيات الصرف لبنك المغرب.

- **الموجودات من حقوق السحب الخاصة** : تقيد في هذا الحساب موجودات بنك المغرب لدى صندوق النقد الدولي من حقوق السحب الخاصة. وتسجل في الجانب المدين عمليات شراء حقوق السحب الخاصة من طرف البنك والفوائد الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي. أما في الجانب الدائن، فيسجل أداء العمولات على منيحات حقوق السحب الخاصة وتسديد اقتراضات المغرب.

وقد وصل رصيد هذا الحساب في 31 دحنبر 2007 إلى 20,2 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، أي ما يعادل 246,2 مليون درهم. ويمنح صندوق النقد الدولي فوائد على هذه الموجودات على أساس فصلي.

- **اكتتاب لدى صندوق النقد العربي** : يمثل هذا الحساب الجزء الذي يتحمله البنك من الاكتتاب والمدفوع بالعملة الأجنبية في رأسمال صندوق النقد العربي.

وتصل مساهمة المغرب في هذه المؤسسة إلى 27,55 مليون دينار عربي، موزعة بين بنك المغرب والخزينة على النحو التالي :

- 0,2 مليون دينار عربي مدفوعة بالعملة الوطنية، ويتم إيداعه في حساب صندوق النقد العربي المفتوح في دفاتر بنك المغرب الذي تحمل 0,15 مليون دينار عربي (5,7 مليون درهم) ؛
- 14,8 مليون دينار عربي مكتتبة بالعملة الأجنبية منها 6,87 مليون دينار عربي من طرف البنك المركزي (251,1 مليون درهم) ؛
- 12,55 مليون دينار عربي، 5,88 مليون منها لبنك المغرب، برسم الزيادة في رأسمال صندوق النقد العربي عن طريق إدماج الاحتياطيات في سنة 2005.
- ويعادل الدينار العربي 3 وحدات حقوق السحب الخاصة.

ملاحظة 3 – أصول أخرى

يتضمن هذا البند على الخصوص :

– مدينون مختلفون : يتكون أساسا من الدفعات المسبقة برسم الضرائب على النتائج والديون الأخرى.

– حسابات التسوية : تتكون على الخصوص من تكاليف موزوعة على عدة دورات محاسبية وتكاليف محتسبة مسبقا وعائدات منتظرة مما يسمح بربط العائدات والتكاليف وكذا كل المبالغ المدينة الموجودة قيد التسوية بالسنة المالية الموافقة لها.

– حسابات التحصيل : بما فيها على وجه الخصوص الشيكات المستلمة مع اعتماد فوري.

ملاحظة 4 – قيم مستعقرة

يتضمن هذا البند :

– القروض التي يقدمها البنك لفائدة مستخدميه ؛

– المساهمات في المؤسسات المالية المغربية والأجنبية. فعقب دخول القانون الأساسي لبنك المغرب حيز التنفيذ في فبراير 2006، أصبح البنك ملزما بتفويت جميع مساهماته في مؤسسات الائتمان المغربية والأجنبية خلال أجل لا يتجاوز ثلاث سنوات من ذلك التاريخ ؛

– المستعقرات غير المجسدة والمجسدة للاستغلال وغير الاستغلال.

ملاحظة 5 – الأوراق البنكية والقطع النقدية المتداولة

يضم هذا البند الأوراق البنكية والقطع النقدية المتداولة والتي تحتسب قيمتها من خلال الفارق بين الأوراق والقطع النقدية التي تم إصدارها وتلك الموجودة في صناديق البنك.

ملاحظة 6 – الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

يتضمن هذا البند على وجه الخصوص الودائع بالعملات الأجنبية للبنوك المغربية والأجنبية، وكذا لغير المقيمين.

ملاحظة 7 – الالتزامات بالدرهم القابل للتحويل

يتضمن هذا البند التزامات البنك بالدرهم القابل للتحويل تجاه البنوك الأجنبية والمؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير) وكذا تجاه غير المقيمين. ويشكل الحساب رقم 1 لصندوق النقد الدولي المكون الأساسي لهذا البند.

ملاحظة 8 – الودائع والالتزامات بالدرهم

يتضمن هذا الركن :

- الحساب الجاري للخزينة الذي تقيد فيه العمليات التي تقوم بها هذه الأخيرة ؛
- الحسابات الجارية للبنوك والتي تتضمن على الخصوص المبالغ المكونة برسم الاحتياطي النقدي والتي تؤدى عنها فائدة بنسبة 0,75% سنويا ؛
- حسابات سحب السيولة وتسهيلة الإيداع ؛

• حسابات باقي المقيمين، بما فيها حساب صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والذي تؤدى عنه نسبة فائدة تعادل تلك المطبقة على التسبيقات لمدة 7 أيام، مع اقتطاع 50 نقطة أساس.

ملاحظة 9 – خصوم أخرى

يتضمن هذا البند :

• دائنون مختلفون: يشكل بالأساس من الاقتطاعات برسم الضرائب والمبالغ الأخرى المستحقة للدولة والمساهمات الموجودة قيد التسديد في الهيئات وصناديق الاحتياط الخاصة بالتغطية الاجتماعية ؛

• حسابات التسوية: تتكون أساسا من عمليات بين فروع البنك ومن التكاليف الواجب دفعها ومن عائدات محتسبة مسبقا، مما يمكن من ربط العائدات والتكاليف وكذا كل المبالغ الدائنة قيد التسوية بالسنة المالية الموافقة لها ؛

• المستوجبات بعد التحصيل بما فيها الحسابات التي تشكل مقابلات القيم المسلمة للتحصيل ؛

• المؤونات عن المخاطر والتكاليف التي تمكن من تقييد وجود خسائر وتكاليف مرتبطة بعمليات تم القيام بها خلال السنة المالية والتي من المحتمل تحققها. وقد تم سنة 2007 تكوين مؤونات عن المخاطر والنزاعات، والعطل المؤدى عنها، وكذا مؤونات مختلفة عن التكاليف ؛

• حساب تقييم احتياطيات الصرف: تقيد في هذا الحساب تغيرات سعر الصرف المترتبة عن تقييم الموجودات والالتزامات بالذهب وبالعملات الأجنبية على أساس متوسط أسعار الصرف في نهاية السنة.

ملاحظة 10 – منيحات حقوق السحب الخاصة

تسجل في هذا الركن القيمة بالدرهم لمبالغ منيحات حقوق السحب الخاصة المسلّمة من طرف صندوق النقد الدولي للمغرب بوصفه أحد البلدان الأعضاء. وقد بلغت هذه المخصصات في نهاية سنة 2007 ما قيمته 85,69 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، أي مليار درهم. ويؤدي البنك عمولات فصلية على هذه المنيحات.

ملاحظة 11 – رساميل ذاتية ومثيلاتها

يتضمن هذا البند رأسمال بنك المغرب البالغ 500 مليون درهم والاحتياطيات التي تصل إلى5 ملايير درهم في نهاية دجنبر2007.

ملاحظة 12 – خارج الحصيلة

يمسك البنك في دفاتره محاسبة خاصة بالالتزامات خارج الحصيلة. وتورد في خارج الحصيلة الالتزامات التي يسلمها البنك أو يتلقاها. وتتغير مدينية خارج الحصيلة إذا ما نفذ الالتزام مع نهاية الأجل أو في حالة تحققه من خلال حركة مدينة في الحصيلة، وتتغير الدائنية في حالة العكس.

ويتضمن بيان الالتزامات خارج الحصيلة الالتزامات بالعملات الأجنبية والالتزامات الخاصة بالسندات والالتزامات الأخرى.

تقرير عام

تقرير مراقب الحسابات

طبقا للمهمة الموكلة إلينا من طرف مجلس البنك، قمنا بتدقيق القوائم التركيبية المتعلقة ببنك المغرب والمنتهية في 31 دجنبر 2007، والتي تتضمن الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف وقائمة المعلومات التكميلية المتعلقة بالسنة المالية المنتهية في التاريخ المذكور أعلاه. وتجدر الإشارة إلى أن إعداد هذه القوائم التركيبية يدخل ضمن مسؤولية أجهزة إدارة البنك، بينما تنحصر مهمتنا في التعبير عن رأينا بخصوص هذه القوائم التركيبية على أساس تدقيقنا.

لقد قمنا بتنفيذ مهمتنا طبقا لضوابط المهنة المعمول بها في المغرب. وتتطلب تلك الضوابط بأن يكون التدقيق مخططا وينفذ بشكل يؤمن الحصول على ضمان معقول بأن القوائم التركيبية لا تتضمن أية اختلالات ملموسة. ويتضمن التدقيق فحص المستندات التي تبرر المبالغ والمعلومات الواردة في القوائم التركيبية على أساس استقراءات. كما يتضمن التدقيق تقييما للمبادئ المحاسبية المستعملة والتقديرات الملموسة التي قام بها والي البنك وكذا التقديم العام للحسابات. وعلى هذا الأساس فإننا نرى بأن التدقيق الذي أنجزناه هو بمثابة أساس معقول للرأي المعبر عنه.

الرأي المتعلق بالقوائم التركيبية

في رأينا، إن القوائم التركيبية المذكورة في الفقرة الأولى من هذا التقرير تعكس، في جميع جوانبها الملموسة، صورة صادقة للذمة المالية والوضعية المالية لبنك المغرب إلى غاية 31 دجنبر 2007، وكذا نتيجة لعملياته برسم السنة المنتهية بهذا التاريخ، وذلك طبقا للمبادئ المحاسبية المعمول بها في المغرب.

ودون إعادة النظر في الرأي المعبر عنه أعلاه، نحيطكم علما بما يلي :

لقد عهد البنك إلى خبير مستقل مهمة تقييم الالتزامات المتعلقة بتقاعد مستأجريها، ومن تم فإن القوائم التركيبية للبنك تأخذ بعين الاعتبار الواقع العام لهذه الالتزامات على مستوى الحصيلة وكذا التكلفة المتعلقة بالسنة المالية 2007 على مستوى حساب العائدات والتكاليف.

لقد تم تقييم الموجودات والالتزامات بالذهب وبالعملات بتطبيق المبادئ المفصلة في القائمة "1" من قائمة المعلومات التكميلية.

التحققات والمعلومات الخصوصية

كما أجرينا التحققات الخصوصية المنصوص عليها في القانون وتأكدنا على الأخص من ملاءمة المعلومات المدلى بها في التقرير الخاص بالتدبير مع القوائم التركيبية للبنك.

بتاريخ 25 مارس 2008

Deloitte Audit

أحمد بنعبد الخالق

خبير محاسب

مصادقة مجلس البنك

طبقا للمادة 55 من القانون رقم 03-76 المتعلق بالنظام الأساسي لبنك المغرب، يعرض الوالي القوائم التركيبية على المجلس من أجل المصادقة عليها.

وخلال اجتماعه في 25 مارس 2008، وبعد اطلاعه على رأي مراقب الحسابات حول دقة القوائم التركيبية ومطابقتها للمعلومات الواردة في تقرير تسيير البنك، صادق مجلس البنك على القوائم التركيبية لسنة 2007 وعلى توزيع النتيجة الصافية.

بنك المغرب

الملحقات

بنك المغرب

بنك المغرب

المؤشـرات الاقتصاديـة الرئيسيـة [1]

(المبالـغ بملاييـر الدراهـــم)	2005	2006	2007	التغيـــرات %	
				2006/2005	2007/2006
الحسابـــات الوطنيـة					
–الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (التطور%)	3,0	7,8	2,7		
. القيمة المضافة الفلاحية	13,5-	25,3	20,8-		
. القيمة المضافة غير الفلاحية	6,0	4,7	6,0		
–الناتج الداخلي الإجمالي بالاسعار الجارية	527,7	577,3	615,4	9,4	6,6
. القيمة المضافة الفلاحية	62,9	81,1	68,7	28,9	15,3-
. القيمة المضافة غير الفلاحية	411,0	436,8	477,0	6,3	9,2
–الدخل الوطني الإجمالي المتاح	568,8	624,7	670,7	9,8	7,4
–الاستهلاك الوطني النهائي	405,3	439,1	471,4	8,3	7,4
–التكوين الإجمالي لراسمال الثابت	145,3	162,5	192,6	11,8	18,5
–الادخار الوطني الإجمالي	163,5	185,6	199,4	13,6	7,4
–معدل الاستثمار (ت.إ.ر.ت\ن.د.إ) (%)	27,5	28,1	31,3	2,2	11,2
–الادخار\الدخل الوطني الإجمالي المتاح (%)	28,7	29,7	29,7	3,4	0,0
معدل البطالة (%)	**11,1**	**9,7**	**9,8**		
الأسعار					
مقياس كلفة المعيشة	168,7	174,2	177,8	3,3	2,0
المواد الغذائية	169,5	176,1	181,8	3,9	3,3
مؤشر التضخم الأساسي	165,3	170,5	173,4	3,1	1,7
الحسابات الخارجية					
–الصادرات الإجمالية	99,3	112,0	119,9	12,8	7,1
–الواردات الإجمالية	184,4	210,6	258,8	14,2	22,9
–الرصيد التجاري الإجمالي	85,1-	98,6-	138,8-	15,9	40,8
–فائض الاسفار	35,5	46,4	52,4	30,7	12,9
–رصيد التحويلات الجارية	47,8	55,5	63,4	16,1	14,2
–رصيد الحساب الجاري	10,0	12,4	0,8-	24,0	106,5-
(بالنسبة المئوية)	1,9	2,2	0,1-		
– المبلغ الجاري للدين العمومي الخارجي	115,9	115,6	121,8	0,0	5,4
بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي	22,0	20,0	19,8		
سعر الصرف					
الدرهم مقابل أورو واحد	11,022	11,042	11,219	0,18-	1,58-
الدرهم مقابل دولار واحد	8,8650	8,7956	8,1924	0,79+	7,36+
المالية العمومية (*)					
–الرصيد العادي	1,9-	20,8	35,3	1.194,7-	69,7
–نفقات الاستثمار	20,5	23,8	27,6	16,1	16,0
–رصيد الميزانية	27,6-	11,3-	1,1-	59,1-	90,3-
– رصيد الميزانية\الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)	5,2-	2,0-	0,2-		
– المبلغ الجاري للدين الداخلي	258,5	266,1	264,1	2,9	0,8-
– المبلغ الجاري للدين الداخلي\الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)	49,0	46,1	42,9		
النـقـــــد					
– المجمع م1	316,6	371,3	447,8	17,3+	20,6+
–الكتلة النقدية م3	474,8	555,5	644,7	17,0+	16,0+
–الموجودات الخارجية الصافية	165,9	190,8	208,5	15,0+	9,3+
–الديون على الدولة	77,5	77,7	80,0	0,3+	3,0+
–القروض المقدمة للاقتصاد	292,0	339,6	436,3	16,3+	28,5+

(1) احتسبت التغيرات والمعدلات على أساس المبالغ بملايين الدراهم.

(*) بدون احتساب موارد الخوصصة.

I-2 - تغيرات الناتج الداخلي الإجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي

(أسعار السنة الفارطة) (التغيرات بالنسبة المئوية)

فروع النشاط الاقتصادي	2003	2004	2005	2006	*2007
القطاع الأولي	**20,3**	**4,5**	**11,1-**	**21,1**	**20,0-**
الفلاحة	24,1	5,2	13,5-	25,3	20,8-
الصيد البحري	15,2-	5,4-	21,2	19,3-	10,1-
القطاع الثانوي	**4,4**	**3,8**	**4,9**	**4,8**	**6,6**
الصناعات الاستخراجية	1,6	15,8	7,4	1,6	9,1
صناعة (خارج تكرير النفط)	4,3	0,2-	3,5	3,8	3,8
تكرير النفط	81,0-	164,1	19,0	32,7-	41,9
الماء و الكهرباء	10,2	5,3	7,7	6,9	5,8
البناء والأشغال العمومية	8,0	8,0	6,1	8,7	11,7
القطاع الثالثي (1)	**4,5**	**5,6**	**6,3**	**5,2**	**6,1**
التجارة	2,5	5,0	4,0	4,6	2,5
الفنادق و المطاعم	0,4-	9,0	7,8	8,7	4,1
المواصلات	0,5	12,8	9,5	5,2	8,4
البريد و الاتصالات	11,4	10,7	5,4	10,4	10,4
خدمات أخرى (2)	6,8	3,9	7,4	5,3	8,5
الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي	2,9	4,7	4,8	3,2	2,5
القيمة المضافة بسعر الأساس	**7,1**	**4,9**	**3,0**	**7,4**	**1,8**
الضرائب على المنتوجات الصافية من الدعم	0,1-	4,2	2,4	10,8	10,6
الناتج الداخلي الإجمالي	**6,3**	**4,8**	**3,0**	**7,8**	**2,7**

(1) باعتبار الخدمات غير التجارية المقدمة من طرف الإدارات العمومية.
(2) خدمات مالية وتأمينات، خدمات لفائدة الشركات و خدمات أخرى، تربية، صحة وخدمات اجتماعية.
(*) أرقام مؤقتة.
المصدر : المندوبية السامية للتخطيط (مديرية الحسابات الوطنية)

I-3 - الناتج الداخلي الإجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي

(بالأسعار الجارية) (بملايين الدراهم)

فروع النشاط الاقتصادي	2003	2004	2005	2006	*2007
القطاع الأولي	**73.933**	**74.131**	**69.565**	**87.482**	**74.928**
الفلاحة	68.759	69.034	62.932	81.147	68.716
الصيد البحري	5.174	5.097	6.633	6.335	6.212
القطاع الثانوي	**119.418**	**129.570**	**133.749**	**140.631**	**149.052**
الصناعات الاستخراجية	7.822	8.116	8.994	10.534	13.155
صناعة (خارج تكرير النفط)	73.547	78.616	77.166	81.202	82.074
تكرير النفط	479	969	1.484	1.296	841
الماء و الكهرباء	13.191	13.047	14.583	14.687	15.749
البناء والأشغال العمومية	24.379	28.822	31.522	32.912	37.233
القطاع الثالثي (1)	**234.210**	**250.577**	**270.642**	**289.835**	**321.709**
التجارة	52.701	54.255	56.454	60.956	65.058
الفنادق و المطاعم	9.916	11.030	12.963	13.265	16.294
المواصلات	17.258	18.605	17.961	18.357	23.264
البريد و الاتصالات	13.814	15.395	16.561	18.134	19.887
خدمات أخرى (2)	100.400	107.084	118.786	128.459	145.300
الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي	40.121	44.208	47.917	50.664	51.906
القيمة المضافة بسعر الأساس	**427.561**	**454.278**	**473.956**	**517.948**	**545.689**
الضرائب على المنتوجات الصافية من الدعم	49.460	50.737	53.723	59.396	69.684
الناتج الداخلي الإجمالي	**477.021**	**505.015**	**527.679**	**577.344**	**615.373**

(1) باعتبار الخدمات غير التجارية المقدمة من طرف الإدارات العمومية.
(2) خدمات مالية وتأمينات، خدمات لفائدة الشركات و خدمات أخرى، تربية، صحة وخدمات اجتماعية.
(*) أرقام مؤقتة.
المصدر : المندوبية السامية للتخطيط (مديرية الحسابات الوطنية)

I-4 - تغيرات الناتج الداخلي الإجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي

(بالأسعار الجارية) (التغيرات بالنسبة المئوية)

فروع النشاط الاقتصادي	2003	2004	2005	2006	*2007
القطاع الأولي	**12,9**	**0,3**	**6,2-**	**25,8**	**14,4-**
الفلاحة	16,3	0,4	8,8-	28,9	15,3-
الصيد البحري	18,0-	1,5-	30,1	4,5-	1,9-
القطاع الثانوي	**10,4**	**8,5**	**3,2**	**5,1**	**6,0**
الصناعات الاستخراجية	8,0-	3,8	10,8	17,1	24,9
صناعة (خارج تكرير النفط)	13,1	6,9	1,8-	5,2	1,1
تكرير النفط	62,4-	102,3	53,1	12,7-	35,1-
الماء و الكهرباء	12,4	1,1-	11,8	0,7	7,2
البناء والأشغال العمومية	12,4	18,2	9,4	4,4	13,1
القطاع الثالثي (1)	**5,4**	**7,0**	**8,0**	**7,1**	**11,0**
التجارة	1,1-	2,9	4,1	8,0	6,7
الفنادق و المطاعم	4,8	11,2	17,5	2,3	22,8
المواصلات	1,2-	7,8	3,5-	2,2	26,7
البريد و الاتصالات	11,4	11,4	7,6	9,5	9,7
خدمات أخرى (2)	9,9	6,7	10,9	8,1	13,1
الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي	5,0	10,2	8,4	5,7	2,5
القيمة المضافة بسعر الأساس	**8,0**	**6,2**	**4,3**	**9,3**	**5,4**
الضرائب على المنتوجات الصافية من الدعم	0,3-	2,6	5,9	10,6	17,3
الناتج الداخلي الإجمالي	**7,1**	**5,9**	**4,5**	**9,4**	**6,6**

(1) باعتبار الخدمات غير التجارية المقدمة من طرف الإدارات العمومية
(2) خدمات مالية وتأمينات، خدمات لفائدة الشركات و خدمات أخرى، تربية، صحة وخدمات اجتماعية
(*) أرقام مؤقتة.
المصدر : المندوبية السامية للتخطيط (مديرية الحسابات الوطنية)

I-5- حساب السلع والخدمات

(بالأسعار الجارية) (بملايين الدراهم)

	2003	2004	2005	2006	*2007	التغيرات %	
						2006	2007
						2005	2006
الموارد							
الناتج الداخلي الإجمالي	**477.021**	**505.015**	**527.679**	**577.344**	**615.373**	**9,4**	**6,6**
رصيد الموارد	**13.492**	**25.017**	**29.558**	**31.625**	**56.175**	**7,0**	**77,6**
واردات السلع والخدمات	150.229	173.342	200.071	229.084	276.477	14,5	20,7
صادرات السلع والخدمات	136.737	148.325	170.513	197.459	220.302	15,8	11,6
مجموع الموارد المتاحة	**490.513**	**530.032**	**557.237**	**608.969**	**671.548**	**9,3**	**10,3**
الاستعمالات							
الاستهلاك النهائي الوطني	**360.032**	**382.923**	**405.282**	**439.067**	**471.364**	**8,3**	**7,4**
– الأسر	273.562	288.602	303.172	331.996	359.134	9,5	8,2
– الإدارات العمومية	86.470	94.321	102.110	107.071	112 230	4,9	4,8
الاستثمار	**130.481**	**147.109**	**151.955**	**169.902**	**200.184**	**11,8**	**17,8**
التكوين الإجمالي لرأسمال الثابت	119.802	132.719	145.256	162.456	192.573	11,8	18,5
التغير في المخزونات	10.679+	14.390+	6.699+	7.446+	7.611+	-	-
مجموع الاستعمالات	**490.513**	**530.032**	**557.237**	**608.969**	**671.548**	**9,3**	**10,3**

I-6- الدخل الوطني الإجمالي المتاح واستعمالاته

(بالأسعار الجارية) (بملايين الدراهم)

	2003	2004	2005	2006	*2007	التغيرات %	
						2006	2007
						2005	2006
الناتج الداخلي الإجمالي	477.021	505.015	527.679	577.344	615.373	9,4	6,6
الدخل و التحويلات الخارجية الصافية	29.473	34.571	41.073	47.351	55.367	15,3	16,9
الدخل الوطني الإجمالي المتاح	**506.494**	**539.586**	**568.752**	**624.695**	**670.740**	**9,8**	**7,4**
الاستهلاك النهائي الوطني	**360.032**	**382.923**	**405.282**	**439.067**	**471.364**	**8,3**	**7,4**
التوفير الوطني الإجمالي	**146.462**	**156.663**	**163.470**	**185.628**	**199.376**	**13,6**	**7,4**

(*) أرقام مؤقتة

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط (مديرية الحسابات الوطنية)

I-7-الاستثمار و التوفير

(بالأسعار الجارية) (بملايين الدراهم)

	2003	2004	2005	2006	2007	التغيرات %	
						2006	2007
						2005	2006
التوفير الوطني الإجمالي	146.462	156.663	163.470	185.628	199.376	13,6	7,4
صافي الرساميل المتلقاة	97-	71-	50-	81-	26-	62,0	67,9-
حاجيات التمويل	-	-	-	-	834	-	-
مجموع الموارد	**146.365**	**156.592**	**163.420**	**185.547**	**200.184**	**13,5**	**7,9**
التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت	119.802	132.719	145.256	162.456	192.573	11,8	18,5
التغير في المخزونات	10.679+	14.390+	6.699+	7.446+	7.611+	-	-
فائض التمويل	15.884	9.483	11.465	15.645	-	-	-
مجموع الاستعمالات	**146.365**	**156.592**	**163.420**	**185.547**	**200.184**	**13,5**	**7,9**

(*) أرقام مؤقتة

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط (مديرية الحسابات الوطنية)

II-1- زراعات الحبوب

	الموسم الفلاحي 2005 - 2006			الموسم الفلاحي 2006 - 2007		
	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاج (ألف قنطار)	المردود (قنطار للهكتار)	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاج (ألف قنطار)	المردود (قنطار للهكتار)
الحبوب الرئيسية						
القمح الطري	2.038	42.300	20,8	1.729	10.688	6,2
القمح الصلب	1.029	21.000	20,4	843	5.138	6,1
الشعير	2.189	25.400	11,6	1.993	7.626	3,8
الذرة	244	2.974	12,2	228	949	4,2
المجموع	**5.500**	**91 674**	**16,7**	**4.793**	**24.401**	**5,1**

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري
(مديرية البرمجة والشؤون الاقتصادية)

II-2- القطاني

	الموسم الفلاحي 2005 - 2006			الموسم الفلاحي 2006 - 2007		
	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاج (ألف قنطار)	المردود (قنطار للهكتار)	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاج (ألف قنطار)	المردود (قنطار للهكتار)
الفول	169	1.805	10,7	181	699	3,9
الحمص	75	663	8,8	79	334	4,3
الجلبان	36	243	6,8	37	119	3,2
العدس	50	342	6,8	33	85	2,6
قطاني مختلفة	43	269	6,3	42	182	4,3
المجموع	**373**	**3.322**	**8,9**	**371**	**1.418**	**3,8**

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري

II-3- زراعات الخضر

	من أكتوبر 2005 إلى شتنبر 2006			من أكتوبر 2006 إلى شتنبر 2007		
	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	المردود (طن للهكتار)	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	المردود (طن للهكتار)
زراعات الخضرالموسمية	**235,0**	**5.520**	**23,5**	**214,0**	**5.090**	**23,8**
البواكر	**29,5**	**1.445**	**49,0**	**30,0**	**1.580**	**52,7**
الطماطم	6,0	696	116,0	6,5	785	120,8
البطاطس	6,1	133	21,8	7,0	156	22,3
فواكه وخضر أخرى	17,4	616	35,4	16,5	639	38,7
زراعات أخرى	**5,5**	**195**	**35,5**	**5,0**	**208**	**41,6**
المجموع	**270**	**7.160**	**26,5**	**249**	**6.878**	**27,6**

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري
(مديرية الإنتاج النباتي)

II-4- الحوامض

(بآلاف الأطنان)

	من أكتوبر 2003 إلى يوليوز 2004		من أكتوبر 2004 إلى يوليوز 2005		من أكتوبر 2005 إلى يوليوز 2006	
	الإنتاج	الصادرات	الإنتاج	الصادرات	الإنتاج	الصادرات
البرتقال	827	236	784	278	721	265
الكلمانتين	334	170	334	190	336	201
حوامض أخرى	30	93	147	75	228	117
المجموع	**1.191**	**499**	**1.265**	**543**	**1.285**	**583**

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري
(مديرية الإنتاج النباتي)

II-5- زراعات الشمندر وإنتاج السكر

	المساحة المجنية (الهكتارات)	المحصول (الأطنان)	المردود (الأطنان للهكتار)	إنتاج السكر* (الأطنان)
الموسم الفلاحي 2005 - 2006				
الغرب	11.543	441.340	38,2	90.031
اللوكوس	5.342	269.144	50,4	
تادلة	7.096	355.115	50,0	51.794
دكالة	20.964	1.257.287	60,0	119.322
ملوية	4.347	228.724	52,6	9.726
المجموع	**49.292**	**2.551.610**	**51,8**	**290.873**
الموسم الفلاحي 2006 - 2007				
الغرب	8.762	400.631	45,7	
اللوكوس	7.026	371.000	52,8	
تادلة	9.632	438.740	45,6	
دكالة	20.101	1.008.894	50,2	
ملوية	5.155	248.250	48,6	
المجموع	**50.676**	**2.467.515**	**48,7**	

(*) أرقام وزارة الصناعة والتجارة والتكنلوجيات الحديثة
المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري
(مديرية الإنتاج النباتي)

II-6- زراعات قصب السكر وإنتاج السكر

	المساحة المجنية (الهكتارات)	الإنتاج (الأطنان)	المردود (الأطنان للهكتار)	إنتاج السكر* (الأطنان)
الموسم الفلاحي 2005 - 2006				
الغرب	10.050	679.305	67,6	110.041 {
اللوكوس	4.290	317.312	74,0	
المجموع	**14.340**	**996.617**	**69,5**	**110.041**
الموسم الفلاحي 2006 - 2007				
الغرب	9.452	627.023	66,3	
اللوكوس	4.536	306.826	67,6	
المجموع	**13.852**	**933.849**	**67,4**	

(*) أرقام وزارة الصناعة والتجارة والتكنلوجيات الحديثة
المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري
(مديرية الإنتاج النباتي).

II-7- زراعة الزيتون

(بآلاف الأطنان)

	المحصـــول نهاية 2005 - بداية 2006	المحصـــول نهاية 2006 - بداية 2007*	المحصـــول نهاية 2007 - بداية 2008**
إنتاج الزيتون	750	750	850
إنتاج زيت الزيتون	75	75	85

(*) أرقام مراجعة
(**) أرقام مؤقتة
المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري
(مديرية الإنتاج النباتي)

II-8- الحبوب الزيتية

	الموسم الفلاحي 2005 - 2006			الموسم الفلاحي 2006 - 2007		
	المساحة المنتجة (آلاف الهكتارات)	الإنتاج (آلاف القناطير)	المردود (قنطار للهكتار)	المساحة المنتجة (آلاف الهكتارات)	الإنتاج (آلاف القناطير)	المردود (قنطار للهكتار)
عباد الشمس	29,0	83,0	2,9	38,3	130,5	3,4
الفول السوداني	20,0	446,6	23,5	21,1	464,0	22,0

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري
(مديرية الإنتاج النباتي)

II-9- زراعة الكروم

	سنة 2005		سنة 2006		سنة 2007	
	المساحة (الهكتار)	الإنتاج (الأطنان)	المساحة (الهكتار)	الإنتاج (الأطنان)	المساحة (الهكتار)	الإنتاج (الأطنان)
العنب المخصص للاستهلاك	39.400	231.000	39.600	261.000	39.400	218.000
العنب المخصص لإنتاج المشروبات	10.800	103.000	10.800	95.000	10.000	63.000
المجموع	**50.200**	**334.000**	**50.400**	**356.000**	**49.000**	**281.000**

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري
(مديرية الإنتاج النباتي)

II-10- تربية المواشي [1]

(بآلاف الرؤوس)

	2005	2006*	2007**
البقر	2.722	2.755	2.781
الغنم	16.872	17.260	16.984
الماعز	5.332	5.355	5.284
المجموع	**24.926**	**25.370**	**25.049**

(1) يتعلق الأمر بالإحصاء الذي تم خلال شهري مارس و أبريل 2007
(*) أرقام مراجعة
(**) أرقام مؤقتة
المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري
(مديرية البرمجة والشؤون الاقتصادية)

II-11- اللحوم المتوفرة للاستهلاك

(بآلاف الأطنان)

	2005	*2006	**2007
اللحوم الحمراء	**321,3**	**334,4**	**354,7**
البقر	150,4	151,6	-
الغنم	108,0	112,5	-
الماعز	16,0	24,2	-
لحوم أخرى والأحشاء	46,9	47,9	-
اللحوم البيضاء	**385,0**	**377,0**	**370,0**

(*) أرقام مراجعة
(**) أرقام مؤقتة
(–) غير متوفرة
المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري
(مديرية تربية المواشي)

II-12- الصيد البحري

(بآلاف الأطنان)

	*2006	**2007
الإنتاج	**899**	**937**
الصيد بأعالي البحار	93	114
الصيد الساحلي	806	823
استهلاك المنتجات الطرية	**352**	**323**
التحويل	**440**	**493**
المصبرات	158	137
دقيق وزيت السمك	138	179
التجميد	144	177
الصادرات	**443**	**410**
السمك الطري والمجمد	128	126
القشريات والرخويات	92	94
السمك المصبر	152	131
دقيق وزيت السمك	71	59

(*) أرقام مراجعة
(**) أرقام مؤقتة
المصدر : – الإنتاج : وزارة الفلاحة والصيد البحري والمكتب الوطني للصيد البحري
– التصدير : مكتب الصرف

III-1-أهم المنتوجات المعدنية

(بآلاف الأطنان)

	الإنتاج [1]			التصدير [2]		
	2005	*2006	**2007	2005	*2006	**2007
الفوسفاط الجاف	**27.254,0**	**27.386,0**	**27.834,0**	**13.385,3**	**13.398,6**	**14.204,2**
المعادن غيرالفلزية						
البارتين	597,6	612,8	664,7	334,9	506,2	484,7
الفليورين	114,7	98,1	78,9	79,7	106,9	76,4
الملح	351,1	319,9	215,8	215,2	360,6	112,1
البنتونيت	63,0	34,0	40,0	56,2	73,7	70,0
المعادن الفلزية						
معدن الزنك	152,4	148,7	111,1	223,1	156,6	118,3
معدن الرصاص	65,4	59,1	60,0	32,8	30,6	40,2
معدن الحديد	16,3	4,6	48,0	11,0	11,4	25,7
معدن النحاس	11,3	17,8	19,9	14,8	17,9	25,3
المنغنيز الكيماوي	10,0	4,8	41,6	7,8	12,1	31,8

(*) أرقام مراجعة
(**) أرقام مؤقتة
المصدر : (1) الإنتاج : وزارة الطاقة والمعادن
(2) الصادرات : مكتب الصرف

III-2- مقياس إنتاج المعادن

(الأساس 100: 1998)

	الترجيح	2005	*2006	**2007	% 2007/2006
المقياس العام	**1000**	**124,1**	**134,6**	**140,0**	**4,0**
منها :					
– الفوسفاط	624	118,7	119,3	122,0	2,3

(*) أرقام مراجعة
(**) أرقام مؤقتة
المصدر : المندوبية السامية للتخطيط (مديرية الأحصاء).

III-3- ميزان الطاقة

(بآلاف الأطنان المعادلة للنفط)

	2005		*2006		**2007	
	المجموع	%	المجموع	%	المجموع	%
الاستهلاك الأولي	**12.416,8**	**100**	**12.918,6**	**100**	**13.636,9**	**100**
الفحم	3.796,0	30,6	3.860,4	29,9	3.819,0	28,0
المنتوجات النفطية	7.573,9	61,0	7.703,0	59,6	8.074,9	59,2
الغاز الطبيعي	414,6	3,3	368,5	2,9	416,2	3,1
الكهرباء من أصل مائي والإمدادات الخارجية	632,3	5,1	986,8	7,6	1.326,9	9,7
المواد الأولية المحلية	**601,5**	**100**	**527,4**	**100**	**487,3**	**100**
الفحم الحجري	109,0	18,1	0,0	0,0	0,0	0,0
النفط والغاز الطبيعي	71,8	11,9	67,6	12,8	72,1	14,8
الكهرباء من أصل مائي وهوائي	420,7	69,9	459,8	87,2	415,2	85,2
العجز في الطاقة	**11.815,3**		**12.391,3**		**13.149,6**	
بالنسبة المئوية للاستهلاك الكلي		95,2		95,9		96,4

(*) أرقام مراجعة
(**) أرقام مؤقتة
المصدر : وزارة الطاقة والمعادن و المندوبية السامية للتخطيط (مديرية الإحصاء)

III-4- إنتاج الطاقة

	2005	*2006	**2007	% 2006/2005
نشاط الاستخراج				
إنتاج النفط الخام (آلاف الأطنان)	32,3	11,2	11,1	-0,8
إنتاج الغاز الطبيعي (ملايين الامتارالمكعبة)	39,5	56,4	61,0	8,2
نشاط التحويل				
إنتاج معملي التكرير (آلاف الأطنان) (1)	6.630,0	5.918,9	6.038,9	2,0
الإنتاج الصافي للطاقة الكهربائية (ملايين كيلواط ساعة)	18.704,5	19.077,8	19.101,6	0,1
منه : إنتاج القطاع الخصوصي	(12.264,8)	(13.214,9)	(13.062,0)	-1,2

(*) أرقام مراجعة
(**) أرقام مؤقتة
(1) باستثناء المواد النفطية غير المنتجة للطاقة (مواد الزفت والتزييت)
المصدر : وزارة الطاقة والمعادن والمكتب الوطني للكهرباء

III-5- إنتاج الطاقة محتسب بالأطنان المعادلة للنفط

بآلاف الأطنان المعادلة للنفط	*2006			**2007		
	الكميات	التغيير بالنسبة المئوية	التركيب	الكميات	التغيير بالنسبة المئوية	التركيب
مجموع الإنتاج (1)	**10.879**	**-5,3**	**100,0**	**11.005**	**1,2**	**100,0**
منه :						
المنتوجات النفطية (2)	5.919	-10,7	54,4	6.039	2,0	54,9
الكهرباء	4.960	2,0	45,6	4.966	0,1	45,1

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
(1) احتسب الإنتاج الكلي للطاقة على أساس المعطيات الصادرة عن وزارة الطاقة والمعادن والمكتب الوطني للكهرباء،
وبناء على معامل تحويلي يبلغ 0,26 لألف كيلواط ساعة بالنسبة للكهرباء و0,56 للطن فيما يتعلق بالفحم.
(2) باستثناء المواد النفطية غير المنتجة للطاقة (مواد الزفت والتزييت)

III-6- مجموع استهلاك الطاقة

	2005	*2006	**2007	% 2007/2006
المنتوجات النفطية (آلاف الأطنان)	**7.574**	**7.703**	**8.075**	**4,8**
المنتوجات البيضاء	**4.202**	**4.360**	4.683	**7,4**
. الوقود العادي	15	-	-	-
. الوقود الممتاز	361	388	421	8,5
. بترول المحركات النفاثة	368	417	489	17,3
. زيت الغاز	3.447	3.549	3774	6,3
. مواد مختلفة	11	6		-100,0
الغازات السائلة	1.498	1.616	1.756	8,6
. البوطان	1.347	1.454	1.585	9,0
. البروبان	152	163	171	5,0
زيت الفيول	1.874	1.727	1.635	-5,3
. استهلاك المكتب الوطني للكهرباء	815	751	735	-2,2
. استهلاك الآخرين .	1.059	976	901	-7,7
الفحم (آلاف الأطنان)	**5.778**	**5.876**	**5.813**	**-1,1**
. استهلاك المكتب الوطني للكهرباء	4.905	4.899	4.813	-1,7
. استهلاك الآخرين	873	977	1.000	2,3
الغازالطبيعي (ملايين الأمتار المكعبة)	**539**	**479**	**541**	**12,9**
منه : استهلاك محطة تاهدارت	348	423	480	13,5
الكهرباء (ملايين كيلواط الساعة)	**17.629**	**19.258**	**20.540**	**6,7**
منه : الإمدادات الخارجية	814	2.027	3.507	73,0

(*) أرقام مراجعة
(**) أرقام مؤقتة
المصدر : وزارة الطاقة والمعادن والمكتب الوطني للكهرباء

III-7- الاستهلاك النهائي للطاقة [1]

بآلاف الأطنان المعادلة للنفط	*2006			**2007		
	الكميات	التغيير بالنسبة المئوية	التركيب	الكميات	التغيير بالنسبة المئوية	التركيب
الاستهلاك النهائي للطاقة [2]	**12.780**	**7,3**	**100**	**13.303**	**4,1**	**100**
المنتوجات النفطية .	7.128	5,5	55,8	7.302	2,4	54,9
منها :						
(زيت الغاز)	(3.546)	(3,0)	(27,7)	(3.736)	(5,4)	(28,1)
. الكهرباء	5.007	9,2	39,2	5.340	6,7	40,1
. الفحم	645	12,0	5,0	660	2,3	5,0

(1) يشمل الاستهلاك النهائي للطاقة الاستهلاك الأولي بعد طرح استهلاك المكتب الوطني للكهرباء
(2) احتسب الاستهلاك النهائي للطاقة على أساس المعطيات الصادرة عن وزارة الطاقة والمعادن والمكتب الوطني للكهرباء، و بناء على معامل تحويلي يبلغ 0,26 لألف كيلواط ساعة بالنسبة للكهرباء و0,66 للطن فيما يتعلق بالفحم
(*) أرقام مراجعة
(**) أرقام مؤقتة

IV-1- مقاييس الإنتاج الصناعي

(الأساس 100: 1998)

	الترجيح	سنة 2005	سنة 2006	سنة 2007	التغيرات (%)	
					2006 2005	2007 2006
الصناعات الغذائية والتبغ	**230**	**127,4**	**131,6**	**134,7**	**3,2**	**2,4**
الصناعات الغذائية	205	128,2	132,1	133,6	3,0	1,1
صناعات التبغ	25	121,2	127,2	143,7	5,0	13,0
صناعات النسيج والجلد	**209**	**127,0**	**127,7**	**130,5**	**0,5**	**2,2**
صناعات النسيج	65	109,4	119,4	119,7	9,1	0,3
صناعات الملابس والفرو	126	138,5	134,7	139,6	2,7-	3,6
صناعات الجلد والأحذية	17	109,5	108,1	104,8	1,3-	3,1-
صناعات كيماوية وشبه كيماوية	**363**	**140,0**	**148,1**	**154,4**	**5,8**	**4,3**
نجارة الخشب وصناعة مواد من الخشب	9	109,9	98,2	103,0	10,6-	4,9
صناعة الورق والورق المقوى	31	188,3	226,4	236,5	20,2	4,5
نشر، طباعة واستنساخ	18	154,8	55,2	163,5	0,3	5,3
تكويك، تكرير البترول وصناعات نووية	41	113,5	119,1	127,7	4,9	7,2
صناعات كيماوية	155	132,5	135,8	134,1	2,5	1,3-
صناعات المطاط والبلاستيك	19	159,5	179,2	211,5	12,4	18,0
صناعات منتوجات أخرى غير معدنية	90	144,6	152,9	165,1	5,7	8,0
صناعات ميكانيكية ومعدنية	**160**	**161,8**	**176,4**	**193,3**	**9,0**	**9,6**
صناعة المواد المعدنية	53	186,2	195,5	210	5,0	7,4
تحويل المواد المعدنية	49	168,9	173,9	184,3	3,0	6,0
صناعة الآلات و التجهيزات	15	141,4	148,9	157,5	5,3	5,8
صناعةآلات المكتب ومعدات الإعلاميات	0	27,8	27,8	50,5	0,0	81,7
صناعة السيارات والهياكل	27	126,7	175,6	216,5	38,6	23,3
صناعة وسائل أخرى للنقل	6	138,3	146,1	149	5,6	2,0
صناعة الأثاث وصناعات مختلفة	11	140,6	152,5	170,1	8,5	11,5
صناعات كهربائية وإلكترونية	**38**	**157,3**	**180,1**	**187,1**	**14,5**	**3,9**
صناعة الآلات و الأجهزة الكهربائية	27	166,2	164,8	173,1	0,8-	5,0
صناعة أجهزة الراديو، التلفزة والاتصال	10	124,4	214,9	222,7	72,7	3,6
صناعة أجهزة الطب، الدقة، النظر وصناعة الساعات	1	225,1	220,7	197,9	2,0-	10,3-
مجموع الصناعات التحويلية	**1000**	**138,6**	**145,8**	**152,4**	**5,2**	**4,5**

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط

V-1- دخول السياح

	سنة 2005	سنة 2006	سنة 2007	التغيرات 2007/2006 %
I- السياح من جنسية أجنبية	**3.289.010**	**3.790.256**	**4.320.898**	**+14,0**
أ. سياحة الإقامة	**3.055.552**	**3.571.961**	**4.030.898**	**+12,8**
دول الاتحاد الأوروبي	**2.490.772**	**2.882.526**	**3.218.188**	**+11,6**
منها :				
. فرنسا	1.337.204	1.481.610	1.605.503	+8,4
. إسبانيا	367.811	467.956	540.186	+15,4
. ألمانيا	144.200	151.396	159.844	+5,6
. المملكة المتحدة	193.552	265.536	338.304	+27,4
. إيطاليا	120.955	140.923	160.047	+13,6
دول أوروبية أخرى	**117.383**	**143.438**	**188.727**	**+31,6**
أمريكا	**140.194**	**173.258**	**196.154**	**+13,2**
منها :				
. الولايات المتحدة	82.980	93.646	109.079	+16,5
. كندا	36.825	44.493	50.802	+14,2
. الأرجنتين	4.403	7.000	8.189	+17,0
الشرق الأوسط(*)	**81.376**	**93.505**	**101.875**	**+9,0**
المغرب العربي	**93.549**	**107.164**	**122.750**	**+14,5**
دول إفريقية أخرى	**60.001**	**70.458**	**84.169**	**+19,5**
آسيا	**44.907**	**53.829**	**60.760**	**+12,9**
بلدان أخرى	**27.370**	**47.783**	**58.275**	**+22,0**
ب. سياحة العبور	**233.458**	**218.295**	**290.000**	**+32,8**
II. المغاربة المقيمون بالخارج	**2.787.825**	**2.986.372**	**3.376.719**	**+13,1**
المجموع	**6.076.835**	**6.776.628**	**7.697.617**	**+13,6**

(*) بما فيها مصر

المصدر : وزارة السياحة والصناعة التقليدية

VI-1- الرقم الاستدلالي لتكلفة المعيشة (385 مادة)

(الأساس 100=1989)

المجموعات	2006		2007												التغيرات %	
	المتوسط السنوي	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	المتوسط السنوي	دجنبر07 / دجنبر06	*2007 / *2006
المواد الغذائية	**176,1**	**178,1**	**177,6**	**177,1**	**179,2**	**182,1**	**179,0**	**180,2**	**179,3**	**182,0**	**187,0**	**187,8**	**185,3**	**185,1**	**181,8**	**3,9**	**3,3**
منها :																	
الحبوب	147,7	147,8	148,3	148,6	148,7	149,1	149,5	151,6	151,9	152,5	163,8	161,3	162,3	163,3	154,2	10,5	4,4
الحليب ومشتقاته والبيض	148,3	154,2	152,2	151,0	151,3	153,3	151,3	150,2	152,0	154,8	160,6	161,6	156,3	155,4	154,2	0,8	3,9
المواد الدهنية	178,8	178,0	177,9	175,4	173,9	174,4	175,2	179,8	183,4	193,2	199,2	200,7	201,8	203,7	186,6	14,4	4,4
اللحوم	191,4	194,5	189,6	189,7	190,1	184,4	181,8	180,9	183,3	185,9	184,3	185,3	185,7	188,7	185,8	-3,0	-2,9
الأسماك الطرية	192,7	190,4	186,6	204,0	216,5	222,6	221,6	221,3	223,2	230,2	221,5	228,4	197,0	197,7	214,2	3,8	11,2
الخضر الطرية	195,7	210,9	221,3	210,8	228,2	264,4	196,8	211,8	194,6	195,8	211,1	213,4	207,8	216,3	214,4	2,6	9,5
الفواكه الطرية	210,4	182,8	181,5	182,6	188,4	203,6	284,9	269,4	255,2	269,1	289,5	299,0	274,1	225,6	243,6	23,4	15,7
المواد غير الغذائية	**172,5**	**174,4**	**174,6**	**174,6**	**173,7**	**173,7**	**173,8**	**173,9**	**173,9**	**174,1**	**174,4**	**174,7**	**174,9**	**175,1**	**174,3**	**0,4**	**1,0**
الملبس	172,3	173,4	173,5	173,8	173,9	174,1	174,1	174,3	174,3	174,3	174,8	175,3	175,7	176,0	174,5	1,5	1,3
المسكن	175,6	179,5	180,1	180,2	180,3	180,3	180,4	180,5	180,6	180,6	180,8	180,9	181,0	181,2	180,6	0,9	2,8
التجهيز المنزلي	144,9	146,3	146,3	146,3	146,5	146,6	147,0	147,3	147,9	148,0	148,3	148,9	149,4	149,5	147,7	2,2	1,9
العلاجات الطبية	152,2	152,8	153,1	153,1	153,1	153,1	153,2	153,3	153,3	153,4	153,4	153,6	153,6	153,6	153,3	0,5	0,7
النقل والمواصلات	187,9	190,4	189,6	189,6	181,1	181,1	181,1	181,1	181,2	181,2	181,3	181,4	181,4	181,4	182,6	-4,7	-2,8
الترفيه و الثقافة	176,1	176,9	176,9	177,2	177,1	177,1	177,3	177,3	177,6	177,7	179,0	179,3	179,4	179,5	177,9	1,5	1,1
مواد وخدمات أخرى	180,4	181,7	181,9	182,0	182,2	182,4	182,5	182,7	183,0	183,4	183,5	184,0	184,2	184,2	183,0	1,4	1,4
المؤشر العام	**174,2**	**176,2**	**176,1**	**175,9**	**176,3**	**177,6**	**176,3**	**176,9**	**176,5**	**177,8**	**180,2**	**180,7**	**179,7**	**179,7**	**177,8**	**2,0**	**2,0**

(*) المتوسط السنوي.

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط (مديرية الإحصاء)

الرقم الاستدلالي لتكلفة المعيشة – سنة 2007

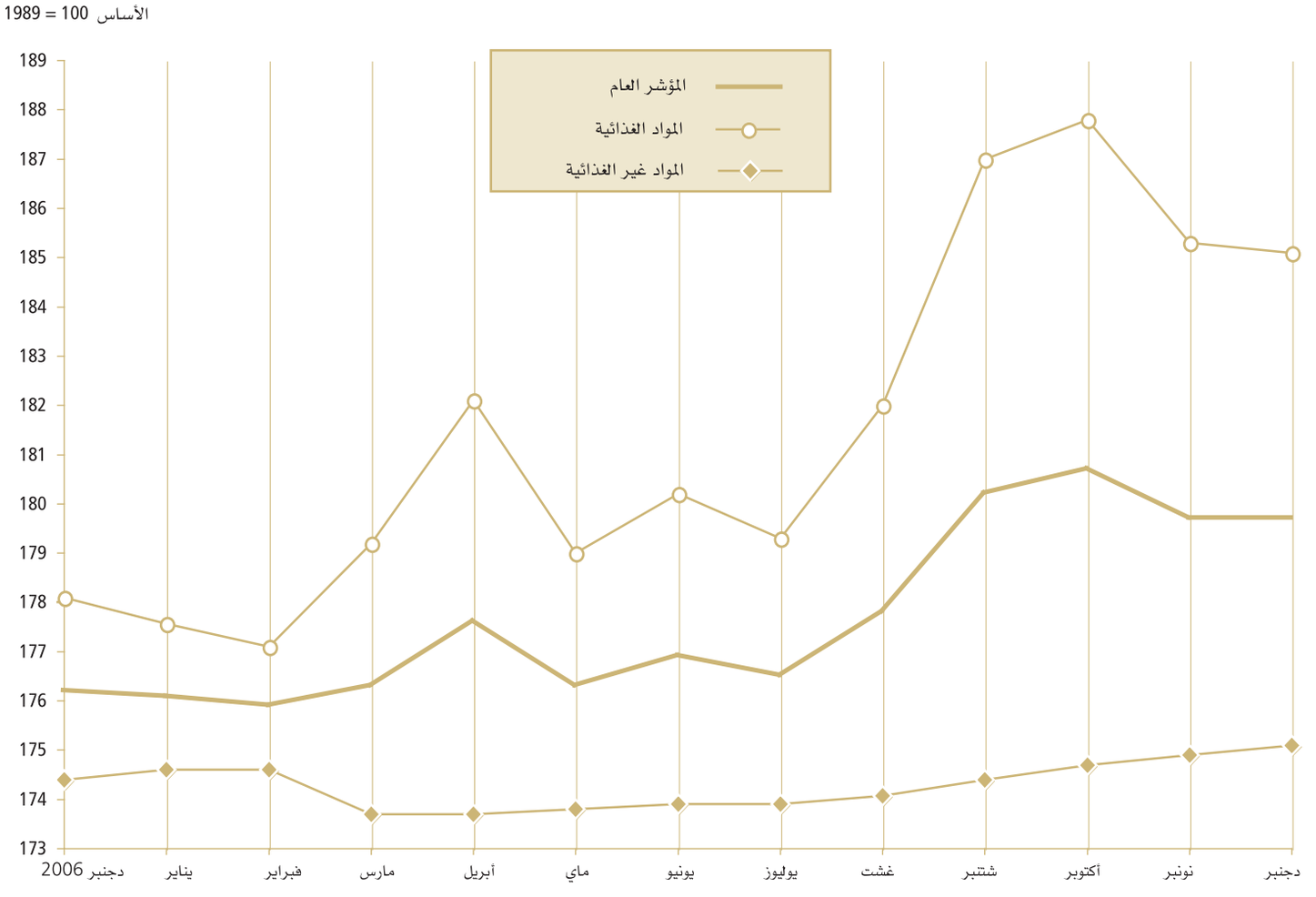

VI-2-الرقم الاستدلالي لأثمان الإنتاج الصناعي (*)

(الأساس 100 =1997)

	الترجيح %	المتوسط السنوي 2006	2007					التغيرات %	
			ثلاثة أشهر الأولى	ثلاثة أشهر الثانية	ثلاثة أشهر الثالثة	ثلاثة أشهر الرابعة	المتوسط السنوي	2006 / 2005	2007 / 2006
صناعات غذائية	28,9	109,0	109,0	107,0	108,3	111,1	108,8	3,5	-0,1
صناعة التبغ	3,1	116,1	116,1	116,1	116,1	116,1	116,1	0,0	0,0
صناعة النسيج	6,5	96,1	95,4	95,4	94,9	94,8	95,1	-0,8	-1,0
صناعة الملابس	6,7	94,5	93,7	93,8	94,0	94,0	93,9	-1,7	-0,6
صناعة الجلد و الأحذية	1,6	99,0	98,8	98,8	98,8	99,4	99,0	1,7	-0,1
نجارة الخشب وصناعة مواد من الخشب	1,8	105,0	106,9	106,9	106,9	106,9	106,9	2,6	1,8
صناعة الورق والورق المقوى	2,6	87,4	87,7	87,6	88,2	89,6	88,3	-0,2	1,0
نشر، طباعة واستنساخ	1,4	96,0	95,9	95,9	96,2	96,3	96,1	-0,6	0,1
تكرير البترول	13,3	251,6	214,7	244,7	263,8	300,7	256,0	18,0	1,8
صناعة كيماوية	13,1	124,3	125,8	126,0	131,5	142,4	131,4	4,1	5,7
صناعة المطاط والبلاستيك	2,0	98,8	102,0	101,6	102,5	103,4	102,4	3,8	3,6
صناعة منتوجات أخرى غير معدنية	5,9	111,6	116,0	116,1	116,1	116,1	116,1	1,9	4,0
صناعة المواد المعدنية	3,2	128,6	133,5	134,7	137,2	141,9	136,8	4,6	6,4
تحويل المواد المعدنية	3,0	107,2	110,4	110,7	111,1	111,5	110,9	0,5	3,5
صناعة الآلات والتجهيزات	0,9	88,9	90,9	90,8	90,8	90,3	90,7	-1,3	2,0
صناعة الآلات والأجهزة الكهربائية	2,0	115,9	117,6	117,8	119,5	120,2	118,8	0,9	2,5
صناعة أجهزة الراديو، التلفزة و الاتصال	0,5	92,9	92,8	92,8	92,8	92,8	92,8	-0,5	-0,1
صناعة أجهزة الطب، الدقة، النظر وصناعات الساعات	0,1	103,2	102,6	102,3	102,9	103,2	102,8	0,0	-0,4
صناعات السيارات والهياكل	2,5	101,3	101,3	101,2	101,2	101,3	101,3	0,2	0,0
صناعة وسائل أخرى للنقل	0,1	98,0	104,1	104,1	104,1	104,1	104,1	-2,0	6,2
صناعة الأثاث وصناعات مختلفة	0,9	112,9	115,5	116,6	117,2	117,2	116,6	4,5	3,3
المقياس العام	**100**	**127,6**	**123,5**	**127,0**	**130,8**	**138,2**	**129,9**	**5,9**	**1,8**

(*) يحتسب هذا الرقم الاستدلالي على أساس الأثمنة بدون ضريبة ومع الأخذ بعين الاعتبارلثمن المنتوج عند مغادرة المصنع.

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط (مديرية الإحصاء)

VI-3- مؤشرات حول وضعية التشغيل والبطالة

(السكان بالآلاف والمعدلات بالنسب المئوية)

	الوسط الحضري			الوسط القروي			المجموع		
	2006	2007	التغيرات 2007/2006 (2)	2006	2007	التغيرات 2007/2006 (2)	2006	2007	التغيرات 2007/2006 (2)
مجموع السكان	17.079	17.404	325,0	13.427	13.437	10,0	30.506	30.841	335,0
السكان البالغون 15 سنة فما فوق	12.470	12.809	339,0	8.952	9.043	91,0	21.424	21.835	411,0
السكان النشيطون البالغون 15 سنة فما فوق	5.578	5.746	168,0	5.412	5.402	- 10,0	10.990	11.148	158,0
منهم – السكان النشيطون المشتغلون	4.714	4.860	146,0	5.214	5.196	- 18,0	9.928	10.056	128,0
– السكان النشيطون العاطلون	864	886	22,0	198	206	8,0	1.062	1.092	30,0
معدل النشاط (1)	44,7	44,9	0,2	60,5	59,7	- 0,8	51,3	51,0	- 0,3
معدل البطالة	15,5	15,4	- 0,1	3,7	3,8	0,2	9,7	9,8	0,1
حسب الجنس .									
ذكور	14,0	13,9	- 0,1	4,6	4,8	0,2	9,7	9,8	0,1
إناث	20,9	20,8	- 0,1	1,8	1,7	- 0,1	9,7	9,8	0,1
حسب فئات السن .									
15 إلى 24 سنة	31,7	31,6	- 0,1	6,4	7,0	0,6	16,6	17,2	0,6
25 إلى 34 سنة	21,2	21,6	0,4	4,6	4,8	0,2	14,0	14,4	0,4
35 إلى 44 سنة	8,7	8,4	- 0,3	2,2	2,3	0,1	6,0	5,9	- 0,1
45 سنة فما فوق	3,5	3,1	- 0,4	1,2	1,0	- 0,2	2,3	2,0	- 0,3
حسب المستوى التعليمي .									
غير الحاصلين على شهادة	9,2	9,0	- 0,2	2,5	2,6	0,1	4,8	4,9	0,1
الحاصلون على شهادة	20,8	20,8	0,0	11,2	11,4	0,2	19,0	19,0	0,0

(1) نسبة السكان النشيطين البالغين 15 سنة فما فوق إلى السكان البالغين 15سنة فما فوق.
(2) تحتسب تغيرات المعدلات بالنسب المئوية.
المصدر : المندوبية السامية للتخطيط (مديرية الإحصاء)

VI-4- تطور وضعية التشغيل حسب فروع النشاط الاقتصادي[1]

(بآلاف الأشخاص)

فروع النشاط الاقتصادي	السنوات		التغيرات	
	2006	2007	بآلاف الأشخاص	بالنسب المئوية
الفلاحة، الغابة والصيد البحري	4.303,3	4.233,6	70-	1,6-
الصناعة (بما فيها الصناعة التقليدية)	1.202,9	1.277,1	52+	4,3+
البناء والأشغال العمومية	683,0	844,7	55+	7,0+
التجارة	1.247,2	1.257,0	24+	2,0+
النقل والمواصلات	369,4	402,2	8+	1,9+
الإدارة العمومية والخدمات الاجتماعية المقدمة للعموم	881,2	1.025,7	19-	1,8-
خدمات أخرى	885,9	1.005,6	78+	8,5+
نشاطات غير محددة	11,1	10,1	1-	9,5-
المجموع	**9.928**	**10.056**	**128+**	**1,3+**

(1) يتعلق الأمر بالأشخاص الذين يبلغ عمرهم 15 سنة فما فوق

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط (مديرية الإحصاء)

VII-1- الميزان التجاري

بملايين الدراهم	2006	2007	التغيرات ب %
الواردات	210.554	258.788	22,9
الصادرات	111.979	119.949	7,1
الرصيد	98.575-	138.839-	40,8
التغطية بالنسبة المئوية	53,2	46,4	-

VII-1- مكرر - بنية المبادلات التجارية

الحصة بالنسبة المئوية حسب المجموعات	الواردات		الصادرات	
	2006	2007	2006	2007
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	7,3	10,3	18,9	18,5
الطاقة ومواد التزييت	21,3	20,0	1,9	2,3
المواد الخام	6,0	6,1	10,7	10,2
أنصاف المنتوجات[1]	23,6	23,1	26,5	27,5
المنتوجات منتهية الصنع	41,8	40,5	42,0	41,5
. مواد التجهيز	22,3	21,7	10,7	11,5
. مواد الاستهلاك	19,5	18,8	31,3	30,0
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**

(1) من ضمنها الذهب الصناعي

VII-2-الواردات حسب أهم المنتجات

الوزن بآلاف الأطنان؛ القيمة بملايين الدراهم	2006*		2007**		التغيرات			
					الوزن		القيمة	
	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	(بآلاف) (الأطنان	%	(بملايين) (الدراهم	%
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	**5.409**	**15.418**	**8.504**	**26.553**	**3.096**	**57,2**	**11.135**	**72,2**
القمح	1.826	3.090	3.683	9.213	1.858	101,8	6.123	198,2
الذرة	1.440	1.946	1.896	3.646	456	31,7	1.700	87,3
الشعير	202	289	550	1.201	348	172,4	912	315,2
السكر	659	2.297	746	1.969	87	13,2	-328	-14,3
منتوجات الحليب	60	1.175	63	1.705	2	4,1	530	45,1
الشاي	51	782	55	794	4	8,8	12	1,5
البن	33	425	36	558	3	8,1	133	31,4
التبغ	8	633	11	779	3	38,0	145	23,0
مواد اخرى	1.131	4.780	1.465	6.688	334	29,5	1.908	39,9.
الطاقة ومواد التزييت	**15.589**	**44.912**	**16.589**	**51.724**	**999**	**6,4**	**6.812**	**15,2**
زيت البترول الخام	6.262	25.172	6.256	26.250	-6	-0,1	1.078	4,3
المنتجات البترولية المكررة	3.394	15.999	4.233	20.903	839	24,7	4.904	30,7
الفحم	5.877	3.560	6.026	4.253	150	2,5	693	19,5
المواد الطاقية الأخرى	57	182	74	319	16	28,8	137	75,4
المواد الخام	**6.278**	**12.691**	**6.257**	**15.802**	**-20**	**-0,3**	**3.112**	**24,5**
الزيوت النباتية	444	2.194	431	2.966	-13	-2,8	772	35,2
الحبوب الزيتية	537	1.307	538	1.723	1	0,1	416	31,8
الاخشاب الخام	1.039	2.841	877	3.276	-161	-15,5	435	15,3
خيوط النسيج والقطن	40	503	42	571	1	3,5	68	13,5
الكبريت الخام	3.481	2.117	3.338	2.430	-143	-4,1	313	14,8
مواد اخرى	736	3.729	1.031	4.837	295	40,0	1.108	29,7
أنصاف المنتوجات(1)	**6.004**	**49.574**	**6.207**	**59.681**	**203**	**3,4**	**10.107**	**20,4**
المواد الكيماوية	994	6.155	1.047	7.194	53	5,4	1.039	16,9
الاصباغ ومواد التطهير	42	1.357	44	1.418	1	3,1	62	4,6
الاسمدة الطبيعية والكيماوية	612	1.316	523	1.325	-89	-14,6	9	0,7
الحديد والصلب	1.540	6.249	1.222	5.979	-318	-20,6	-270	-4,3
منتوجات اخرى لصناعة الحديد والصلب	689	8.140	818	10.635	129	18,8	2.496	30,7
المواد البلاستيكية	429	6.026	509	7.632	80	18,7	1.606	26,6
الورق والورق المقوى	291	2.622	323	3.045	32	11,0	423	16,1
خيوط القطن والالياف	50	1.324	58	1.543	8	16,2	220	16,6
مواد اخرى	1.357	16.386	1.663	20.909	306	22,5	4.522	27,6
مواد التجهيز الفلاحي	**44**	**2.114**	**51**	**2.772**	**7**	**15,7**	**658**	**31,1**
مواد التجهيز الصناعي	**581**	**44.819**	**653**	**53.487**	**72**	**12,5**	**8.668**	**19,3**
آلات وأجهزة مختلفة	69	8.693	82	9.580	13	18,3	887	10,2
الات الجرش والتجميع	43	1.772	32	1.916	-12	-26,7	144	8,1
الات النسيج	7	726	7	804	1	7,6	79	10,8
اجهزة استخراج المعادن	35	1.279	47	1.717	12	33,4	438	34,3
ادوات والات	17	887	20	1.172	3	18,4	284	32,1
خزانات وقارورات معدنية	25	829	20	722	-5	-19,8	-107	-12,9
الات لقطع التيار الكهربائي	8	1.911	9	2.135	1	7,4	223	11,7
مولدات ومحركات كهربائية	10	644	9	752	-1	-11,2	108	16,8
اجهزة كهربائية للمواصلات بالهاتف وأجهزة البث للمواصلات اللاسلكية	4	1.675	4	2.400	-	9,5	725	43,3
اسلاك وحبال كهربائية	32	3.569	34	3.889	3	8,3	320	9,0
طائرات	-	2.811	-	1.174	-	-56,6	-1.637	-58,2
سيارات صناعية	65	3.873	94	5.675	29	43,8	1.802	46,5
منتجات اخرى	265	16.149	295	21.550	30	11,4	5.401	33,4
مواد الاستهلاك	**730**	**41.026**	**871**	**48.769**	**142**	**19,4**	**7.743**	**18,9**
الأدوية	5	2.526	6	2.936	1	30,8	410	16,2
الاثواب من القطن والألياف	91	7.245	92	7.614	1	1,5	369	5,1
الادوات البلاستيكية	48	2.008	57	2.411	9	19,1	403	20,0
اجهزة الاستقبال للمواصلات اللاسلكية	30	3.779	31	4.642	-	1,6	864	22,9
السيارات السياحية	81	6.235	90	7.690	9	11,1	1.455	23,3
قطع الغيار	28	1.014	37	1.481	9	32,3	467	46,0
منتجات اخرى	447	18.220	558	21.996	111	24,9	3.776	20,7
المجموع	**34.634**	**210.554**	**39.132**	**258.788**	**4.498**	**13,0**	**48.234**	**22,9**

(1) من ضمنها الذهب الصناعي
(*) أرقام مراجعة
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر : مكتب الصرف

VII-3- الصادرات حسب أهم المنتجات

الوزن بآلاف الأطنان: القيمة بملايين الدراهم	2006*		2007**		التغيرات			
					الوزن		القيمة	
	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	(بآلاف الأطنان)	%	(بملايين الدراهم)	%
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	**1.941**	**21.176**	**1.931**	**22.140**	**-10**	**-0,5**	**964**	**4,6**
الحوامض	581	2.868	501	2.184	-80	-13,8	-684	-23,8
البواكر	461	2.909	582	3.716	121	26,3	807	27,8
الفواكه الطرية	123	1.075	151	1.484	28	23,2	409	38,1
الرخويات والقشريات و المحارات	92	4.266	94	4.867	2	1,9	601	14,1
السمك الطري	128	1.984	126	1.980	-2	-1,8	-4	-0,2
مصبرات السمك	152	4.213	131	3.901	-21	-13,9	-312	-7,4
مصبرات الخضر والفواكه	81	1.206	77	1.300	-4	-5,0	94	7,8
دقيق السمك	49	371	33	268	-17	-33,5	-103	-27,7
مواد اخرى	274	2.285	236	2.440	-37	-13,6	155	6,8
الطاقة ومواد التزييت	**510**	**2.107**	**722**	**2.704**	**212**	**41,7**	**597**	**28,3**
المواد الخام من أصل حيواني و نباتي	**232**	**3.192**	**221**	**2.468**	**-11**	**-4,6**	**-724**	**-22,7**
زيت الزيتون نباتية و مكررة	16	601	4	104	-12	-75,4	-496	-82,6
عجين الورق	104	483	118	553	14	13,0	70	14,5
النباتات والورود	14	270	14	275	1	3,9	5	1,7
الاغرة	1	200	1	220	0	-1,2	20	9,8
الفلين	11	75	8	65	-3	-26,2	-10	-13,0
الاحشاء	5	420	5	279	0	-4,7	-141	-33,6
الطحالب	7	164	5	97	-2	-24,1	-67	-41,0
مواد اخرى	73	979	65	875	-8	-11,1	-105	-10,7
المواد الخام من أصل معدني	**16.600**	**8.842**	**17.253**	**9.820**	**653**	**3,9**	**978**	**11,1**
الفوسفاط	13.399	5.081	14.204	5.823	805	6,0	742	14,6
الزنك	157	1.039	118	704	-38	-24,5	-334	-32,2
الرصاص والنحاس	49	418	65	880	16	33,2	462	110,5
فضلات الحديد	168	363	140	401	-27	-16,3	37	10,3
مواد اخرى	2.828	1.941	2.725	2.012	-102	-3,6	71	3,6
أنصاف المنتوجات(1)	**5.283**	**29.670**	**5.377**	**33.045**	**94**	**1,8**	**3.375**	**11,4**
الحامض الفوسفوري	2.189	7.891	2.294	8.804	105	4,8	913	11,6
الاسمدة الطبيعية والكيماوية	2.167	4.694	2.316	7.112	149	6,9	2.418	51,5
المركبات الإلكترونية	-	6.244	7	5.613	7	-	-631	-10,1
الرصاص والفضة	50	1.314	42	1.582	-8	-16,3	268	20,4
الجلد	1	151	1	193	-	-	42	27,9
الصفائح	182	1.301	146	1.195	-36	-19,6	-106	-8,1
مواد اخرى	695	8.075	571	8.546	-124	-17,8	471	5,8
مواد التجهيز	**87**	**11.962**	**106**	**13.789**	**20**	**22,9**	**1.827**	**15,3**
عجلات واطارات المطاط	1	29	-	4	-	-	-25	-85,4
إجهزة الكترونية ثانوية	-	197	-	137	-	-	-60	-30,3
اسلاك وحبال كهربائية	39	6.602	46	7.953	7	17,6	1.351	20,5
سيارات صناعية	3	211	8	515	5	206,0	304	144,2
مواد اخرى	44	4.923	52	5.179	8	18,9	257	5,2
المنتوجات منتهية الصنع	**237**	**35.030**	**234**	**35.983**	**-3**	**-1,2**	**953**	**2,7**
الملابس الجاهزة	77	20.699	70	20.320	-7	-9,4	-379	-1,8
الملابس الداخلية	47	7.192	44	7.875	-4	-7,9	683	9,5
الاحذية	13	1.834	13	2.103	-	-1,7	269	14,7
الزرابي	2	125	1	99	-1	-41,1	-26	-20,5
الاثواب من الألياف والقطن	5	498	5	439	-	-9,9	-59	-11,9
قطع الغيار	6	669	5	508	-1	-11,0	-161	-24,1
منتجات اخرى	87	4.012	97	4.638	10	11,9	626	15,6
المجموع	**24.888**	**111.979**	**25.844**	**119.949**	**956**	**3,8**	**7.970**	**7,1**

(1) من ضمنها الذهب الصناعي.
(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر : مكتب الصرف

VII-4-التوزيع الجغرافي للمبادلات

(بملايين الدراهم)

	الواردات باعتبار التكلفة والتأمين والشحن		الصادرات مسلمة بميناء الشحن		الأرصدة	
	2006	2007	2006	2007	2006	2007
أوروبا	**131.891**	**159.058**	**86.681**	**91.247**	**45.210-**	**67.811-**
الاتحاد الأوروبي	**111.869**	**133.020**	**82.184**	**85.817**	**29.685-**	**47.203-**
فرنسا	37.140	40.938	32.512	33.449	4.628-	7.489-
إسبانيا	24.128	26.969	22.620	24.898	1.508-	2.071-
ألمانيا	9.794	12.328	3.423	2.958	6.371-	9.370-
إيطاليا	13.299	16.678	5.587	6.120	7.712-	10.558-
أبريطانيا	4.365	6.954	6.867	6.195	2.502	759-
هولندا	4.683	8.102	2.640	3.079	2.043-	5.023-
الاتحاد الاقتصادي لبلجيكا واللكسمبورج	4.410	4.678	3.281	2.962	1.129-	1.716-
دول أخرى ضمن الاتحاد الأوروبي	14.050	16.373	5.254	6.156	8.796-	10.217-
دول أخرى	**20.022**	**26.038**	**4.497**	**5.430**	**15.525-**	**20.608-**
روسيا	9.651	12.841	1.570	1.505	8.081-	11.336-
تركيا	5.489	6.934	1.076	1.102	4.413-	5.832-
آسيا	**47.221**	**53.284**	**10.672**	**11.466**	**36.549-**	**41.818-**
دول الشرق الأوسط	**24.678**	**23.601**	**2.410**	**2.218**	**22.268-**	**21.383-**
العربية السعودية	13.923	14.284	515	539	13.408-	13.745-
إيران	8.318	6.597	532	334	7.786-	6.263-
الإمارات العربية المتحدة	1.336	1.295	207	253	1.129-	1.042-
الأردن	44	62	213	275	169	213
دول أخرى	1.057	1.363	943	817	114-	546-
دول آسيا الأخرى	**22.543**	**29.683**	**8.262**	**9.248**	**14.281-**	**20.435-**
اليابان	3.575	4.287	894	1.288	2.681-	2.999-
الهند	1.616	2.569	4.456	4.561	2.840	1.992
الباكستان	106	125	836	915	730	790
الصين	11.069	15.169	947	920	10.122-	14.249-
دول أخرى	6.177	7.533	1.129	1.564	5.048-	5.969-
أمريكا	**19.489**	**28.503**	**7.014**	**8.891**	**12.475-**	**19.612-**
الولايات المتحدة الأمريكية	9.492	15.740	2.254	2.837	7.238-	12.903-
كندا	1.546	2.100	791	825	755-	1.275-
البرازيل	4.034	4.541	2.609	3.844	1.425-	697-
المكسيك	153	180	428	522	275	342
الأرجنتين	2.782	3.751	487	354	2.295-	3.397-
دول أخرى	1.482	2.191	445	509	1.037-	1.682-
إفريقيا	**11.515**	**17.509**	**5.454**	**7.419**	**6.061-**	**10.090-**
مصر	**1.835**	**2.797**	**330**	**337**	**1.505-**	**2.460-**
دول اتحاد المغرب العربي	**6.109**	**8.927**	**1.771**	**1.983**	**4.338-**	**6.944-**
الجزائر	4.087	6.464	506	620	3.581-	5.844-
تونس	1.177	1.657	785	662	392-	995-
ليبيا	831	795	200	343	631-	452-
موريطانيا	14	11	280	358	266	347
دول أخرى	**3.571**	**5.785**	**3.353**	**5.099**	**218-**	**686-**
أوقيانوسيا ومناطق أخرى	**438**	**434**	**2.158**	**926**	**1.720**	**492**
المجموع	**210.554**	**258.788**	**111.979**	**119.949**	**98.575-**	**138.839-**

المصدر : مكتب الصرف

VIII-1- ميزان المدفوعات مع الخارج

(بملايين الدراهم)

	2006*			2007**		
	المداخيل	النفقات	الأرصدة	المداخيل	النفقات	الأرصدة
أ. حساب المعاملات الجارية	**254.504,3**	**242.080,8**	**12.423,5**	**294.566,0**	**295.373,7**	**-807,7**
السلع	104.854,5	190.506,8	85.652,3-	119.948,8	238.384,9	118.436,1-
ـ البضائع العامة	69.517,1	170.194,0	100.676,9-	75.914,0	211.136,0	135.222,0-
ـ السلع المستوردة بدون أداء و المعاد تصديرها بعد التحويل	34.154,2	20.219,8	13.934,4	42.968,9	27.139,5	15.829,4
ـ مشتريات السلع بالموانىء	1.183,2	93,0	1.090,2	1.065,9	109,4	956,5
الخدمات	86.009,2	39.238,9	46.770,3	101.827,7	44.257,4	57.570,3
ـ النقل	13.106,6	15.391,5	2.284,9-	14.910,2	18.062,1	3.151,9-
ـ الأسفار	52.485,8	6.065,8	46.420,0	59.510,9	7.090,1	52.420,8
ـ خدمات الاتصالات	3.393,0	560,4	2.832,6	3.291,0	887,6	2.403,4
ـ خدمات التأمين	671,3	819,6	148,3-	575,1	921,8	346,7-
ـ رسوم الإمتياز والترخيص	26,4	432,0	405,6-	33,9	304,5	270,6-
ـ خدمات أخرى مقدمة للمقاولات	11.742,6	7.984,0	3.758,6	17.620,7	9.588,1	8.032,6
ـ خدمات مسداة من طرف أو لفائدة الإدارات العمومية (غير مدرجة في أماكن أخرى)	4.583,5	7.985,6	3.402,1-	5.885,9	7.403,2	1.517,3-
المداخيل	6.577,4	10.780,3	4.202,9-	7.822,6	11.191,2	3.368,6-
ـ الدخل من الاستثمارات الخصوصية	634,7	6.487,0	5.852,3-	666,8	6.654,5	5.987,7-
ـ الدخل من الاستثمارات والاقتراضات العمومية	5.942,7	4.293,3	1.649,4	7.155,8	4.536,7	2.619,1
التحويلات الجارية	57.063,2	1.554,8	55.508,4	64.966,9	1.540,2	63.426,7
ـ العمومية	2.861,1	554,7	2.306,4	2.821,9	491,7	2.330,2
ـ الخصوصية	54.202,1	1.000,1	53.202,0	62.145,0	1.048,5	61.096,5
ب. الحساب الرأسمالي والمالي	**56.588,2**	**40.891,2**	**15.697,0**	**74.698,4**	**56.654,6**	**18.043,8**
الحساب الرأسمالي	-	25,7	25,7-	-	25,4	25,4-
ـ تحويل الرأسمال	-	25,7	25,7-	-	25,4	25,4-
العمليات المالية	56.588,2	40.865,5	15.722,7	74.698,4	56.629,2	18.069,2
القطاع الخاص	40.519,6	26.562,7	13.956,9	52.446,0	40.527,8	11.918,2
ـ قروض تجارية	10.202,2	6.648,0	3.554,2	11.375,0	11.113,3	261,7
ـ سلفات واستثمارات خارجية بالمغرب	29.954,4	15.522,2	14.431,9	40.184,6	23.491,3	16.693,3
ـ سلفات واستثمارات مغربية بالخارج	363	4.249,6	3.886,6-	886,4	5.565,7	4.679,3-
ـ رساميل خصوصية أخرى	-	142,6	142,6-	-	357,5	357,5-
القطاع العام	16.068,6	14.302,8	1.765,8	22.252,4	16.101,4	6.151,0
ـ سلفات	16.068,6	14.302,8	1.765,8	22.252,4	16.101,4	6.151,0
ج. بند التفاوت الإحصائي	**-**	**4.485,5**	**4.485,5-**	**621,6**	**-**	**621,6**
المجموع	**311.092,5**	**287.457,5**	**23.635,0**	**369.886,0**	**352.028,3**	**17.857,7**

(*) أرقام مراجعة
(**) أرقام مؤقتة
المصدر : مكتب الصرف

VIII-2-وضع الاستثمار الدولي للمغرب

(بملايين الدراهم)

	2005			2006			الوضع الصافي 2006 / الوضع الصافي 2005	
	الأصول	الخصوم	الوضع الصافي	الأصول	الخصوم	الوضع الصافي	التغيرات	ب %
الاستثمارات المباشرة	**6.156,7**	**191.939,3**	**185.782,6-**	**11.412,4**	**253.179,8**	**241.767,4-**	**55.984,8-**	**30,1**
الاستثمارات المغربية بالخارج	6.156,7		6.156,7	11.412,4		11.412,4	5.255,7	85,4
الإستثمارات الأجنبية بالمغرب		191.939,3	191.939,3-		253.179,8	253.179,8-	61.240,5-	31,9
رأسمال حقوق الملكية	4.946,0	175.895,2	170.949,2-	8.665,6	238.590,6	229.925,0-	58.975,8-	34,5
رؤوس الأموال الأخرى	1.210,7	16.044,1	14.833,4-	2.746,8	14.589,2	11.842,4-	2.991,0	20,2-
استثمارات الحافظة	**1.623,6**	**18.845,2**	**17.221,6-**	**1.509,1**	**17.845,9**	**16.336,8-**	**884,8**	**5,1-**
أوراق مالية أجنبية	1.623,6		1.623,6	1.509,1		1.509,1	114,5-	7,1-
أوراق مالية مغربية		18.845,2	18.845,2-		17.845,9	17.845,9-	999,3	5,3-
أسهم و سندات الملكية الأخرى	1.623,6	18.655,6	17.032,0-	1.442,3	17.826,0	16.383,7-	648,3	3,8-
السندات وسندات الدين الأخرى		189,6	189,6-	66,8	19,9	46,9	236,5	124,7-
الاستثمارات الأخرى	**12.351,0**	**141.795,0**	**129.444,0-**	**13.213,9**	**140.499,9**	**127.286,0-**	**2.158,0**	**1,7-**
الائتمانات التجارية	4.194,2	6.110,6	1.916,4-	4.929,8	6.920,8	1.991,0-	74,6-	3,9
القروض	6.660,8	128.255,7	121.594,9-	6.660,8	124.552,4	117.891,6-	3.703,3	3,0-
الإدارة العمومية		69.041,0	69.041,0-		64.817,0	64.817,0-	4.224,0	6,1-
المصارف	5.666,7	3.992,0	1.674,7	5.666,7	2.885,0	2.781,7	1.107,0	66,1
القطاعات الأخرى	994,1	55.222,7	54.228,6-	994,1	56.850,4	55.856,3-	1.627,7-	3,0
القطاع العام		42.838,0	42.838,0-		47.849,0	47.849,0-	5.011,0-	11,7
القطاع الخاص	994,1	12.384,7	11.390,6-	994,1	9.001,4	8.007,3-	3.383,3	29,7-
العملة والودائع	786,6	7.428,7	6.642,1-	924,6	9.026,7	8.102,1-	1.460,0-	22,0
السلطات النقدية		2.414,0	2.414,0-		2.218,9	2.218,9-	195,1	8,1-
قطاعات أخرى	786,6		786,6	924,6		924,6	138,0	17,5
القطاع العام	407,6		407,6	418,0		418,0	10,4	2,6
القطاع الخاص (بمافيه حسابات المقيمين بالعملة الأجنبية)	379,0		379,0	506,6		506,6	127,6	33,7
المصارف		5.014,7	5.014,7-		6.807,8	6.807,8-	1.793,1-	35,8
حسابات بالدرهم القابل للتحويل لغير المقيمين		4.541,0	4.541,0-		6.240,0	6.240,0-	1.699,0-	37,4
حسابات أخرى (حسابات قابلة للتحويل لأجل)		473,7	473,7-		567,8	567,8-	94,1-	19,9
أصول أخرى	709,4		709,4	698,7		698,7	10,7-	1,5-
الأصول الإحتياطية	**172.854,0**		**172.854,0**	**199.933,2**		**199.933,2**	**27.079,2**	**15,7**
الذهب النقدي	2.590,0		2.590,0	3.806,7		3.806,7	1216,7	47,0
حقوق السحب الخاصة	728,0		728,0	445,0		445,0	283,0-	38,9-
وضع الإحتياطيات لدى صندوق النقد الدولي	1.321,0		1.321,0	1.086,4		1.086,4	234,6-	17,8-
العملات الأجنبية	168.215,0		168.215,0	194.595,1		194.595,1	26.380,1	15,7
الوضع الإستثماري الصافي	**192.985,3**	**352.579,5**	**159.594,2-**	**226.068,6**	**411.525,6**	**185.457,0-**	**25.862,8-**	**16,2**

المصدر : مكتب الصرف

IX-1- الأسعار بالدراهم لأهم العملات الأجنبية المسعرة من طرف بنك المغرب

(أسعار التحويل)

نهاية الفترة		2006		2007											
		المتوسط السنوي	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	المتوسط السنوي
1 أورو	شراء	11,042	11,108	11,073	11,115	11,128	11,176	11,149	11,159	11,187	11,177	11,253	11,289	11,330	11,325	11,219
	بيع		11,174	11,140	11,182	11,195	11,243	11,216	11,226	11,254	11,244	11,321	11,357	11,398	11,393	
1 دولار الولايات المتحدة الأمريكية	شراء	8,7956	8,4312	8,5488	8,4062	8,3624	8,1971	8,2907	8,2561	8,1601	8,1958	7,9353	7,8118	7,6712	7,6901	8,1924
	بيع		8,4819	8,6002	8,4567	8,4127	8,2463	8,3405	8,3058	8,2092	8,2451	7,9830	7,8587	7,7173	7,7363	
1 دولار كندي	شراء	7,7538	7,2683	7,2212	7,2020	7,2499	7,3841	7,7570	7,7741	7,6707	7,7715	7,9651	8,2052	7,6966	7,8455	7,6467
	بيع		7,3120	7,2646	7,2453	7,2935	7,4285	7,8036	7,8209	7,7168	7,8182	8,0130	8,2545	7,7429	7,8926	
1 جنيه إسترليني	شراء	16,197	16,539	16,689	16,500	16,367	16,358	16,383	16,554	16,584	16,501	16,141	16,190	15,849	15,448	16,394
	بيع		16,638	16,790	16,599	16,466	16,456	16,482	16,653	16,683	16,600	16,238	16,287	15,945	15,541	
1 فرنك سويسري	شراء	7,0197	6,9131	6,8257	6,8889	6,8474	6,7916	6,7660	6,7427	6,7736	6,7908	6,7779	6,7314	6,8447	6,8396	6,8286
	بيع		6,9546	6,8667	6,9303	6,8886	6,8324	6,8066	6,7833	6,8143	6,8316	6,8187	6,7718	6,8858	6,8807	
100 ين ياباني	شراء	7,5657	7,0785	7,0352	7,1094	7,0718	6,8572	6,8085	6,6884	6,8403	7,0572	6,8790	6,7749	6,9225	6,8766	6,9579
	بيع		7,1210	7,0775	7,1521	7,1143	6,8984	6,8494	6,7286	6,8814	7,0996	6,9203	6,8156	6,9641	6,9179	

المصدر : بنك المغرب

IX-2-تطور نشاط سوق الصرف

(بملايين الدراهم)

	المتوسط السنوي 2006	2007												المتوسط السنوي 2007
		يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	
عمليات الصرف بالناجز														
– شراء/بيع العملات مقابل الدرهم بين البنوك	12.316,5	16.810,0	15.362,5	14.784,4	19.720,8	19.096,3	12.703,6	15.034,1	20.114,8	21.621,0	19.783,2	11.524,0	11.349,0	16.492,0
– شراء/بيع العملات مقابل العملات بين البنوك و مراسليها بالخارج	36.452,5	50.797,7	45.915,5	51.636,7	35.287,3	34.001,0	38.635,7	42.660,7	40.459,6	39.197,5	48.259,0	27.053,3	31.202,6	40.425,5
– توظيفات العملات بالخارج	13.403,0	18.141,8	18.151,4	18.692,0	19.130,3	17.048,3	19.912,0	19.003,5	19.636,9	24.709,2	23.191,0	21.517,4	20.871,0	20.000,4
– شراء العملات من طرف بنك المغرب لدى البنوك	10,3	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
– بيع العملات للبنوك من طرف بنك المغرب	2.133,0	3.824,0	3.720,4	1.116,6	3.406,7	4.275,8	-	1.759,1	-	13.161,0	5.303,7	2.949,5	2.606,9	3.510,3
عمليات الصرف الآجلة														
شراء العملات لأجل لحساب زبناء البنوك (تغطية الواردات)	13.429,7	14.800,2	14.506,4	14.843,1	17.906,6	13.823,0	12.642,9	16.132,2	14.942,5	20.343,3	21.182,7	16.465,1	18.975,0	16.380,2
بيع العملات لأجل لحساب زبناء البنوك (تغطية الصادرات)	693,8	466,7	372,4	316,8	606,9	487,2	606,2	1.282,6	489,6	869,4	701,1	767,3	1.399,8	697,2

المصدر : بنك المغرب

X-1- بيان تطور موارد وتحملات الخزينة

(بملايين الدراهم)

	يناير – دجنبر*	يناير – دجنبر
	2006	2007
1. الموارد العادية (1)	**144.727**	**167.904**
الموارد الجبائية	**125.306**	**150.118**
الضرائب المباشرة	50.639	60.474
الرسوم الجمركية	12.344	13.415
الضرائب غير المباشرة (2)	55.128	67.117
رسوم التسجيل والتنبر	7.195	9.113
الموارد غيرالجبائية	**16.492**	**14.822**
الاحتكارات والاستغلالات	7.728	7.755
مداخيل أخرى	8.764	7.067
موارد بعض الحسابات الخصوصية	**2.929**	**2.964**
2. التحملات	**156.026**	**168.959**
النفقات العادية	**123.919**	**132.630**
التسيير	92.124	97.244
منها نفقات الموظفين	(63.164)	(65.206)
فوائد الدين	18.652	19.236
الداخلي	(16.212)	(16.542)
الخارجي	(2.440)	(2.694)
دعم بعض الأسعار	13.143	16.150
الرصيد العادي	**20.808+**	**35.274+**
نفقات الاستثمار	**23.846**	**27.580**
رصيد الحسابات الخصوصية	**8.261-**	**8.749-**
عجز الميزانية	**11.299-**	**1.055-**
نسبة عجز الميزانية إلى الناتج الداخلي الإجمالي	(2,0-)	(0,2-)
3. تغير مؤخرات الأداء	**699-**	**243**
عجز التمويل (3+2-1)	**11.998-**	**812-**
التمويل الصافي	**11.998**	**812**
التمويل الخارجي	**199-**	**3.173**
الاقتراضات الخارجية	9.163	14.523
التسديدات	9.362-	11.350-
التمويل الداخلي	**9.819**	**5.414-**
التمويل النقدي	181	2.305
منها – بنك المغرب	(1.563-)	(5.366)
– البنوك	(1.868)	(3.769-)
التمويل غير النقدي	9.638	7.719-
– المزايدات	4.486	1.562-
– آخر	5.152	6.157-
الخوصصة	**2.378-**	**3.053**

(1) بدون احتساب موارد الخوصصة.
(2) بما فيها مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المسدد للجماعات المحلية.
(*) أرقام مراجعة.
المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية
بنك المغرب

X-2- بيان تطور الموارد العادية للخزينة

(بملايين الدراهم)

	يناير – دجنبر* 2006	يناير – دجنبر 2007	التغيرات %
الموارد الجبائية	**125.306**	**150.118**	**19,8**
الضرائب المباشرة	**50.639**	**60.474**	**19,4**
الضريبة على الشركات	24.182	30.427	25,8
الضريبة العامة على الدخل	24.386	27.739	13,7
ضرائب مباشرة أخرى	2 071	2.308	11,4
الرسوم الجمركية	**12.344**	**13.415**	**8,7**
الضرائب غير المباشرة	**55.128**	**67.117**	**21,7**
الضريبة على القيمة المضافة	39.088	49.777	27,3
– على المعاملات الداخلية	(16.587)	(20.754)	25,1
– عند الاستيراد	(22.501)	(29.023)	29,0
الرسوم الداخلية على الاستهلاك	16.040	17.340	8,1
– منتوجات الطاقة	(9.202)	(10.159)	10,4
– التبغ	(5.617)	(6.133)	9,2
– رسوم أخرى	(1.221)	(1.048)	14,3-
التسجيل والتنبر	**7.195**	**9.113**	**26,7**
الموارد غير الجبائية	**16.492**	**14.822**	**10,1-**
مؤسسات الاحتكار	7.728	7.755	0,3
موارد أخرى	8.764	7.067	19,4-
موارد بعض الحسابات الخصوصية	**2.929**	**2.964**	**1,2**
مجموع الموارد العادية (1)	**144.727**	**167.904**	**16,0**

(1) بدون احتساب موارد الخوصصة.
(*) أرقام مراجعة
المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية

X-3- تقديرات الميزانية العامة

(بملايين الدراهم)

	قانون المالية 2005	قانون المالية 2006	قانون المالية 2007
1. الموارد العادية [1]	**110.854**	**127.433**	**138.947**
الموارد الجبائية	**97.710**	**109.060**	**123.287**
الضرائب المباشرة	37.170	41.034	48.827
الرسوم الجمركية	10.089	10.888	10.981
الضرائب غير المباشرة [2]	44.948	51.084	56.201
رسوم التسجيل والتنبر	5.503	6.054	7.278
الموارد غيرالجبائية	**9.185**	**14.563**	**12.160**
الاحتكارات والاستغلالات	5.869	8.370	7.993
مداخيل اخرى	3.316	6.193	4.167
حصيلة عمليات الخوصصة	**3.960**	**3.960**	**3.500**
موارد بعض الحسابات الخصوصية			
2. التحملات	**137.700**	**148.488**	**159.544**
النفقات العادية	**109.796**	**117.521**	**125.460**
التسيير	86.267	88.942	96.134
منها نفقات الموظفين	(60.762)	(59.569)	(62.781)
فوائد الدين	17.429	18.769	19.536
الداخلي	(14.777)	(16.000)	(16.783)
الخارجي	(3.652)	(2.769)	(2.753)
دعم بعض الأسعار	6.100	9.810	9.790
الرصيد العادي	**1.058+**	**9.912+**	**13.487+**
نفقات الاستثمار	**19.933**	**21.310**	**24.073**
رصيد الحسابات الخصوصية	7.971-	9.657-	10.011-
عجز الميزانية	**26.846-**	**21.055-**	**20.597-**
3. تغير مؤخرات الأداء	**11.080-**	**4.240-**	**4.796-**
عجز التمويل (3+2-1)	**37.926-**	**25.295-**	**25.393-**
التمويل الصافي	**37.926**	**25.295**	**25.393**
التمويل الخارجي	**2.734-**	**1.229**	**1.741**
الاقتراضات الخارجية	7.006	9.548	10.743
التسديدات	9.740-	8.319-	9.002-
التمويل الداخلي	**28.660**	**19.116**	**19.152**
الخوصصة	**12.000**	**4.950**	**4.500**

(1) بدون احتساب موارد الخوصصة.

(2) بما فيها مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المسدد للجماعات المحلية.

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية

XI-1-تطور السيولة البنكية

(بملايين الدراهم)	دجنبر 2006	المبالغ الجارية الشهرية 2007[1]											
	المبالغ الجارية	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
– الأوراق والقطع النقدية المتداولة	108.314	111.763	110.334	110.686	112.000	112.261	112.780	116.388	121.918	121.014	121.097	120.228	124.288
– الوضعية الصافية للخزينة[2]	10.839-	10.256-	10.688-	11.958-	13.737-	12.496-	9.910-	10.864-	11.606-	12.658-	14.417-	9.662-	6.142-
– الموجودات الصافية من احتياطيات الصرف لدى بنك المغرب	171.531	172.792	173.391	173.104	174.195	172.331	175.346	182.092	190.550	191.340	187.210	185.182	187.445
– عناصر أخرى	4.514-	5.498-	6.981-	7.425-	7.472-	6.190-	7.312-	11.560-	9.211-	7.534-	9.217-	9.925-	10.217-
الوضعية البنيوية لسيولة البنوك[3]	**47.864**	**45.275**	**45.387**	**43.034**	**40.986**	**41.383**	**45.343**	**43.281**	**47.815**	**50.134**	**42.479**	**45.366**	**46.798**
الاحتياطي النقدي	**41.600**	**42.096**	**43.218**	**44.189**	**44.774**	**45.443**	**46.290**	**47.474**	**51.212**	**55.939**	**56.419**	**57.367**	**57.247**
الفائض الصافي لسيولة البنوك	**6.264**	**3.179**	**2.169**	**1.154-**	**3.788-**	**4.060-**	**947-**	**4.193-**	**3.396-**	**5.805-**	**13.940-**	**12.001-**	**10.449-**
تدخلات بنك المغرب في السوق النقدية	**5.300-**	**3.163-**	**2.250-**	**2.100**	**2.683**	**3.250**	**1.300**	**3.125**	**5.022**	**3.625**	**14.529**	**12.120**	**10.805**
تسهيلات بمبادرة من بنك المغرب	**4.900-**	**3.163-**	**2.000-**	**2.100**	**3.000**	**3.250**	**1.300**	**3.125**	**5.022**	**3.125**	**10.449**	**10.600**	**10.805**
– تسبيقات لمدة 7 أيام على طلبات العروض[4]	0	0	0	2.100	3.000	3.250	1.300	3.125	3.800	3.125	10.449	10.600	10.805
– سحب السيولة لمدة 7 أيام على طلبات العروض[4]	4.900-	3.163-	2.000-	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
– السوق المفتوحة[5]	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
– مبادلات الصرف[5]	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
– اتفاقية إعادة الشراء	0	0	0	0	0	0	0	0	1.222	0	0	0	0
تسهيلات بمبادرة من البنوك	**400-**	**0**	**250-**	**0**	**318-**	**0**	**0**	**0**	**0**	**500**	**4.080**	**1.520**	**0**
– تسبيقات لمدة 24 ساعة[6]	0	0	0	0	0	0	0	0	0	500	4.080	1.520	0
– تسهيلات الإيداع لمدة 24 ساعة[6]	400-	0	250-	0	318-	0	0	0	0	0	0	0	0

(1) تحتسب المبالغ الجارية الشهرية على أساس متوسط المبالغ الجارية عند نهاية الأسبوع

(2) تحتسب الوضعية الصافية للخزينة عن طريق آحتساب الفرق بين مجموع التسبيقات لفائدة الخزينة وأذينات الخزينة – عمليات السوق المفتوحة من جهة، ومجموع حسابات الخزينة و صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية من جهة أخرى. و بما أن القانون الأساسي الجديد يقضي بمنع التمويلات المقدمة للدولة باستثناءتسهيلة الصندوق، فإن الوضعية الصافية للخزينة تتأثر أساسا بالتغيرات المسجلة على مستوى حساب كل من الخزينة وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصاديةوالاجتماعية.

(3) تعكس الوضعية البنيوية لسيولة البنوك التأثير الصافي للعوامل المستقلة على خزائن البنوك. وتحسب كما يلي :
الوضعية البنيوية لسيولة البنوك = الموجودات الخارجية + الوضعية الصافية للخزينة + عناصر أخرى – النقد المتداول.

(4) تشكل كل من التسبيقات و عمليات سحب السيولة لمدة 7 أيام عن طريق طلب العروض الأدوات الأساسية لتدخل بنك المغرب في السوق ما بين البنوك.

(5) يتعلق الأمر بأدوات الضبط الدقيق للسيولة.

(6) تشكل المعدلات المطبقة على التسبيقات لمدة 24 ساعة وتسهيلة الإيداع لمدة 24 ساعة بمبادرة من البنوك على التوالي الحد الأعلى والأدنى للهامش الذي ينبغي أن يبقى سعر الفائدة ما بين البنوك ضمنه.

المصدر : بنك المغرب

XI-2- تدخلات بنك المغرب في السوق النقدية

(بملايين الدراهم)

سنة 2007 (المعدل اليومي خلال الأسبوع)	تسهيلات بمبادرة من بنك المغرب					تسهيلات بمبادرة من البنوك		المجموع
	تسبيقات لمدة 7 أيام على طلبات العروض	سحب السيولة	السوق المفتوحة	مبادلات الصرف	عمليات إعادة الشراء	تسبيقات لمدة 24 ساعة	تسهيلات الإيداع لمدة 24 ساعة	
فاخ إلى 3 يناير 07	-	4.000-	-	-	-	-	-	4.000-
4 إلى 10 يناير	-	7.000-	-	-	-	-	-	7.000-
11 إلى17 يناير	-	7.000-	-	-	-	-	-	7.000-
18 إلى24 يناير	-	5.650-	-	-	-	-	-	5.650-
25 إلى28 يناير	-	-	-	-	-	-	-	0
فاخ إلى 7 فبراير	-	1.000-	-	-	-	-	-	1.000-
8 إلى 14 فبراير	-	4.000-	-	-	-	-	-	4.000-
15 إلى 21 فبراير	-	3.000-	-	-	-	-	1 293-	4.293-
25 إلى28 فبراير	-	-	-	-	-	-	-	0
فاخ إلى 7 مارس	3.000	-	-	-	714	-	-	3.714
8 إلى 14 مارس	5.500	-	-	-	-	-	-	5.500
15 إلى 21 مارس	1.000	-	-	-	-	-	357-	643
22 إلى 28 مارس	1.000	-	-	-	-	-	-	1.000
29 مارس إلى 4 أبريل	-	-	-	-	-	-	-	0
5 إلى 11 أبريل	-	-	-	-				0
12 إلى 18 أبريل	6.000	-	-	-	-	-	-	6.000
19 إلى 25 أبريل	4.000	-	-	-	-	-	544-	3.456
26 أبريل إلى 2 ماي	2.000	-	-	-	-	-	-	2.000
3 إلى 9 ماي	1.500	-	-	-	1.143	-	-	2.643
10 إلى 16 ماي	6.500	-	-	-	686	-	-	7.186
17 إلى 23 ماي	3.000	-	-	-	-	-	-	3.000
24 إلى 30 ماي	2.000	-	-	-	-	-	-	2.000
31 ماي إلى 6 يونيو	-	-	-	-	-	-	-	0
7 إلى 13 يونيو	2.500	-	-	-	429	-	-	2.929
14 إلى 20 يونيو	4.000	-	-	-	-	-	-	4.000
21 إلى 27 يونيو	-	-	-	-	-	-	-	0
28 يونيو إلى 4 يوليوز	-	-	-	-	-	-	-	0
5 إلى 11 يوليوز	-	-	-	-	-	-	-	0
12 إلى18 يوليوز	5.000	-	-	-	-	-	-	5.000
19 إلى 25 يوليوز	2.500	-	-	-	-	300	-	2.800
26 يوليوز إلى فاخ غشت	5.000	-	-	-	-	-	-	5.000
2 إلى 8 غشت	2.000	-	-	-	-	-	-	2.000
9 إلى 15 غشت	6.500	-	-	-	-	-	-	6.500
16 إلى 22 غشت	-	-	-	-	4 041	-	-	4.041
23 إلى 29 غشت	7.500	-	-	-	-	-	-	7.500
30 غشت إلى 5 شتنبر	3.000	-	-	-	-	-	-	3.000
6 إلى 12 شتنبر	-	-	-	-	-	-	-	0
13 إلى 19 شتنبر	1.500	-	-	-	1 500	-	-	3.000
20 إلى 26 شتنبر	4.000	-	-	-	-	-	-	4.000
27 شتنبر إلى 3 أكتوبر	7.000	-	-	-	-	1.714	-	8.714
4 إلى 10 أكتوبر	12.000	-	-	-	-	1.500	-	13.500
11 إلى 17 أكتوبر	10.000	-	-	-	-	6.823	-	16.823
18 إلى 24 أكتوبر	10.000	-	-	-	-	4.729	-	14.729
25 إلى 30 أكتوبر	10.000	-	-	-	-	1.437	-	11.437
فاخ إلى 7 نونبر	10.000	-	-	-	-	3.129	-	13.129
8 إلى 14 نونبر	10.000	-	-	-	-	2.714	-	12.714
15 إلى 21 نونبر	12.000	-	-	-	-	-	-	12.000
22 إلى 28 نونبر	12.000	-	-	-	-	-	-	12.000
29 نونبر إلى 5 دجنبر	9.000	-	-	-	-	429	-	9.429
6 إلى 12 دجنبر	11.000	-	-	-	-	-	-	11.000
13 إلى 19 دجنبر	15.000	-	-	-	-	-	-	15.000
20 إلى 26 دجنبر	12.740	-	-	-	-	-	-	12.740
27 دجنبر إلى 3 يناير 2008	5.000	-	-	-	-	-	-	5.000
المتوسط	**4.240**	**597-**	**-**	**-**	**161**	**430**	**41-**	**4.192**

المصدر : بنك المغرب.

XI-3- معدلات الفائدة المعمول بها في السوق النقدية

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

سنة 2007	معدل تدخلات بنك المغرب				معدل السوق ما بين البنوك	
	تسبيقات لمدة 7 أيام (طلبات العروض)	سحب السيولة لمدة 7 أيام (طلبات العروض)	تسبيقات لمدة 24 ساعة	تسهيلات الإيداع لمدة 24 ساعة	المتوسط الشهري	نهاية الشهر
يناير	3,25	2,75	4,25	2,25	2,91	2,79
فبراير	3,25	2,75	4,25	2,25	2,82	3,30
مارس	3,25	2,75	4,25	2,25	3,20	3,15
أبريل	3,25	2,75	4,25	2,25	3,15	3,14
مايو	3,25	2,75	4,25	2,25	3,19	3,30
يونيو	3,25	2,75	4,25	2,25	3,17	3,24
يوليوز	3,25	2,75	4,25	2,25	3,32	3,37
غشت	3,25	2,75	4,25	2,25	3,36	3,37
شتنبر	3,25	2,75	4,25	2,25	3,29	3,67
أكتوبر	3,25	2,75	4,25	2,25	3,85	4,19
نونبر	3,25	2,75	4,25	2,25	3,87	3,71
دجنبر	3,25	2,75	4,25	2,25	3,32	3,50

المصدر : بنك المغرب

XI-4- معدلات الودائع لدى البنوك

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

	2006		2007	
	يناير – يونيو	يوليوز – دجنبر	يناير – يونيو	يوليوز – دجنبر
ودائع لدى البنوك				
حسابات تحت الطلب	دون مكافأة	دون مكافأة	دون مكافأة	دون مكافأة
حسابات على الدفاتر (1)	2,57 (حد أدنى)	2,49 (حد أدنى)	2,49 (حد أدنى)	2,41 (حد أدنى)
حسابات أخرى	معدل حر	معدل حر	معدل حر	معدل حر

(1) ابتداء من فاتح يناير 2005، أصبح معدل فائدة الودائع في الحسابات على الدفاتر لدى البنوك يساوي المعدل المتوسط المرجح لأذينات الخزينة لمدة 52 أسبوع، المصدرة بالمزايدة خلال الستة أشهر الفارطة، يسقط منها 50 نقطة أساسية.

المصدر : بنك المغرب

XI-5- سعرالفائدة للودائع لدى صندوق التوفير الوطني

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

الفترة	يناير – يونيو 2006	يوليوز– دجنبر 2006	يناير – يونيو 2007	يوليوز– دجنبر 2007
الحسابات على دفاتر صندوق التوفير الوطني (1)	1,45	1,90	1,25	1,20

(1) ابتداء من يوليوز 2006، أصبح معدل فائدة الودائع في الحسابات على دفاترصندوق التوفير الوطني يساوي المعدل المتوسط لأذينات الخزينة لمدة 5 سنوات، المصدرة بالمزايدة خلال الستة أشهر الفارطة، يسقط منها 200 نقطة أساسية بدل 250 مسبقا.

المصدر : بنك المغرب

XI-6- سعر الفائدة المتوسط المرجح للحسابات والأذينات لأجل

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

سنة 2007	السعر المتوسط المرجح للودائع لأجل 6 أشهر	السعر المتوسط المرجح للودائع لأجل 12 شهرا	السعر المتوسط المرجح للودائع لأجل 6 و 12 شهرا
يناير	3,22	3,64	3,46
فبراير	3,32	3,67	3,52
مارس	3,24	3,65	3,49
أبريل	3,32	3,61	3,48
مايو	3,59	3,65	3,62
يونيو	3,64	3,62	3,64
يوليوز	3,28	3,69	3,54
غشت	3,35	3,67	3,59
شتنبر	3,60	3,70	3,66
أكتوبر	3,68	3,69	3,68
نونبر	3,30	3,68	3,50
دجنبر	3,48	3,76	3,68

المصدر : بنك المغرب

XI-7- السعر المتوسط المرجح لأذينات الخزينة

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

السنة	13 أسبوعا	26 أسبوعا	52 أسبوعا	سنتان	5 سنوات	10 سنوات	15 سنة	20 سنة	30 سنة
2006									
يناير	-	-	-	-	3,94	4,65	5,20	5,76	-
فبراير	2,65	-	3,03	-	3,90	4,47	-	-	-
مارس	-	-	3,09	3,29	3,88	4,40	-	-	-
أبريل	2,64	2,80	3,10	3,28	-	-	-	-	-
ماي	2,60	2,75	3,01	3,25	3,78	4,26	4,71	-	-
يونيو	-	-	2,89	3,20	3,71	-	-	4,95	-
يوليوز	-	-	-	3,16	3,56	-	-	-	-
غشت	-	-	-	-	-	4,11	-	-	-
شتنبر	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أكتوبر	2,59	2,70	-	3,05	3,34	3,66	-	-	-
نونبر	2,48	2,59	-	2,93	3,12	3,50	3,79	4,02	-
دجنبر	2,48	2,57	-	-	-	3,40	3,65	3,80	3,98
2007									
يناير	2,73	2,85	3,04	2,88	3,12	3,40	3,64	3,81	3,99
فبراير	-	2,85	2,92	3,03	3,15	3,40	3,65	-	-
مارس	-	-	2,96	-	3,16	-	3,67	3,81	3,97
أبريل	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ماي	-	-	-	-	-	-	-	-	-
يونيو	3,30	3,34	2,88	-	-	-	-	-	-
يوليوز	3,29	3,32	-	-	-	-	-	-	-
غشت	-	-	-	-	-	-	-	-	-
شتنبر	-	-	3,40	3,59	-	-	-	-	-
أكتوبر	-	3,39	3,40	3,58	-	-	-	-	-
نونبر	3,40	3,45	3,41	3,58	4,00	-	-	-	-
دجنبر	3,86	3,89	3,83	-	-	-	-	-	-

XI-8- معدلات إصدار سندات الدين القابلة للتداول

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

	2006	2007
شهادات الإيداع		
عشرة أيام	-	-
من أكثر من عشرة أيام إلى أقل من 3 أشهر	-	3,25 إلى 4,20
من 3 إلى أقل من 6 أشهر	-	3,45 إلى 4,20
من 6 إلى أقل من 12 شهرا	-	3,50 إلى 4,05
من 12 إلى أقل من 18 شهرا	3,05 إلى 3,55	3,35 إلى 4,15
من 18 شهرا إلى أقل من سنتين	-	-
من سنتين إلى أقل من 3 سنوات	3,60	3,45 إلى 4,05
من 3 إلى أقل من 5 سنوات	3,80 إلى 4,00	3,55 إلى 4,30
من 5 إلى أقل من 7 سنوات	3,80 إلى 4,45	3,76 إلى 4,60
7 سنوات	-	4,01
سندات شركات التمويل		
من أكثر من سنتين إلى أقل من 3 سنوات	4,41	-
من 3 إلى أقل من 5 سنوات	4,01 إلى 4,48	3,07 إلى 3,57
من 5 إلى أقل من 7 سنوات	4,57 إلى 4,62	3,76
7 سنوات	-	-
أوراق الخزينة		
عشرة أيام	-	-
من أكثر من عشرة أيام إلى أقل من 3 أشهر	3,00	3,10 إلى 3,90
من 3 إلى أقل من 6 أشهر	3,00 إلى 3,60	3,75 إلى 3,78
من 6 أشهر إلى أقل من سنة	3,15 إلى 3,90	3,55 إلى 4,25
سنة واحدة	3,25 إلى 3,75	3,47 إلى 3,65

المصدر : بنك المغرب

XI-9- معدلات الفائدة المطبقة على الأذينات والسندات الإلزامية الصادرة في السوق السندية

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

أمد السندات	2006	2007
3 سنوات	-	-
5 سنوات	4,27 إلى 4,97	4,41
7 سنوات	-	3,85 إلى 4,76
8 سنوات	-	(2)
10 سنوات	5,45	4,70 إلى 5,10
15 سنوات	3,70[1] إلى 4,15	-
25 سنوات	-	-

(1) يتعلق الأمر بإصدار مضمون من طرف الدولة.
المصدر : بنك المغرب

XI-10- السعر المتوسط لقروض مؤسسات الائتمان

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

الفترة / السعر	يناير – يونيو 05	يوليوز – دجنبر 05	يناير – يونيو 06	يوليوز – دجنبر 06	يناير – يونيو 07	يوليوز – دجنبر 07
السعر المتوسط المرجح للبنوك	7,60	7,58	7,10	7,05	6,26	6,02
السعر المتوسط المرجح لشركات التمويل	11,86	11,4	11,17	11,89	11,75	11,59
السعر المتوسط المرجح لمؤسسات الائتمان	8,15	8,06	7,63	7,66	6,77	6,37

المصدر : بنك المغرب

XI-11- المعدل الأقصى لنسب الفائدة الاتفاقية لمؤسسات الائتمان

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

الفترة / السعر	أبريل – شتنبر05	أكتوبر 05– مارس 06	أبريل – شتنبر 06	أكتوبر 06– مارس 07	أبريل – مارس 08
المعدل الأقصى للفوائد الاتفاقية	**13,41**	**13,04**	**12,90**	**14,00**(1)	**14,17**

(1) ابتداء من أكتوبر 2006، يعادل المعدل الأقصى للفوائد الاتفاقية معدل قروض الاستهلاك خلال السنة الماضية مع إضافة 200 نقطة أساس بدل المعدل المتوسط المرجح المطبق علي مجموع القروض بإضافة 60% .
تتم مراجعة المعدل الأقصى للفوائد الاتفاقية عند بداية أبريل من كل سنة على أساس تغيرات معدلات الفائدة على الودائع لمدة 6 أشهر و سنة المسجلة خلال السنة السابقة.

المصدر : بنك المغرب

XII-1- المجمعات النقدية

(بملايين الدراهم)

المكونات	نهاية دجنبر 2006			نهاية دجنبر 2007		
	المبالغ	التغيرات السنوية		المبالغ	التغيرات السنوية	
		المبالغ	%		المبالغ	%
النقود الائتمانية	108.601	19.237	21,5	119.839	11.238	10,3
النقود الكتابية	262.686	35.473	15,6	327.937	65.251	24,8
المجمع م1	**371.287**	**54.710**	**17,3**	**447.776**	**76.489**	**20,6**
التوظيفات تحت الطلب (م2 – م1)	65.077	5.930	10,0	71.750	6.673	10,3
المجمع م2	**436.364**	**60.640**	**16,1**	**519.526**	**83.162**	**19,1**
التوظيفات لأجل (م3 – م2)	119.161	20.067	20,3	125.130	5.969	5,0
المجمع م3	**555.525**	**80.707**	**17,0**	**644.656**	**89.131**	**16,0**

المصدر : بنك المغرب

XII-2- مجمعات التوظيفات السائلة [1]

(بملايين الدراهم)

المكونات	نهاية دجنبر 2006			نهاية دجنبر 2007		
	المبالغ	التغيرات السنوية		المبالغ	التغيرات السنوية	
		المبالغ	%		المبالغ	%
التوظيفات السائلة 1	4.347	1.192-	21,5-	717	3.630-	83,5-
التوظيفات السائلة 2 [2]	11.686	2.317	24,7	19.412	7.726	66,1
التوظيفات السائلة 3	35.942	12.877	55,8	22.642	13.300-	37,0-
التوظيفات السائلة 4	5.854	2.785	90,7	7.966	2.112	36,1
مجموع التوظيفات السائلة	**57.829**	**16.787**	**40,9**	**50.737**	**7.092-**	**12,3-**

(1) اكتتابات المقاولات غير المالية والخواص.
(2) حسب الفصل 4 لقرار وزير المالية و الخوصصة رقم 4-2062 بتاريخ 2004/12/6 فإن مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية هي ماكان مجموع أصولها، باستثناء سندات "مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية" والسيولة، مستثمرا على الدوام في سندات الدين. بالإضافة إلى أنه ما لا يقل على 50% من الأصول السابقة الذكر يجب أن تستثمر باستمرار في سندات دين تكون مدتها الأصلية أو المتبقية أقل من سنة.
المصدر : بنك المغرب

المجمعات النقدية
(المبالغ الجارية في نهاية الشهر - سنة 2007)

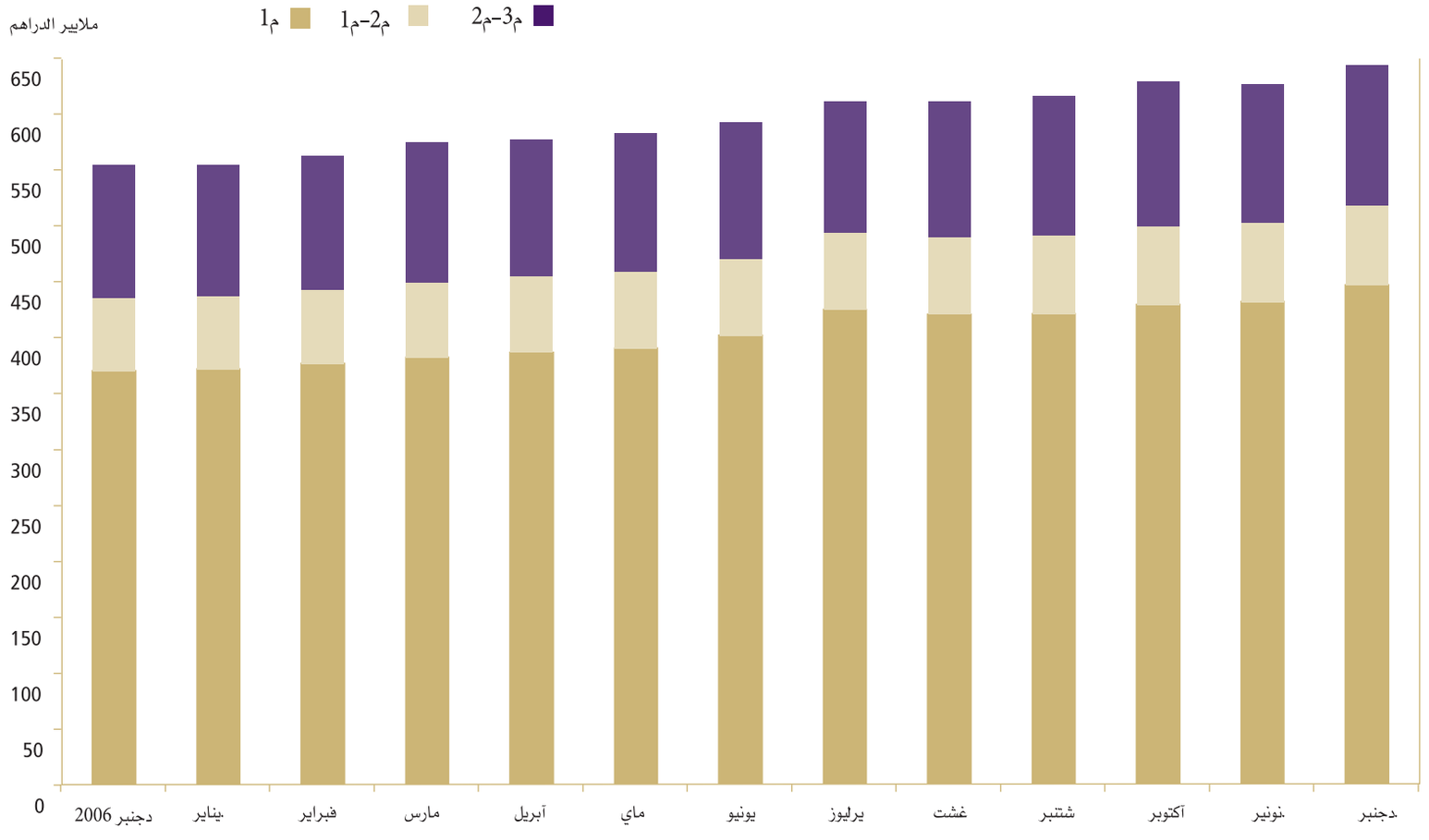

XII-3-بيان التطورالشهري للمجمع م1

(بملايين الدراهم)

المكونات	2006	2007											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
النقود الائتمانية	108.601	105.193	103.912	106.444	106.639	106.383	107.963	112.636	115.537	114.468	114.407	115.055	119.839
النقود الكتابية	262.686	267.443	273.530	276.641	281.004	285.250	295.017	313.472	305.969	308.440	315.999	318.253	327.937
المجمع م 1	**371.287**	**372.636**	**377.442**	**383.085**	**387.643**	**391.633**	**402.980**	**426.108**	**421.506**	**422.908**	**430.406**	**433.308**	**447.776**

XII-4-بيان التطورالشهري للنقود الائتمانية

(بملايين الدراهم)

المكونات	2006	2007											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الأوراق المتداولة	112.407	108.767	108.147	109.499	110.205	110.240	111.295	116.653	120.163	118.439	118.272	118.051	123.593
النقد المعدني المتداول	1.827	1.833	1.828	1.827	1.828	1.837	1.843	1.862	1.896	1.917	1.935	1.940	1.941
المجموع	**114.234**	**110.600**	**109.975**	**111.326**	**112.033**	**112.077**	**113.138**	**118.515**	**122.059**	**120.356**	**120.207**	**119.991**	**125.534**
يسقط منها :													
محصل الصندوق لدى البنوك ولدى المحاسبين العموميين	5.633	5.407	6.063	4.882	5.394	5.694	5.175	5.879	6.522	5.888	5.800	4.936	5.695
مجموع النقود الائتمانية	**108.601**	**105.193**	**103.912**	**106.444**	**106.639**	**106.383**	**107.963**	**112.636**	**115.537**	**114.468**	**114.407**	**115.055**	**119.839**

XII-5-بيان التطورالشهري للنقود الكتابية

(بملايين الدراهم)

المكونات	2006	2007											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
النقود الكتابية													
. الودائع تحت الطلب لدى بنك المغرب	2.086	2.430	3.371	3.374	3.072	2.593	3.463	7.787	1.937	2.039	2.193	1.798	1.789
. الودائع تحت الطلب لدى البنوك	251.412	255.777	260.774	263.789	268.476	273.302	281.995	295.750	294.136	296.505	303.910	306.559	316.252
مجموع الودائع تحت الطلب لدى الجهاز البنكي	**253.498**	**258.207**	**264.145**	**267.163**	**271.548**	**275.895**	**285.458**	**303.537**	**296.073**	**298.544**	**306.103**	**308.357**	**318.041**
. الودائع تحت الطلب لدى مصلحة الشيكات البريدية	3.502	3.550	3.699	3.792	3.770	3.669	3.873	4.249	4.210	*4.210	*4.210	*4.210	*4.210
. الودائع تحت الطلب لدى الخزينة	*5.686	*5.686	*5.686	*5.686	*5.686	*5.686	*5.686	*5.686	*5.686	*5.686	*5.686	*5.686	*5.686
مجموع الودائع لدى مصلحة الشيكات البريدية والخزينة	**9.188**	**9.326**	**9.385**	**9.478**	**9.456**	**9.355**	**9.559**	**9.935**	**9.896**	**9.896**	**9.896**	**9.896**	**9.896**
مجموع النقود الكتابية	**262.686**	**267.443**	**273.530**	**276.641**	**281.004**	**285.250**	**295.017**	**313.472**	**305.969**	**308.440**	**315.999**	**318.253**	**327.937**

(*) رقم مؤقت

المصدر : بنك المغرب

XII-6-بيان التطورالشهري للودائع تحت الطلب لدى البنوك

(بملايين الدراهم)

المكونات	2006	2007											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
. حسابات الشيكات	169.739	172.535	174.805	177.245	179.886	184.136	189.008	195.264	197.338	199.079	202.371	204.652	206.553
منها : حسابات المغاربة المقيمين بالخارج	(58.063)	(58.158)	(59.010)	(59.616)	(60.415)	(61.543)	(63.638)	(66.016)	(66.345)	(66.366)	(67.739)	(69.094)	(68.206)
. الحسابات الجارية	68.032	69.650	70.540	70.589	70.089	70.666	76.185	77.037	77.928	80.347	77.991	80.458	88.902
. ودائع أخرى	13.641	13.592	15.429	15.955	18.501	18.500	16.802	23.449	18.870	17.079	23.547	21.448	20.797
المجموع	**251.412**	**255.777**	**260.774**	**263.789**	**268.476**	**273.302**	**281.995**	**295.750**	**294.136**	**296.505**	**303.909**	**306.558**	**316.252**

المصدر : بنك المغرب

XII-7- بيان التطورالشهري للمجمع م2 والمجمع م3

(بملايين الدراهم)

المكونات	2006	2007										
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
المجمع م 1	**371.287**	**372.636**	**377.442**	**383.085**	**387.643**	**391.633**	**402.980**	**426.108**	**421.506**	**422.908**	**430.406**	**433.307**	**447.776**
التوظيفات تحت الطلب													
(2م – 1م)	**65.077**	**66.260**	**66.760**	**67.671**	**67.785**	**68.439**	**68.683**	**68.650**	**69.771**	**70.438**	**70.424**	**70.806**	**71.750**
الحسابات على دفاتر لدى البنوك	53.375	54.353	54.692	55.275	55.811	55.953	56.089	55.992	56.988	57.655	57.641	58.023	58.967
الحسابات على دفاتر لدى صندوق التوفير الوطني	11.702	11.907	12.068	12.396	11.974	12.486	12.594	12.658	12.783	*12.783	*12.783	*12.783	*12.783
المجمع م 2	**436.364**	**438.896**	**444.202**	**450.756**	**455.428**	**460.072**	**471.663**	**494.758**	**491.277**	**493.346**	**500.830**	**504.113**	**519.526**
التوظيفات لأجل													
(3م – 2م)	**119.161**	**116.468**	**119.530**	**125.032**	**122.597**	**124.210**	**121.634**	**117.243**	**121.586**	**124.295**	**128.609**	**123.766**	**125.130**
شهادات الإيداع [1]	430	430	430	427	429	441	486	486	486	467	469	469	1107
الحسابات والسندات لأجل محدد	118.731	116.038	119.100	124.605	122.168	123.769	121.148	116.757	121.100	123.828	128.140	123.297	124.023
منها : المغاربة المقيمين بالخارج	(39.126)	(39.151)	(38.949)	(38.820)	(38.962)	(39.002)	(38.560)	(37.781)	(37.990)	(38.573)	(39.075)	(39.007)	(39.200)
المجمع م 3	**555.525**	**555.364**	**563.732**	**575.788**	**578.025**	**584.282**	**593.297**	**612.001**	**612.863**	**617.641**	**629.439**	**627.880**	**644.656**

(*) رقم مؤقت

(1) اكتتابات المقاولات غير المالية والخواص.

المصدر : بنك المغرب

XII-8- بيان التطورالشهري لمجمعات التوظيفات السائلة [1]

(بملايين الدراهم)

المكونات	2006	2007										
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
مجمع التوظيفات السائلة 1													
. أذينات الخزينة لستة أشهر	785	785	785	785	785	785	-	-	-	-	-	-	-
. أذينات الخزينة القابلة للتداول [2]	3.070	2.765	3.232	1.975	2.294	2.102	77	742	602	364	519	1.139	620
. أوراق الخزينة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
. سندات شركات التمويل	492	487	321	249	117	117	117	112	107	107	107	97	97
المجموع	**4.347**	**4.037**	**4.338**	**3.009**	**3.196**	**3.004**	**194**	**854**	**709**	**471**	**626**	**1.236**	**717**
مجمع التوظيفات السائلة 2													
السندات المصدرة من طرف مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية [3]	11.686	13.302	12.765	13.051	12.657	12.703	13.311	11.936	14.383	14.581	12.966	16.661	19.412
المجموع	**11.686**	**13.302**	**12.765**	**13.051**	**12.657**	**12.703**	**13.311**	**11.936**	**14.383**	**14.581**	**12.966**	**16.661**	**19.412**
مجمع التوظيفات السائلة 3													
السندات المصدرة من طرف مؤسسات التوظيف الجماعي التي تستثمر في سندات الاقتراض القصيرة المتوسطة والطويلة الأمد	35.942	35.945	35.096	34.708	28.189	28.833	28.325	26.664	26.270	24.655	21.648	24.527	22.642
المجموع	**35.942**	**35.945**	**35.096**	**34.708**	**28.189**	**28.833**	**28.325**	**26.664**	**26.270**	**24.655**	**21.648**	**24.527**	**22.642**
مجمع التوظيفات السائلة 4													
السندات المصدرة من طرف مؤسسات التوظيف الجماعي التي تستثمر في الأسهم والأصول المتنوعة	5.854	5.930	6.646	7.787	8.142	7.860	7.965	7.880	8.789	8.561	9.178	8.666	7.966
المجموع	**5.854**	**5.930**	**6.646**	**7.787**	**8.142**	**7.860**	**7.965**	**7.880**	**8.789**	**8.561**	**9.178**	**8.666**	**7.966**
مجموع مجمعات التوظيفات السائلة	**57.829**	**59.214**	**58.845**	**58.555**	**52.184**	**52.400**	**49.795**	**47.334**	**50.151**	**48.268**	**44.418**	**51.090**	**50.737**

(1) اكتتابات المقاولات غير المالية والخواص.

(2) المبلغ الجاري للاقتراضات الوطنية وسندات الخوصصة وأذينات الخزينة بالمزايدة.

المصدر : بنك المغرب

(3) حسب الفصل 4 لوزير المالية و الخوصصة رقم 4-2062 بتاريخ 2004/12/6 فإن مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية هي ماكان مجموع أصولها، باستثناء سندات "مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية" و السيولة، مستثمراً على الدوام في سندات الدين. بالإضافة إلى أنه ما لا يقل على 50% من الأصول السابقة الذكر يجب أن تستثمر باستمرار في سندات دين تكون مدتها الأصلية أو المتبقية أقل من سنة.

مجمعات التوظيفات السائلة
(المبالغ الجارية في نهاية الشهر – سنة 2007)

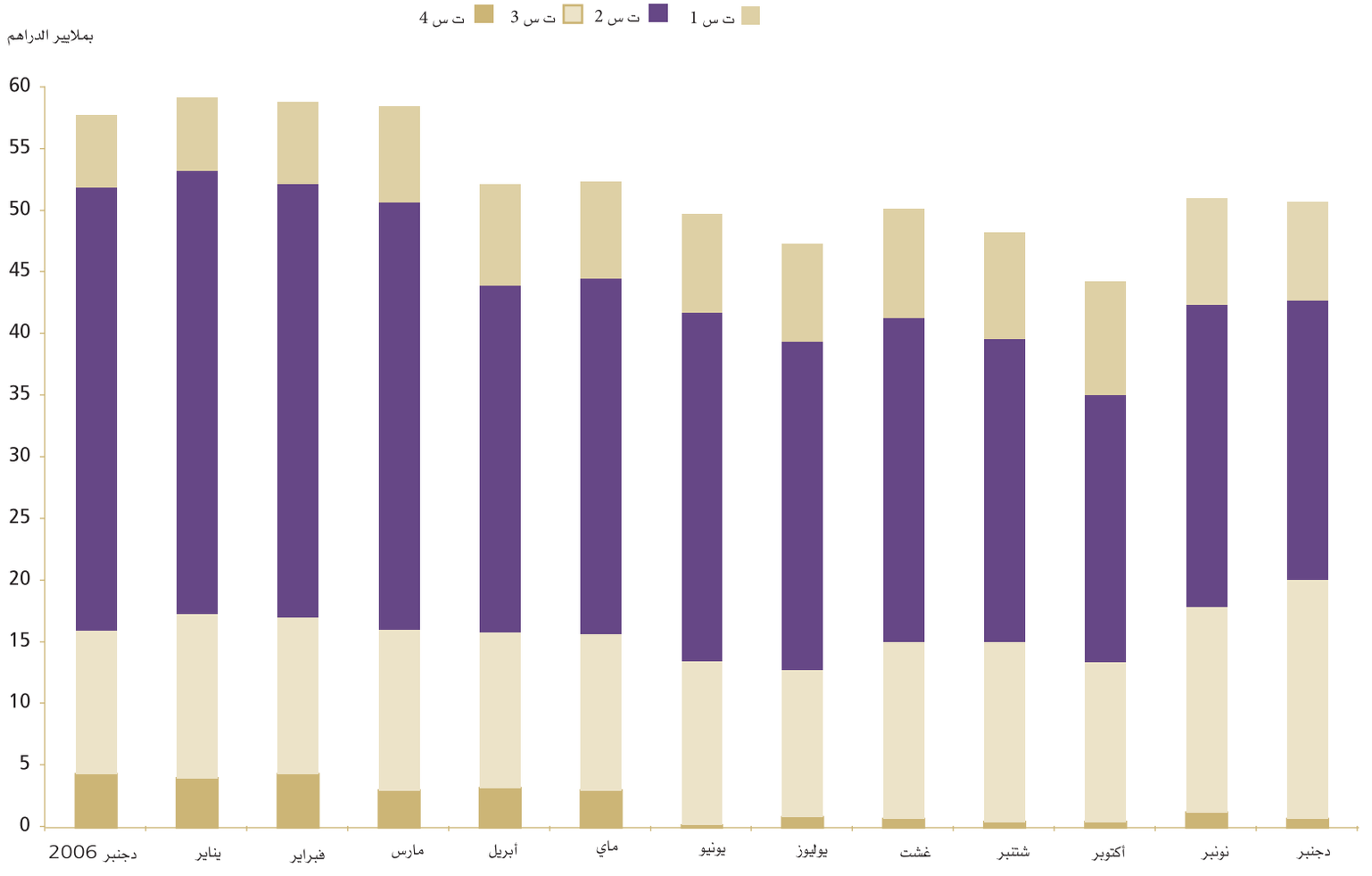

XII-9- بيان تطور مقابلات المجمع م3

(بملايين الدراهم)

المكونات	نهاية دجنبر 2006			نهاية دجنبر 2007		
	المبالغ	التغيرات السنوية		المبالغ	التغيرات السنوية	
		المبالغ	%		المبالغ	%
I. الموجودات الخارجية الصافية [1]						
. بنك المغرب	173.980	23.753	15,8+	188.327	14.347	8,2+
. البنوك	16.788	1.116	7,1+	20.192	3.404	20,3+
المجموع (I)	**190.768**	**24.869**	**15,0+**	**208.519**	**17.751**	**9,3+**
الائتمان الداخلي الإجمالي						
أ. الديون على الدولة[1]						
. ديون بنك المغرب	8.791-	1.563-	21,6+	3.425-	5.366	61,0-
. ديون البنوك	77.259	1.868	2,5+	73.490	3.769-	4,9-
.ديون الخواص والمقاولات غير المالية[2]	9.188	124-	1,3-	9.896	708	7,7+
المجموع	**77.656**	**181**	**0,2+**	**79.961**	**2.305**	**3,0+**
ب. القروض المقدمة للاقتصاد[1]						
. بنك المغرب	7.516	180-	2,3-	6.820	696-	9,3-
. البنوك[3]	332.081	47.748	16,8+	429.465	97.384	29,3+
المجموع	**339.597**	**47.568**	**16,3+**	**436.285**	**96.688**	**28,5+**
ج. مقابل الموجودات بالحسابات على دفاتر لدى صندوق التوفير الوطني [4]	**11.702**	**1.130**	**10,7+**	**12.783**	**1.081**	**9,2+**
المجموع (أ+ب+ج)	**428.955**	**48.879**	**12,9+**	**529.029**	**100.074**	**23,3+**
يسقط منها : الموارد ذات الطابع غير النقدي [5] [6]	**50.007**	**7.794-**	**13,5-**	**64.303**	**14.296**	**28,6+**
II. الائتمان الداخلي ذو الطابع النقدي	**378.948**	**56.673**	**17,6+**	**464.726**	**85.778**	**22,6+**
مجموع المقابلات (I+II)	**569.716**	**81.542**	**16,7+**	**673.245**	**103.529**	**18,2+**
صافي العناصر الأخرى [7]	**14.191-**	**835-**		**28.589-**	**14.398-**	
المجموع م 3	**555.525**	**80.707**	**17,0+**	**644.656**	**89.131**	**16,0+**

(1) للإطلاع على التفاصيل المتعلقة بمكونات الموجودات الخارجية الصافية والديون على الخزينة والقروض المقدمة للاقتصاد، يرجع على التوالي للجداول XII-11 و XII-12 و XII-13.
(2) مقابل الودائع لدى الخزينة العمومية ومصلحة الشيكات البريدية المحتسبة ضمن النقود الكتابية.
(3) بما في ذلك القروض المقدمة للمؤسسات العمومية.
(4) تودع الأموال المجمعة من طرف صندوق التوفير الوطني لدى صندوق الإيداع والتدبير. لذلك لا يمكن تصنيفها إلى ديون على الخزينة وقروض للاقتصاد.
(5) الاقتراضات الداخلية والخارجية للبنوك (يرجع للموارد البنكية في الجدول XIV-1).
(6) فائض الأموال الذاتية (رأس المال والمخصصات) مقارنة مع مجموع المعقرات ومحفظة سندات المساهمة.
(7) فائض العناصر الأخرى لخصوم النظام المصرفي على العناصر الأخرى للأصول.

المصدر : بنك المغرب

مقابلات م3 (*)
(المبالغ الجارية في نهاية الشهر – سنة 2007)

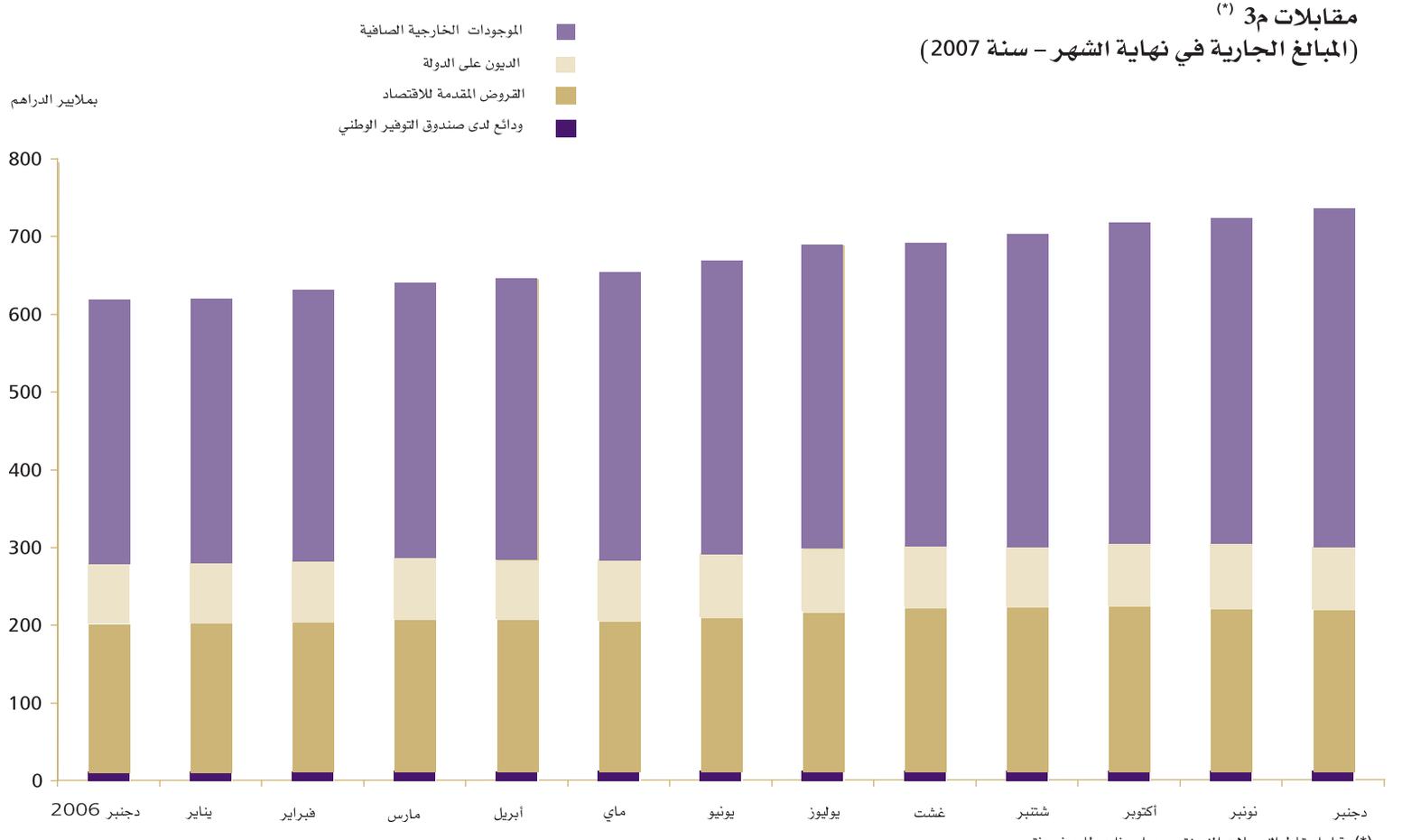

(*) قبل إسقاط التمويلات المنجزة من موارد ذات طابع غير نقدي

XII-10- بيان التطورالشهري لمقابلات المجمع م3

(بملايين الدراهم)

المكونات	2006	2007											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
ا. الموجودات الخارجية الصافية[1]	173.980	172.697	171.517	174.043	173.560	172.443	177.548	184.729	193.954	187.117	186.073	185.338	188.327
. بنك المغرب	16.788	18.810	20.968	21.794	23.089	21.042	20.302	21.034	17.097	24.002	26.761	24.458	20.192
المجموع (I)	**190.768**	**191.507**	**192.485**	**195.837**	**196.649**	**193.485**	**197.850**	**205.763**	**211.051**	**211.119**	**212.834**	**209.796**	**208.519**
الائتمان الداخلي الإجمالي													
أ. الديون على الدولة [1]	8.791-	9.675-	13.481-	12.252-	11.795-	9.246-	9.075-	9.874-	10.878-	12.067-	12.172-	7.642-	3.425-
. الديون الصافية لبنك المغرب	77.259	78.195	83.760	82.398	79.192	79.416	81.679	80.715	79.950	80.615	83.748	81.209	73.490
. ديون البنوك													
. ديون المؤسسات غير المالية والخواص[2]	9.188	9.236	9.385	9.478	9.456	9.355	9.559	9.935	9.896	*9.896	*9.896	*9.896	*9.896
المجموع	**77.656**	**77.756**	**79.664**	**79.624**	**76.853**	**79.525**	**82.163**	**80.776**	**78.968**	**78.444**	**81.472**	**83.463**	**79.961**
ب. القروض المقدمة للاقتصاد[1]	7.516	7.472	7.472	6.425	6.826	6.866	6.833	6.835	6.832	6.826	6.815	6.814	6.820
. بنك المغرب	332.081	332.759	340.794	347.618	354.325	363.269	371.077	383.958	383.721	395.368	406.023	411.667	429.465
. البنوك [3]													
المجموع	**339.597**	**340.231**	**348.266**	**354.043**	**361.151**	**370.135**	**377.910**	**390.793**	**390.553**	**402.194**	**412.838**	**418.481**	**436.285**
ج. مقابل الموجودات في الحسابات على دفاتر لدى صندوق التوفير الوطني[4]	**11.702**	**11.907**	**12.068**	**12.396**	**11.974**	**12.486**	**12.594**	**12.658**	**12.783**	***12.783**	***12.783**	***12.783**	***12.783**
المجموع (أ+ب+ج)	**428.955**	**429.894**	**439.998**	**446.063**	**449.978**	**462.146**	**472.667**	**484.227**	**482.304**	**493.421**	**507.093**	**514.727**	**529.029**
يسقط منها : الموارد ذات الطابع غير النقدي	**50.007**	**46.038**	**49.148**	**52.228**	**50.809**	**53.166**	**57.457**	**61.708**	**56.881**	**60.407**	**61.491**	**64.649**	**64.303**
. اقتراضات البنوك [5]	1.140	680	1.125	2.491	1.657	3.193	4.408	9.044	4.487	7.433	8.389	11.472	10.771
. الاحتياطيات المكونة من طرف البنوك	29.913	29.978	29.781	30.786	30.323	30.337	29.896	29.671	29.450	29.892	29.655	29.604	30.143
. صافي الأموال الذاتية لبنك المغرب والبنوك[6]	18.954	16.740	18.242	18.951	18.829	19.636	23.153	22.993	22.944	23.082	23.447	23.573	23.389
II. الائتمان الداخلي ذو الطابع النقدي	**378.948**	**383.856**	**390.850**	**393.835**	**399.169**	**408.980**	**415.210**	**422.519**	**425.423**	**433.014**	**445.602**	**450.078**	**464.726**
مجموع المقابلات (I+II)	**569.716**	**575.363**	**583.335**	**589.672**	**595.818**	**602.465**	**613.060**	**628.282**	**636.474**	**644.133**	**658.436**	**659.874**	**673.245**
صافي العناصر الأخرى[7]	14.191-	19.999-	19.603-	13.884-	17.793-	18.183-	19.763-	16.281-	23.611-	26.492-	28.997-	31.994-	28.589-
المجمع م3	**555.525**	**555.364**	**563.732**	**575.788**	**578.025**	**584.282**	**593.297**	**612.001**	**612.863**	**617.641**	**629.439**	**627.880**	**644.656**

(*) رقم مؤقت

(1) للإطلاع على التفاصيل المتعلقة بمكونات الموجودات الخارجية الصافية والديون على الخزينة والقروض المقدمة للاقتصاد، يرجع على التوالي للجداول XII-11 و XII-12 و XII-13.

(2) مقابل الودائع لدى الخزينة العمومية ومصلحة الشيكات البريدية المحتسبة ضمن النقود الكتابية.

(3) بما في ذلك القروض المقدمة للمؤسسات العمومية.

(4) تودع الأموال المجمعة من طرف صندوق التوفير الوطني لدى صندوق الإيداع والتدبير. لذلك لا يمكن تصنيفها إلى ديون على الخزينة وقروض للاقتصاد.

(5) الاقتراضات الداخلية والخارجية للبنوك (يرجع للموارد البنكية في الجدول XIV-1).

(6) فائض الأموال الذاتية (رأس المال والمخصصات) مقارنة مع مجموع المستعقرات ومحفظة سندات المساهمة.

(7) فائض العناصر الأخرى لخصوم النظام المصرفي على العناصر الأخرى للأصول.

المصدر : بنك المغرب

XII-11- بيان التطورالشهري للموجودات الخارجية

(بملايين الدراهم)

المكونات	2006	2007											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
أ- الاحتياطيات الخارجية الإجمالية لدى بنك المغرب													
. الموجودات من الذهب	3.807	3.922	4.043	3.942	3.949	3.874	3.804	3.866	3.871	4.160	4.346	4.332	4.571
. الموجودات من العملات القابلة للتحويل	170.870	169.454	168.263	170.859	170.461	169.553	180.344	181.901	191.170	184.100	182.886	182.202	184.961
. الموجودات من حقوق السحب الخاصة	445	447	442	398	347	347	346	346	345	297	251	247	246
. رصيد الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي	1.086	1.090	1.084	1.083	1.073	1.076	1.074	1.067	1.072	1.057	1.052	1.046	1.042
المجموع	**176.208**	**174.913**	**173.832**	**176.282**	**175.830**	**174.850**	**185.568**	**187.180**	**196.458**	**189.614**	**188.535**	**187.827**	**190.820**
ب- الالتزامات الخارجية لبنك المغرب													
. الالتجاء للمؤسسات الدولية	199	199	196	196	192	200	197	187	187	187	185	184	193
. إلتزامات أخرى	2.029	2.017	2.119	2.043	2.078	2.207	7.823	2.264	2.317	2.310	2.277	2.305	2.300
المجموع	**2.228**	**2.216**	**2.315**	**2.239**	**2.270**	**2.407**	**8.020**	**2.451**	**2.504**	**2.497**	**2.462**	**2.489**	**2.493**
I. مجموع الموجودات الخارجية الصافية لدى بنك المغرب (أ- ب).	**173.980**	**172.697**	**171.517**	**174.043**	**173.560**	**172.443**	**177.548**	**184.729**	**193.954**	**187.117**	**186.073**	**185.338**	**188.327**
ج. الموجودات الخارجية الإجمالية لدى البنوك(1)	**23.028**	**24.014**	**26.579**	**27.815**	**31.312**	**27.092**	**24.649**	**25.562**	**22.389**	**29.009**	**31.746**	**29.441**	**25.479**
د. الالتزامات الخارجية للبنوك (2)	**6.240**	**5.204**	**5.611**	**6.021**	**8.223**	**6.050**	**4.347**	**4.528**	**5.292**	**5.007**	**4.985**	**4.983**	**5.287**
II. مجموع الموجودات الخارجية الصافية للبنوك (ج- د)	**16.788**	**18.810**	**20.968**	**21.794**	**23.089**	**21.042**	**20.302**	**21.034**	**17.097**	**24.002**	**26.761**	**24.458**	**20.192**
مجموع الموجودات الخارجية الصافية (I+II)	**190.768**	**191.507**	**192.485**	**195.837**	**196.649**	**193.485**	**197.850**	**205.763**	**211.051**	**211.119**	**212.834**	**209.796**	**208.519**

(1) يتعلق الأمر بالموجودات من العملات الأجنبية لدى البنوك وبالودائع بالعملات الأجنبية لدى المراسلين بالخارج. وقد تم استبعاد ودائع البنوك بالعملات الأجنبية لدى بنك المغرب لكونها تعتبر ديونا على مؤسسة مقيمة.

(2) يتعلق الأمرأساسا بالحسابات الدائنة للمراسلين الأجانب لدى البنوك وبالودائع تحت الطلب ولأجل لغير المقيمين.

المصدر : بنك المغرب

XII-12-بيان التطورالشهري للديون على الدولة

(بملايين الدراهم)

المكونات	2006	2007											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
I. ديون بنك المغرب													
أ.ديون مستحقة لبنك المغرب													
. تسبيقات للدولة [1]	4.500	4.500	3.500	2.500	2.500	2.500	2.500	2.500	2.500	2.500	1.505	1.505	-
. تعبئة السفاتج الجمركية وسندات الالتزام المكفولة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
. ودائع بنك المغرب لدى مصلحة الشيكات البريدية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الإجمالي	**4.500**	**4.500**	**3.500**	**2.500**	**2.500**	**2.500**	**2.500**	**2.500**	**2.500**	**2.500**	**1.505**	**1.505**	**-**
يسقط منها : موجودات سائلة لدى المحاسبين العموميين[2]	14.295	15.175	18.981	17.724	17.267	14.718	14.547	15.339	16.376	17.584	17.691	13.172	8.954
المجموع الصافي	**9.795-**	**10.675-**	**15.481-**	**15.224-**	**14.767-**	**12.218-**	**12.047-**	**12.839-**	**13.876-**	**15.084-**	**16.186-**	**11.667-**	**8.954-**
ب. سندات الخزينة المقتناة في السوق الثانوية	**1.004**	**1.000**	**2.000**	**2.972**	**2.972**	**2.972**	**2.972**	**2.965**	**2.998**	**3.017**	**4.014**	**4.025**	**5.529**
مجموع (I)	**8.791-**	**9.675-**	**13.481-**	**12.252-**	**11.795-**	**9.246-**	**9.075-**	**9.874-**	**10.878-**	**12.067-**	**12.172-**	**7.642-**	**3.425-**
II. ديون البنوك													
. محفظة السندات العمومية	77.140	77.998	83.598	82.029	79.005	79.281	81.512	80.559	79.740	80.395	83.601	81.017	73.232
. ودائع البنوك لدى الخزينة ومصلحة الشيكات البريدية	119	197	162	369	187	135	167	156	210	220	147	192	258
مجموع (II)	**77.259**	**78.195**	**83.760**	**82.398**	**79.192**	**79.416**	**81.679**	**80.715**	**79.950**	**80.615**	**83.748**	**81.209**	**73.490**
III. ديون المؤسسات غير المالية والخواص مقابل قيمة الودائع بالخزينة وبمصلحة الشيكات البريدية	*9.188	*9.236	*9.385	*9.478	*9.456	*9.355	9.559*	*9.935	*9.896	*9.896	*9.896	*9.896	*9.896
مجموع (III)	**9.188**	**9.236**	**9.385**	**9.478**	**9.456**	**9.355**	**9.559**	**9.935**	**9.896**	**9.896**	**9.896**	**9.896**	**9.896**
مجموع الديون الصافية على الدولة (I+II+III)	**77.656**	**77.756**	**79.664**	**79.624**	**76.853**	**79.525**	**82.163**	**80.776**	**78.968**	**78.444**	**81.472**	**83.463**	**79.961**

(*) رقم مؤقت

(1) التسبيقات التعاقدية وتسهيلات الصندوق.

(2) الأوراق والقطع النقدية لدى المحاسبين العموميين والحسابات الدائنة للخزينة ولصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لدى بنك المغرب.

المصدر : بنك المغرب

XII-13- بيان التطور الشهري للقروض المقدمة للاقتصاد

(بملايين الدراهم)

المكونات	2006	2007											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
أ. القروض المقدمة للمقاولات والخواص [2]	**298.560**	**299.026**	**306.251**	**312.250**	**318.904**	**327.364**	**332.357**	**343.884**	**342.136**	**349.953**	**359.630**	**364.775**	**380.553**
. حسابات مدينة وتسهيلات الخزينة	104.118	105.134	108.482	108.378	112.475	116.776	118.239	122.175	120.269	122.952	129.082	129.912	130.791
. قروض للتجهيز	63.937	63.202	63.933	66.327	66.016	66.858	68.304	70.431	70.835	71.458	73.802	76.266	81.401
. قروض للسكن	72.986	74.419	76.348	78.340	80.250	82.718	85.441	87.822	90.481	92.654	95.022	96.938	104.970
. قروض للاستهلاك	13.896	14.109	14.439	14.975	15.295	15.817	16.418	17.161	17.546	17.880	18.679	18.849	19.654
. ديون مختلفة على الزبناء	8.017	6.236	7.571	8.515	9.297	10.370	9.263	11.726	8.994	10.343	8.324	8.480	10.426
. ديون معلقة الأداء[3]	35.606	35.926	35.478	35.715	35.571	34.825	34.692	34.569	34.011	34.666	34.721	34.330	33.311
ب. التمويلات المقدمة لشركات التمويل	**29.690**	**29.753**	**30.559**	**31.240**	**31.848**	**31.896**	**34.073**	**34.803**	**36.507**	**40.023**	**41.031**	**40.658**	**43.064**
. القروض	28.045	28.191	29.013	29.545	30.203	30.321	32.529	33.534	35.238	38.773	39.780	39.617	42.023
. سندات شركات التمويل بحوزة البنوك	1.645	1.562	1.546	1.695	1.645	1.575	1.544	1.269	1.269	1.250	1.251	1.041	1.041
ج. محفظة سندات التوظيف بحوزة الأبناك[4]	**3.831**	**3.980**	**3.984**	**4.128**	**3.573**	**4.009**	**4.647**	**5.271**	**5.078**	**5.392**	**5.362**	**6.234**	**5.848**
I. مجموع القروض البنكية (أ+ب+ج)	**332.081**	**332.759**	**340.794**	**347.618**	**354.325**	**363.269**	**371.077**	**383.958**	**383.721**	**395.368**	**406.023**	**411.667**	**429.465**
II. قروض بنك المغرب	**7.516**	**7.472**	**7.472**	**6.425**	**6.826**	**6.866**	**6.833**	**6.835**	**6.832**	**6.826**	**6.815**	**6.814**	**6.820**
مجموع (I+II)	**339.597**	**340.231**	**348.266**	**354.043**	**361.151**	**370.135**	**377.910**	**390.793**	**390.553**	**402.194**	**412.838**	**418.481**	**436.285**

(1) لقد صنفت القروض المقدمة للاقتصاد علىأساس الوضعية المحاسبية الجديدة للبنوك التي يتم إعدادها منذ يناير 2000، وهو تاريخ دخول المخطط المحاسبي الجديد حيز التطبيق.

(2) بما في ذلك القروض المقدمة للمؤسسات العمومية.

(3) ديون على وشك أن يكون مشكوكا في استردادها وديون مشكوك في استردادها وديون غير قابلة للاسترداد.

(4) اكتتابات البنوك في الأسهم الصادرة عن مؤسسات غير بنكية.

المصدر : بنك المغرب

XII-14- مجمعات النقد والتوظيفات السائلة 1982- 2007

(بملايين الدراهم)

المبلغ الجاري عند نهاية دجنبر	المجمع م 3							مجمعات التوظيفات السائلة					
	المجمع م 2												
	المجمع م 1												
	النقود الائتمانية	النقود الكتابية	المجموع	التوظيفات تحت الطلب (1)	م 2 = م 1 + التوظيفات تحت الطلب	التوظيفات لأجل (2)	م 3 = م 2 + التوظيفات لأجل	مجمع التوظيفات السائلة 1 (3)	مجمع التوظيفات السائلة 2 (4)	مجمع التوظيفات السائلة 3 (5)	مجمع التوظيفات السائلة 4 (6)	مجموع التوظيفات السائلة
1982	12.023	17.584	29.607	1.735	31.342	7.654	38.996	336	-	-	-	336
1983	13.635	20.345	33.980	2.259	36.239	10.227	46.466	351	-	-	-	351
1984	14.770	22.305	37.075	2.744	39.819	11.373	51.192	359	-	-	-	359
1985	16.194	26.570	42.764	3.136	45.900	14.416	60.316	2.641	-	-	-	2.641
1986	18.694	31.361	50.055	4.160	54.215	15.851	70.066	6.229	-	-	-	6.229
1987	20.003	34.718	54.721	5.891	60.612	16.485	77.097	9.612	-	-	-	9.612
1988	21.913	40.335	62.248	7.573	69.821	18.867	88.688	10.308	-	-	-	10.308
1989	24.814	44.460	69.274	9.317	78.591	21.441	100.032	13.485	-	-	-	13.485
1990	29.543	53.115	82.658	11.491	94.149	24.883	119.032	15.739	-	-	-	15.739
1991	34.269	60.352	94.621	14.051	108.672	31.190	139.862	14.504	-	-	-	14.504
1992	35.744	64.939	100.683	14.913	115.596	37.467	153.063	15.564	-	-	-	15.564
1993	37.202	68.576	105.778	15.959	121.737	43.986	165.723	16.837	-	-	-	16.837
1994	41.021	76.163	117.184	18.685	135.869	47.464	183.333	21.849	-	-	-	21.849
1995	43.154	81.329	124.483	21.279	145.762	52.494	198.256	22.910	-	-	8	22.918
1996	46.447	84.346	130.793	23.466	154.259	57.283	211.542	23.158	-	220	1.696	25.074
1997	48.662	92.198	140.860	25.983	166.843	64.121	230.964	19.821	-	2.708	3.057	25.586
1998	50.644	99.628	150.272	29.523	179.795	65.114	244.909	18.488	-	9.154	6.590	34.232
1999	56.713	110.815	167.528	33.069	200.597	69.389	269.986	15.298	-	18.630	5.423	39.351
2000	58.169	123.094	181.263	35.240	216.503	76.281	292.784	11.420	-	12.722	3.214	27.356
2001	66.025	144.087	210.112	39.581	249.693	84.294	333.987	13.906	-	17.111	1.936	32.953
2002	69.556	159.522	229.078	43.097	272.175	83.337	355.512	8.839	-	29.696	1.247	39.782
2003	74.890	176.247	251.137	47.843	298.980	87.360	386.340	8.093	-	26.423	1.752	36.268
2004	79.715	196.056	275.771	52.918	328.689	87.741	416.430	5.000	11.478	22.110	2.408	42.657
2005	89.364	227.213	316.577	59.147	375.724	99.094	474.818	5.539	9.369	23.065	3.069	41.042
2006	108.601	262.686	371.287	65.077	436.364	119.161	555.525	4.347	11.686	35.942	5.854	57.829
2007	119.839	327.937	447.776	71.750	519.526	125.130	644.656	717	19.412	22.642	7.966	50.737

(1) الحسابات على دفاتر لدى البنوك وصندوق التوفير الوطني.
(2) الحسابات والسندات لأجل لدى البنوك وشهادات الإيداع المكتتب فيها من لدن الخواص والمقاولات غير المالية.
(3) أذينات الخزينة لستة أشهر للعموم وسندات الدين القابلة للتداول (أذينات الخزينة وسندات شركات التمويل وأوراق الخزينة) المكتتب فيها من لدن الخواص والمقاولات غير المالية.
(4) حسب الفصل 4 لوزير المالية و الخوصصة رقم 4-2062 بتاريخ 2004/12/6، فإن مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية هي ماكان مجموع أصولها، باستثناء سندات "مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية " و السيولة مستثمرا على الدوام في سندات الدين. بالإضافة إلى أنه ما لا يقل على 50% من الأصول السابقة الذكر يجب أن تستثمر باستمرار في سندات دين تكون مدتها الأصلية أو المتبقية أقل من سنة.
(5) الأصول التي تصدرها مؤسسات التوظيف الجماعي التي تستثمر في سندات الاقتراض (منذ1995) والتي توجد بحوزة الخواص والمقاولات غير المالية.
(6) الأصول التي تصدرها مؤسسات التوظيف الجماعي التي تستثمر في الأسهم والمؤسسات التي تستثمر في الأسهم وفي سندات الاقتراض (منذ1995) والتي توجد بحوزة الخواص والمقاولات غير المالية.

المصدر : بنك المغرب

XII-15- مقابلات م3 1982-2007

(بملايين الدراهم)

المبلغ الجاري عند نهاية دجنبر	الموجودات الخارجية الصافية			الائتمان الداخلي ذو الطابع النقدي												
				الائتمان الداخلي الإجمالي												
				الديون على الخزينة			القروض المقدمة للاقتصاد									
	بنك المغرب	البنوك	المجموع (I)	بنك المغرب	البنوك	المقاولات غير المالية والخواص (1)	المجموع (أ)	بنك المغرب	البنوك	المجموع (ب)	مقابل الموجودات في الحسابات على دفاتر لدى صندوق التوفير الوطني (2) (ج)	المجموع (أ+ب+ج)	(يسقط منه) الموارد ذات الطابع غيرالنقدي	المجموع (II)	مجموع مقابلات م 3 (I+II)	صافي العناصر الأخرى (3)
1982	743	48	791	8.336	9.185	1.844	19.365	682	26.406	27.088	552	47.005	7.324	39.681	40.472	1.476-
1983	-56	35	-21	10.924	12.423	1.715	25.062	1.034	30.169	31.203	626	56.891	9.094	47.797	47.776	1.310-
1984	300	70	370	10.857	13.107	1.926	25.890	1.675	34.557	36.232	719	62.841	10.523	52.318	52.688	1.496-
1985	972	137	1.109	10.048	17.888	2.028	29.964	3.079	39.311	42.390	780	73 134	12 219	60 915	62.024	1.708-
1986	1.705	-18	1.687	9.558	25.138	2.301	36.997	5.184	43.184	48.368	897	86.262	15.285	70.977	72.664	2.598-
1987	2.985	228	3.213	8.799	28.277	2.925	40.001	5.835	46.588	52.423	1.053	93.477	17.750	75.727	78.940	1.843-
1988	4.292	254	4.546	10.078	32.690	4.347	47.115	6.033	52.411	58.444	1.236	106.795	21.011	85.784	90.330	1.642-
1989	3.951	137	4.088	10.614	37.701	4.988	53.303	6.699	59.418	66.117	1.428	120.848	22.703	98.145	102.233	2.201-
1990	16.600	612	17.212	11.517	34.575	5.208	51.300	6.814	71.000	77.814	1.663	130.777	27.483	103.294	120.506	1.474-
1991	24.435	637	25.072	12.116	35.346	6.274	53.736	6.845	87.850	94.695	1.917	150.348	32.144	118.204	143.276	3.414-
1992	31.504	590	32.094	9.924	41.427	6.151	57.502	7.001	99.079	106.080	2.150	165.732	40.301	125.431	157.525	4.462-
1993	36.900	735	37.635	9.936	46.295	6.532	62.763	7.045	104.747	111.792	2.342	176.897	45.480	131.417	169.052	3.329-
1994	40.753	299	41.052	8.185	54.747	6.783	69.715	7.307	114.796	122.103	2.754	194.572	48.072	146.500	187.552	4.219-
1995	32.348	426	32.774	18.490	52.908	6.789	78.187	7.619	128.982	136.601	3.292	218.080	49.854	168.226	201.000	2.744-
1996	35.214	166	35.380	18.758	54.847	8.032	81.637	7.386	142.056	149.442	3.866	234.945	54.172	180.773	216.153	4.611-
1997	40.355	294	40.649	19.680	58.616	8.073	86.369	7.395	152.029	159.424	4.553	250.346	53.144	197.202	237.851	6.887-
1998	42.710	316	43.026	19.244	58.614	6.652	84.510	7.390	168.495	175.885	5.330	265.725	54.721	211.004	254.030	9.121-
1999	58.884	207	59.091	13.405	54.917	7.711	76.033	7.192	185.905	193.097	5.721	274.851	58.611	216.240	275.331	5.345-
2000	52.651	2.034	54.685	16.033	61.729	8.172	85.934	7.471	200.553	208.024	6.208	300.166	58.534	241.632	296.317	3.533-
2001	99.264	6.290	105.554	-3.117	76.923	8.285	82.091	8.304	208.647	216.951	6.576	305.618	60.875	244.743	350.297	8.943-
2002	104.490	5 110	109.600	-4.584	77.123	8.358	80.897	9.747	216.474	226.221	7.312	314.430	60.011	254.419	364.019	9.487-
2003	122.083	9.040	131.123	-7.185	72.033	8.599	73.447	11.477	234.531	246.008	8.196	327.651	58.506	269.145	400.268	15.088-
2004	135.401	16.788	152.189	-7.977	77.259	8.609	77.891	11.302	251.441	262.743	9.349	349.983	57.114	292.869	445.058	15.654-
2005	150.227	15.672	165.899	-7.228	75.391	9.312	77.475	7.696	284.333	292.029	10.572	380.076	57.801	322.275	488.174	13.356-
2006	173.980	16.788	190.768	-8.791	77.259	9.188	77.656	7.516	332.081	339.597	11.702	428.955	50.007	378.948	569.716	14.191-
2007	188.327	20.192	208.519	-3.425	73.490	9.896	79.961	6.820	429.465	436.285	12.783	529.029	64.303	464.726	673.245	28.589-

(1) مقابل الودائع لدى الخزينة العمومية ومصلحة الشيكات البريدية، المحتسبة ضمن النقود الكتابية.

(2) تودع الأموال المجمعة من طرف صندوق التوفير الوطني لدى صندوق الإيداع والتدبير، وبالتالي لايمكن تصنيفها إلى ديون على الخزينة وقروض مقدمة للاقتصاد.

(3) فائض العناصر الأخرى لخصوم النظام المصرفي على العناصر الأخرى لأصوله.

المصدر : بنك المغرب

XIII-1- حركات الأموال بشبابيك بنك المغرب

(بملايين الدراهم)

	2005		2006		2007	
	الدفعات	السحوبات	الدفعات	السحوبات	الدفعات	السحوبات
يناير	5.692	8.899	7.874	10.780	11.181	7.548
فبراير	7.151	5.670	7.645	6.488	8.320	7.695
مارس	7.444	6.873	5.317	8.710	8.088	9.440
أبريل	6.558	7.009	7.265	8.095	8.125	8.832
ماي	7.056	7.204	8.288	8.578	9.098	9.141
يونيو	6.357	7.006	7.137	9.163	8.849	7.787
يوليوز	6.104	9.853	6.652	13.592	8.143	13.520
غشت	8.016	10.771	8.921	12.143	10.028	13.572
شتنبر	8.728	6.993	9.697	7.513	9.814	8.112
أكتوبر	6.616	7.771	7.181	8.233	9.612	9.463
نونبر	7.472	7.319	9.024	8.094	8.654	8.638
دجنبر	6.904	8.941	5.610	14.614	6.958	12.501
المجموع	**84.098**	**94.309**	**90.611**	**116.003**	**106.870**	**116.249**

المصدر : بنك المغرب

XIII-2- عمليات التبادل في غرف المقاصة وعبر النظام المغربي للمقاصة الآلية فيما بين البنوك

المجموع	عدد العمليات (بالآلاف)			القيمة الإجمالية (بملايين الدراهم)				النسبة المائوية لعدد القيم المرجعة	
	السندات	الشيكات	المجموع	السندات	الشيكات	التحويلات	المجموع	السندات	الشيكات
2005	1.350	22.043	23.393	86.616	580.834	636.014	1.303.464	19,6	2,0
2006	1.345	22.236	23.581	81.750	614.036	715.592	1.411.378	16,5	1,9
2007	2.683	25.087	27.770	108.678	790.025	684.552	1.583.255	12,1	2,2

المصدر : بنك المغرب

XIV-1-المبلغ الجاري للسلفات والاقتراضات في السوق النقدية القائمة بين البنوك

(بملايين الدراهم)

المبلغ الجاري في آخر الشهر	2006	2007											
	المتوسط	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	المتوسط
سلفات البنوك	4.945	6.802	8.525	9.138	7.694	8.017	6.138	4.098	3.088	2.271	2.726	3.436	3.969	5.492
سلفات صندوق الإيداع والتدبير	109	0	70	0	0	0	0	0	0	0	50	0	294	35
سلفات مؤسسات أخرى (1)	2	2	4	10	4	4	9	13	1	0	7	18	4	6
مجموع السلفات	5.056	6.804	8.599	9.148	7.698	8.021	6.147	4.111	3.089	2.271	2.783	3.454	4.267	5.533
اقتراضات البنوك	3.126	4.887	6.849	7.795	7.248	7.442	5.242	3.791	3.089	2.271	2.783	3.454	4.267	4.927
اقتراضات صندوق الإيداع والتدبير	1.931	1.917	1.750	1.353	450	579	905	320	0	0	0	0	0	606
اقتراضات مؤسسات أخرى	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
مجموع الاقتراضات	5.056	6.804	8.599	9.148	7.698	8.021	6.147	4.111	3.089	2.271	2.783	3.454	4.267	5.533
معدلات الفائدة														
. المتوسط اليومي	2,58	2,91	2,82	3,20	3,15	3,19	3,17	3,32	3,36	3,29	3,85	3,87	3,32	3,29
. نهاية الشهر	2,62	2,79	3,30	3,15	3,14	3,30	3,25	3,37	3,37	3,67	4,19	3,71	3,50	3,40

(1) الصندوق المغربي للصفقات، دار الضمان والصندوق المركزي للضمان.

المصدر : بنك المغرب

XIV-2-الاكتتابات في أذينات الخزينة بالمزايدة

(بملايين الدراهم)

المـــــــــدة	مجموع 2006	2007												مجموع 2007
		يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	
13 أسبوعا	700,00	180,00					1.400,00	100,00				200,00	1.980,00	3.860,00
26 أسبوعا	1 900,00	150,00	250,00				1.913,00	70,00			350,00	217,00	1.363,00	4.313,00
52 أسبوعا	4 350,00	2.240,00	3.750,00	1.499,90			16,00			1.100,00	2.200,00	1.310,00	5.012,20	17.128,10
مجموع الأمد القصير (I)	**6.950,00**	**2.570,00**	**4.000,00**	**1.499,90**	**0,00**	**0,00**	**3.329,00**	**170,00**	**0,00**	**1.100,00**	**2.550,00**	**1.727,00**	**8.355,20**	**25.301,10**
سنتان	3.036,50	300,00	3.399,50							1.100,00	1.400,00	400,00		6.599,50
5 سنوات	4.965,20	800,000	1.350,00	100,000						0	0	100,00		2.350,00
مجموع الأمد المتوسط (II)	**8.001,70**	**1.100,00**	**4.749,50**	**100,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**1.100,00**	**1.400,00**	**500,00**	**0,00**	**8.949,50**
10 سنوات	9.692,90	1.601,60	80,00											1.681,60
15 سنة	6.859,00	1.500,00	1.650,00	800,00										3.950,00
20 سنة	5.250,00	500,00		930,00										1.430,00
30 سنة	2.000,00	225,00		350,00										575,00
مجموع الأمد الطويل (III)	**23.801,90**	**3.826,60**	**1.730,00**	**2.080,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**7.636,60**
المجموع (I+II+III)	**38.753,60**	**7.496,60**	**10.479,50**	**3.679,90**	**0,00**	**0,00**	**3.329,00**	**170,00**	**0,00**	**2.200,00**	**3.950,00**	**2.227,00**	**8.355,20**	**41.887,20**

المصدر : بنك المغرب

XIV-3-المبلغ الجاري لأذينات الخزينة بالمزايدة

(بملايين الدراهم)

المـــــدة	2006						2007					
	البنوك	صندوق الإيداع والتدبير (1)	شركات التأمين و مؤسسات الاحتياط	مؤسسات التوظيف الجماعي	مكتتبون آخرون	المجموع	البنوك	صندوق الإيداع والتدبير (1)	شركات التأمين و مؤسسات الاحتياط	مؤسسات التوظيف الجماعي	مكتتبون آخرون	المجموع
13 أسبوعا	300	0	0	100	0	400	1	300	0	1.879	0	2.180
26 أسبوعا	1.307	0	0	275	19	1.601	47	225	178	1.520	30	2.000
52 أسبوعا	1.257	0	1.450	1.617	26	4.350	1.238	0	1.932	2.593	11.365	17.128
مجموع الأمد القصير (I)	**2.864**	**0**	**1.450**	**1.992**	**45**	**6.351**	**1.286**	**525**	**2.110**	**5.993**	**11.395**	**21.308**
سنتان	1.150	0	215	1.977	1.094	4.436	1.769	33	1.830	4.307	2.597	10.536
5 سنوات	18.854	4.069	24.833	19.433	8.832	76.021	10.280	2.120	22.077	13.571	7.750	55.799
مجموع الأمد المتوسط (II)	**20.004**	**4.069**	**25.048**	**21.410**	**9.926**	**80.457**	**12.049**	**2.154**	**23.907**	**17.878**	**10.348**	**66.335**
10 سنوات	22.199	8.222	21.449	19.674	9.352	80.896	15.984	5.401	18.522	24.307	9.563	73.777
15 سنة	14.523	15.528	19.117	15.446	8.277	72.891	15.805	15.032	23.018	14.571	8.414	76.840
20 سنة	2.418	289	5.658	8.583	413	17.361	3.169	186	7.252	7.669	514	18.791
30 سنة	555	114	94	1.213	24	2.000	467	246	242	1.552	69	2.575
مجموع الأمد الطويل (III)	**39.695**	**24.153**	**46.318**	**44.916**	**18.066**	**173.148**	**35.426**	**20.865**	**49.033**	**48.099**	**18.560**	**171.983**
المجموع (I+II+III)	**62.563**	**28.222**	**72.816**	**68.318**	**28.037**	**259.956**	**48.761**	**23.544**	**75.050**	**71.970**	**40.302**	**259.626**

(1) باستثناء المبلغ الجاري لأذينات الخزينة بحوزة مؤسسات الاحتياط الاجتماعي التي يديرها صندوق الإيداع والتدبير.

المصدر : بنك المغرب

XIV-4- معدلات الفائدة المطبقة على أذينات الخزينة بالمزايدة

المـــــــــدة	مجموع 2006	2007												مجموع 2007
		يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	
13 أسبوعا	2,56%	2,73%					3,30%	3,29%				3,40%	3,86%	3,57%
26 أسبوعا	2,63%	2,85%	2,85%				3,34%	3,32%			3,39%	3,45%	3,89%	3,48%
52 أسبوعا	2,99%	3,04%	2,92%	2,96%			2,88%			3,40%	3,40%	3,41%	3,83%	3,35%
سنتان	3,11%	2,88%	3,03%							3,59%	3,58%	3,58%		3,27%
5 سنوات	3,76%	3,12%	3,15%	3,16%								4,00%		3,18%
10 سنوات	4,29%	3,40%	3,40%											3,40%
15 سنة	4,90%	3,64%	3,65%	3,67%										3,65%
20 سنة	5,19%	3,81%		3,81%										3,81%
30 سنة	3,98%	3,99%		3,97%										3,98%

المصدر : بنك المغرب

XIV-5-المبلغ الجاري لسندات الدين القابلة للتحويل (حسب فئات المكتتبين)

(بملايين الدراهم)

فئة السندات	2006					2007				
	مؤسسات الائتمان وصندوق الإيداع والتدبير	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط	مؤسسات التوظيف الجماعي	مكتتبون آخرون	المجموع	مؤسسات الائتمان وصندوق الإيداع والتدبير	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط	مؤسسات التوظيف الجماعي	مكتتبون آخرون	المجموع
شهادات الإيداع	856	296	3.110	430	4.692	3.987	789	6.566	1.107	12.449
سندات شركات التمويل	2.913	320	992	492	4.717	2.406	232	822	97	3.556
أوراق الخزينة	410	0	496	0	906	75	0	1.183	0	1.258
المجمـــوع	**4.179**	**616**	**4.598**	**922**	**10.315**	**6.467**	**1.021**	**8.570**	**1.204**	**17.262**

المصدر : بنك المغرب

XIV-6-المؤشرات المتعلقة ببورصة القيم

الشهر		الرسملة (بملايين الدراهم)	مبلغ المعاملات (بملايين الدراهم)	مقياس "MASI" (*)	مقياس "MADEX" (**)
1999	دجنبر	138.051	12.038,7	777,08	4.299,72
2000	دجنبر	114.881	6.832,5	658,43	3.693,02
2001	دجنبر	104.740	5.009,7	609,74	3.323,08
2002	دجنبر	87.175	9.545,6	2.980,44	2.512,69
2003	دجنبر	115.507	11.388,8	3.943,51	3.174,56
2004	دجنبر	206.517	30.004,4	4.521,98	3.522,38
2005	دجنبر	252.326	48.041,3	5.539,13	4.358,87
2006	يناير	298.219	6.777,4	6.654,00	5.247,68
	فبراير	325.394	15.132,1	6.960,48	5.533,94
	مارس	340.242	12.711,8	7.348,30	5.863,20
	أبريل	370.304	5.609,0	8.074,94	6.513,76
	ماي	324.629	18.566,0	7.146,17	5.763,66
	يونيو	325.193	10.684,1	7.173,71	5.801,14
	يوليوز	325.601	15.525,7	7.058,98	5.702,16
	غشت	365.428	5.959,7	7.872,15	6.388,58
	شتنبر	373.100	10.277,4	8.069,89	6.543,87
	أكتوبر	384.211	8.674,6	8.431,06	6.843,23
	نونبر	400.501	19.974,8	9.122,34	7.445,33
	دجنبر	417.092	36.528,1	9.479,45	7.743,81
2007	يناير	458.686	12.895,6	10.455,33	8.570,54
	فبراير	469.241	16.513,6	10.716,90	8.780,91
	مارس	500.112	18.889,9	11.497,87	9.408,91
	أبريل	533.417	15.795,0	12.330,32	10.102,50
	ماي	511.232	25.317,6	11.864,61	9.716,77
	يونيو	494.423	10.207,0	11.469,93	9.385,64
	يوليوز	501.449	18.491,0	11.611,58	9.522,00
	غشت	570.086	28.303,4	12.625,01	10.388,00
	شتنبر	575.579	25.488,0	12.819,11	10.565,84
	أكتوبر	588.008	23.108,2	12.852,84	10.584,07
	نونبر	583.917	27.291,2	12.683,43	10.443,68
	دجنبر	586.328	137.479,4	12.694,97	10.464,34

(*) ابتداء من فاتح يناير 2002، تم استبدال المؤشر العام لبورصة القيم الذي كان أساسه 100 في 31 دجنبر 1979 بمؤشر "MASI" الذي يشمل كل الأسهم المسعرة ويتخذ كأساس 1000 في 31 دجنبر 1991.

(**) تم إحداث مؤشر "MADEX" سنة 2002، ويشمل الأسهم الأكثر تداولا ويتخذ كأساس 1000 في 31 دجنبر 1991.

المصدر : بورصة القيم بالدارالبيضاء

XV-1- التدفقات الاقتصادية والمالية لسنة 2006

(بالأسعار الجارية وبملايير الدراهم)

القطاعات / المعاملات	الاقتصاد الوطني				باقي العالم
	الاقتصاد	الإدارات العمومية	القطاع الخاص	القطاع المالي	
				القطاع البنكي	القطاع غير البنكي	
الدخل الوطني الإجمالي المتاح	624,70-	114,35	510,35			
الاستهلاك	439,07	105,27-	333,80-			
التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت	162,46	23,85-	138,61-			
تغيير المخزون	7,45		7,45-			
صادرات السلع والخدمات	197,46					197,46-
واردات السلع والخدمات	229,08-					229,08
المداخيل والتحويلات الصافية من الخارج	47,35					47,35-
رصيد العمليات غير المالية		14,77-	30,50			15,73-
رصيد العمليات غير المالية دون احتساب متأخرات المقاصة		16,03-	30,50			15,73-
التمويل الداخلي		11,00	47,26-	12,65	23,61	
النقدي		0,18	24,95-	23,64	1,13	
الائتمان الداخلي		0,18	55,78	-55,96		
الديون على الدولة		0,18	0,12	-0,30		
القروض المقدمة للاقتصاد			55,66	-55,66		
الكتلة النقدية			80,73-	79,60	1,13	
م 1			54,83-	54,83		
التوظيفات تحت الطلب			5,93-	4,80	1,13	
التوظيفات لأجل			19,96-	19,96		
غير النقدي : تحصيل وتوظيف		10,82	22,31-	-10,99	22,48	
الادخار المؤسساتي			8,84-		8,84	
سندات الخزينة		8,44	0,56	1,29-	7,71-	
الخوصصة		2,38	2,38-			
التوظيفات الخاصة			11,65-	9,70-	21,35	
مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة			17,98-	11,90-	29,88	
سندات الدين القابلة للتداول			1,90-	2,20	0,30-	
سندات الاقتراض الخاصة			4,13		4,13-	
الأسهم			4,10		4,10-	
التمويل الخارجي		0,20-	17,32	24,87-		7,75
النقدي				24,87-		24,87
تغير الموجودات الخارجية الصافية للبنوك التجارية				1,12-		1,12
تغير الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب				23,75-		23,75
غير النقدي		0,20-	17,32			17,12-
الاستثمار المباشر			13,77			13,77-
الاقتراضات الخارجية الصافية		0,20-	3,55			3,35-
الفوارق		5,23	0,56-			7,98
رصيد العمليات المالية	0,00	16,03	30,50-	0,00	0,00	15,73

المصدر : بنك المغرب

المعطيات : وزارة الاقتصاد والمالية، المندوبية السامية للتخطيط ومكتب الصرف

الفهـــرس

بنك المغرب

بنك المغرب

الفـهـرس

- المقدمة 3

الجزء 1 : الوضعية الاقتصادية والنقدية والمال 13

- المحيط الدولي 15
- الإنتاج الوطني 23
  - القطاع الأولي 24
  - القطاع الثانوي 28
  - القطاع الثالثي 34
- التشغيل 39
- الطلب 43
- الأسعار 48
- العلاقات التجارية والمالية مع الخارج 62
- المالية العمومية 79
- تطور النقـــد 92
  - السياسة النقدية 92
  - النقد والتوظيفات السائلة 104
- تمويل الاقتصاد 126
  - الائتمـــان 126
  - سوق الرساميل 137
  - التدفقات الاقتصادية والمالية 149

الجزء 2 : أنشطة البنك 157

- الحكامة 160
- الشفافية والتواصل والقرب 168
- السياسة النقدية 172
- تدبير احتياطيات الصرف 174
- إدارة أنظمة ووسائل الأداء 176
- الإشراف البنكي 181
- التعاون الدولي 186
- تدبير الموارد 188
- متحف النقود 193

الجزء 3 : البيانات المالية لبنك المغرب 195

- البيانات المالية 197
- تحليل البيانات المالية 201
- الاطار القانوني والمبادئ المحاسبية 210

- تقرير عام 221
- مصادقة مجلس البنك 223

فـهـرس الإطارات

إطار 1 : الإجراءات المتخذة لفائدة القطاع الفلاحي 25
إطار 2 : مبادرة إينيرجي بروي 34
إطار 3 : أهم الإجراءات "المواكبة للقطاع السياحي 35
إطار 4 : إنجازات مبادرات التشغيل في سنة 2007 42
إطار 5 : المشاريع المصادق عليها من طرف لجنة الاستثمارات 46
إطار 6 : سياسة دعم الأسعار 50
إطار 7 : موشرات أسعار السلع والخدمات 54
إطار 8 : موشرات أسعار السلع التجارية والسلع غير التجارية 58
إطار 9 : مواصفات الاقتراض السندي الذي أصدرته الخزينة في السوق المالية الدولية 68
إطار 10 : وضع الاستثمار المالي الدولي 70
إطار 11 : تعذيل الضريبة على الدخل 81
إطار 12 : من التكلفة المتوسطة للقرض إلى سعر الفائدة المدين الحدي 103
إطار 13 : أثر عمليات الإدراج في البورصة على تطور النقود الكتابية على المذى القصير 111
إطار 14 : تطور مجمعات التوظيفات السائلة 115
إطار 15 : استقصاء حول القروض للعقار 129
إطار 16 : استقصاء حول القروض للاستهلاك 134
إطار 17 : أهم الإجراءات التنظيمية المتخذة سنة 2007 148
إطار 18 : منهجية إعداد بيان التدفقات الاقتصادية والمالية 155
إطار 19 : مراكز الفرز الخاصة 180
إطار 20 : المشاريع المنجزة في سنة 2007 في إطار التصميم المديري للمعلوميات 192

◆ الملحقات الإحصائية

- المؤشـرات الاقتصاديـة الرئيسيـة I-1
- الحسابات القومية ..... I-2 إلى I-7
- الإنتاج الفلاحي وتربية المواشي والصيد البحري ..... II-1 إلى II-14
- الإنتاج المعدني ..... III-1 و III-2
- إنتاج واستهلاك الطاقة ..... III-3 إلى III-7
- مقاييس الإنتاج الصناعي IV-1
- دخول السياح V-1
- مقاييس الأسعار ..... VI-1 و VI-2
- مؤشرات التشغيل والبطالة ..... VI-3 و VI-4
- التجارة الخارجية ..... VII-1 إلى VII-4
- ميزان الأداءات ..... VIII-2 و VIII-1
- أسعار الصرف ..... IX-2 و -IX
- المالية العمومية ..... X-1 إلى X-3
- السيولة البنكية وسعر الفائدة ..... XI-1 إلى XI-12
- مجمعات النقد والتوظيفات السائلة ..... XII-1 إلى XII-8
- مقابلات المجمع م3 ..... XII-9 إلى XII-15
- حركات الأموال بشبابيك بنك المغرب والمبادلات بغرف المقاصة ..... XIII-1 و XIII-2
- سوق الرساميل ..... XIV-1 إلى XIV-6
- التدفقات الاقتصادي والمالية XV-1

◆ فهرس الرسوم البيانية

- أهم الإنتاجات النباتية 27
- تطور عدد السياح الأوروبيين والعرب 36
- التطور السنوي لنسبة البطالة وللسكان النشيطين والعاطلين 40
- تطور الناتج الدخلي الإجماليومكوناته بالأسعار الجارية 44
- مساهمة مجمعات الطلب في نمو الناتج الداخلي 45
- التطور السنوي للتضخم والتضخم الأساسي 49
- المساهمات في التضخم الرئيسية 51
- التطور السنوي لأسعار السلع والخدمات 53
- مساهمة أسعار السلع والخدمات في التضخم سنة 2007 55
- تطورتضخم السلع التجارية و السلع غير التجارية 56
- مساهمة أسعار السلع التجارية و السلع غير التجارية 57
- **تطور أهم مؤشرات أسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية** 59
- **تطور المساهمة السنوية لأهم الفروع في مؤشرات الإنتاج الصناعي** 60
- **توزيع الاستثمار الأجنبية المباشر حسب القطاعات** 67
- **تطور عمليات سحب وتسديد الذين العمومي** 69
- أسعار التحويل 75

- الموارد العادية للخزينة 83
- النفقات الإجمالية للخزينة 85
- الدين الإجمالي للخزينة 90
- أثر العوامل المستقلة 95
- وضعية السيولة ومبلغ الاحتياطات الإلزامية 95
- تدخلات بنك المغرب 97
- سعر الفائدة ما بين البنوك وأسعار الفائدة على تدخلات بنك المغرب 98
- أسعار الفائدة على سندات الخزينة في الوق الثانوية 100
- معدل الفائدة المرجح المطبق على القروض الممنوحة للمقاولات والخواص 102
- تطور المجمع م3 ومقابلاته سنة 2007 105
- سرعة تداول المجمع م3 106
- تطور العملة الائتمانية سنة 2007 108
- النقود الكتابية وحجم المعاملات في البورصة 110
- تطور النقود الكتابية والودائع لأجل والتوظيفات السائلة سنة 2007 110
- التغيرات الشهرية للنقود الكتابية خلال سنة 2007 111
- التطور السنوي للتوظيفات لأجل الخاصة بالفاعلين غير الماليين في سنة 2007 113
- أسعار الفائدة على الإصدارات الجديدة للخزينة ومجمع ت. س.3 115
- النمو السنوي لسندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية الموجودة في حوزة الفاعلين غير الماليين 117
- توضيفات الفاعلين غير الماليين في سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض 118
- ت.س. ومؤشر مازي 119
- النمو السنوي للموجودات الخارجية الصافية سنة 2007 122
- بنية الموجودات الخارجية الصافية 122
- تطور التمويلات المقدمة للاقتصاد من نهاية سنة لأخرى 123
- تطور الديون الصافية على الدولة 125
- متوسط الحجم الشهري لعمليات إعادة الشراء 138
- تطور المبلغ الجاري لسندات الخزينة بالمزايدة ما بين 2005 و 2007 139
- منحنى أسعار الفائدة في السوق الثانوية 141
- تطور المبلغ الجاري لسندات الدين القابلة للتداول خلال سنة 2007 142
- مؤشرات البورصة 144
- تركيبة مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة حسب الفئات 147
- إنتاج القطع النقدية الجديدة سنوات 2005 و 2006 و 2007 178
- إنتاج الأوراق البنكية الجديدة سنوات 2005 و 2006 و 2007 178
- تطور المذفوعات والوراق البنكية الخاضعة للفرز (بملايين الأوراق) خلال 2007 179
- توزيع بنود الأصول 201
- توزيع بنود الخصوم 203
- توزيع أركان العائدات 205
- توزيع فئات التكاليف 207

بنك المغرب

الإيـداع القـانـوني : 2008/1331
ردمـك 0-47-873-9981
ردمـد 1114-4106